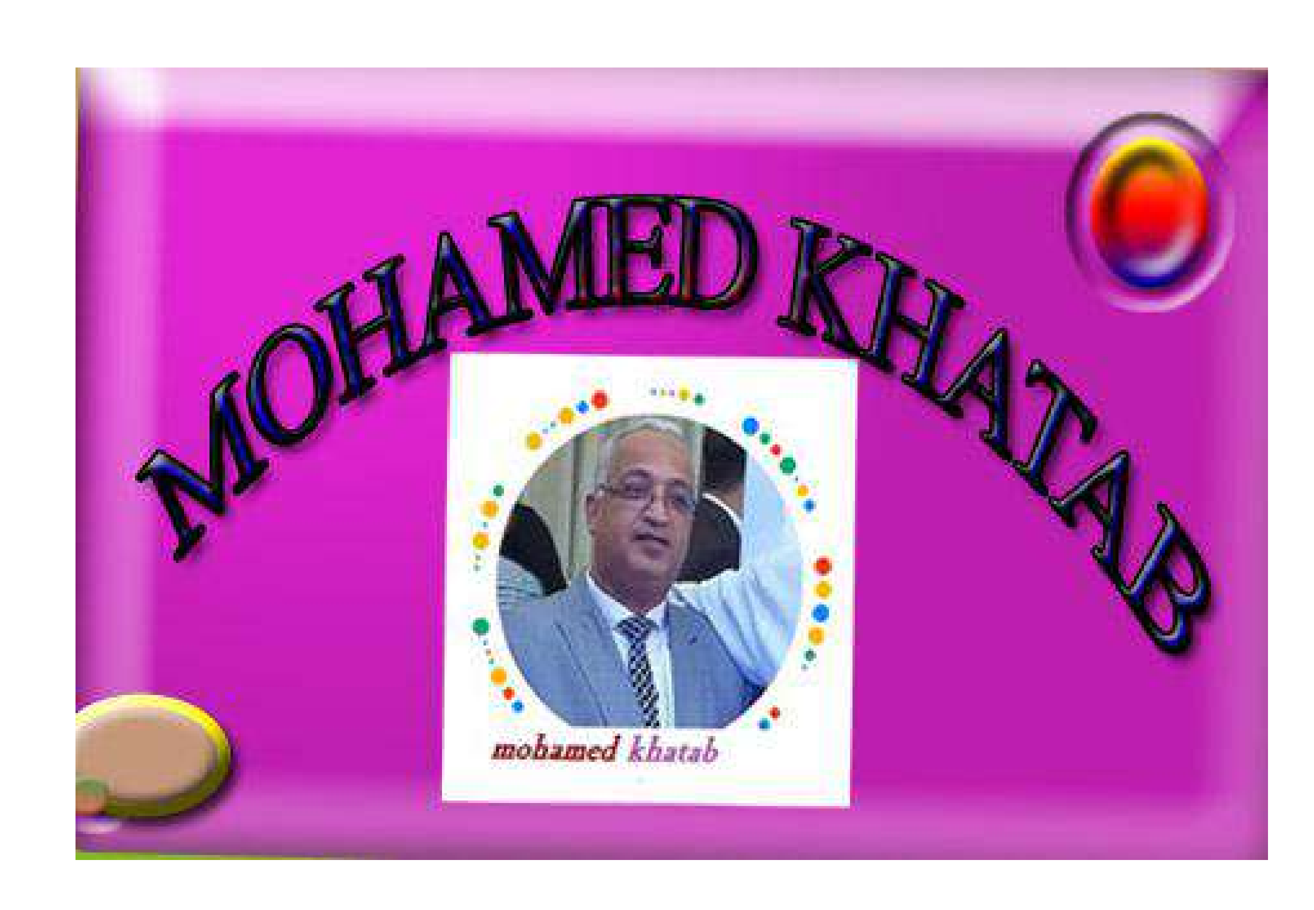

النظرية السياسية المعاصرة
دراسة فى النماذج والنظريات التي قدمت
لفهم وتحليل عالم السياسة
دكتور
عادل فتحي ثابت عبد الحافظ
أستاذ العلوم السياسية
كلية التجارة - جامعة الاسكندرية


MOHAMED KHATAB
mohamed khatab

النظرية السياسية المعاصرة

دراسة فى النماذج والنظريات التي قدمت لفهم وتحليل عالم السياسة

(1)

دكتور

عادل فتحي ثابت عبد الرحمن

أستاذ العلوم السياسية ـ قسم العلوم السياسية

كلية التجارة - جامعة الإسكندرية

2007/2006

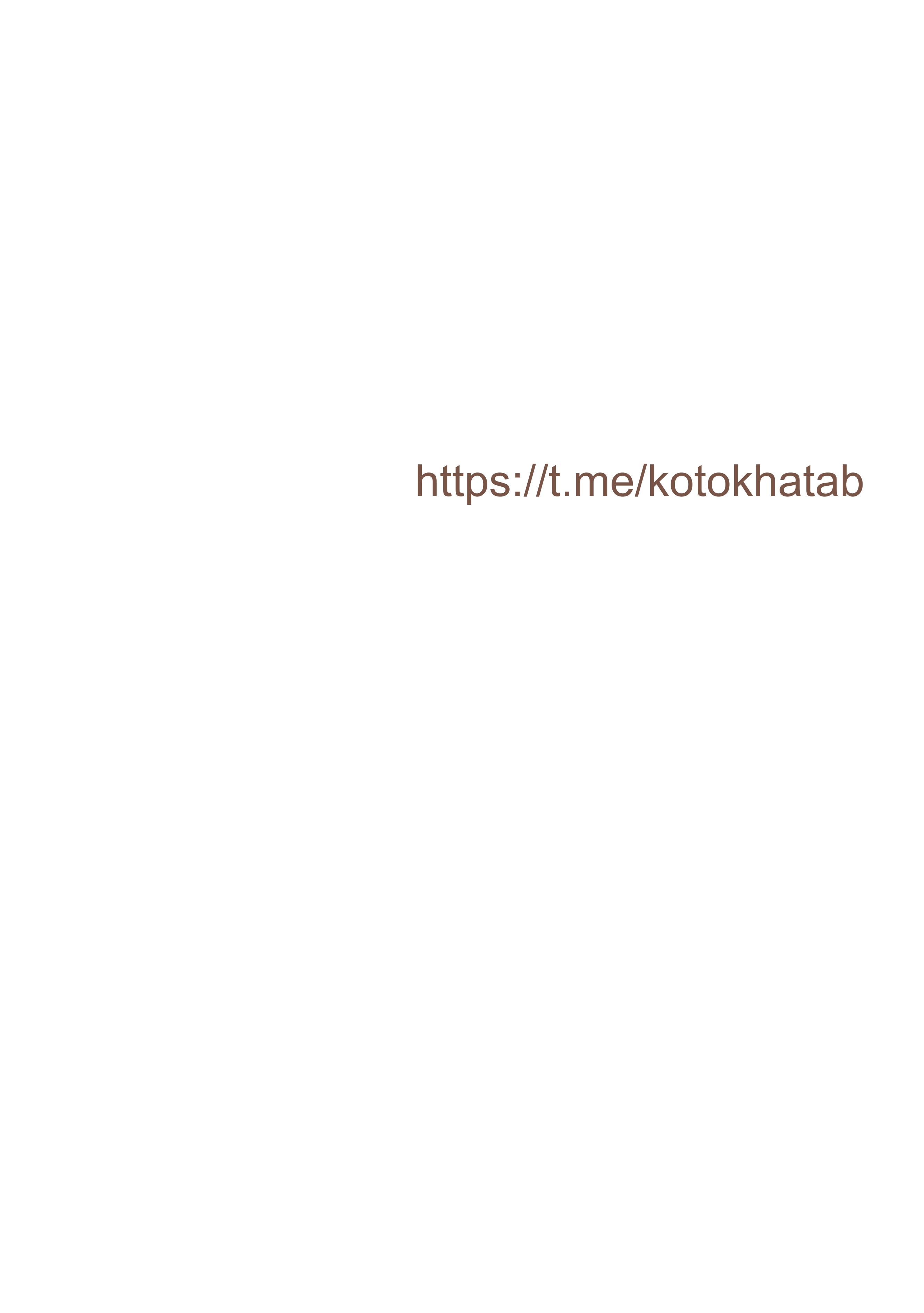
الدار الجامعية

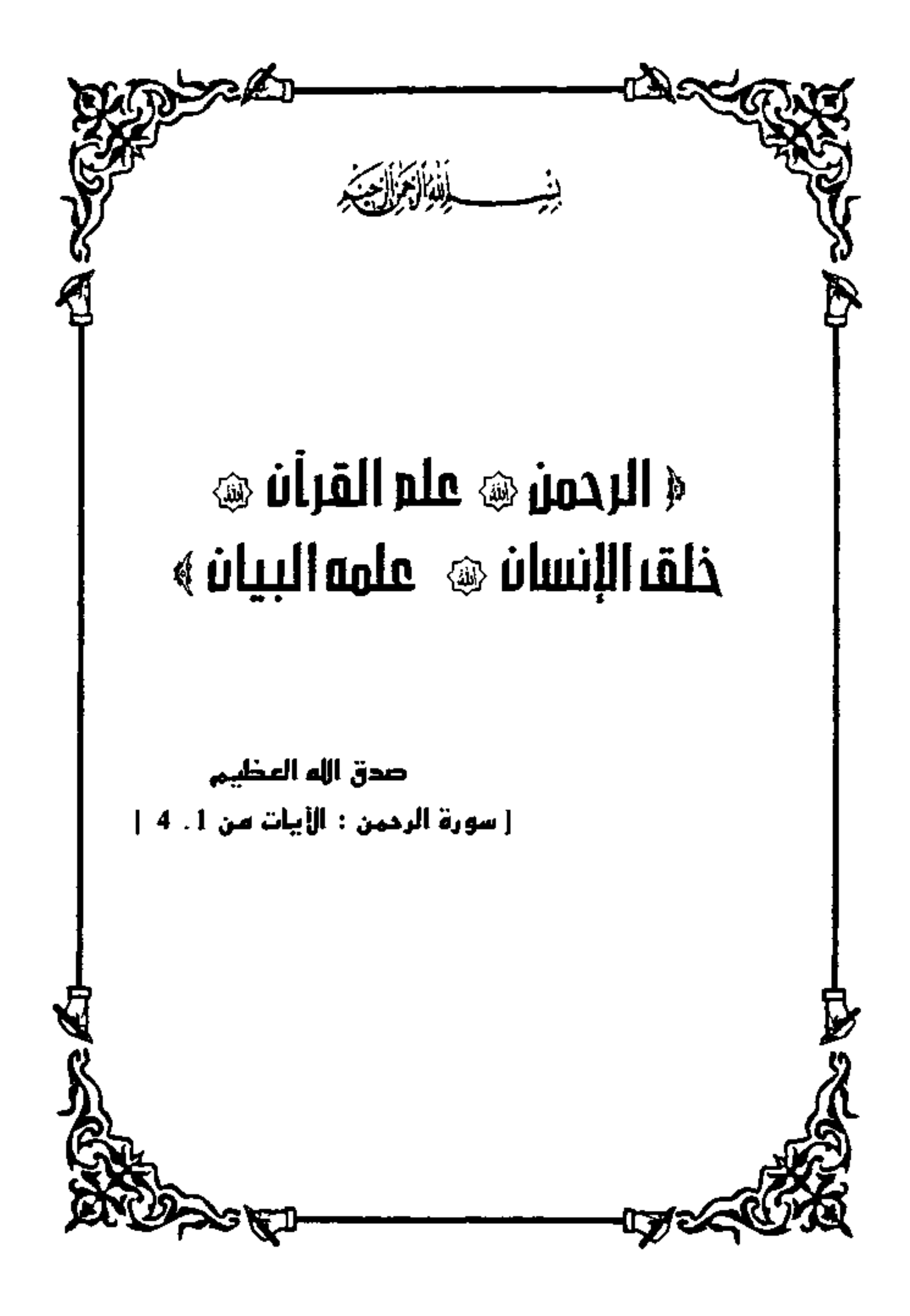
84 شارع زكريا غنيم – الإبراهيمية – الإسكندرية

ص.ب 35 الإبراهيمية – رمل الإسكندرية

m20ibrahim@yahoo.come-mail:

☏5917882 - 5907466


https://t.me/kotokhatab



بسم الله الرحمن الرحيم

﴿ الرحمن ۝ علم القرآن ۝
خلق الإنسان ۝ علمه البيان ﴾

صدق الله العظيم

[سورة الرحمن : الآيات من 1 ـ 4]



إهــداء

إلى ....

زوجتى

وولدى عمر

وابنتى سلمى

استهلال

حول التعريف بعنوان الكتاب

تشير عبارة " النظرية السياسية" : -Theorie Politique Political Theory إلى مجموعة المعارف التى توصل إليها العقل الإنسانى من ثنايا المنهج الاستنباطى أو المنهج التجريبى على السواء فى شأن الظواهر والنشاطات السياسية عامة، فلا تقتصر على نشاط سياسى أو ظواهر سياسية معينة مكاناً أو زماناً، أو زماناً ومكاناً، أو على مفكر معين كأن نقول نظرية الدولة عند " هوبز " أو عند " ابن خلدون" أو عند " هيجل " وهكذا. غير أن تسرب المنهج العلمى التجريبى منذ فكر " مونتسكيو" الفرنسى فى القرن الثامن عشر، والذى انتهى بتوطيد أقدامه بقطاع الظواهر والنشاطات السياسة فى القرن العشرين (وخاصة فى أعقاب الحرب العالمية الثانية) كان من شأنه أن راحت عبارة "النظرية السياسية" ترتبط بصفة أصلية-فى أيامنا- بالمنهج العلمى التجريبى حتى باتت تعنى لدى الباحثين المتقدمين : النظرية السياسة العلمية : "Scientific Political Theory".

إن ربط النظرية السياسة المعاصرة بالمنهج العلمى التجريبى لا يعنى تخليصها نهائياً من النظرات الفلسفية ومن الأحكام القيمة. ذلك أنه ما من "نظام سياسى" إلا وللفكر الذاتى وللقيم والتقاليد وبصفة عامة لواقع مجتمعه الحضارى والثقافى والروحى دور فعال فى بناءه، ونفس الشئ بالنسبة للسلوك السياسى للأفراد والجماعات. بل إن المنهج العلمى التجريبى ذاته يقتضى لفهم الظواهر والنشاطات السياسية- ولتفسير الأحداث السياسية تفسيراً علمياً- إلماماً واعياً بتلك العوامل جميعاً فنحن لا نستطيع أن نفهم نشاطاً سياسياً أو ظاهرة سياسية ما (أو حدثاً سياسياً معيناً) إلا فى ضوء

واقعها الاجتماعى والاقتصادى والحضارى والثقافى والروحى وهكذا. ومن هنا نســتطيع القــول بــأن ربــط "النظرية السياسية" فى عصرنا بالمنهج العلمى التجريــبى لا يعــنى تجــريدها مــن كل ما ليس علمياً تجريبياً، ذلك أن العلم التجريــبى ذاته يعنى بالضرورة ولمجرد كونه "موضوعياً" أن يكون ملماً بكل عناصــر الواقع الاجتماعى الذى يبدأ منه، وهى عناصر يشيع فيها "القيمية". بــل إن فى مجالات "السياسة" مجالات لا دور للعلم التجريبى فيها، من ذلك أن العلم لا يحدد للمجتمعات أهداف نظمها السياسية فهذه من عمل الفكر الذاتى- مــن عمل الإيديولوجيات والعقائد. إن المؤمنين بأيديولوجية معينة أو عقيدة معيــنة هم الذين يتصورون أهداف النظام السياسى لمجتمعهم مستوحين ذلك من تلك الأيديولوجيات أو العقائد، فلا يتحكمون فى هذا التصور لنتائج المعرفة العــلمية. هــذا إلى جانب ما يلجأ إليه علماء السياسة فى تفسيرهم للظواهر السياســية تفســيراً علمياً باتخاذ بعض الأفكار الذاتية للفلاسفة فروضاً أولية يعمــلون عــلى تحقيــق صــحتها أو رفضها بعرضها على الواقع عن طريق الملاحظة والتجريب.

وجمــلة القــول هــنا : أن وصف النظرية السياسية فى أيامنا بأنها عــلمية لا يعنى أكثر من التنبيه إلى ما أصبح للمعرفة العلمية من صدارة فى معالجة الظواهر والنشاطات السياسية.

لقــد كان الباحثون التقليديون يعالجون موضوع "النظرية السياسية" على طول القرن التاسع عشر تحت عنوان "نظرية الدولة : Theory of the State " وكان فى هذه التسمية ذاتها إيحاء بربط "النظرية السياسية" بالصورة الــتاريخية المعاصــرة للمجــتمع السياسى والتى هى "الدولة" وبوصفها أمثل صــور المجتمع السياسى، وفى هذا ابتعاد عن النظرية العلمية الشاملة، حيث يتعين الانطلاق من الحقيقة الثابتة التى لا يلحقها التغيير رغم ما يتراكم عليها مــن صور تاريخية بعامل التغير الحضارى والثقافى والروحى كمفهوم أساسى "Basic Concept " تــدور حوله دراسة أى علم من العلوم. إن الذى يظهر

الدولـــة على أى صورة من صور المجتمع السياسى السابقة عليها هو مجرد خضـــوع السـلطة فيهـا لقـانون مسبق-أى كون السلطة فيها منظمة كبديل للسـلطة المشخصـــة فى الإمـــبراطوريات القديمة، وخضوع السلطة للقانون مســألة قيمِيـــة بحــتة لا تمــس فى شئ حقيقة السلطة. ذلك أن السلطة فى صـــورتيها : المشخصــــة والمـــنظمة هى فى جوهـــرها واحدة : احتكار فعلى لأدوات الإكـــراه المادى. ومن هنا راح المعنيون بالنظرية السياسية المعاصرة يتخلون عن التسمية التقليدية للنظرية السياسية "نظرية الدولة" إمعاناً فى ربط موضـــوع الدراســـة بالمـــنهج العلمى الذى يعنى بالدرجة الأولى بالكشف عن الحقـــائق الثابـــتة فلا يتناول القيم المتغيرة إلا فى سياق محاولة التعرف على تـــلك الحقـــائق. هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى فلقد كانت دراسة " نظرية الدولة " أشد ما تكون ارتباطاً بالمنهج الفلسفى (فى القرن التاسع عشر)، لقد كـــانت تدور حول قضية رئيسية تتمثل فى : ما هى أفضل أشكال الحكومات ؟ ومـــن ثـــم حـــول الإجابـــة على سؤال فلسفى بحت : ما هو النظام السياسى الأفضـــل؟ الأمـــر الذى لا يستقيم معه إلا أن ترتبط هذه الدراسة بما يجب أن يكـــون، فـــلا تعـــنى بما هو كائن إلا للحكم عليه فى ضوء ما يجب أن يكون، وتـــبعاً لذلـــك كـــان الانطلاق من مقدمات عقائدية أو ميتافيزيقية أو أخلاقية أو فى شكل مسلمات فى شأن الخير والشر والعدل والحق والباطل والمرغوب فيه والمكروه وهكذا.. أو فى شكل أفكار سياسية "ذاتية" شائعة ورثها القرنان السابع عشر والثامن عشر- فى أوربا- للقرن التاسع عشر، أو الإنطلاق من أحكام القوانين الوضعية أو الدساتير المعمول بها وهكذا.

هـــذا عن التعريف بالشق الأول من عنوان الكتاب (النظرية السياسية المعاصرة)، أما عن الشق الثانى "النماذج والنظريات التى قدمت لفهم وتحليل عالم السياسة" : فتجدر الإشارة هنا إلى أن موضوع النماذج والنظريات ينتمى بأصـــوله إلى قضـــايا فلسفة العلوم، ومن ثم إلى قضايا مناهج عملية المعرفة وهى تطل على المعرفة السياسية بالذات، وهى إذ تتجه إلى علم السياسة تثير

العديد من القضايا المنهجية المنبعثة من طبيعة هذا العالم : من درجات اللدونة التي يتسم بها كنه ظواهر ذلك العالم، ومما تتسم به الحدود فيما بين ظواهره من ميوعة تكاد تخلع على تحليلها تحليلاً علمياً موضوعياً درجة من الاستعصاء، لا بصدد استخدام أدوات الملاحظة العلمية فحسب وإنما كذلك بشأن دقة النتائج، ومن هنا كان تأخر تسرب المنهج العلمى التجريبى بأدواته القياسية، إلى تحليل الظواهر والنشاطات السياسية.

وإذا كان مجرد انتماء موضوع هذه الدراسة بأصوله إلى فلسفة العلوم يخلع عليه صعوبة يشق حتى على الراسخين فى العلم خوضها بثبات ويقين، فإن هذه المشقة تشتد بداهة بالنسبة لقضايا مواجهة ظواهر عالم السياسة بلدونتها وميوعتها حين تواجه منهج المعرفة التجريبية نقلاً عن الظواهر الطبيعية القابلة بطبيعتها لاستقبال ذلك المنهج. من هنا فإن صعوبة هذه الدراسة تكمن فى تناولها بالتمحيص موضوعاً جدلياً بالنسبة لعلوم السياسة بالذات بكل جوانبه : " النماذج النظرية " لتحليل عالم السياسة: دورها ومنهج بنائها، ومدى فاعليتها كأدوات للفهم بالنسبة لعالم السياسة، وتقويمها، مع رد تلك الجدلية إلى طبيعة ظواهر عالم السياسة حيث الغلبة للظواهر غير القابلة للقياس الكمى بسبب ما يكتنفها من لدونة فى جوهرها وميوعة فى حدودها. الأمر الذى يحيط موضوع الدراسة بمجموعة من القضايا المنهجية الجدلية بالنسبة لذلك العالم، فما يزال يكتنف الأبعاد المنهجية المختلفة لهذا الموضوع من خلاف بل ومن غموض.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن هذا الكتاب يمثل الرسالة التى تقدمت بها لنيل درجة دكتور الفلسفة فى العلوم السياسية من قسم العلوم السياسية بكلية التجارة- جامعة الإسكندرية (فى يناير 1993) بإشراف الدكتور / محمد طه بدوى- أستاذ العلوم السياسية بجامعة الإسكندرية رحمه الله. كما يعتبر هذا الكتاب امتداداً لفكر ومدرسة هذا الأستاذ الكبير فى مجال تنظير عالم السياسة فى جملته (النظرية السياسية الكلية).

هذا ويبقى لنا هنا فى هذا الاستهلال أن نوضح أن المعنيين بالنظرية السياسية المعاصرة فى الغرب (وبصفة خاصة فى الولايات المتحدة الأمريكية) قـد سـعوا سـعياً حثيثاً فى أعقاب الحرب العالمية الثانية نحو تقديم نظرية ليبرالية عامة وشاملة تفسر كل قطاعات المجتمع- وذلك فى مواجهة النظرية الماركسـية كنظرية عامة شاملة على المستوى النظرى على الأقل. ولقد كان هـذا الأمـر هو الهدف الرئيسى للاتجاه السلوكى- كاتجاه ليبرالى- ساد فى الغرب وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية فى فترة الخمسينات والستينات من القـرن العشرين، ولكن أخفقت كل محاولات أصحاب هذا الاتجاه فى الوصول إلى نظـرية ليـبرالية عامة شاملة تفسر شتى علاقات المجتمع، وانتهى بهم الأمـر إلى تقديـم نمـاذج نظرية (نظريات مصغرة)، وفى بعض الأحيان إلى نظـريات جـزئية تعنى بقطاع معين من قطاعات عالم السياسة، حتى أصبحت هـذه الـنماذج والنظريات الجزئية هى السمة الغالبة فى التحليلات السياسية المعاصرة.

ومن هنا كان التركيز فى هذا الكتاب على " النماذج النظرية" بالذات، عـلى أسـاس أنهـا أهـم ما انتجه الاتجاه السلوكى فى الغرب (وخاصة فى الولايـات المـتحدة الأمـريكية)، رغم ما يعانيه التيار السلوكى من تردد فى خواصه المنهجية، وكل ذلك فى الجزء الأول من الكتاب، على أن يعنى الجزء الـثانى منه إن شاء الله بمعالجة تنظير عالم السياسة فى الفترة من منتصف السبعينات من القرن العشرين وحتى أوائل القرن الحادى والعشرين، وذلك من حيـث المـادة والمنهج وأدوات التحليل، وما قدم فى هذه المرحلة من نماذج ونظريات لفهم وتحليل عالم السياسة.

تقديم :

هذا التحليل هو محاولة للتعريف بالنماذج النظرية: "Les Modeles Théoriques" التى قدمت فى أيامنا من جانب المعنيين بالنظرية السياسية المعاصرة فى الغرب، كأدوات ذهنية لفهم وتحليل عالم السياسة بقطاعيه الوطنى والدولى، ومن ثم تناول هذه النماذج المعاصرة من حيث هى أدوات تحليل تتخذ كمرشد لفهم أحداث عالم السياسة بقطاعيه، وكأساس لتفسير سيره وانتظامه، ولكى ننتهى بعد ذلك إلى تقويم هذه النماذج تقويماً منهجياً وموضوعياً،[1] وذلك فى ضوء الدور الذى تؤديه.

والنموذج النظرى : "Theoretical Model" فيما هو متفق عليه بين المشتغلين بالتحليل العلمى المعاصر لعالم السياسة يعنى من حيث هو " نموذج" : الصورة الذهنية المصغرة لواقع سياسى ما أو للحياة السياسية فى جملتها أو للحياة الدولية فى جملتها، أو لعالم السياسة فى جملته. ويعنى النموذج من حيث هو " نظرى" بناءً ذهنياً يتكون من مجموعة من فروض ومفاهيم صورت من الواقع بالملاحظة وحققت صحتها بالتجريب، لكى يتخذ أداة لفهم الواقع المستهدف وتفسيره بل والتوقع فى شأنه، وباعتباره إذن نظيراً للواقع أو إن شئنا تنظيراً له[2].

إن المنهج العلمى التجريبى "Experimental Method" الذى راح يستقر فى الغرب المعاصر منذ أعقاب الحرب العالمية الثانية فى مجال

---

(1) ويعنى الباحث هنا بتقويمها منهجياً– أى تقويمها فى ضوء منهجها، وموضوعياً – أى إلى أى مدى تعبر هذه النماذج عن الواقع المستهدف.

(2) راجع بصدد التعريف "بالنموذج النظرى" : د. محمد طه بدوى، منهج البحث العلمى– إجراءاته ومستوياته– مدخل إلى دراسة تقنيات البحث الاقتصادى، من مطبوعات مجلة كلية التجارة–جامعة الإسكندرية، عدد خاص 1979، ص 101، وراجع كذلك :

- Duverger, Maurice, Sociologie de la Politique, Presses Universitaires de France, Paris, 1973, PP. 338-341.
- William Lapierre, Jean. L' Analyse des Systèmes Politiques. Presses Universitaires de France, Paris. 1973, PP. 9-21.

الدراسات السياسية، ومتراكماً عليه " النظرة السلوكية" استدعى استخدام مفاهيم منقولة عن العلوم الطبيعية حال مفهوم "القوة Power" كمفهوم أساس "Basic Concept" للدراسات السياسية، وحال مفاهيم التحليل "Analytical Concepts" كمفهوم " البنية : Structure"، ومفهوم "الوظيفة : Function"، ومفهوم " النسق : System "...، وتواكب مع هذا استخدام " النماذج النظرية" التى جاءت كمحاولات جادة من جانب المعنيين بالنظرية السياسية فى الغرب فى الطريق إلى فهم وتفسير عالم السياسة (بل والتوقع فى شأنه).

موضوع الدراسة :

وهكذا يتحدد موضوع الدراسة فى تناول " النماذج النظرية" بمنهجها العلمى التجريبى، وقد تراكمت عليه "النظرة السلوكية" وبمفاهيم التحليل التى ارتبطت بها كأدوات ذهنية لفهم وتحليل عالم السياسة، وتناول موضوع الدراسة على هذا ا لنحو يقتضى منا عملاً أكاديمياً جاداً بأبعاد مترامية نظراً لما يلى :

أولا : تباين الاتجاهات والتيارات السلوكية (والتى كانت من وراء بناء هذه النماذج) فى الغرب وبخاصة فى الولايات المتحدة الأمريكية، حيث لا خطوط رئيسية واضحة متفقاً عليها من قبل أصحاب هذه الاتجاهات السلوكية، فكل من يكتب فيها له أسسه الخاصة وكأن له اتجاهه الخاص به.

ثانيا : تباين مفاهيم التحليل المستخدمة فى بناء هذه النماذج، فمن هذه النماذج ما اقتصر على مفهوم واحد كمفهوم "البنية" فيصبح نموذجاً بنيوياً، أو على مفهوم "الوظيفة" فيسمى نموذجاً وظيفياً، ومنها ما يجمع بين هذين المفهومين إلى جانب مفهوم " النسق" فيسمى نموذجاً نسقياً، ومنها ما يجمع بين كل هذه المفاهيم إلى جانب مفهوم الاتصال : "Communication" فيسمى نموذجاً نسقياً اتصالياً، وهكذا.

وفى هـذا المجـال بـالذات سنتحمل مسئولية مواجهة هذه النماذج بطبيعة عالم السياسة، وبمدى صلاحيتها واستجابتها له ولمراميها، وذلك من حيث هى أدوات التحليل.

وانطلاقـاً ممـا سـبق تـبدو صعوبة هذه الدراسة كدراسة منهجية وموضـوعية وذلـك لاعتبارات كثيرة منها أن هذه الاتجاهات السلوكية والتى كانت من وراء بناء النماذج النظرية فى الغرب حديثة النشأة ومتعددة المناحى بشـكل يشـق معه أحياناً حصرها، هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى فإن هذه الاتجاهـات السـلوكية نفسـها محـل نقد شديد من جانب أصحابها، فمن آن إلى آخـر يشـكك فيهـا أصحابها حال " ديفيد إيستن : David Easton " و" ألمونـد : Almond " و "دويـتش : Deutsch " وغيرهم فى كتاباتهم، هـذا إلى جـانب نـدرة المراجع التى تتناول هذا الموضوع مباشرة، فى تلك الفترة.

وجدير بالذكر الإشارة هنا إلى أن موضوع الدراسة لم يعالج مباشرة مـن قـبل بإحاطة شاملة بنفس مضمونه هذا، فهو موضوع ينتمى لدراسات مـتعددة لأنـه متشـعب الجوانب، فهو يقع ضمن دراسات الاتجاه السلوكى، وضـمن دراسـات التحليل العلمى للحياة السياسية، وضمن دراسات النماذج بصفة عامة...، ولعل فى تشعبه هذا ما يهيئ لنا أن نقدم دراسة مترامية بكل أبعاد التحليل العلمى لعالم السياسة (الوطنى والدولى) فى أيامنا، وهى دراسة تفـتقر لهـا المكتـبة العـربية، وتعطى فرصة للباحثين للإلمام بكل القضايا المنهجية الخاصة بتحليل عالم السياسة.

كمـا نشير هنا إلى أن هذه النماذج التى سنتناولها بالدراسة والتقويم هى نماذج قدمت لفهم وتفسير عالم السياسة الوطنى أو عالم السياسة الدولى فى جملته، ومن ثم لن نعنى بتلك النماذج التى تفسر قطاعاً معيناً من قطاعات عـالم السياسـة الوطنى أو عالم السياسة الدولى (كالنماذج التى قدمت بصدد تفسـير عمـلية " المشـاركة السياسية "، أو لتفسير عملية " التفاوض " بين

الـدول ....)، ونشـير كذلـك إلى أن فترة الخمسينات والستينات من القرن العشرين هى الفترة التى غلب فيها تقديم نماذج لتحليل عالم السياسة الوطنى أو الـدولى فى جملـته، علـى حيـن أنه منذ منتصف السبعينات من القرن العشـرين وحـتى الآن لـم تقـدم نماذج نظرية تفسر عالم السياسة الوطنى أو الـدولى فى جملته كاتجاه عام، فما قدم منها فى هذه الفترة قدم لكى يفسر قطاعاً من قطاعات عالم السياسة الوطنى أو الدولى.

هدف الدراسة :

وإذ عرفـنا بموضوع الدراسة يتبقى لنا هنا أن نوضح أننا نهدف من وراء هـذه الدراسـة (والـتى تتمـثل فى دراسة النماذج النظرية التى قدمت لتفسـير عـالم السياسة) إلى تقويم هذه النماذج تقويماً منهجياً وموضوعياً، وتـبعاً لذلك فإن موضوع الدراسة لن يقتصر على تصنيف النماذج المعاصرة فى ضـوء مفاهيمهـا وإنما يجاوز ذلك إلى نقدها من حيث بناؤها وأيضاً من حيث فاعليتها فى دورها كأدوات للتحليل.

ومـن هـنا فـإن هـذه الدراسة هى دراسة فى الاتجاهات والتيارات السـلوكية المعاصـرة وما قدمته هذه التيارات من " نماذج نظرية " استهدفت بهـا فهم وتفسير عالم السياسة، وهى نقدية لها فى معنى أنها تبحث فى هل أفـلحت هذه النماذج فى تفسير عالم السياسة تفسيراً يتلائم مع طبيعته أم لا ؟ وهكـذا فـإن هـذه الدراسـة هى دراسة تقويمية للنماذج النظرية السياسية المعاصرة بمنهجها وأدواتها ومفاهيمها فى ضوء مدى قدرتها على كونها أداة صـحيحة لفهـم وتحـليل عالم السياسة، وتبعاً لذلك فإن دورنا هنا يتحدد فى تقديـم عمـل قوامـه عرض شامل فى وحدة أكاديمية واحدة لكل الاتجاهات السـلوكية المعاصـرة بأدواتها ومفاهيمها المتباينة والتى استخدمت فى بناء الـنماذج الـنظرية كـأدوات ذهنية يستعان بها فى فهم هذا العالم وفى تفسير أحداثه.

خطة الدراسة :

هـــذا وحتى نصل للهدف من تلك الدراسة فقد رأينا معالجة موضوع الدراسة من ثنايا التقسيمات التالية فى الجزء الأول من الكتاب :

* **أولا : فصل تمهيـدى** : نعرض فيه لموقع " النماذج النظرية" من الأدوات الذهــنية للتحـــليل السياســـى المعاصر، فنعرف هنا بالأدوات الذهنية للتحليل السياسى بصفة عامة (وهى تتمثل فى المفاهيم والنماذج والنظريات)، ثم نعرض للمفاهيم ثم للنظريات فللنماذج بعد ذلك فنعرف بها، وبتصنيفها فى ضوء مفاهيم التحليل التى ارتبط بها أصحابها فى بنائها.

* **ثانيـاً : البـاب الأول** : ونعـــرض فيـــه للســـياق المنهجى للنماذج النظرية المعاصرة وذلك من ثنايا الفصلين التاليين :

الفصل الأول : ونقوم فيه بعرض الخطوط الرئيسية التى يلتقى عليها المعـــنيون بالنظرية السياسية- فى الغرب- فى تحليلهم لعالم السياسة (وذلك فيما قبل تبلور الاتجاه السلوكى) وذلك من ثنايا مبحثين:

المـبحث الأول : ونتناول فيه منهج التحليل الذى يلتقى عليه المعنيون بالنظرية السياسية وهو المنهج العلمى التجريبى الذى أصبح المنهج السائد- لديهم- فى تحليل عالم السياسة تبعاً لما ينفرد به فى مواجهة المناهج الأخرى بخاصـــتين متمثلـــتين فى : " الموضوعية : Objectivism " و " النسبية : Relativism ".

المـبحث الـثانى : ونعـــرض فيه لمادة التحليل، حيث تمثل صلب عالم السياسة لدى المعنيين بالنظرية السياسية فى "القوة" كمفهوم أساس، وتمثلت "وحدة التحليل : Unit of Analysis " -لديهم- فى " الجماعة: Group ". ومـــن هنا نعرض لمفهوم الأساس الذى ارتبط به المعنيون بالنظرية السياسية فى تحليـــلهم لعالم السياسة ولوحدة التحليل المستخدمة، ثم ننتقل لمسألة مدى

ملائمة المنهج العلمى التجريبى لدراسة الظواهر الاجتماعية بصفة عامة، ولدراسة الظواهر السياسية بصفة خاصة.

الفصل الثانى : ونعرض فيه بالتفصيل لأبعاد الاتجاه السلوكى فى التحليل السياسى المعاصر لأنه كان من وراء بناء النماذج المعاصرة وذلك من ثنايا المباحث التالية :

المبحث الأول : ونعرض فيه لنشأة وتبلور الاتجاه السلوكى ولأهدافه حيث كان يستهدف بناء نظرية عامة شاملة تفسر شتى قطاعات المجتمع إلى جانب استهدافه التلطيف من معالجة القيم التى وقف منها المنهج العلمى التجريبى موقفاً سلبياً، كما أنه استهدف الاهتمام بتحليل الجانب الديناميكى من عالم السياسة وذلك فى مواجهة التحليل التقليدى الذى يعنى بما يجب أن يكون.

المبحث الثانى : ونتناول فيه أبعاد الاتجاه السلوكى فى التحليل السياسى، وذلك من حيث :

أولاً : المادة.

ثانياً : المنهج.

ثالثا : أدوات التحليل المستخدمة.

المبحث الثالث : ونقوم فيه بعرض للردة السلوكية نتيجة المغالاة فى استخدام أدوات التحليل من جانب أصحاب الاتجاه السلوكى، وهى الردة التى عرفت باتجاه " ما بعد السلوكية : **Post Behavioralism** ".

المبحث الرابع : وفيه نعرض لأبعاد الاتجاه السلوكى فى تحليل عالم السياسة الدولى ونعرض أيضاً للردة السلوكية فى هذا الصدد.

المبحث الخامس : ونعرض فيه تقويم الاتجاه السلوكى من حيث:

أولا : أهدافه.

ثانياً : المادة والمنهج وأدوات التحليل المستخدمة.

• **ثالـثا : الباب الثانى** : وفيه نتناول النماذج التى قدمت لفهم وتحليل عالم السياسة، من خلال الفصلين التاليين :

الفصـل الأول : ونعـرض فيه بالدراسة والتقويم للنماذج التى قدمت لتفسير عالم السياسة الوطنى، وذلك من ثنايا المباحث التالية :

المـبحث الأول : ونتـناول فيه النماذج البنيوية : فنقدم تعريفاً للتحليل البنيوى لعالم السياسة الوطنى ثم نعرض لأبرز النماذج البنيوية التى قدمت فى هذا الصدد وهو نموذج الدكتور محمد طه بدوى.

المـبحث الـثانى : ونتناول فيه النماذج الوظيفية، فنعرف أولاً بالتحليل الوظيـفى لعالم السياسة الوطنى ثم نعرض لنموذج " ألموند Almond " وهو يأتى فى مقدمة النماذج الوظيفية التى قدمت لتفسير عالم السياسة الوطنى.

المـبحث الـثالث : وفيه نعرض للنماذج النسقية، فنقدم تعريفاً للتحليل النسـقى لعالم السياسة الوطنى ثم نعرض لنموذج " إيستن : Easton " الذى يعد أكثر النماذج النسقية انتشاراً فى تحليل عالم السياسة الوطنى.

المـبحث الرابع : ونعرض فيه للنماذج النسقية الاتصالية، حيث نعرف أولاً التحـليل النسـقى الاتصـالى لعالم السياسة الوطنى، ثم نعرض لنموذج " دويـتش : Deutsch " الـذى يعـد فى مقدمـة المعنيين بالتحليل النسقى الاتصالى لعالم السياسة الوطنى.

الفصـل الـثانى : وفيه نتناول بالدراسة والتقويم النماذج والنظريات التى قدمت لتفسير عالم السياسة الدولى، وذلك من ثنايا المباحث التالية :

المـبحث الأول : ونتناول فيه مجموعة النماذج والنظريات التى قدمت لتفسير عالم السياسة الدولى من ثنايا مفهوم " ميزان القوة " بمدلوله العلمى، وهـنا نشير إلى أن المعنيين بالنظرية العامة للعلاقات الدولية لم يعنوا بتقديم نمـاذج تسـتند إلى مفهوم " ميزان القوة " بمدلوله العلمى، لذلك فقد رأينا أن نعـرض لـنظريات قدمت فى هذا الشأن وعلى اعتبار أن النظرية أوسع نطاقاً

من النموذج، ولأن شمولية عرض موضوع الدراسة تقتضى ذلك، فنعرض هنا لنظريتى : " مورجانثو " الأمريكى و " آرون " الفرنسى.

المبحث الثانى : ونعرض فيه لمجموعة النماذج والنظريات التى قدمت لتفسير عالم السياسة الدولى من ثنايا مفهوم " ميزان القوة " بمدلوله النمطى، حيث نعرض هنا لنموذج " كابلان " الأمريكى، ولنظرية " دويتش " الأمريكى أيضاً.

المبحث الثالث : وفيه نعرض لمجموعة النماذج التى لم تستند إلى مفهوم " ميزان القوة " فى تحليل عالم السياسة بمدلوله العلمى أو النمطى، بل لنماذج تفسر علاقات عالم السياسة الدولى من ثنايا سلوك صناع القرارات الخارجية للوحدات السياسية، وفى مقدمة هذه النماذج : نموذج "سنايدر" الأمريكى، الذى سنعرض بالدراسة والتقويم له.

رابعاً : الخاتمة : وتتمثل فى تقرير "Report " نعرض فيه لما قدمناه بصدد موضوع الدراسة، وما انتهينا إليه من تقويم فى شأنه فى هذا الجزء الأول من الكتاب.

الفصل التمهيدى

" موقع النماذج النظرية من الأدوات الذهنية
للتحليل السياسى المعاصر "

فى هــذا الفصــل التمهيدى نعرض للتعريف بالأدوات الذهنية للتحليل السياسى بصفة عامة، والتى تتمثل فى " المفاهيم : Concepts "و" النماذج : Models " و " الــنظريات : Theories " ، ثــم نتناول كلاً منها بالتفصيل فــنعرض أولاً : لــلمفاهيم، ثم للنظريات. فللنماذج بعد ذلك كتمهيد لموضوع الباب الأول.

التعريف بالأدوات الذهنية للتحليل السياسى بصفة عامة :

إن التفســير العــلمى للظواهر والنشاطات السياسية يقتضى استخدام أدوات للتحليل من بينها أدوات التحليل الذهنية، وهى تلك الأدوات القابعة فى ذهــن الباحث، والتى يرتبط بها فى بحثه من البداية فيستعين بها على تصور مادة بحثه المستهدفة من ناحية، وفى تحديد غايته من بحثه من ناحية أخرى.

وأدوات التحليل التى نعنى بها هنا هى تلك " الأدوات الذهنية البحتة " (وليســت أدوات الاختــبار المعمــلية، أو أدوات الاســتقراء الحى كالمقابلة أو الاســتبيان)، ومن ثم المفاهيم، والنماذج النظرية والنظريات التى يستعين بهــا الــباحث على فهمه لعلاقات الواقع المستهدف وعلى تحليله له. إن هذه الأدوات جميعــاً لا تمثل أكثر من أدوات ذهنية– أى من عمل الذهن، فهى إما مجــرد مفــاهيم يتمثل بها الباحثون ما عليه بالفعل علاقات الواقع المستهدف فيســتعينون بهــا عــلى تحــليله، كمفهوم " البنية : Structure " ومفهوم " النســق " System " ...،[1]. وإمــا هى بناء ذهنى للواقع فيستعان به على فهمــه وتفسيره، وهذا حال " النظريات "، وإما هى بناء ذهنى (مصغر) للواقع يســتعان بــه ليس فقط على فهمه وتفسيره بل والتوقع فى شأنه، وهذا حال " النماذج النظرية ".

---

(1) انظر فى هذا الصدد : د. محمد طه بدوى، منهج البحث العلمى، مرجع سابق، ص 87.

وهكـــذا فإن كل هذه الأدوات الذهنية هي مجرد أدوات ذهنية يستعان بها على فهم الواقع المستهدف أو تفسيره، ومن ثم فهي أدوات للتفسير، ومن هنا كان ارتباط موضوعها بمستوى التفسير العلمي والذي هو الهدف النهائي للعـلم، فالتفسير يمثل أعمق درجات التحليل العلمي وأعلى مستوياته. ذلك أن وصــف الحالة التي عليها ظواهر الواقع مثلاً، وتصنيف معطيات هذه الظواهر ليـس هــو الهدف النهائي للعلم، وإنما يتمثل الهدف النهائي للعلم في تفسير الظاهــرة والكشف عن حقيقتها، وهنا نؤكد على أن هذه الأدوات التفسيرية لا تمــثل وصفاً للواقع أو تسمية له، وإنما هي أدوات نتمثل بها ما عليه الواقع على وضع معين[1]، وفيما يلي تعريف بتلك الأدوات :

أولاً : التعريف بالمفاهيم كأدوات ذهنية للتحليل السياسي.

ثانياً : التعريف بالنظريات كأدوات ذهنية للتحليل السياسي.

ثالثاً : التعريف بالنماذج النظرية كأدوات ذهنية للتحليل السياسي.

• أولا : المفاهيم كأدوات ذهنية للتحليل السياسي :

وبادئ ذي بدء نشير هنا إلى أن لفظة " المفهوم : Concept " تعني فيما هو متفق عليه في " فلسفة العلوم : Epistemology "[2] تصوراً ذهنياً لواقــع معيــن، ومن ثم فالمفهوم أداة ذهنية نتصور بها الواقع السياسي على

---

(1) انظــر : د. محمــد طه بدوي " النظرية السياسة- النظرية العامة للمعرفة السياسة "، المكتب المصري الحديث، 1986، ص 315، وص 350.

(2) وفلسفة العلوم : هي التي تعني بالقضايا العامة للمعرفة الإنسانية وبصرف النظر عن طبيعة المادة المســتهدفة، ومن ثم تعني بقضايا مناهج البحث في مستواها التجريدي الصرف–كقضايا فلسفية بحتة– وهي تمثل لذلك قضايا عامة مشتركة لشتى مناهج فروع المعرفة، ومن ثم فهي من العلوم جميعاً (طبيعية كانت أم اجتماعية) بمثابة الجزء المشترك أو علم العلوم. حيث تعني فلسفة العلوم بقضايا عملية المعرفة والتي تتمثل بصفة أصلية في قضايا طبيعة العلاقة بين طرفي هذه العملية وهما : " الكائن المتفكر " و " المادة المستهدفة "، من ناحية وفي مسائل إجراءات هذه العملية من ناحية أخرى. راجع في هذا الصدد : المرجع السابق، ص 243، وص 244.

صـــورة معيـنة، فحيـــن يذكر هذا المفهوم يستدعي لدى المشتغلين بالتحليل السياســـى مجموعـــة مـــن عناصـــر وعلاقـــات من علاقات الواقع السياسى المســـتهدف فى الـبحث، ونؤكد هنا على أن "المفهوم" ليس هو تسمية لمادة البحث ولا وصفاً لها (على نحو ما سلف)، وإنما هو مجرد تصور لهذه المادة على صورة معينة، أو بعبارة أخرى فإن " المفهوم ليس هو الظاهرة السياسية محـــل الـــبحث بعينها. وإنما هو كأداة ذهنية للتحليل السياسى فكرة أو تجريد أو صـــورة ذهـــنية يتمـــثل بهـــا الـــباحث شـــتى الحـــالات الخاصة للظاهرة السياسية "[1] (لأحداث النوع كله)، فالسلطة السياسية-مثلاً- تعني كمفهوم كل حالات الاحتكار الشرعى لأدوات العنف في المجتمع بصرف النظر عن تباينها فى الخصـــائص الذاتية، كأن تكون السلطة السياسة مشخصة أو منظمة، ومن هـــنا فـــالمفهوم أداة ذهـــنية يســـتعان بهـــا فى فهم وتفسير الواقع السياسى وظواهـــره، وهـــذا مـــؤداه أن الـــباحث " ينتقل بالمفهوم من المحسوس إلى " الـــتجريد Abstraction " حيث يغطى المفهوم طائفة من المحسوسات ذات خـــواص عامة مشتركة وبصرف النظر عن الخصائص الذاتية لكل حالة منها. وجمـــلة القـــول هنا بشأن المفهوم أنه يعنى لدى المعنيين بالتحليل السياسى التمـــثل الذهـــنى لطائفـــة مـــن المحسوســـات مـــن ثنايا خواصها الرئيسية المشتركة"[2].

---

(1) د. محمد طه بدوى، منهج البحث العلمى، مرجع سابق، ص 63، وص 64.

(2) وهنا تجدر الإشارة إلى التمييز بين : " المفهوم " و " التعريف : Definition "، فالتعريف بالنسبة لظاهرة معينة (أحداث النوع كله) يكون من ثنايا خصائصها المشتركة فنقول – مثلاً – إن كل مجتمع سياسى يقوم على مجموعة من عناصر كيفية تراكمت على صلب السلطة السياسية أظهرها تجانس أفراده تجانساً قومياً، وخضوع الســـلطة فيه للقانون...، يعرف بأنه " دولة "، ومن ثم تعرف الدولة من ثنايا خصائصها (أو إن شئنا من ثنايا عناصـــرها)، أمـــا " الدولة " كمفهوم فهى لفظة حينما تذكر تستدعى لذهن المشتغلين بالدراسات السياسية هذه المجموعة من الخصـــائص. من هنا كان التقارب بين " المفهوم " وبين " التعريف " فكلاهما يعنى : " التعميم : Generalization " من ثنايا الخواص العامة الأساسية المشتركة بين أفراد النوع. لمزيد من التفصيل فى هذا الصدد انظر : د. محمد طه بدوى، المرجع السابق، من ص 63 إلى ص 65، وانظر كذلك :
Grawitz Madeleine, Méthodes des Sciences Sociales, Dalloz, Paris, 1974, PP. 23-25.
وأيضاً : د. السيد نفادى ود. على عبد المعطى محمد، المنطق وفلسفة العلم، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1988، ص 85.

دور المفاهيم فى التحليل السياسى :

وحتى نستطيع أن نقف على دور المفاهيم فى التحليل السياسى، نشير فى البداية إلى أهمية المفاهيم فى تحليل عالم السياسة، فعالم السياسة هو فى حقيقته عالم التصورات الذهنية، وأن محسوساته لا تعنى فى ذاتها شيئاً، ولتوضيح ذلك فإن " السلطة السياسية " -مثلاً - كظاهرة سياسية تعنى واقعاً سياسياً مركباً من عنصرين هما : السيطرة الفعلية المتمثلة فى الاحتكار الفعلى لعوامل الإكراه المادى فى المجتمع، وهذا عنصر محسوس، مع تمثلنا الجماعى (الضميرى) لهذا الاحتكار كأداة لتحقيق الخير العام، وهذا عنصر معنوى. إن هذا العنصر الضميرى البحت هو الذى يجعل من ذلك العنصر المادى ظاهرة سياسية هى " السلطة السياسية". وكذلك بالنسبة لمفهوم " السيادة : Souverainte " فهو وإن كان يقبع وراءه واقع محسوس إلا أن عناصر هذا الواقع لم تتجمع فى مفهوم إلا بفضل أعمال ذهنية خلاقة بدأها الفقيه الفرنسى " بودان ". إن السيادة كمفهوم هنا هى إذن لفظة تستدعى إلى الذهن واقعاً بعناصر معينة[1]، وهكذا.

هذا وإنطلاقاً من تلك الأهمية "للمفاهيم" فى مجال الدراسات السياسية نعرض هنا لدورها فى التحليل السياسى من ثنايا النقطتين التاليتين :

أولاهما :التعريف " بمفاهيم الأساس: Basic Concepts " ودورها فى تحليل عالم السياسة، وفى هذا الإطار نعرض للتساؤل التالى : متى يكون المفهوم علمياً ومتى لا يكون علمياً ؟.

ثانيتهما : التعريف " بمفاهيم التحليل: Analytical Concepts" وبدورها فى التحليل السياسى.

---

(1) لمزيد من التفصيل فى هذا الشأن انظر : د. محمد طه بدوى، النظرية السياسية، مرجع سابق، ص 32 .
وأيضاً لنفس المؤلف : رواد الفكر السياسى الحديث وآثارهم فى عالم السياسة، المكتب المصرى الحديث، 1967، ص 14.

أولاً : مفاهيم الأساس : Basic Concepts

لكل علم من العلوم مفهوم أساس لدراسته متفق عليه بين المشتغلين بــه، يتمثــلون به صلب عالمهم وينطلقون منه فى شتى بحوثهم ونظرياتهم، ويعــنى مفهوم الأساس للمعرفة السياسية : نقطة الانطلاق أو مركز الاهتمام الذى تدور حوله الدراسات السياسية[1]. وهنا يتعين التنبيه إلى دور " المنهج: Method " فى تصــوير مفهــوم الأســاس، فحيــنما كان المنهج الفلسفى (الاســتنباطى) ســائداً فى الدراسات السياسية حتى نهاية القرن التاسع عشر (وهــو مــنهج فلاســفة السياسة وفقهاء القانون) كانت موضوعات المعرفة السياسية تعالج فى ضوء ما يجب أن يكون. ذلك أن " الدولة " (وهى الصورة الأخيــرة لتطور المجتمع السياسى، والتى تنظم فيها السلطة السياسية تنظيماً قانونيــاً مســبقاً) بدت لدى فلاسفة السياسة وفقهاء القانون أنها أمثل صور التــنظيم السياسى للمجتمعات وأكثرها تحقيقاً لتكاملها، وأنها لذلك جديرة بأن تكــون مركز الاهتمام للدراسات السياسية. هذا ولا يزال لذلك التحليل التقليدى (الــذى يرتكــز أصــحابه مــن فلاسفة السياسة وفقهاء القانون إلى "الدولة" كمفهــوم أســاس للدراســات السياسية) أنصار حتى اليوم وإن كانوا قلة فى مواجهة الاتجاه التجريبى المعاصر[2].

وحينما ارتبطت الدراسات السياسية فى أعقاب الحرب العالمية الثانية بالمنهج العلمى التجريبى تغير مركز الاهتمام ومحور الدراسات السياسية تبعاً لتغير منهج التحليل، فانطلاقاً من كون علم السياسة علم تجريبى، ولا يعنى إلا بــالواقع وجوهــره راح عــلماء السياســة التجريبيون المعاصرون يرفضون "الدولــة " من حيث هى "التنظيم الأمثل للقوة" كمفهوم أساس لعلمهم الجديد، ويــربطون هــذا العلم الناشئ بمركز اهتمام موضوعى بحت هو "القوة" وذلك

(1) انظر : د. محمد طه بدوى، النظرية السياسية، مرجع سابق، ص 255، وص 256.

(2) المرجع السابق، ص 133، ص 134.

على أساس ما تبين لهم -عن طريق الملاحظة والتجريب - من أن القوة وعلاقاتها هى صلب عالم السياسة[1]. كما سيأتى ذلك تفصيلاً فى حينه.

وانطلاقاً مما سبق نستطيع أن نميز هنا بين نوعين من المفاهيم " المفهوم الفلسفى "، و" المفهوم العلمى "، ويتمثل أساس التمييز هنا فى المنهج المستخدم فى تصوير المفهوم، فإذا كان المنهج المستخدم فى تصوير المفهوم منهجاً فلسفياً كان المفهوم تبعاً لذلك مفهوماً " فلسفياً "، ويكون المفهوم " علمياً " إذا كان المنهج المستخدم فى تصويره منهجاً علمياً، وفى القطاع الداخلى لعالم السياسة يعتبر مفهوم " الدولة " نموذجاً للمفاهيم الفلسفية، كما يعتبر مفهوم " القوة " نموذجاً للمفاهيم العلمية على نحو ما سلف. أما فى القطاع الخارجى لعالم السياسة فإن مفهوم " الأمن الجماعى : Collective Security" (والذى يتمثل مضمونه فى أن تحل محل علاقات القوى حالة من الأمن تتحمل مسئوليتها الجماعة الدولية) يعتبر نموذجاً للمفاهيم الفلسفية، وذلك فى مواجهة مفهوم " ميزان القوة : Balance of Power " كمفهوم علمى " والذى نتصور به تفاعل القوى الدولية على وضع يخلع عليها درجة من الاتزان تحول دون الفوضى من ناحية أو الإمبراطورية العالمية من ناحية أخرى[2].

هذا وحتى يكون المفهوم علمياً لابد أن يتحقق تحقيقاً تجريبياً، كما أن الارتباط بالمفاهيم العلمية منذ بداية البحث هى الضمانة الأولى لعلمية منهجه وموضوعية نتائجه بالنسبة للمعنيين بالتحليل السياسى. وهنا تجدر الإشارة إلى أن ارتباط الباحثين بالمفاهيم العلمية لا يعنى الارتباط بأفكار مسبقة. ذلك أنه من مقدمات عمليات البحث العلمى أن يتجرد الباحث من

---

(1) نفس المرجع السابق، ص 134، ص 135.

(2) لمزيد من التفصيل فى هذا الشأن : انظر د. محمد طه بدوى، مدخل إلى علم العلاقات الدولية، المكتب المصرى الحديث، 1877، ص 258 وص 259، وأيضا لنفس المؤلف : تنظير السياسة، المكتب المصرى الحديث، 1968، ص 37، وص 38.

أفكاره المسبقة عن الواقع السياسى المستهدف قبل البدء فى تلك العمليات، بل وأن يظــل يصارع تلك الأفكار المسبقة على طول خطوات بحثه من الملاحظة إلى التجريب. هذا وطالما أن هذه المفاهيم محققة تحقيقاً تجريبياً (أى مصورة من الواقع السياسى المستهدف بالملاحظة ومحققاً صحتها بالتجريب)، ومن ثم فــهى مفــاهيم عــلمية، فــلا مفــر من أن يستخدمها الباحث فى إطار بحثه التجريبى، دون أن يكون ذلك ارتباطاً بأفكار مسبقة، وبالتالى فلا إهدار لعملية بحثه. فالمفاهيم العلمية على ذلك النحو يتعين على الباحث أن يرتبط بها فى بحــثه مــن حيــث هى مفــاهيم أســاس للعلم كله، أو من حيث هى مفاهيم للتحليل[1].

ثانيا : مفاهيم التحليل : Analytical Concepts :

وتســتخدم مفــاهيم التحــليل كأدوات ذهنية للتحليل السياسى، وهى مفــاهيم نقــلت عن العلوم الطبيعية إلى مجال الدراسات الاجتماعية وذلك مع تســرب المــنهج العــلمى التجريبى من العلوم الطبيعية إلى مجال الدراسات الاجتماعية بدءاً بعلم الاجتماع فى القرن التاسع عشر ثم علم الاقتصاد ثم علم السياســة متأخراً، لكى تصبح هى الأخرى علوماً تجريبية، فإلى جانب تسرب المــنهج التجريــبى من العلوم الطبيعية إلى مجال الدراسات الاجتماعية نقلت مجموعــة مــن مفــاهيم جاهــزة مــن حيث هى أدوات تحليل، وبخاصة عن عــلمى الأحياء والفيزياء. إنها مفاهيم : البنية : Structure " و "الوظيفة : Function" نقــلاً عــن عــلم الأحيــاء، ومفهــوم " النســق : System " و " الاتــزان : Equilibrium " نقــلاً عــن عــلم الفيــزياء، وهى مفاهيم يســتخدمها الباحثون فى مجال الدراسات السياسية حين ترتبط هذه الدراسات بالمنهج العلمى التجريبى، حيث يحدد الباحث مقدماً وقبل البدء فى عملية بحثه المفهــوم الذى سوف يستخدمه فى تحليله لعالم السياسة، ومن ثم يحدد هدفه

---

(1) راجــع : د. محمد طه بدوى، النظرية السياسية، مرجع سابق، ص 255، وأيضاً لنفس المؤلف : منهج البحث العلمى، مرجع سابق، ص 63.

من البحث، فإذا أعلن الباحث مقدما (أى قبل البدء فى بحثه) أنه سيرتبط بمفهوم البنية كمفهوم تحليل يكون قد أعلن أنه سيعالج مادة البحث المستهدفة على أنها مادة مركبة من أجزاء وهو يسعى ببحثه هذا إلى الكشف عن هذه العناصر وتحديد موقع وحجم كل جزء منها من الكل فيكون التحليل بذلك تحليلا بنيوياً. أما إذا أعلن الباحث مقدماً أنه سيرتبط فى بحثه بمفهوم " الوظيفة" يكون بذلك قد أعلن أنه سيعالج مادة البحث المستهدفة على أنها مادة تتمثل لديه فى مجموعة من أدوار حينما تؤدى مجتمعة تمكن الكل من الاستمرار، ومن ثم يسعى الباحث للكشف عن هذه الأدوار وتحديد دور كل جزء منها فى التمكين لاستمرار الكل وعندئذ يكون التحليل وظيفياً. وكذلك بالنسبة لمفهومى " النسق" و " الاتزان "، فحينما يرتبط بهما الباحث مقدماً فى بحثه (على أساس أنهما مفهومان مترادفان) يكون قد أعلن أنه سيعالج مادة البحث باعتبارها تقوم على مجموعة عناصر متفاعلة تفاعلاً مستمراً على وضع يتحقق به اتزان الكل، ويكون قد اتجه إلى إعطاء تفسير لواقع معين من ثنايا تفاعل عناصره وفى نفس الوقت إعطاء تفسير لحالة الاتزان التى تتحقق لذلك الكل.

وانطلاقاً مما سبق تتضح أهمية المفاهيم ودورها بصفة عامة فى التحليل السياسى، كما تبرز أهميتها بصفة خاصة فى بناء " النماذج النظرية" على أساس أن هذه النماذج تبنى ارتكازاً إلى أحد مفاهيم التحليل السالفة، فيسمى النموذج تبعاً لمفهوم التحليل المستخدم، ولنا عودة إلى ذلك بالتفصيل فى حينه[1].

• ثانياً : النظريات كأدوات ذهنية للتحليل السياسى :

تعنى لفظة " النظرية : Theory " فى مدلولها الاصطلاحى العام "مجموعة من فروض متسقة فيما بينها "، هذا وتوصف كل نظرية بأنها علمية أو لا علمية فى ضوء المنهج المستخدم فى تصوير فروضها.

---

(1) راجع فيما تقدم بصدد دور المفاهيم فى التحليل السياسى : المرجع السابق، من ص 88 إلى ص 95
وأيضا : Grawitz. Madeleine. op Cit. PP. 373-375

فالــنظريات اللاعلمية : هي تلك النظريات التي لا تستقرأ فروضها من الواقع " بالملاحظة " وإنما تستنبط من مبادئ عامة جارية أو من أفكار شائعة أو من مسـلمات لا تقبل التمحيص بالتجريب بطبيعتها، أو لم تكن قد محصت بالفعل تمحيصــاً تجريــبياً. أمــا النظريات العلمية : فهي تلك النظريات التي تستقرأ فروضها من ملاحظة الواقع الذى تعنى به، ثم تودع هذه الفروض بعد تحقيق صحتها بالتجريب في بناء ذهني تجريدى يستعين به الباحثون في فهم علاقات الواقــع الذى تعنى به وفى تفسيره، كما يستطيع الباحث أن يتخذ منها مقدمة (فرضــاً) لبحث جديد يسعى إلى الكشف عن حقائق لم تبلغها تلك النظرية. من هــنا فــإن عبارة " النظرية العلمية " تشير إلى تنظير لواقع معين أو لظاهرة معيــنة- أى وضــع بــناء ذهنى لهذا الواقع (أو الظاهرة) وحين يقف عليه الــدارس يســتطيع من ثناياه أن يفهم أو يفسر هذا الواقع، أو بعبارة أخرى فالــنظرية العــلمية هي بناء ذهني نتمثل به علاقات واقع معين، ومن ثم فهي تستخدم كمرشد لفهم وتفسير الواقع السياسي المستهدف[1].

هــذا ونظــراً لأهمية الدور الذى تقوم به " النظريات " كأدوات ذهنية للتحــليل السياســي، نعــرض هــنا لــنماذج من النظريات السياسية العلمية واللاعلمية التي قدمت لتحليل عالم السياسة.

النظريات السياسية اللاعلمية (الفلسفية) :

وهي تــلك النظريات التي تصور فروضها من مقدمات لا واقعية، حال " نظــرية المثل" التي قدمها الفيلسوف اليوناني القديم " أفلاطون " الذى صور فــروض نظريــته مــن مقدمــات ميتافيزيقية أدت إلى قوله بأن الفضيلة هي المعــرفة، واعتــبار أن هذه المعرفة هي التي تعنى بالكشف عن حقائق عالم

---

(1) انظــر : د. محمد طه بدوى، النظرية السياسية، مرجع سابق، ص 249، ص 261. ولمزيد من التفصيل بصدد بناء وصياغة النظريات انظر : د. محمد عارف عثمان، المنهج الكيفي والمنهج الكمي في علم الاجتماع، في ضوء نظرية التكامل المنهجي لدراسة الظواهر الاجتماعية، رسالة دكتوراه غير منشورة- كلية الآداب، جامعة القاهرة، 1971، من ص 92 إلى ص 107.

الميتافيزيق، وانتهى إلى تقديم صورة الحكومة المثلى من وجهة نظره (حكومة الفلاسفة). ومن النظريات الفلسفية كذلك نظرية " العقد السياسى" فى القرنين السابع عشر والثامن عشر لكل من " هوبز " و " لوك " و "روسو" حيث انطلقوا فى تفسير نشأة المجتمع السياسى ونشأة السلطة السياسية من فروض عقلية صرفه تمثلت فى فرضين أولهما : أن الأفراد ينتقلون من حالة الطبيعة إلى حالة المجتمع، وثانيهما : أن هذا الانتقال يتم بعقد، وانتهى كل منهم إلى تضمين هذين الفرضين مضامين مغايرة للآخرين (كل حسب وجهة نظره). وكذلك من النظريات الفلسفية " نظرية الدولة " : فحتى نهاية القرن التاسع عشر كان الذين يعنون بالنظرية السياسية بمنهجها الفلسفى ينظرون إلى " الدولة " على أنها الإطار العام للنظرية السياسية، فكانت كل الدراسات السياسية آنذاك تعنون بالنظرية العامة للدولة أو " بالدولة "...، هذا ولا تزال " نظرية الدولة " تلقى فى أيامنا اهتماماً من جانب دارسى القانون الدستورى والنظم السياسية.

وفى إطار عالم السياسة الدولى تأتى نظرية التنظيم الدولى كنظرية فلسفية. ذلك أن النظر إلى العلاقات الدولية من ثنايا مقدمات لا واقعية للانتهاء بالتحليل الفلسفى إلى القول بما يجب أن تكون عليه هذه العلاقات حتى تكون فاضلة أو مثالية، وبما قد ينتهى إليه هذا التحليل من أنماط دولية تتحقق بها هذه المثالية هو من شأن نظرية " التنظيم الدولى "، فالفلاسفة (أصحاب المنهج الفلسفى) والقانونيون (أصحاب المنهج القانونى) يلتقون حول ما يجب أن تكون عليه الجماعة الدولية ويستهدفون بأفكارهم حلولاً لمشكلة تحقيق السلام فيجدون فى تصوير الوسائل إلى تحقيقه، فالفلاسفة يرون تحقيق السلام بالفضيلة، والقانونيون يرون تحقيق السلام بالقانون، وينشدون قيام حكومة عالمية تتفادى أسباب التصادم التى نتجت عن توزيع البشرية بين وحدات سياسية متميزة، هذا إلى جانب أن فقهاء القانون يتناولون العلاقات الدولية فى ضوء الأنماط التى تحكمها قواعد القانون

الــدولى، فهــم يهتمون بتحليل هذه القواعد تحليلاً شكلياً فى ضوء مصادرها الوضعية، وباعتبارها أداة تحقيق الجماعة الدولية الفاضلة[1].

النظريات السياسية العلمية :

وتعــنى الــنظرية السياسية العلمية : " مجموعة فروض متسقة فيما بيــنهما اتســاقاً منطقياً تبدو لصاحبها أنها تمثل حقيقة واقع سياسى معين "، ولفظــة " الفــرض : Hypothesis " تعــنى فى مدلولهــا المنهجى الإجابة المفترضــة، فى معــنى أنه بملاحظة سير الظاهرة فإن الباحث يتصور حقيقة معيــنة يفســر بها الواقع، وهذا التصور لتلك الحقيقة هو الإجابة المفترضة (الفــرض)، مــن هــنا فــإن الــنظريات العلمية تتكون من مجموعة إجابات مفترضــة. وأصــحاب هــذه النظريات فى بنائهم لنظرياتهم يبدءون بملاحظة المــادة المستهدفة (الواقع السياسى المستهدف)، ومن ثنايا الملاحظة الأولية يصــورون فروضــاً أوليــة، ثــم ينتقلون بعد ذلك إلى التحقق من صحة هذه الفروض عن طريق التجريب، وذلك بعرض هذه الفروض على الواقع الأوسع زمانــاً ومكاناً، فإذا ما تبين مطابقة هذه الفروض للحالات المتعددة يكونون قد تثبــتوا من صحتها، ثم تعمم هذه الفروض على كل النوع (المادة المستهدفة) حيث تصبح الفروض الأولية فروضاً علمية، ومن مجموع هذه الفروض تبنى الــنظرية العلمية التى تتخذ كمرشد لفهم وتفسير الواقع السياسى، وهكذا فإن الــنظرية السياســية بمدلولهــا التجريبى المعاصر تعنى تنظير عالم السياسة تــنظيراً عــلمياً عاماً – أى الانتهاء عن طريق الملاحظة والتجريب إلى بناء ذهــنى (نظرى)، ومن ثم نظرية نتصور بها عالم السياسة فى جملته (أو عالم السياســة الوطــنى أو عالم السياسة الدولى فى جملته)، ولنتخذها أداة ذهنية لفهم ذلك العالم وتفسيره[2].

---

(1) لمــزيد مــن التفصيل فى هذا الصدد : انظر : د. محمد طه بدوى، مذكرات فى الأصول العامة للتنظيم الدولى، مطبعة كريديه إخوان، بيروت، 1973، ص2، ص3.

(2) راجــع فيمــا تقــدم : د. محمــد طــه بــدوى، منهج البحث العلمى، مرجع سابق، من ص 11 إلى ص 13، وأيضــا : د. ماهــر عبد القادر محمد على، دراسات فى فلسفة العلوم، دار المعرفة الجامعية بالإسكندرية، 1990، ص 134، ص 135.

ومـــن نمـــاذج الـــنظريات السياسية العلمية (الجزئية) التى قدمت فى الغــرب " نظــرية الفصل بين السلطات" "لمونتسكيو" الفرنسى التى قدمها فى كـــتابه "روح القوانيـــن : L' Esprit des Lois " (1748م)، حيـــث صور " مونتسـكيو" مـــن واقـــع عصـــره بالملاحظة مجموعة فروض حقق صحتها بالتجريب فأصبحت فروضا علمية شكلت دعائم نظريته السياسية تلك. فلقد بدأ " مونتســكيو" فى بـــناء نظريـــته عن الفصل بين السلطات من ثنايا فكرة أن الســـلطة " قوة " وأن القوة لا تقيدها إلا قوة من طبيعتها، وعلى حد تعبيره : " إن ثمـــة تجربة خالدة تقطع بأنه ما من صاحب سلطة إلا ويميل إلى العسف فيهـــا وهو يستمر فى ذلك حتى يجد ما يوقفه، وبحكم طبيعة الأشياء لا يوقف القـــوة إلا القـــوة " Le Pouvoir Arrêt Le Pouvior "، ولقـــد نقـــل "مونتســـكيو" فكـــرته هـــذه إلى سلطة الدولة ليرى فى توزيعها (ومن ثم فى تجزئتها) بين عدد من أجهزة ما يكفى لوقف كل جهاز منها " كقوة " فى وجه القوى الأخرى، فلا ينعزل أى منها بسلطته، وتأمن بذلك الحريات الفردية على نفســـها مـــن عدوان السلطة المطلقة المجمعة فى يد واحدة، وفى معنى آخر فإن " مونتسكيو" قد تصور ضمانة " تقييد السلطة " فى تجزئتها بين عديد من هيـــئات، لكى تقف كل هيئة منها فى وجه الأخرى"[1]. ولكى يؤكد "مونتسكيو" لفكـــرته تلك (فكرة وقف القوة بالقوة) راح يعقد مقارنة بين النظام الإنجليزى وبيـــن الـــنظام الفرنســـى (فى عصره) حيث لاحظ أن الشعب الإنجليزى ينعم بالحـــريات بينما الشعب الفرنسى ليس كذلك، وتبعاً لذلك اتجه إلى البحث عن العامل المتغير من وراء ذلك التباين بين النظامين، فتبين له أن من وراء هذا التباين عاملاً متغيراً هو قيام النظام الإنجليزى على الفصل بين السلطات حيث يقوم الملك على سلطة التنفيذ، ويقوم البرلمان على سلطة التشريع، ذلك بينما يجمـــع المـــلك فى الـــنظام الفرنسى بين سلطتى التشريع والتنفيذ، ومن ثم لا توجـــد قوة أخرى توقف قوة الملك أو تقيدها إذا ما تدلى الملك إلى الاستبداد.

---

(1) انظر : د. محمد طه بدوى، النظرية السياسية، مرجع سابق، ص 116 وص117.

مــن هــنا راح " مونتســكيو " يربط ربطاً نهائياً بين الحرية من ناحية، وبين الفصــل بيــن الســلطات من ناحية أخرى- أى ربط بين الحرية وبين توزيع (تفــتيت) السلطة (بين قوتين متوازنتين حتى لا تتدلى إحداهما إلى الاستبداد) ربطاً نهائياً، ولينتهى " مونتسكيو" إلى التعميم فى هذا الشان بقوله : " إن أى نظام لا يفصل بين السلطات لا ضمانة للحرية لديه "[1].

وبهــذا يكــون " مونتســكيو " قد قدم نظريته العلمية عن الفصل بين الســلطات، وهى " عــلمية " لأنــه بــناها من ثنايا استخدامه للمنهج العلمى التجريــبى بكــل مقوماتــه بالبدء من الواقع بالملاحظة والانتهاء بشأنه إلى الــتعميم، بل ولقد أشار " مونتسكيو " إلى أن حقائق عالم السياسة هى حقائق نســبية وليســت مطلقة. ذلك أن الواقع الاجتماعى متغير بطبيعته، وتلك هى "النسبية" التى انتهى إليها العلم التجريبى فى أيامنا، والتى هى أساس التحليل العــلمى فى مجــال المجــتمع، فعند تصوير فروض من واقع اجتماعى معين تصور على أساس أن هذا الواقع متغير بطبيعته، ومن ثم فلابد من عرض تلك الفــروض مرة أخرى على الواقع الجديد لاختبارها وتحقيق صحتها من جديد وهكذا.

مــن هــنا فالنظريات العلمية لابد وأن تتسم بخاصية " النسبية" حتى تكــون عــلمية، وذلك تبعاً لكون الحقائق فى مجال الظاهرة الاجتماعية بصفة عامــة والظواهر السياسية بصفة خاصة نسبية، ولكون " النظرية " أداة لفهم الواقــع المســتهدف وتفســيره فلا يمكن أن تعتبر كذلك إلا إذا كانت فروضها مصورة من واقع محدد زماناً ومكاناً، ولا تصلح النظرية كأداة للتحليل إلا إذا بقيــت خصــائص الواقــع المســتهدف كمــا هى، فإذا ما لحقها التغير تعين الانصــراف عن تلك النظرية والاتجاه إلى بناء نظرية جديدة من الواقع الجديد عــن طــريق الملاحظــة، من هنا فإن النظريات العلمية التى قدمت فى مجال

---

(1) لمزيد من التفصيل فى هذا الصدد انظر : د. محمد طه بدوى، رواد الفكر السياسى، مرجع سابق، ص 121، وص 122.

الدراسات السياسية الأصل فيها أنها "مؤقتة" تبعاً لنسبية الواقع السياسى، ذلك بينما يدعى أصحاب النظريات اللاعلمية (حال نظرية المثل عند أفلاطون) أنها نظريات عامة -أى صالحة (كأداة للتحليل) لكل زمان ومكان، وهذا لا يلتقى مع نسبية الحقائق فى مجال الدراسات السياسية على نحو ما سلف[1].

هــذا وفى قطاع عالم السياسة الدولى قدمت نظريات علمية (جزئية)، كــنظرية " راتزال" الألمانى (فى نهاية القرن التاسع عشر)،حيث نبه " راتزال" إلى " الآثــار الحــتمية للأوضــاع الجغــرافية فى تشــكيل خصائص وسلوك المجتمعات البشرية، ومن ثم أرسى أسس علم جديد يتعين أن يرتكز إليه علم السياســة، لقــد أراد " راتــزال" - وأتــباعه مــن بعــده- أن يعــطى لعلم السياســة (ولعــلم العلاقــات الدوليــة تــبعاً لذلك) أساساً جغرافياً فكان علم "الجيوبوليتك : La Geopolitique ". ذلك العلم الذى يعرفه أتباع " راتزال " بأنــه علم دراسة العلاقة بين الأرض والسياسة، إنه العلم الذى يوضح كيف أن السياســة تجــرى عــلى مقتضى حتميات جغرافية- أى كيف أن للعوامل الجغــرافية (كالمناخ والتضاريس والموقع الجغرافى وغيرها) دوراً حتمياً فى تشــكيل سياسة الدول، ومن ثم فإن سياسة ما لا ترتكز إلى هذا العلم لا يقدر لهــا الــبقاء[2]، " هــذا وأمام فكرة الحتمية الجغرافية تلك والتى ارتكز عليها " راتــزال " فى نظريته عن طبيعة علاقة الأرض بالسياسة (وهى نظرية صور فروضــها مــن الواقع الدولى بالملاحظة وحقق صحتها بالتجريب وانتهى إلى الــتعميم حيــث قال بوجود علاقة حتم بين الأرض والسياسة) جاءت المدرسة الفرنســية (مــن الجغرافيين والتاريخيين الفرنسيين) على أثر ظهور كتابات " راتزال " وأصحاب هذه المدرسة الفرنسية ومنهم : " Jacques Ancel "، و "Lucien Felure " ، وإن كــانوا " يلتقون فيما بينهم على أهمية العوامل الطــبيعية (ومنها الجغرافية) إلا أنهم يرفضون " الحتمية الجغرافية " فى مجال

(1) راجع فى هذا الشأن، د. محمد طه بدوى، النظرية السياسية، مرجع سابق، ص 351، ص 352.

(2) انظر : د. محمد طه بدوى، مدخل إلى علم العلاقات الدولية، مرجع سابق، ص 110، ص 111.

السياســة. ذلــك أنهــم يؤكدون على دور الإنسان وقدرته على مغالبة البيئة الجغـرافية بــل والســيطرة عـليها. إنهــا نسـبية الحقائق عند الجغرافيين والتاريخيين الفرنسيين فى مواجهة حتمية الحقائق عند " راتزال " وأتباعه"[1].

وهــنا تجــدر الإشــارة بصدد النظريات العلمية إلى أنه إذا صورت فروضها من ثنايا المنهج العلمى التجريبى وقد تراكمت عليه النظرة السلوكية (والــتى تعــنى الــنظر إلى النشاطات السياسية على أنها مجموعة من أفعال تحكمهــا دوافــع وأحاسيس وإلى أن نعود إليها بالتفصيل لاحقاً)، سميت هذه النظرية " نظرية علمية سلوكية ". كما نشير هنا أيضاً إلى أن النظرية العلمية فى مجــال الدراسات السياسية تقف عند حد كونها مرشداً لفهم وتفسير عالم السياســة، فــلا تجاوز ذلك إلى التوقع " Prediction ". ذلك أنها تتعامل مع أنشــطة لكائــنات واعية ذات إرادة من ناحية، ومن ناحية أخرى فإنه يصعب التعبير عن هذه الأنشطة (السياسية) تعبيراً كمياً.

• ثالثا : النماذج النظرية كأدوات ذهنية للتحليل السياسى المعاصر :

ونعنى " بالنموذج النظرى : Theoretical Model "، من حيث هو " نموذج " : الصورة الذهنية المصغرة للواقع السياسى المستهدف من البحث، ونعــنى به من حيث هو " نظرى " البناء الذهنى الصرف الذى نستطيع به أن نتمــثل ما عليه علاقات الواقع المستهدف من ارتباط أو توافق وذلك فى شكل صــورة مصغرة من النظرية، فالغالب أن النظريات ينتهى أصحابها دائماً إلى تقديم " نماذج نظرية" مصغرة يستعان بها على فهم الواقع المستهدف وتصور علاقاته[2].

---

(1) المرجع السابق، ص 158، وص 159.

(2) راجــع فى هــذا الصــدد : جان مينو، مدخل لعلم السياسة، ترجمة جورج يونس، مكتبة الفكر الجامعى، عويدات، بيروت، 1967، من ص 37 : ص 51.

التميز بين " النظرية " والنموذج النظرى :

وهنا نشير إلى التمييز بين " النظرية Theory " و " النموذج النظرى " بصفة عامة : فأولاً : تعد النظرية بناءاً ذهنياً كبيراً مفصلاً، على حين يعد النموذج النظرى بناءاً ذهنيا مصغرا (نظرية مصغرة)، ومن هنا تمثل النظرية المرحلة الأولى إلى بناء النماذج النظرية. فالنموذج يبنى استناداً إلى ما تقدمه النظرية من فروض ومفاهيم (علمية) وقد يأتى موضحاً لها. ثانياً : أن النظرية (العلمية) تبنى من مجموعة فروض (بينما النظرية الفلسفية قد تبنى من مجموعة مفاهيم فلسفية أو فروض فلسفية)، أما النموذج النظرى (العلمى) فهو إما أن يبنى من مجموعة فروض علمية كالنظرية، وإما أن يبنى من مجموعة مفاهيم علمية (كمفهوم القوة- النسق...إلخ). ثالثاً : أن النظرية تبنى من أجل الفهم والتفسير فقط بصدد الواقع المستهدف، بينما يدعى أصحاب النماذج أنها تبنى من أجل التفسير والتوقع بشأن الواقع المستهدف، حيث توجد نماذج عملية تستخدم للفهم والتفسير والتوقع بصدد الواقع المستهدف، وهى النماذج القياسية التى قدمت من جانب " الاقتصاديين القياسيين : Econometres " وهى نماذج تنتشر فى علم الاقتصاد نظراً لما تتسم به ظواهر هذا العلم من غلبة للكم على الكيف. الأمر الذى يتيح لهذه النماذج أن تصور فى بناء تجريبى (إحصائى رياضى). أما بصدد ظواهر عالم السياسة فإن بناء نماذج عملية، ومن ثم تصوير عالم السياسة الوطنى أو الدولى على أساس إحصائى رياضى بقصد اتخاذ هذه النماذج أداة للتوقع هو أمر فيه كثير من المغالاة، ذلك أن هذا الأمر فيه تجاهل للدور الفعال للتنظيم الإرادى وللقرارات التاريخية للقيادات فى عالم السياسة[1].

---

(1) راجع بصدد التمييز بين النموذج والنظرية :

Varma. S.P., Modern Political Theory, A Critical Survey, Vikas Publishing House PVT.LTD., New Delhi, 1975, PP. 314-316.

النماذج العلمية :

وهنا يؤكد الباحث على دور المنهج في بناء النماذج النظرية، ذلك أن النماذج كصورة مصغرة للنظرية تصبح علمية أو لا علمية في ضوء المنهج المستخدم في بنائها، فإذا كانت فروضها مستقرأة من الواقع عن طريق الملاحظة وتحققت صحتها بالتجريب فهي نماذج علمية، وإذا كانت فروضها مستنبطة من مقدمات لا واقعية (ميتافيزيقية، عقلية، ....إلخ) فهي نماذج لا علمية. وبصدد النماذج التي قدمت في عصرنا، والتي سنعرض لها تفصيلاً فيما بعد، هي نماذج " علمية " فأصحاب هذه النماذج المعاصرة يلتقون على خطوط رئيسية عند بنائهم لها تتمثل بإيجاز فيما يلي (وإلى أن نعود إلى ذلك بالتفصيل في حينه) :

أولا : الالتقاء على أن مادة المعرفة السياسية هي النشاطات السياسية.

ثانيا : الالتقاء على المنهج العلمي التجريبي وقد تراكمت عليه النظرة السلوكية عند تحليل تلك النشاطات السياسية.

ثالثا : الانطلاق من مجموعة من مفاهيم جاهزة لعلوم سبقت علم السياسة في ارتباطها بالمنهج التجريبي، وهي مفاهيم " القوة " و " البنية " و " الوظيفة " و " النسق " و " الاتزان "، وكلها من مفاهيم العلوم البيولوجية والفيزيائية أصلاً (كما سلف).

ويجدر التنبيه هنا إلى أن " النماذج النظرية " كأدوات ذهنية للتحليل السياسي ينحصر دورها في مجال السياسة في كونها أدوات يسترشد بها في فهم وتفسير الواقع دون أن تجاوز ذلك إلى التوقع والتنبؤ نظراً لطبيعة الواقع السياسي المتغير من ناحية، ومن ناحية أخرى نظراً لطبيعة الظواهر والنشاطات السياسية غير القابلة للقياس الكمي (إلا في مجالات محدودة كقياس الرأي العام والاتجاهات السياسية أو في مجال دراسة ظاهرة التصويت الانتخابي أو المشاركة السياسية..). حيث إن الغلبة في الظواهر السياسية

تكـــون للجانب الكيفى دون الجانب الحسى منها، لذلك يندر أن تصور فروض "الـنماذج الـنظرية السياسية" إحصائياً ورياضياً، ومن ثم فالتوقع أمر صعب بصدد ظواهر عالم السياسة تبعاً لكون الإرادة الإنسانية تلعب دوراً خطيراً فى عـالم السياســة. وانطلاقــاً ممــا سبق فإننا نؤكد هنا على أمور ثلاثة بصدد "النماذج النظرية" كأدوات ذهنية للتحليل السياسى هى :

أولا : أن هــذه الـنماذج الـنظرية ليســت وصــفاً للواقع السياسى المســتهدف وإنمــا هى تصور ذهنى لعلاقات ذلك الواقع، ومن ثم فهى مجرد أداة مــن أدوات التحــليل لواقــع عالم السياسة، وليست هى -فى شئ- أداة لوصف هذا الواقع. ذلك أن الوصف هو تبيان للحالة التى عليها ظاهر الواقع ومن ثم مسح لظاهره، وهو بهذا لا ينفذ إلى أغواره، ومن ثم لا يعنى بتصوير حقائقه. بينما النماذج لا تقدم صورة لظاهر الواقع وإنما هى مجموعة فروض أو مفــاهيم بعلاقــات متســقة اتســاقاً منطقياً تبدو لواضعيها أنها معبرة عن الحقائق الكامنة فى أغوار الواقع وراء ظاهره[1].

ثانيا : أن هــذه الـنماذج " لابــد وأن تكون " مؤقتة " -تبعاً لكونها "علمية "- من حيث صلاحيتها كأداة للتحليل السياسى، شأنها فى ذلك شأن أى " مفهوم " أو " نظرية " أو فرض علمى، ومهما تحققت صحتها بالتجريب، إن هــذه النماذج تظل- كتلك جميعاً - صالحة كأداة للتحليل السياسى طالما ظلت تعبر عن الواقع، حتى إذا ما ثبت مجافاته لها تعين الانصراف عنها، وإلا كان من شأن الإصرار على استخدامها رغم ذلك إخضاع الواقع لها وفى هذا تجميد لــلمعرفة فى شــأنه، وخــروج على التفكير العلمى[2] تبعاً للخروج على فكرة " دائرية البحث العلمى " و " نسبية الحقائق ".

---

(1) انظر فى هذا الشأن : د. محمد طه بدوى. النظرية السياسة، مرجع سابق، ص 350.

(2) انظر المرجع السابق، ص 350.

ثالثا : أن هذه النماذج لابد وأن تكون " محددة " ذلك أن البعض من أصحاب هذه النماذج (كأيستن، وألموند، وغيرهما) يدعون بأن نماذجهم " نماذج عامة " أى تمثل صورة مصغرة تجريدية لعالم السياسة الوطنى فى جملته وعلى تباين الزمان والمكان، وفى هذا تجاهل لمتغيرات البيئة الاجتماعية لعالم السياسة والتى تؤثر تأثيراً بالغاً على النشاطات السياسية من أفكار وقيم وتقاليد وأعراف ونظم وأوضاع حضارية وغيرها، فهذه متغيرة من مجتمع إلى آخر بل ومن زمان إلى زمان بالنسبة للمجتمع الواحد. إن مجرد هذا التجاهل يبعد هذه النماذج عن الموضوعية التى قوامها ارتباط الباحث فى أى تحليل علمى لأى نشاط اجتماعى بأوضاع بيئته الاجتماعية[1].

من هنا تأتى " النماذج المحددة " فى مواجهة تلك " النماذج العامة ". و " النموذج المحدد " يعنى الصورة التجريدية لعالم السياسة الوطنى أو الدولى المعين بالزمان والمكان أو بالنسبة لمجتمعات تشترك فى أوضاع اجتماعية وحضارية وثقافية معينة، كأن يصور " النموذج النظرى " الحياة السياسية الأمريكية، أو الحياة السياسية الفرنسية......"[2]، وهكذا فإن النماذج النظرية لا توصف بأنها " محددة " إلا إذا صورت فروضها من علاقات واقع محدد زماناً ومكاناً، وهى بذلك تأتى مستجيبة لفكرة نسبية الحقائق، وتبعاً لذلك فإن هذه النماذج هى وحدها الجديرة بأن توصف بأنها "علمية". وانطلاقاً مما سبق فإن ادعاء كل من " إيستن " و " ألموند " (وغيرهما) بأن نموذجهما (على نحو ما سيأتى) صالحان لتفسير الحياة السياسية على إطلاقها (ومن ثم ادعاء بأنها نماذج عامة) أمر فيه مغالطة، ذلك أن هذين النموذجين قد جاءا تعبيراً عن واقع الحياة السياسية فى مجتمعات العالم الحر (الليبرالى) المعاصر الذى استهلم منه "إيستن" و " ألموند " فروضهما فى بناء نموذجيهما، حيث تأتى هذه النماذج " شديدة

---

(1) انظر المرجع السابق، ص 351.

(2) نفس المرجع السابق، ص 351، ص 352.

الارتباط بواقع سياسى قوامه جماعات مصالح وأحزاب متعددة متنافسة تنافساً حـــراً بقوى فطية تسعى إلى التأثير على قوة أجهزة سلطة الدولة أو الوصول إليهـــا لممارســـة مظاهـــرها ممارســـة مقيـــدة تقييـــداً دستورياً. وتبعاً لذلك فـــلا صلاحية لمثل هذه النماذج فى فهم وتفسير الحياة السياسية فى مجتمعات لا تتســـم بهـــذه الخـــواص حـــال مجتمعات السلطة المشخصة القديمة، وحال مجـــتمعات " النظم الشمولية" (كالنازية والماركسية) حيث يجمع الحزب الواحد بيـــن احتكاره للحياة السياسية ولسلطة الدولة معاً، ومن ثم للنشاط السياسى على مستوى المجتمع الكلى قاطبة"[1].

وهـــنا نشير إلى أن " النموذج النظرى " يجوز أن يكون "عاماً"- فى معنى أنه يمثل صورة مصغرة تجريدية للحياة السياسية أو للحياة الاقتصادية فى جملـــتها، وعـــلى تـــباين الزمان والمكان، وهو بذلك يقترب من النظريات العامـــة التجريدية والتى بحكم عموميتها لا تدخل فى الاعتبار الحقائق النسبية المـــتغيرة بتغير وضعيات البيئة فتأتى بذلك مفتقرة إلى الموضوعية، ولعل من أبرز النماذج الاقتصادية " العامة التجريدية " هو نموذج " فالراس- باريتو ". ذلك البناء الرياضى البحت ومن ثم التجريدى الاستنباطى الخالص الذى قدمته مدرسة " لوزان " الرياضية، تفسيراً للحياة الاقتصادية فى جملتها وعلى تباين الـــزمان والمكـــان... وجديـــر بالذكـــر هنا الإشارة إلى عمومية هذا النموذج واعـــتماد أصحابه فى تصويره على عمليات التدليل الرياضى الصرف انطلاقاً مـــن مبادئ عامة جارية، ومن ثم ابتعاده عن الاختبارية، قد جعل منه نموذجاً نظـــرياً عاجـــزاً تماماً عن أن يكون أداة للتوقع فى شأن الكيانات الاقتصادية "المحـــددة" وذلـــك تبعاً لما يختص به كل كيان اقتصادى معين من خواص هى معطيات بيئته، الأمر الذى يؤدى إلى ضرورة مراعاة هذه الخواص فى تفسير وفهـــم علاقـــات كـــل كيان بذاته[2]. هذا وفى مجال عالم السياسة فإنه يصعب

---

(1) المرجع السابق، ص 354.

(2) راجع فى هذا الصدد : د. محمد طه بدوى، منهج البحث العلمى، مرجع سابق، ص 102، وص 103

وجـود نمــوذج نظـرى عام يبنى بناءاً رياضياً بحتاً لتفسير الحياة السياسية أو الدولية فى جملتها وعلى تباين الزمان والمكان نظراً لطبيعة عالم السياسة الذى يغلب على ظواهره الطابع الكيفى (القيمى)[1].

وجمـلة القــول هــنا فإن النموذج النظرى- المحدد والموقت- الذى يســتجيب إلى فكرة نسبية الحقائق هو الذى يؤدى وظيفة فهم وتفسير الواقع السياسى[2].

النماذج العملية :

وهنا تجدر الإشارة كذلك إلى نوعية أخرى من النماذج العلمية، وهى الــنماذج العمــلية، إنها تلك النماذج النظرية التى لا يقتصر دورها فقط على الاسترشــاد بها فى فهم وتفسير الواقع المستهدف، بل تجاوز ذلك إلى قدرتها عــلى التنبؤ فى شأن الواقع المستهدف وذلك فى الأجل القصير طالما لم يطرأ عــلى وضــعيات وأوضــاع بيئــتها الاجــتماعية تغييرات تؤثر فى سلوكيات الجماعــة. ذلك أن فروضها مصورة من واقع بيئتها تصويراً كمياً بالملاحظة ومحققــة صحتها بالتجريب بما يتحقق لها من موضوعية تجعلها أداة صالحة لفهــم ذلك الواقع فى مجتمعه المحدد. وفى هذا استجابة لنسبية الحقائق التى أضحت من سمات العلم الموضوعى فى عصرنا. من هنا فإن النماذج "العملية" توصــف بأنهــا محددة (لأن فروضها مصورة من واقع محدد زماناً ومكاناً)، وهى بالضــرورة " موقتة تبعاً للتغير الذى يطرأ على الواقع المستهدف فعندئذ تفقد صلاحيتها كأداة ذهنية للفهم والتفسير والتوقع، وصلاحيتها للتوقع يكون إذا كــانت قــد بــنيت بــناء إحصائياً رياضياً -أى باستخدام الإحصاء كأداة لــلملاحظة واســتخدام الرياضــة كــأداة للتعميم- فحينئذ تكون صالحة كأداة للتوقع. من هنا فإن النماذج العملية تعتمد فى بنائها على أسس ثلاثة :

---

(1) المرجع السابق، ص 102.

(2) لمزيد من التفصيل فيما تقدم انظر :

- Duverger, Maurice, Op.cit, PP. 338-374.

أولها : الارتباط بالكيانات المحددة (بأوضاع محددة).

ثانيها : الاعتماد على الإحصاء كأداة لملاحظة تلك الأوضاع.

ثالثها : الاستعانة بالرياضة كأداة للتعميم وكأسلوب للتدليل العقلى بهدف التوصل إلى تصوير الحقائق "النسبية" التى تحكم علاقات معطيات الكيانات المستهدفة فى شكل علاقات " دالة" -أو فى معنى آخر فى شكل قوانين نسبية مصورة تصويراً رياضياً.

وجملة القول هنا أن منهج تصوير النماذج " العملية" هو منهج يجمع بين الملاحظة الإحصائية وبين التدليل الرياضى.

والحق أن النماذج " العملية- فى مدلولها المتقدم- قد أضحت تمثل أداة شائعة فى علم الاقتصاد من أدوات التفسير والتوقع " الأمر الذى يتيح لهذه النماذج أن تصور فى بناء إحصائى رياضى (اختبارى منطقى) فى آن واحد، وذلك بالنسبة لمعطيات الواقع الاقتصادى القابلة للقياس الكمى، إلا أن طبيعة الأوضاع السياسية والتى يغلب عليها الطابع الكيفى القيمى قد أخرت ظهور مثل هذه النماذج فى عالم السياسة. بل إن الذى قدم منها فى هذا المجال لا يزال يفتقر إلى البناء الإحصائى الرياضى الذى يتيح للنموذج أن يجاوز دوره كأداة لفهم الواقع وتفسيره إلى التوقع فى شأنه"[1]. إن البناء الإحصائى الرياضى لا يستجيب إلا للظواهر الكمية التى تقبل بطبيعتها القياسى الكمى من ناحية، وأن ترفع من الواقع فى صيغ رقمية من ناحية أخرى، وهذان الأمران لا يصلحان مع الظواهر السياسية التى يغلب عليها الطابع الكيفى على نحو ما سلف[2].

تصنيف النماذج النظرية :

وبصدد تصنيف النماذج النظرية نشير هنا إلى أن كل النماذج التى قدمت لفهم وتفسير عالم السياسة الوطنى أو الدولى (فى جملته) هى نماذج علمية

---

(1) انظر : د. محمد طه بدوى، المرجع السابق، نفس الصفحة.

(2) راجع فيما تقدم بصدد النماذج العملية : المرجع السابق، ص 52، ص 53، ص 101، ص 102.

تفســيرية (وليست عملية)، وبصفة عامة يمكن تصنيف هذه النماذج النظرية إلى مجموعتين :

أولاهما : مجموعة قدمت لتفسير عالم السياسة الوطنى.

الآخرى : مجموعة قدمت لتفسير عالم السياسة الدولى.

هذا وفى داخل كل مجموعة من هاتين المجموعتين تصنيف تحتى كما يلى :

أولا : مجموعة النماذج التى قدمت لتفسير عالم السياسة الوطنى :

وفى إطــار هذه المجموعة من النماذج هناك تصنيف تحتى وذلك تبعاً لمفــاهيم التحــليل المســتخدمة فى بنائها وهذه المفاهيم نقلت (على نحو ما ســلف) عن العلوم الطبيعية وبصفة خاصة عن علمى الأحياء والفيزياء وكل هــذا فى إطار المنهج العلمى التجريبى، وهى مفاهيم علمية يرتبط بها الباحث كــأدوات ذهنية للتحليل حيث تحدد مقدماً فى بناء النماذج شأنها فى ذلك شأن مفهــوم الأســاس للعلم كله. وهذه المفاهيم التحليلية تتمثل فى مفهوم "البنية" و "الوظيفــة" و"النســق" و "الاتزان" حيث يعلن كل صاحب نموذج أنه سيحلل عالم السياسة الوطنى تحليلاً بنيوياً أو نسقياً أو وظيفياً وهكذا.

ثانيا : مجموعة النماذج التى قدمت لتفسير عالم السياسة الدولى :

وبالنســبة لمجموعة النماذج التى قدمت لفهم وتفسير عالم السياسة الــدولى (فى جملــته)، فلن يقتصر الأمر هنا على تقديم النماذج النظرية التى قدمــت فى هــذا الشأن، بل سنعرض كذلك للنظريات التى قدمت لفهم وتفسير عــالم السياســة الــدولى على أساس أن " النظرية" أوسع نطاقاً من النموذج الــنظرى حيث تستوعب تنظيراً شاملاً لعالم السياسة فى جملته. وهنا تأتى كل النماذج والنظريات التى قدمت لتفسير عالم السياسة الدولى انطلاقاً من مفهوم "ميــزان القــوة : Balance of Power "، وســيتم تصــنيف هذه النماذج والنظريات على أساس وجود نظرتين تحليليتين بصدد مفهوم " ميزان القوة"، أولاهمــا : نظرة موضوعية تستند إلى مفهوم " ميزان القوة " بمدلوله العلمى وهى نظــرة أصــحاب مجموعــة نماذج ونظريات الاتزان التلقائى، وفى هذا

الصـــدد نظــراً لعــدم وجــود نماذج نظرية (على حد علمنا) نعرض لنظرية "مورجانــثو" الأمريكى والتى ذيلها بنموذج توضيحى، وكذلك لنظرية " ريمون آرون " الفرنســى. وثانيــتهما : نظرة نمطية تستند إلى مفهوم "ميزان القوة" بمدلولــه الــنمطى، وهى نظــرة أصــحاب مجموعة نماذج ونظريات الاتزان النمطى، وهنا نعرض لنظرية " دويتش" ونموذج " كابلان " الأمريكيين.

كمــا ســنعرض هنا كذلك لمجموعة النماذج التى تحلل علاقات عالم السياســة الدولى والتى لا ترتكز على مفهوم " ميزان القوة " بمدلوله النمطى أو العــلمى، بــل تحــلل علاقات عالم السياسة الدولى من ثنايا سلوك صناع القرارات الخارجية للدول كنموذج " سنايدر " الأمريكى.

الباب الأول

السياق المنهجى للنماذج النظرية المعاصرة

وفى هـذا الباب نتناول السياق المنهجى للنماذج النظرية- أى نتناول الكيفية التى تبنى بها هذه النماذج، وذلك من خلال الفصلين التاليين :

الفصل الأول :

ونتـناول فيه الخطوط الرئيسية التى يلتقى عليها المعنيون بالنظرية السياسـية فى تحليلهم لعالم السياسة وذلك من حيث المادة والمنهج وأدوات التحليل المستخدمة فيما قبل ظهور الاتجاه السلوكى.

الفصل الثانى :

ونتـناول فيه الاتجاه السلوكى بالتفصيل- كاتجاه متراكم على المنهج العـلمى التجريـبى-باعتباره كان يمثل الاتجاه الغالب لأصحاب هذه النماذج، فـنعرض لأبعـاد هـذا الاتجاه فى التحليل السياسى من حيث المادة والمنهج وأدوات التحليل المستخدمة.

الفصل الأول

الخطوط الرئيسية التى يلتقى عليها المعنيون بالنظرية السياسية فى تحليلهم لعالم السياسة

الفصل الأول

الخطوط الرئيسية التى يلتقى عليها المعنيون بالنظرية السياسية فى تحليلهم لعالم السياسة

فى هــذا الفصل نتناول الخطوط الرئيسية التى يلتقى عليها المعنيون بالنظرية السياسية فى تحليلهم لعالم السياسة من حيث المادة والمنهج وأدوات التحــليل، وذلك فى الفترة التى أعقبت الحرب العالمية الثانية وفيما قبل ظهور الاتجاه السلوكى- تلك الفترة التى شهدت استقرار المنهج العلمى التجريبى فى تحــليل عالم السياسة فى الغرب، إلى جانب أن المعنيين بالنظرية السياسية قد أســهموا إســهاماً كــبيراً فى تحديــد مفهوم " القوة " كمفهوم أساس لمادة المعــرفة السياســية، مــن هــنا نتناول الخطوط المشتركة للمعنيين بالنظرية السياسية من خلال المبحثين التاليين:

المبحث الأول : من حيث المادة.

المبحث الثانى : من حيث المنهج.

وعلى أساس أننا تناولنا أدوات التحليل (المفاهيم-النماذج-النظريات) فى الفصل التمهيدى.

وبادئ ذى بدء نشير هنا إلى أن علم السياسة كعلم تجريبى تميز عن المعــارف التقليدية (القانون والتاريخ والفلسفة) بمادته ومنهجه، وهذا التميز يــرتد إلى جهود الباحثين الأمريكيين التجريبيين فى القرن العشرين فى مجال تحديــد مادة علم السياسة والتى لا تزال تشغل المعنيين بالدراسات السياسية حــتى يومنا هذا، ثم تحديد نقطة الانطلاق أو مركز الاهتمام الذى تدور حوله مــادة هــذا العــلم أو " مفهوم الأساس : Basic Concept ". ذلك بأن تقدم المنهج العلمى التجريبى فى الدراسات السياسية قد راح ينبه إلى أن للعلاقات

السياسـية خواص تتميز بها عما عداها من علاقات الواقع الاجتماعى، وأنها لذلك جديرة بأن يعنى بها تجريبيون متخصصون"[1].

هـذا ولقد ارتبطت نشأة علم السياسة الحديث كعلم تجريبى له ذاتيته بأمرين : أولهما : ظهور المنهج التجريبى فى الدراسات السياسية، وثانيهما: اقتـناع الباحـثين التجريبيين بأن لعلم السياسة مركز اهتمام يتعين أن تنطلق مـنه دراسـاته، وقـد خلصـوا إليه بالملاحظة والتجريب، وهو ليس مفهوم الأسـاس الـذى كـانت تدور حوله الدراسات السياسية فى المناهج التقليدية السابقة (الفلسفى والقانونى) والذى كان يتمثل فى " الدولة " كمفهوم أساس. وبهـاتين الخاصـتين راح عـلم السياسة المعاصر يحقق ذاتيته فى مواجهة الدراسات التقليدية التى تشاركه نفس المجال (الدراسات القانونية والفلسفية)، ولكى يصبح العلم الذى يعنى بتحليل عالم السياسة تحليلاً تجريبياً، واعتبار أن صـلب عالم السياسة هو " القوة "[2]، كما سيأتى. " هذا ويشيع استعمال عبارة " الـنظرية السياسـية : Political Theory " فى لهجة المعرفة السياسية المعاصـرة كتسـمية أكاديميـة لعلم السياسة، أو كتسمية للدراسة التحليلية (العـلمية) لعـالم السياسة، وذلك على الرغم من أن لكل من العبارتين مدلوله الدقيـق الخاص به، فعلم السياسة يعنى بتحليل الظواهر السياسية، بينما تعنى الـنظرية السياسية بمدلولها التجريبى المعاصر تنظير الحياة السياسية تنظيراً عـلمياً عامـاً- أى الانـتهاء عن طريق الملاحظة والتجريب إلى بناء ذهنى (نظـرى)، ومـن ثـم نظرية نتصور بها الحياة السياسية (أو الحياة الدولية) فى جملتها، ولنتخذها أداة ذهنية لفهم تلك الحياة وتفسيرها[3].

وهكـذا فـإن " الـنظرية السياسية " تهيئ لنا " تجاوز التعريف بعلم السياسـة مـن حيث مادته ومنهجه إلى تناول أدوات تحليل الحياة السياسية

---

(1) انظر : د. محمد طه بدوى، النظرية السياسية، مرجع سابق، ص 18، ص 19.

(2) المرجع السابق ص 19.

(3) نفس المرجع السابق، ص 11.

أو إلى إبــراز مــا انــتهى إليــه علماء السياسة التجريبيون المعاصرون من نظريات تفسيرية ونماذج توضيحية لتلك الحياة[1].

وانطلاقــاً ممــا ســبق نعرض هنا لمادة ومنهج النظرية السياسية، او بعــبارة أخــرى لــلخطوط الرئيســية التى يلتقى عليها المعنيون بالنظرية السياســية فى تحليــلهم لعالم السياسة (فيما قبل تراكم النظرة السلوكية على التحليل التجريبى المعاصر) وذلك من حيث المادة والمنهج، من خلال المبحثين التاليين :

(1) المرجع السابق، نفس الصفحة.

المبحث الأول

مـــــادة التحليـــل(1)

وتمثلت مادة التحليل لدى المعنيين بالنظرية السياسية فيما قبل ظهور الاتجـــاه الســـلوكي في الظواهر السياسية التي يستهدف علم السياسة (وعلم العلاقات الدولية) الكشف عن حقيقتها. ولفظة الظاهرة : "Phenomenon" تعـــني في الاصـــطلاح " مادة المعرفة وموقف العقل المتقدم منها-أي موقف العقـــل الـــذي يأنس في ذاته القدرة على التعرف على حقيقة ما يحيط به من أشـــياء في الطـــبيعة أو في المجتمع"[2]، أو بعبارة أخرى فإن هناك أشياء في الطبيعة أو في المجتمع لها حقائق كامنة في أغوارها والعقل الإنساني المتقدم هو وحده القادر على الكشف عن هذه الحقائق.

هـــذا وظواهر عالم السياسة هي أصلاً ظواهر اجتماعية، باعتبار أنها مجموعـــة ظواهـــر تنـــبعث عن حياة الإنسان في مجتمع ما، أو إن شئنا هي مجموعة من ظواهر قوامها نشاطات اجتماعية منبعثة عن علاقات الإنسان مع غيـــره في مجـــتمعه. وطالمـــا أن ظواهـــر عـــالم السياسة هي أصلاً ظواهر اجـــتماعية فـــإن الســـؤال الـــذي يطـــرح نفسه هنا هو : متى تعتبر الظاهرة الاجـــتماعية ظاهـــرة سياســـية ؟ أو بعـــبارة أخرى ما هو معيار التمييز بين الظواهر السياسية وبين غيرها من الظواهر الاجتماعية الأخرى؟ والإجابة عن هـــذا السؤال تتطلب عرض موقف للفيلسوف اليوناني القديم " أرسطو " الذي قدم في هذا الصدد عبارة راحت من بعده تتخذ كمقدمة لكل الدراسات في مجال المعـــرفة السياســـية، حيـــث قـــال : "بـــأن الإنســـان كـــائن سياسي بطبعه"،

---

(1) وهـــنا نعرض لمادة المعرفة السياسية : " الظواهر السياسية "، ونشير إلى أنه على الرغم من أن أصـــحاب النماذج النظرية السلوكية قد التقوا على " النشاطات السياسية" كمادة للتحليل السياسي، إلا أنـــنا نعرض هنا للظواهر السياسية تمهيداً لتقويم مادة التحليل لأصحاب هذه النماذج في فترة الاتجاه السلوكي.

(2) المرجع السابق، ص 7.

وهـذه العـبارة ظلت تتردد -من بعده- كمسلمة فى كتابات مفكرى السياسة، ودون أن تمحص علمياً، إلى أن راح علماء السياسة التجريبيون المعاصرون يعرضـون هـذه المسـلمة على الواقع لإثبات صحتها بالتجريب، وباستخدام الملاحظـة والـتجريب تبين لدى هؤلاء أنه ما من إنسان إلا ولديه درجة من متناقضين هما : الأمر والطاعة -أى أنه ما من إنسان (سوى) إلا ولديه درجة من السيطرة على الآخرين، وفى نفس الوقت لديه درجة من الاستعداد لطاعة الآخـرين، وهذان المتناقضان يسميان " بعلاقة الأمر والطاعة" والتى اصطلح على تسميتها " بجوهر السياسة فى الإنسان"[1].

ولقد راح علماء السياسة التجريبيون المعاصرون يردون كل الظواهر السياسية إلى ذلك الجوهر، فكل ظاهرة اجتماعية تأتى تعبيراً عن ذلك الجوهر فـهى سياسـية، وهـذا هو معيار التمييز بين الظواهر السياسية وغيرها من الظواهـر الاجـتماعية. إنـه الجوهر الذى تنبعث منه ظواهر عالم السياسة قاطـبة، وهـو وحـده الفيصل فى تحديد مادة المعرفة السياسية فى مواجهة المعارف الاجتماعية الأخرى. من هنا فإن السياسة جوهر فى الإنسان، وعالم السياسـة بشـتى ظواهـره ومظاهـره هو تعبير عن هذا الجوهر وتبعاً لذلك فدراسة الواقع السياسى تقتضى التعرف على ذلك الجوهر فالتعرف عليه يعنى الـتعرف عـلى حقيقـة الظواهـر السياسية وخواصها فى مواجهة الظواهر الاجـتماعية الأخـرى. وهنا يجدر التنبيه إلى أن جوهر السياسة فى الإنسان وإن كان هو أساس انبعاث النشاطات السياسية فهو ليس ما يرتبط به النشاط السياسـى مـن أفكار وأيديولوجيات، ومما يؤدى إليه من نظم حكم أو تنظيم العلاقـات الدولية، وإنما هو حقيقة ثابتة خالدة فى المجتمعات السياسية تجعل مـن نشـاطاتها نشـاطات سياسية. ومن ثم يستعان به على تفسير السلوك السياسى فى المجتمع وما يرتبط به من وقائع وأحداث[2].

---

(1) المرجع السابق، ص 23، ص 24.
(2) راجـع فيمـا تقدم : د. محمد طه بدوى. المنهج فى علم السياسة، من مطبوعات كلية التجارة - جامعة الإسكندرية، 1979، من ص 31 إلى ص 33، وانظر أيضا فى هذا المعنى :
Dahl. Ropert. Modern Political Analysis. Foundations of Modern Political Science Series. Englewood Cliffs. New Jersey. 1963. P. 5

وفيمـــا يــلى نعرض لآثار جوهر السياسة فى عالم السياسة الوطنى وفى عالم السياسة الدولى :

آثار جوهر السياسة فى عالم السياسة الوطنى :

وانطلاقــاً مــن أن الإنسان كائن اجتماعى بطبعه فهو لا يستطيع أن يحقــق تكاملـــه واستمراره إلا ثنايا العيش مع أنداده، ومن ثم فلابد أن يعيش الإنســـان فى مجتمع، وهو فى نفس الوقت ينطوى على جوهر فيه (هو جوهر السياسة)، وعند إعمال هذا الجوهر تنبعث منه الظواهر السياسية. وأول هذه الظواهـــر ظاهرة التميز السياسى، فتبعاً لكون الإنسان لديه رغبة فى السيطرة على الآخرين والاستعداد فى نفس الوقت للطاعة فإن المجتمع ينقسم حتماً إلى حــاكمين ومحكوميــن، ومن ثم تميز بين الآمر والمطيع. إنها ظاهرة " التميز السياســى" والتى تعنى انقسام المجتمع إلى حاكمين ومحكومين، وهى ظاهرة خالدة تأتى كتعبير حتمى عن ذلك الجوهر[1].

ومــن ذلــك الجوهر تنبعث ظاهرة سياسية خالدة أيضاً، وهى ظاهرة الســلطة السياســية والتى تأتى أيضاً كتعبير حتمى عن ذلك الجوهر، وتعنى ظاهرة السلطة السياسية (كحدث اجتماعى) الاحتكار الفعلى لأدوات العنف فى المجتمع من أجل تحقيق الخير العام[2].

هــذا وتقــع الظواهر السياسية كلها فى داخل الظاهرة السياسية الأم وهى ظاهــرة " المجتمع السياسى "، والتى تعنى : أولاً : وجود تجمع بشرى غريــزى وما يتراكم عليه من " حالة الضمير الاجتماعية" كعنصر قيمى وتعنى هــذه الحالة إحساس الفرد بذاتيته من ناحية، ومن ناحية أخرى إعمال الفرد فكــره فى الجماعــة باعتبارها ظاهرة خارجية، يعمل فيها وبها من أجل خيره وخيــرها. ثانيــاً : وجود ارتباط جماعى بإقليم معين وما يتراكم على ذلك من

---

(1) انظر : د. محمد طه بدوى، المرجع السابق، ص 34.

(2) المرجع السابق، ص 41.

عنصــر ضــميرى يتمثل فى أن هذا الإقليم هو دار الآباء والأجداد، وما يهيئ ذلــك لظهور مفهوم " الوطن : Patrie " . ثالثاً : وجود احتكار فعلى لأدوات العـنف في المجتمع وما يتراكم عليه من عنصر قيمى قوامه تحقيق المجتمع الهــادئ –أى ذلــك المجــتمع الــذى يتحقق له السلام فى الداخل والأمن فى الخــارج. ومن هنا فإن ظاهرة " المجتمع السياسى " هى بنية قوامها عناصر ماديــة مرتــبطة بتمــثلات ضميرية، وداخل هذه الظاهرة الأم تقبع ظاهرتا : التميز السياسى والسلطة السياسية[1].

وجمــلة القول هنا أن الإنسان سياسى بطبعه–أى أن السياسة خاصة من خواصه التى ينفرد بها فى مواجهة الكائنات الأخرى، فطالما وجد الإنسان فى مجــتمع عــبر عن ذاته بجوهره فتنبعث عن ذلك الجوهر ظواهر سياسية (عــلى نحــو ما سلف)، ومن ثم فكل مجتمع إنسانى هو بالضرورة سياسى، وعليه نستطيع الانتهاء إلى القول بأن : " الإنسان والمجتمع والسياسة ظواهر مــتلازمة"–أى أن كل ظاهرة منها لصيقة بالأخرى وجاءت متزامنة معها ولم تأت متلاحقة[2].

آثار جوهر السياسة فى عالم السياسة الدولى :

إن آثــار جوهــر السياســة فى الإنســان لا تقف عند عالم السياسة الوطــنى فقط بل تمتد إلى عالم السياسة الدولى، فذلك الجوهر يؤدى إلى عالم قوامــه " علاقات تميز " فى مجالين : تميز بين الآمر والمطيع داخل المجتمع السياســى، وتميــز بيــن المجتمعات السياسية فيما بينها. ذلك أن الجماعات الإنســانية حيــنما راحــت تــتجه إلى الاستقرار على بقاع معينة من الأرض ارتــبطت بأقاليم جغرافية محددة ارتباطاً شديداً تبعاً لما تقدمه هذه الأقاليم من مــوارد طــبيعية تمكــنها مــن الاستقرار، وقد كانت هذه الجماعات من قبل جماعات رحل، فظهرت هنا ظاهرة جديدة وهى ارتباط هذه الجماعات بأقاليمها

(1) ارجع إلى : نفس المرجع السابق، من ص 43 إلى ص 46.
(2) لمزيد من التفصيل فى هذا الشأن انظر : المرجع السباق، من ص 32 إلى ص 40.

ليس مجرد ارتباط عضوى بل وقد تراكم على هذا الارتباط الحسى عنصر قيمى هو أن هذا الإقليم هو دار الآباء والأجداد. وهذا الإقليم- الذى تقوم عليه سلطة إلى جانب ارتباط أفراده بهدف جماعى مشترك فى ضميرهم هو " خير الجماعة"- هو إذن أرض يرتبط بها قاطنوها على أنها دار سلام ولابد أن ينظر قاطنوها إلى كل من وراءها بنظرة متشككة (أى نظرة قوامها الريبة) تتمثل فى الخوف ممن وراء الحدود أن يعتدى على دار السلام ويجعلها دار حرب، ومن هنا تأتى ظاهرة التميز السياسى فيما بين المجتمعات السياسية، فكل القاطنين على إقليم محدد وبسلطة سياسية ينظرون إلى أرضهم على أنها دار سلام وما وراءها دار حرب. وهكذا يظهر التميز السياسى فى المجال الدولى والذى أساسه علاقة الصديق والعدو بمضمون قوامه تميز بين الوحدات السياسية يبدأ من أن الأصل لدى كل مجتمع سياسى أن إطاره الجغرافى يمثل بالنسبة لأصحابه دار السلام وأن ما وراءه حرب، ومن ثم فإن الأصل فى الأجنبى أنه عدوّ ما لم تثبت صداقته وعلى مقتضى مصلحة المجتمع الوطنى ذاته، وتبعاً لذلك تعتبر العلاقات الدولية بصرف النظر عن طبيعة مضامينها علاقات سياسية الأصل فيها العداء، وليس السلام من طبيعتها (كقيمة أخلاقية)، ومن هنا تعرف "السياسة الخارجية" تعريفاً موضوعياً "بأنها علاقات بين الأعداء"-أى أن السياسة الخارجية لدولة ما ليست إلا برامج عمل مع الأعداء[1].

وجملة القول هنا بشأن جوهر السياسة فى الإنسان " أن ظواهر عالم السياسة بقطاعيه الوطنى والدولى ترتد كلها إلى ذلك الجوهر الذى تنبعث جميعاً منه، حيث تحكم علاقة الأمر والطاعة ظواهر عالم السياسة الوطنى، وتحكم علاقة الصديق والعدو ظواهر عالم السياسة الدولى.

---

(1) المرجع السابق، ص 35، ولنفس المؤلف : " النظرية السياسية "، مرجع سابق، ص 26، ص 204.

صلب عالم السياسة :

وإذ انتهينا من الإشارة إلى معيار التمييز بين الظواهر السياسية وغيرها من الظواهر الاجتماعية، ننتقل هنا إلى الإشارة إلى نقطة الانطلاق فى تحليل ظواهر عالم السياسة الوطنى وعالم السياسة الدولى، أو بعبارة أخرى الإشارة إلى صلب عالم السياسة الوطنى والدولى.

أولاً : صلب عالم السياسة الوطنى :

إن إرتباط علماء السياسة المعاصرين بالمنهج التجريبى جعلهم يعنون بالدرجة الأولى بالظواهر المعبرة عن جوهر السياسة الثابت فلا ينصرفون عنها ليرتبطوا بمفهوم أساس يقع فى عالم التنظيم الأمثل (والذى هو الدولة)، وإنما يرتبطون بالواقع وجوهره[1]. من هنا رفض علماء السياسة التجريبيون المعاصرون "الدولة" من حيث هى "التنظيم الأمثل" للسلطة كمفهوم أساس لعلمهم الجديد. فلقد ربطوا هذا العلم الناشئ بمركز اهتمام موضوعى بحت هو " القوة " وذلك على أساس ما تبين لهم- عن طريق الملاحظة والتجريب- من أن القوة وعلاقاتها هى صلب عالم السياسة[2].

والجدير بالذكر هنا التنبيه إلى أن أول من نبه فى الغرب إلى أن عالم السياسة هو عالم علاقات القوى، وذلك بدءاً من ملاحظة الواقع هو "مكيافللى" الإيطالى " إمام الواقعية السياسية فى الغرب"، الذى عاش فى القرن السادس عشر الميلادى، حيث تصور واقع عالم السياسة فى علاقات القوة، فالعلاقات السياسية لا يرى فيها أكثر من علاقات قوة، إنها لا تعدو أن تكون- عنده- فى الواقع أكثر من علاقات بين طرفى قوى فعلية هما الحاكمين والمحكومين، وإمعاناً فى ذلك التصور قدم " مكيافللى" مجموعة قواعد عمل لو اتبعها الأمير لجاءت سياساته أكثر قوة فى الداخل وفى الخارج. كما تجدر

---

(1) المرجع السابق، ص 134.

(2) نفس المرجع السابق، ص 135.

الإشـــارة هـــنا كذلك إلى أن " مونتسكيو " الفرنسى- مؤسس المنهج العلمى التجريـــبى فى مجـــال الدراســـات السياســـية فى الغرب-قد أشار إلى مفهوم " القـــوة " كذلـــك حيث انتهى إلى تصوير قوانين علمية منها "أن السلطة قوة" وأنـــه "لا يوقـــف القوة إلا القوة"، وانطلاقاً من هذه القوانين العلمية المرتكزة إلى مفهـــوم " القـــوة " قـــدم " مونتسكيو" نظريته عن الفصل بين السلطات وتصـــور قيـــام أى نظام سياسى على قوتين متوازنتين حتى لا تتدلى إحداهما إلى الاســـتبداد إذا مـــا احـــتكرت وحدهـــا ســـلطات الدولة، وتبعاً لذلك نا دى "مونتســـيكو " بتفتيت السلطة بين قوتين متوازنتين (على الأقل) كضمانة لعدم الاستبداد[1].

هـــذا ويعتبر الأستاذ الأمريكى " آرثر بنتلى : Arthur F. Bentley " إمام العلميين المعاصرين الذين اتخذوا من فكرة " القوة " مركز الاهتمام لعلم السياســـة كعـــلم تجريـــبى وباعتبارها صلب الواقع السياسى قاطبة، وذلك فى كـــتابه : "The Process of Government"[2] الـــذى صدر عام 1908م، وعـــنوان الكـــتاب ذاتـــه تنبيه إلى الخروج على المدرسة التقليدية التى كانت تعـــنون كل مصنفاتها الخاصة بالنظرية السياسية " بنظرية الدولة"، وإذ عنون "بنتـــلى" كـــتابه "بعمـــلية الحكم" فهو بهذا قد قصد التنبيه إلى أن حقيقة عالم السياســـة (الوطـــنى) ليست فيما يجب أن تكون عليه المؤسسات فى المجتمع ولا فى الواجهـــات الدســـتورية، وإنما تتمثل هذه الحقيقة فى نشاطات الحكم، ومن هنا رفض " الدولة" عنواناً لكتابه[3].

وكتاب " بنتلى " فى جملته ينبه إلى أن حقيقة عالم السياسة تتمثل فى مجموعـــة النشاطات الفعلية التى تستدعيها السياسة كعملية، والتى تستدعى بدورهـــا نشـــاطات سياســـية من الحاكمين والمحكومين، وأن هذه النشاطات

---

(1) المرجع السابق، ص 116، ص 118، وص 136.

(2) See : Bentley, Arthur, F, The Process of Government, A Study of Social Pressures, Bloomington, The Principia Press, 1949.

(3) د. محمد طه بدوى، المرجع السابق، ص 137.

لا تقــف عند نشاطات السلطة الرسمية فى المجتمع، وإنما هى أيضاً نشاطات تمــارس مــن جــانب المحكومين فى مواجهة هذه السلطة، وهذه النشاطات السياســية (كغيــرها مــن النشــاطات الاجتماعية) " ترتبط دائماً عند "بنتلى" بمصــلحة تســتهدف مــن وراء فعــل البعض مع البعض وفعل البعض على البعض، وليس بالضرورة أن تكون هذه المصلحة اقتصادية بحتة، فعند "بنتلى" أن ثمــة مصلحة وراء النشاط السياسى تستدعيه، فلا تجمع (Group) عنده مــن غير مصلحة، بل إن ثمة تلازم عنده بين المصلحة والتجمع ومن ثم بين المصلحة والسياسة[1]، ومن هنا كان ما انتهى إليه " بنتلى " فى كتابه هذا بأن " المصــلحة والــتجمع والسياسة أمور متلازمة "، وتبعاً لذلك فإن المؤسسات السياسية الرسمية- عنده- ليست إلا مجرد جماعات تسعى لتحقيق مصلحتها، حيث كل جماعة بما فيها جماعة السلطة الرسمية تسعى إلى تحقيق مصلحتها مــن ثــنايا نشــاطات سياســية تمارسها فى مواجهة ما عداها من جماعات المجتمع الأخرى[2].

وانطلاقاً مما سبق انتهى " بنتلى " إلى القول بأن حقيقة عالم السياسة ليســت هى " الدولة " وتنظيماتها وإنما هى النشاطات التى تمارسها جماعات المصــالح المختلفة، وهنا يضيف " بنتلى " إلى لفظة " النشاطات" لفظة أخرى فى تحــليله لعــالم السياسة الوطنى وهى لفظة " الضغط : Pression " حيث قــال بــأن جماعــات المصالح المختلفة تمارس ضغوطاً على جماعة السلطة الرسمية- أى تتبادل معها التأثير والتأثر، فإمعاناً فى ربط " بنتلى " المصلحة بالــتجمع من ناحية وتفادياً لاستخدام لفظة القوة التى توحى بفعل الأجسام فى الأجســام بعالم الطبيعة من ناحية أخرى رجح "بنتلى" استخدام لفظة "الضغط" بالنســبة لعالم السياسة كبديل للفظة القوة فى عالم الطبيعة، الأمر الذى ربط مــادة عــلم السياســة- عنده- بضغوط الجماعات على الجماعات ومقاومة

---

(1) المرجع السابق، نفس الصفحة.

(2) نفس المرجع السابق، ص 137 وص 138.

الجماعـــات لضـــغوط الجماعات أو دفع الجماعات لبعضها البعض، وما الحالة الـــتى عـــليها المجـــتمع عنده إلا ذلك الاتزان الذى يتحقق لتلك الضغوط فيما بينها[1].

وهكذا يكون " بنتلى " قد أشار إلى فكرة تحقيق توازن المجتمع بعامل الـــتدافع بين الجماعات المتباينة المصالح، وهى نفس الفكرة التى شاعت من بعـــده لـــدى الأمـــريكيين وهى فكرة " النسق System". كل هذا جعل "بنتلى" يـــرقى إلى أن يكـــون بحـــق إمام العلميين المعاصرين (فى الغرب) فكل هذه الأفكـــار الـــتى قدمها " بنتلى " رددها علماء السياسة التجريبيون المعاصرون إما كما هى أو بإضافات لم تخرج عن إطاره العام. ففى عام 1951 صدر كتاب يحمـــل نفـــس اســـم كـــتاب " بنتـــلى "، وهو كتاب "The Government Process" لديفيـــد تـــرومان "David Truman" الـــذى أكـــد فيه تأثره "بنتلى" وارتباطه النهائى بفكرة " الجماعة Group " فى تفسير حركية واقع عالم السياسة الوطنى وكبديل لمفهوم الدولة فى التحليل التقليدى[2].

وفى عـــام 1953 صدر فى الولايات المتحدة الأمريكية كتاب " النسق السياسى : The Political System " لديفيد إيستن "David Easton" وهـــو مـــن أمهات المصنفات المعاصرة فى التحليل التجريبى لعالم السياسة الوطنى فى الولايات المتحدة الأمريكية، حيث انتهى صاحبه إلى الارتباط نهائياً بمفهـــوم " القـــوة " وأكد على أن أية دراسة فى إطار الدراسات السياسية لا تنطـــلق من "القوة " كمفهوم أساس لا تعتبر دراسة سياسية، ومن ثم أكد على ضـــرورة تجـــنب أى بـــاحث فى مجال الدراسات السياسية مفهوم " الدولة " كمفهوم أساس للدراسات السياسية تجنباً قاطعاً[3].

---

(1) المرجع السابق، ص 138.

(2) نفس المرجع السابق، ص 138، ص 139.

(3) المرجع السابق ص 129.

وانطلاقاً مما سبق كله فإن المعنيين بالنظرية السياسية المعاصرة فى تحليلهم لعالم السياسة الوطنى قد راحوا ينطلقون من مفهوم " القوة Power" حيث تمثل مفهوم " القوة" لديهم صلب عالم السياسة الثابت عبر تغير سياقه الاجتماعى والثقافى والحضارى، ولذلك فهم يعنون بالتحليل العلمى لروابط الواقع السياسى، ومن تم لعلاقات القوة وذلك بقصد تفسيرها، وهكذا فإن مفهوم " القوة" لديهم يمثل مركز الدراسات السياسية قاطبة أو بعبارة أخرى هو مفهوم الأساس لعلم السياسة التجريبى، وأن النظرية السياسية إذا ما بنيت بمنهج تجريبى كانت " نظرية القوة "، وأن عالم السياسة صلبه القوة. إنها القوة الخام المجرده من أى جانب قيمى حيث يقتضى التجريب تجريد عالم السياسة من القيم. إنها القوة الخام للمجتمع السياسى رغم تغير صوره على مر العصور، ومن هنا يرفض المعنيون بالنظرية السياسية المعاصرة (بمنهجهم التجريبى) القوة الرسمية المطوعة كأساس لتحليل عالم السياسة الوطنى حيث يعتبرون التطويع القانونى لمؤسسات الدولة واجهات لا يهتم بها التحليل التجريبى، وتبعاً لذلك فهم عند تحليلهم لعالم السياسة الوطنى يحللون مؤسسات الدولة الرسمية على أنها قوة فى مواجهة قوى مجتمعها الفعلية حيث إن المؤسسات السياسية الرسمية للدولة بصرف النظر عن نشأتها القانونية فإنه لكونها تحتكر أدوات العنف فى المجتمع وتستخدمها كأداة لفرض إرادتها تعد قوة فى مواجهة قوى مجتمعها التى تنشأ نشأة فعلية (كالأحزاب وجماعات الضغط والمصالح) فتتصارع معها طبقاً لقانون الفعل ورد الفعل حيث تتبادل معها التأثير والتأثر على نحو يتحقق به الاتزان الكلى لمجتمعها[1].

وهنا يجدر التنبيه إلى أن المعنيين بالنظرية السياسية المعاصرة فى تصويرهم لمفهوم الأساس لدراساتهم السياسية قد تأثروا تأثراً مباشراً فى هذا الصدد بمفهوم " القوة " وبأبعاده فى العلوم الفيزيائية. فكما هو معروف أن

---

(1) انظر : نفس المرجع السابق من ص 322 إلى ص 325

مفهـوم الأســاس المشــترك بين علمى " الديناميك" و"الاستاتيك" هو مفهوم "القوة" والذى يتمثل به علماء الطبيعة فعل جسم فى جسم، وأن الأصل فى علم "الميكـانيك" أنــه يعــنى فى عــلم الفيزياء بعلاقة القوة بالحركة من ناحية، وبعلاقــات القوة بالسكون من ناحية أخرى، وباعتبار أن السكون فى الأجسام ليس أكثر من حالة الاتزان التى عليها جسم معين بعامل قوة أو مجموعة من قوى خارجية تحول دون تحركه بعامل قوى أخرى. ومن مفاهيم عالم الفيزياء هذه راح المعنيون بالنظرية السياسية المعاصرة ينطلقون فى تفسيرهم لعلاقات عــالم السياســة وفى فهمهم لما فيه من حركة وسكون ولما عليه من اتزان. فــالقوة السياســية هى لديهــم صلب هذا العالم، لأن القوة هى كذلك فى عالم الطــبيعة، وفكرة "النسق السياسى" لا تعنى أكثر من تصور لحالة الاتزان التى عــليها علاقــات مجموعة من قوى سياسية معينة[1]. هذا ولئن كانت " القوة" فى عــالم الفيــزياء (عــالم الأجســام) هى فعل جسم فى جسم، فهى فى عالم السياسة (عالم الإرادات الواعية) فعل إرادة فى إرادة (فعل عقل فى عقل)، أو بعبارة أخرى فإن " القوة " فى عالم السياسة هى قدرة فرد أو نفر أو هيئة أو حكومــة عــلى الــتأثير فى عقول أو أفعال الآخرين، ومن ثم على التأثير فى إراداتهــم، فالفــارق هــنا فى طبيعة العالمين : عالم الأجسام وعالم الإرادات العاقــلة. وعــالم الفيزياء لا يعرف الفراغ حيث لا يفلت فيه حيز ما من جسم ومــن ثم من قوة لها دورها فى اتساق عالمها وتكامله، ونفس الشئ بالنسبة لعــالم السياسة فلا فراغ فيه، إن صلبه القوة فلا يتصور غيبتها فى أى مجال من مجالاته، والسلطة السياسية كقوة عليا هى أداة التكامل السياسى فى داخل المجتمعات السياسية باعتبارها أداة تحقيق الانسجام بين قواها المختلفة وذلك بعــامل احتكارها لأدوات العنف فيها وتجريد ما عداها من القوى الأخرى من هــذه الأدوات، بيد أنها ليست القوة الوحيدة فى مجتمعها الكلى وإنما تتعايش

---

(1) المرجع السابق، ص 140.

معهـا فى إطاره قوى جماعات الضغط الأخرى. من هنا فإن جماعة بشرية ما لا تستطيع أن تخلو من القوة ومن علاقاتها[1].

وجملة القول هنا فإن المعنيين بالنظرية السياسة المعاصرة فى تحليلهم لعالم السياسة الوطنى ينظرون إليه على أنه مجموعة قوى (رسمية وغير رسمية) متفاعلة فيما بينها تفاعلاً ميكانيكياً طبقاً لقانون الفعل ورد الفعل حيث تتبادل التأثير والتأثر على نحو يتحقق به الاتزان الكلى لمجتمعها. وتبعاً لذلك يستبعدون مفهوم " الدولة " والتنظيم القانونى كمسألة لا تقع فى مجال الدراسة التجريبية، وينتهون إلى أن " القوة " هى صلب عالم السياسة الوطنى[2].

ثانيا : صلب مادة عالم السياسة الدولى :

ومضمون القوة بمدلولها المتقدم عند المعنيين بالنظرية السياسية المعاصرة المتجرد من التنظيم القانونى لها يعتبر أكثر وضوحاً وعمقاً فى مجال عالم السياسة الدولى حيث يتضاءل دور القانون لعدم وجود حكم أعلى أو السلطة العليا. إنه عالم تعدد القوى (تعدد مراكز السلطة)، ومن ثم فهو بطبيعته عالم غير مستأنس. من هنا فإن المعنيين بتنظير عالم السياسة الدولى -بمنهجهم التجريبى- يهتمون بعلاقات القوى المتفاعلة حيث يقوى الصراع ويصبح أكثر وضوحاً فى البيئة الدولية طبقاً لقانون الفعل ورد الفعل.

وفى هذا الصدد يقدم " هانز مورجانثو : "Hans Morgenthau" - فى مؤلفه السياسة بين الأمم "Politics Among Nations" الذى صدر عام 1947م بالولايات المتحدة الأمريكية- تعريفاً للحياة الدولية بأنها بيئة الصراع من أجل القوة "Struggle for Power"، وهو فى تقديمه لهذا

---

(1) نفس المرجع السابق، ص 140، ص 141.

(2) المرجع السابق ص 325، وأيضاً :

Brecht, Arnold, Political Theory, Princeton University Press, New Jersey, 1959,PP. 345-384.

التعريف للحياة الدولية انطلق من فكرة القوة فقال بأن عالم السياسة هو عالم الصراع من أجل القوة، يستوى فى ذلك عالم السياسة الدولى والوطنى، وأنه مهمـا تكـن مرامى ذلك العالم فإن " القوة " هى هدفه المباشر دائماً، ومن ثم ينـتهى " مورجانثو " إلى أن ما يصلح كمفهوم أساس لعالم السياسة الوطنى يصـلح كمفهـوم أسـاس لعـالم السياسـة الـدولى، إلا أن ريمـون آرون "Raymond Aron" الفرنسـى فى مؤلفه "Paix et Guerre : السلام والحـرب"، انـتهى إلى أن مفهـوم الأساس لعالم السياسة الدولى يتمثل فى مفهـوم " وحدة السياسة الخارجية: L'Unité de Politique Étrangére "، حيث قال بأن البيئة الوطنية تختلف فى طبيعتها عن البيئة الدولية، فالأولى هى بيـئة القوة الواحدة (السلطة العليا) التى تحتكر أدوات العنف فى المجتمع وتجـرد مـنه بـاقى أعضـائه، ومن هنا يتحقق للبيئة الوطنية السلام كبيئة مستأنسة. هذا بينما تعد البيئة الدولية كبيئة غير مستأنسة-بيئة غيبة السلطة العـليا، فكـل دولة بحكم كونها صاحبة سيادة على إقليمها تعتمد على قوتها الذاتية لتحقيق أمنها ومصالحها فى مواجهة الدول الأخرى لعدم وجود السلطة العـليا الـتى تحتكم إليها. وانطلاقاً من ذلك التباين بين طبيعة كل من البيئتين الوطنية والدولية فإن " آرون " يرى أن المفهوم الذى يستقيم مع طبيعة البيئة الدوليـة هـو " وحـدة السياسة الخارجية" -أى أن هناك بديلين أمام الدولة لتحقيق أمنها ومصالحها: أولهما : "الدبلوماسية Diplomatic " وتعنى كيفية إقـناع الـدول الأخرى بمصالحها دون الدخول فى حرب وهو ما يسمى " بفن الإقـناع "، وثانيهما : " الاستراتيجية Stratégie " -أى الحرب كأداة للإكراه لـتحقيق الأمـن والمصلحة القومية، وهى ما تسمى " بفن الإكراه " وتستخدم عـند فشـل الدبلوماسية. هذا وبإمعان النظر فى تحليل " آرون " فإن مفهوم " وحـدة السياسـة الخارجية " ينتهى إلى القوة طالما أن الحرب- عنده- هى الملاذ الأخير للدولة لتحقيق مصلحتها الوطنية.

ومن هنا يلتقى " آرون " مع " مورجانثو " فى النهاية على " القـوة " كمفهوم أساس لعالم السياسة الدولى، لكنها ليست القوة المطلقة، بل هى القوة (النسبية) التى تأخذ فى الحسبان التأثير على إرادات الدول لتنفيـذ المـصلحة الوطنية بالدبلوماسية والإستراتيجية معاً[1].

وحدة التحليل : "Unit of Analysis" :

وإذ أشرنا إلى صلب عالم السياسة (الوطنى والدولى) لدى المعنيـين بالنظرية السياسية، يتبقى لنا هنا الإشارة إلى وحدة التحليل المستخدمة.فلـو تساءلنا: لمن تعطى هذه القوة (صلب عالم السياسة)؟ لوقفنا إذن أمام وحـدة التحليل. وتجدر الإشارة هنا إلى أن " بنتلى " الأمريكى قد انتهى فى هذا الصدد إلى أن " الجماعة : Group " هى وحدة التحليل لعـالم الـسياسة الـوطنى (وذلك بعد أن كانت وحدة التحليل المستخدمة فى الدراسـات الـسياسية هـى "الدولة ") وباعتبار أن كل جماعة رسـمية أو غيـر رسـمية لهـا مـصلحة فى إطار عالم السياسة الوطنى هى وحدة التحليل لذلك العالم.

وفى مجال عالم السياسة الدولى فإن " الجماعة الدولية " تقوم علـى جماعات وطنية، وكل جماعة وطنية أو إن شئنا كل وحدة سياسية هى قوة فى مواجهة الجماعات الوطنية الأخرى، وهذه الجماعة الوطنية (والتـى تـسمى لدى فقهاء التنظيم الدولى "بالدولة ") هى وحدة التحليـل المـستخدمة لـدى المعنيين بتنظير عالم السياسة الدولى.

وانطلاقاً مما سبق فإن " وحدة التحليل " لـدى المعنيـين بالنظريـة السياسية فى تحليلهم لعالم السياسة الوطنى وعالم الـسياسة الـدولى علـى السواء تتمثل فى " الجماعة " كوحدة للتحليل السياسى إلـى جانـب مفهـوم " القوة " كمفهوم أساس يتصورون به صلب وحدة التحليل هذه. وكمـا سـبق

---

(1) لمزيد من التفصيل بشأن صلب عالم السياسة الدولى : انظر : د. محمد طه بدوى، مدخل إلى علم العلاقات الدولية، مرجع سابق، من ص 25 إلى ص 39.

وأشـــرنا فـــإن " بنتلى " قد تمثل وحدة التحليل داخل المجتمع الوطنى فى كل "جماعـــة" وهى تعنى -عنده- كل تجمع بمصلحة مشتركة داخل المجتمع الكلى حيـــث توجد جماعات مصالح كثيرة تتفاعل فيما بينها وتتبادل التأثير والتأثر، وهذه "الجماعة" وصفها " بنتلى " بأنها أداة ضغط، ووصفها "إيستن" بأنها قوة (رســمية أو غيـــر رسمية). وفى مجال البيئة الدولية تمثل كل جماعة وطنية (وحـــدة سياسية) قوة على نحو ما سلف، من هنا فإن عالم السياسة الوطنى أو عـــالم السياســـة الدولى هو عالم تعدد "الجماعات" لدى المعنيين بالنظرية السياسية المعاصرة (بمنهجهم التجريبى).

موضوع النظرية السياسية :

وإذ أشـــرنا إلى الـــتعريف بمادة المعرفة السياسية وأشرنا كذلك إلى وحـــدة التحـــليل المســـتخدمة فى تحليل عالم السياسة، نعرف هنا بموضوع النظرية السياسية المعاصرة.

إن النظرية السياسية راحت ترتبط بصفة أصلية فى أيامنا-كما تقدم- بالمـــنهج العـــلمى التجريـــبى حـــتى صـــارت تعـــنى لـــدى الباحـــثين المعاصـــرين " النظرية السياسية العلمية: Scientific Political Theory " وتـــبعاً لذلك فقد أزاحت هذه التسمية " نظرية الدولة" إمعاناً فى ربط موضوع الـــنظرية السياسية بالمنهج العلمى التجريبى الذى يعنى بالكشف عن الحقائق الثابتة لعالم السياسة.

ومـــن هـــنا فإن " النظرية السياسية " بمدلولها المعاصر راحت تعطى ظهرها للتحليل الفلسفى ولكى ترتبط بالعلم التجريبى (بالملاحظة والتجريب من أجل الوصول إلى تفسير موضوعى للواقع السياسى المستهدف) الذى لا مجال فيه للنظرات الذاتية. وفى هذا كان الوصف المعاصر "للنظرية السياسية" بأنها "عـــلمية ". إن " الـــنظرية السياسية " بموضوعها المعاصر هى "علمية " نظراً لكونهـــا ترتـــبط بإجـــراءات الـــبحث العـــلمى فى تفســـيرها للواقع السياسى

المستهدف، وفى مواجهة " النظرية السياسية اللاعلمية"، فى مدلولها فى القرن التاسع عشر على النحو المتقدم. إن الأصل فى العلم "Science " بصفة عامة أنه ليس إلا طريقة معينة للمعرفة، وأن المنهج "Methode" ليس فى حقيقته إلا مجرد الإجراء الذى يسلكه العقل الإنسانى للتعرف، وهذا الإجراء يعتبر علميا إذا ما التزم طريقة المعرفة العلمية التى تنحصر فى التحليل الموضوعى الذى يؤكد صحة ما قال به الفيلسوف الألمانى "Rickert" (1863-1936) من أن " موضوع العلم هو العلم ذاته "، وهو قول مؤداه أن علماً ما لا يعنى فى حقيقته أكثر من المنهج الذى يكشف به العقل عن القوانين الكامنة فى واقع معين. إذ أن الواقع ليس هو فى شئ موضوع العلم، وإنما هو مجاله الذى يعمل فيه منهجه الذى هو موضوعه. هذا ويتمثل موضوع أى علم من العلوم فى سؤالين هما : كيف ولماذا How and Why? -أى طرح سؤالى العلم على الواقع المستهدف، وعن طريق الملاحظة والتجريب ننتهى إلى التفسير بشأن هذا الواقع المستهدف[1].

النظرية السياسية الكلية والنظريات الجزئية :

وهنا بعد أن عرفنا بموضوع النظرية السياسية-وعلى أساس أنها علمية بموضوعها نظراً لارتباط المعنيين بها بإجراءات البحث العلمى فى تفسير الواقع السياسى- فإننا نشير هنا إلى أن هذه النظرية السياسية المعاصرة تبعاً لموضوعها قد تكون نظرية سياسية كلية حينما نربط دراستها بالنظرة الكلية، وتبعاً لموضوعها أيضاً قد تكون هناك نظريات سياسية جزئية حينما نربط دراستها بالنظرة الجزئية. هذا والنظرية السياسية الكلية هى التى تعنى بمعالجة الخصائص العامة للظواهر (والنشاطات) السياسية على تباين قطاعاتها (سلطة الأمر فى المجتمع - الحياة السياسية- الحياة الدولية..

---

(1) انظر : د. محمد طه بدوى، المنهج فى علم الاجتماع السياسى، مجلة كلية التجارة- المجلد الخامس، العدد الأول، يناير 1966، ص 5 و6، وراجع فيما تقدم بشأن موضوع النظرية السياسية : Brecht. Arnold. Op. Cit., PP. 3-20.

وغيــرها) من ناحية، وبالمناهج التى تعالج بها تلك الظواهر (والنشاطات) من ناحيــة أخرى، وتبعاً لذلك فإن النظرية السياسية الكلية تؤدى دور التأصيل- أى رد مضــامين فــروع المعرفة السياسية إلى أصولها العامة المشتركة من حيث المادة والمنهج على السواء، وهنا حينما نربط دراسة النظرية السياسية " بالــنظرة الكلية : Macrocosme " -أى جعل موضوعها يتحدد فى معالجة عــالم السياســة فى جملــته (من حيث هو كل واحد وإن تعددت أجزاؤه)، فلا تعــالج كــل قطــاع مــنه مــنعزلاً عــن غيره، وكل هذا يجعل الدراسة أكثر موضــوعية[1]. ذلــك بأن واقع هذا العالم يتمثل فى جمع من عناصر : سلطة الأمــر ورعاياهــا من أفراد جماعات، وتساند وتفاعل بينها من ناحية، وبينها وبيــن عناصــر بيئتها الاجتماعية الوطنية والخارجية بل وحتى الطبيعية من ناحية أخرى. هذا ولا يتسنى للباحث إدراك حقيقة عالم السياسة إلا بالنظر إلى عناصــره تــلك جميعها لا " بنظرة جزئية : Microcosme " إلى كل عنصر مــنها عــلى حــدة، وإنما بالنظر فيها جميعاً متساندة متشابكة فيما بينها، بل والذهــاب إلى أبعد من ذلك، فلا تقف هذه النظرة الشاملة عند عالم السياسة الوطــنى (عالم السلطة السياسية) وإنما تمتد إلى عالم السياسة الدولى (عالم غيبة السلطة)، ولكى نعالج العالمين كنسق واحد وبخاصة واحدة مشتركة هى أنه " عالم الصراع من أجل القوة " وحينئذ تكون النظرية السياسية جديرة بأن توصــف بأنهــا نظــرية الصراع من أجل القوة. وبهذه النظرة الكلية وحدها يــتحقق للــنظرية السياسية المزيد من الموضوعية وتصبح بذلك جديرة بأن تســمى "النظرية السياسية الكلية"، بل وتكون قد حددت بذلك أيضاً مكانها من فــروع المعــرفة السياسية الأخرى، بأن تختص هى بالنظر فى عالم السياسة بحياتيــه الوطــنية والدولية باعتباره كلاً من أجزاء متشابكة متفاعلة، وذلك بهــدف تحــليل ذلــك الكل من أجل الكشف عن أغواره، ومن ثم الكشف عن حقائقــه الكبرى، بينما يقتصر كل فرع من فروع المعرفة السياسية على قطاع

---

(1) راجع : د. محمد طه بدوى، النظرية السياسية، مرجع سابق، ص 14.

معيـن من قطاعات ذلك العالم فتكون نظرته جزئية فلا يجاوز فى بحثه وصف قطاعـه وربمـا الكشـف عن حقائقه التى يختص بها فى مواجهة القطاعات السياسـية الأخـرى، بينما تعنى النظرية السياسية بنظرتها الكلية تلك بصلب عـالم السياسـة عـلى إطلاقـه متمثلاً فى " القوة " (كصلب للحياة السياسية الوطـنية والحيـاة الدوليـة على السواء) فيعنى علم العلاقات الدولية (مثلاً) بخصائص هذه القوة فى البيئة الدولية بالذات، وهكذا[1].

موضوع النظرية السياسية الكلية :

وانطلاقـاً من شمولية النظرية السياسية بنظرتها الكلية تلك لابد وأن يكـون موضـوعها العـناية "بتـنظير" عـالم السياسة فى كليته وعلى تباين قطاعاتـه-أى العناية باستخلاص الحقائق العامة الكامنة فى أغوار ذلك العالم والمنتشـرة فى شـتى جوانـبه لـتجميعها فى بناء ذهنى واحد هو "النظرية" والتركيز على المفاهيم العامة " مفاهيم الأساس : Basic Concepts " التى تنطلق منها شتى الدراسات السياسية على تباين ضروبها والتى هى فى نفس الوقت الأدوات الذهنية للتحليل السياسى، وذلك من ناحية، ومع الاهتمام البالغ بمـناهج هـذا التحـليل مـن ناحية أخرى[2]. وهكذا فإن موضوع " النظرية السياسـية الكلية" يتمثل فى تنظير عالم السياسية فى جملته، ومن ثم الكشف عـن الحقـائق العامة المشتركة فى شتى قطاعاته، مع نظم هذه الحقائق فى صـورة تجـريدية عامة (فى نظرية عامة)، وربما فى شكل " نموذج نظرى" يسـتعان به على فهم أحداث الواقع السياسى ودون أن يكون ألبتة وصفاً له، وفى تصوير مفاهيم عامة يستعان بها على تحليل ذلك الواقع السياسى، وهذا كلـه من شأن عمليات " التجريد"، والتجريد هو الهدف النهائى للتنظير، ومن هنا يصح تعريف موضوع النظرية السياسية بأنه " التحليل من أجل التجريد"- أى تحـليل الواقع السياسى إلى عناصره بقصد الكشف عن حقائقه الكامنة فى

---

(1) المرجع السابق، ص 14، ص 15.

(2) نفس المرجع السابق، ص 16.

أغـــواره وللانـــتهاء بنظمها فى صورة ذهنية تجريدية هى "النظرية السياسية الكلية"، وهذا كله من شأن العمليات المنهجية[1].

وارتـــباطاً بمـــا تقـــدم فـــإن المعيار الموضوعى للتمييز بين النظرية السياسية كضرب من ضروب المعرفة السياسية وبين غيرها من تلك الضروب قوامـــه تميزها بالنظرة الكلية، وهى لذلك نظرية سياسية كلية، بينما لا يتسنى لأى ضـــرب مـــن الضـــروب الأخـــرى –وبحكم اقتصاره على قطاع معين من قطاعـــات عالم السياسة– إلا أن تكون نظريته جزئية، حال نظرية الرأى العام ونظـــريات العلاقات الدولية وهكذا[2] . إن النظم السياسية وهى أعرق ضروب المعـــرفة السياسية تعنى بدراسة هياكل سلطة الأمر فى المجتمع من الناحيتين العضـــوية والوظيفية (من ناحية التركيب العضوى للهيئات القائمة على سلطة الأمـــر ومن حيث الوظائف التى تقوم عليها) وما يتصل بذلك من قيم تنظيمية لعلاقـــات تلك السلطة، ومن ثم يغلب على موضوع النظم السياسية كضرب من ضـــروب المعـــرفة السياســـية العناية بالتحليل النمطى لكيان سلطة الأمر فى المجـــتمع، دون الســـعى إلى الكشـــف عـــن الحقائق الكامنة وراء هذا الكيان التـــنظيمى، ذلـــك بينما تعنى " النظرية السياسية" بالتعرف على تلك الحقائق الكامـــنة وراء هياكل تلك النظم العضوية والوظيفية وتباينها من مجتمع لآخر. وبيـــنما يعنى " التنظيم الدولى " بدراسة الهياكل العضوية والوظيفية للهيئات الدوليـــة دراسة نمطية، تعنى النظرية السياسية (الكلية) بالحقائق الكامنة فى أغـــوار عـــالم السياسة بما فى ذلك عالم السياسة الدولى والتى هى من وراء الهياكل التنظيمية لتلك الهيئات الدولية[3].

وهنا تجدر الإشارة إلى " أنه ليس من شأنه النظرية السياسية الكلية التركيز على وصف الواقع السياسى فى أى قطاع من قطاعاته (قطاع السلطة

---

(1) المرجع السابق، ص 16، وص 17.
(2) نفس المرجع السابق، ص 15.
(3) المرجع السابق، ص 17.

الرســمية - قطـاع الرأى العام- قطاع البيئة الدولية وهكذا) أو على وصفها مجـتمعة، فهـذه الدراسة الوصفية من شأن فروع المعرفة السياسية كل فيما يتصل بقاطعه الخاص به، وإنما يتمثل الدور الرئيسى للنظرية السياسية الكلية فى السـعى إلى التعرف على الحقائق العامة الكامنة فى أغوار عالم السياسة فى جملـته وعـلى تباين قطاعاته بقصد إيداعها فى بناء نظرى عام (نظرية عامـة) يسـتعان بـه عـلى فهم ذلك العالم وتفسيره، تستوى فى ذلك الحياة السياسية داخل المجتمع السياسى والحياة الدولية على السواء. هذا واستقراء الحقائق عملية منهجية متقدمة لا تقف عند مجرد وصف الواقع الذى تستهدفه وإنمـا تسـعى إلىبـلوغ الهـدف النهائى للعلم والمتمثل فى تفسير الواقع، ومن هنا كان الطابع المنهجى الذى يغلب على دراسة النظرية السياسية[1].

(1) نفس المرجع السابق، ص 16.

المبحث الثانى

منهج التحليل

وللوقوف على منهج النظرية السياسية المعاصرة (المنهج العلمى التجريبى) وعلى مقوماته التى ينفرد بها فى مواجهة المنهج التقليدى من ناحية، وفى مواجهة المنهج الاختبارى "Empirical" من ناحية أخرى، نعرض هنا فى عجالة لمناهج المعرفة السياسية، المنهج المثالى (الاستنباطى) والمنهج الاختبارى (الاستقرائى)، وكيف حدث تكامل ودمج بين هذين المنهجين لينتهى الأمر فى أيامنا إلى المنهج العلمى التجريبى.

مناهج المعرفة السياسية :

وقبل البدء فى عرض مناهج المعرفة السياسة نشير بداية إلى المدلول الاصطلاحى للفظتى " المعرفة : Connaissance " و " المنهج : Methode "، ولفظة " المعرفة " فى الاصطلاح تشير إلى تلك الإجراءات الذهنية التى تدور بين طرفين : العقل المتقدم من جهة، والأشياء المحيطة به من جهة أخرى بهدف الكشف عن حقائق هذه الأشياء. ذلك بينما تعنى لفظة " المنهج" شكل تلك الإجراءات الذهنية التى تدور بين طرفى عملية المعرفة[1].

---

(1) وذلك تمييزاً لها عن لفظة " البحث : Research " والتى تشير إلى مجموعة الإجراءات الفعلية (أى تلك الإجراءات الذهنية وقد انتقلت من عالم الذهن لكى تعمل فى عالم الحس) التى تدور بين العقل المتقدم من ناحية والمادة المستهدفة من ناحية أخرى، وفى هذا التمييز إشارة إلى الاختلاف فى طبيعة الإجراءات المنهجية البحتة وبين إجراءات البحث، فالأولى تقع بأسرها فى عالم الذهن بينما تقع الثانية فى عالم الحس ولكى تتكيف على مقتضى طبيعة مادة كل بحث بالذات، من هنا كان انتماء دراسة الأولى (مناهج المعرفة) لفلسفة العلوم : " L' Epistémologie " وكان اهتمام كل فرع من فروع المعرفة بدراسة إجراءات البحث وأدواته بالنسبة لمادته بالذات، وهكذا فإن دراسة التحليل النظرى للمنهج العلمى هو الدهليز الحتمى إلى دراسة النظرية السياسية، ذلك أن هذه الدراسة هى جزء رئيسى من دراسة النظرية السياسية العلمية، على أن التحليل النظرى للمنهج-

وعملية المعرفة- على طول تاريخ الفلسفة الإنسانية- قد عرفت عدة أشكال لهذه الإجراءات الذهنية، كأشكال يرتبط بها الباحث مقدماً قبل البدء فى بحثه، ولقد جاء هذا التعدد على مقتضى الموقف (الفلسفى) الذى يتخذه الكائن المتفكر من القضية الفلسفية الكبرى لعملية المعرفة وهى قضية منطلق هذه العملية : هل تبدأ عملية المعرفة من " الفكرة" أم تبدأ من " المادة "؟ أو فى معنى آخر هل القول الفصل فى شأن الحقيقة التى تستهدفها عملية المعرفة هو " للكائن المتفكر" أم هو " المادة المستهدفة". والقضية المطروحة على هذا النحو هى من طبيعة القضايا الفلسفية لأن العلم التجريبى لا يستطيع الفصل فيها، ومن هنا فإن أى موقف فى شأنها يمثل بالضرورة موقفاً فلسفياً"[1].

وبصدد هذه القضية الفلسفية ظهر تياران فلسفيان يكاد تاريخهما يمثل تاريخ الفلسفة، هما : التيار "المثالى" والتيار "المادى"، ولقد كان الخلاف بين أصحاب هذين التيارين يتركز حول منطلق التحرك فى عملية المعرفة. هل هو فى المادة فتبدأ منها هذه العملية متجهة إلى العقل؟ أم هو فى العقل فتبدأ منه متجهة إلى المادة؟ لقد كان المثاليون يرون أن الحقيقة هى الفكرة،[2]

=العلمى وعلى تباين طبيعة مواد البحث المستهدفة (طبيعية كانت أم اجتماعية) ينتمى إلى أصل عام للمعارف جميعاً (كمعرفة أم) والتى جرى العمل فى أيامنا على تسميته بـ L' Epistémologie والتى تضم دراسة النظرية العامة للمعرفة بمدلولها الضيق القديم، ودراسة " فلسفة العلوم " بمضمونها التقليدى. لقد كانت النظرية العامة تعلى فيما مضى بمسائل المعرفة والتى تدور بصفة أصلية حول تحليل العلاقة بين طرفى عملية المعرفة : الكائن المتفكر الساعى إلى التعرف والواقع المستهدف، وذلك على أساس تجريدى صرف، وكانت فلسفة العلوم تدور حول العناية بمسائل الإجراء الذى ينهجه العلماء فى عملية المعرفة، وعلى أساس تجريدى بحت أيضاً. أما اليوم فلقد شاع استعمال لفظة Epistémologie للدلالة على " العلم " الذى يعلى بموضوعى " النظرية العامة للمعرفة" و"فلسفة العلوم " معاً. ومن هنا كان الانتماء النهائى لدراسة مناهج البحث العلمى إلى علم الأبيستمولولجى والذى يسمى فى أيامنا بعلم العلوم أو بفلسفة العلوم، راجع فى هذا الصدد، المرجع السابق ص 243 ولنفس المؤلف، منهج البحث العلمى، مرجع سابق، ص 3.

(1) المرجع السابق، ص 7.

(2) نفس المرجع السابق، ص 8.

بينما كان الماديون يرون أنها فى المادة. وهذان التياران هما اللذان أفرزا المنهجين : المنهج المثالى (الاستنباطى) والمنهج الاختبارى (الاستقرائى)، فمن هذين الموقفين الفلسفيين (التيارين السابقين) بشأن معيار حقيقة المعرفة تقرر شكل الإجراء المنهجى (شكل عملية المعرفة)، فأصحاب الاتجاه العقلى يؤكدون على أن معيار الحقيقة لا يعتمد على الحواس وإنما هو من شأن العمل الذهنى ومن ثم فإن التوصل إلى الحقيقة يتم بعمليات ذهنية هى "الاستنباط Deduction". ذلك بينما يرى أصحاب الاتجاه المادى أن معيار المعرفة هو فى الحس-أى فى اختبار المادة وهم لذلك اختباريون ومنهجهم هو " الاستقراء Induction " أى استقراء المادة فى شأن حقيقتها[1].

من هنا جاء المنهجان الرئيسيان لعملية المعرفة وهما : المنهج الفلسفى المثالى (الاستنباطى) والمنهج الاختبارى (الاستقرائى)، وفيما يلى عرض لمضمون كل من المنهجين وإشارة إلى نماذج كل منهما فى مجال المعرفة السياسية.

المنهج الفلسفى المثالى (الاستنباطى) :

ويذهب أصحاب الاتجاه العقلى (على نحو ما تقدم) إلى أن معيار الحقيقة (حقيقة الكون) يقبع فى عالم الروح، وأن المادة وليدة الفكرة وأنها جاءت تعبيراً عن عالم الروح، فعندهم أن المجتمع والطبيعة ما هما إلا تعبير عن عالم الروح، وطالما أن الحقيقة فى عالم الروح فإن أداة الكشف عن حقائق عالم الروح هى العقل الإنسانى الذى يعد وحده القادر على الكشف عن حقائق عالم الروح، ومن ثم عما يجب أن يخضع له الواقع (حيث يعد العقل-لديهم- من طبيعة عالم الروح). وهكذا فإن المنهج المثالى الذى تولد عن الاتجاه العقلى بشأن حقيقة الكون لا يبدأ أصحابه من الواقع، وينتهون إلى تقديم نظريات عامة صالحة للتطبيق فى كل زمان ومكان، ومن هنا فإن

---

(1) المرجع السابق، نفس الصفحة.

المنهج الفلسفي يتمثل نهائياً في مجموعة من العمليات الذهنية البحتة التي تدور كلها داخل العقل وبعيداً عن الواقع، وإذن فهو مجموعة من عمليات التدليل العقلي التي تبدأ من مقدمات لا واقعية قد تكون مقدمات ميتافيزيقية أو عقلية أو عقائدية... إلخ، للانتهاء إلى تقديم ما يجب أن يكون عليه الواقع ومن ثم تقديم الأمثل من وجهة نظر أصحابه[1].

وفي مجال المعرفة السياسية يعد " أفلاطون " الفيلسوف اليوناني القديم مؤسس المنهج الفلسفي المثالي، حيث بدأ من مقدمات ميتافيزيقية وانتهى إلى تقديم الأمثل من وجهة نظره حيث قال بأن أصلح أشكال الحكومات هي " حكومة الفلاسفة "، وفي القرن التاسع عشر جاء " هيجل " الألماني وبدأ كذلك من مقدمات ميتافيزيقية وانتهى أيضاً إلى ما يجب أن يكون من وجهة نظره. كما يمثل كل من "هوبز" و "لوك" و "روسو" نماذج للمنهج الفلسفي المثالي حيث بدءوا من مقدمات عقلية ولكي ينتهي كل منهم إلى تقديم أمثل أشكال الحكومات من وجهة نظره.

هذا ولئن كان أصحاب المنهج الفلسفي المثالي ينتهون إلى التعميم (والذي هو الهدف النهائي للعلم) وهو هنا تعميم مطلق، إلا أن هذا المنهج تنقصه الموضوعية والتي هي الركن الركين للعلم حيث لا يبدأ أصحابه من ملاحظة الواقع، ورغم ذلك لا يزال المنهج الفلسفي هو المنهج الغالب لبعض الدراسات السياسية كدراسة النظم السياسية.

المنهج الاختباري (الاستقرائي) :

ويذهب أصحاب الاتجاه المادي (على نحو ما سلف) إلى أن معيار الحقيقة يقبع في المادة، وأن الفكرة هي وليدة المادة. ومن ثم فإن أصحاب المنهج الاختباري يذهبون إلى أن عملية المعرفة لا تدور في العقل وإنما تدور في الواقع ذاته، ودور العقل ينحصر فقط في استقراء (أو استنطاق) الواقع

(1) نفس المرجع السابق، ص 8، ص 9.

بمـــا هـــو عليه، فيصف العقل الواقع بما هو عليه دون أن يتدخل فى تفسيره أو تأويله أو إن شئنا دون الانتهاء إلى التعميم بصدده، فالقول الفصل إذن هو للواقع (للمادة) وليس للعقل[1].

وفى مجـــال المعـــرفة السياسية، فإن "مكيافللى" و "بودان" فى الغرب يمـــثلان نماذج هذا المنهج، فكلاهما اتجه إلى الواقع لكى يصفه بما هو عليه مـــن ثـــنايا الملاحظة ودون محاولة تفسير ذلك الواقع أو تأويله. وإمعاناً فى وصـــف الواقع الذى عاصره "مكيافللى" اتجه إلى تقديم قواعد عمل لو اتبعها الأميـــر لجـــاءت سياســـته أكثر فعالية فكان بذلك مؤسس " فن السياسة " فى الغـــرب. هـــذا بيـــنما اتجه "بودان" إلى واقع عصره وراح يصوره فى مفهوم قانونى هو مفهوم " السيادة"، فكان هذا المفهوم وصفاً قانونياً لواقع سياسى.

والمنهج الاختبارى على هذا النحو هو منهج يستقرئ أصحابه الواقع حيـــث يـــبدءون من الواقع بالملاحظة، لكنهم يقفون عند حد وصف الواقع فلا يتجاوزونه، ومن ثم يهمل التعميم (الذى هو الهدف النهائى للعلم). ورغم ذلك فهو لا يزال المنهج الأوحد لبعض الدراسات السياسية كدراسات الحالات وهى تلك الدراسات التى انتشرت فى الولايات المتحدة الأمريكية فى مجال الدراسات الاجـــتماعية (وســـميت بالدراســـات الإمبريقية-الاختبارية- الميدانية)، وهى دراسات تهدف إلى دراسة مجموعة من وقائع معينة أو واقعة معينة، كدراسة وصفية لا تحليلية، ومثال ذلك فى الدراسات السياسية دراسة شخصية سياسية معيـــنة أو حـــزب سياســـى معيـــن أو مؤسسة سياسية معينة بذاتها دراسة اختـــبارية، ومـــن هـــنا تـــبدو أهميـــة المنهج الاختبارى فى مجال الدراسات السياســـية فى دراســـة الشخصيات السياسية المؤثرة فى عالمها وفى دراسة الجماعات المؤثرة فى الحياة السياسية لمجتمعاتها وهذه الدراسات الاختبارية انتشـــرت فى الولايـــات المـــتحدة الأمريكية فى الفترة ما بين 1960/1920م

---

(1) المرجع السابق، ص 9، ص 10.

"حيث كانت تتجرد فى معظمها من كل تحليل منطقى. وتقف عند حد دراسات الحالات المحددة زماناً ومكاناً وبعيداً عن الاتجاه إلى التعميم الذى هو الهدف النهائى للعلم التجريبى فى مدلوله البحت "[1]. وفى هذا الإطار انتشر فى الولايات المتحدة الأمريكية كذلك ما يسمى "بالدراسات الإقليمية: Area Studies " ومنهج هذه الدراسات " يعنى دراسة منطقة معينة من مناطق العالم، لها خصائص حضارية تاريخية اجتماعية سياسية اقتصادية مشتركة تهيئها لدور خاص فى العلاقات الدولية، ومن ثم فهى دراسة اختبارية يقوم عليها فريق من الباحثين من ذوى التخصصات المختلفة (جغرافيون وتاريخيون واقتصاديون وعلماء سياسة وغيرهم) كل فى مجال تخصصه من أجل الانتهاء إلى التعريف بمركز المنطقة وبأهميتها الدولية"[2]. من هنا فإن الارتباط بكيان محدد " يربط منهج البحث فيه بالاختبارية الصرفة- أى بالسعى إلى التعرف على خواص الحالة المدروسة بذاتها عن طريق الملاحظة ودون التطلع بحال إلى التسلسل بنتائجها إلى التعميم وهذا بديهى طالما أن موضوع الدراسة هو التعرف على بنية كيان معين من كيانات الواقع الاجتماعى"[3].

المنهج العلمى التجريبى : "Experimental Method"

وانطلاقاً مما سبق " فإن الاعتماد فى عملية المعرفة على المنهج الاستنباطى (الفلسفى) وحده معناه إدارة هذه العملية فى داخل عقل الباحث بعيداً عن الواقع المستهدف، وأن الاعتماد- فى عملية المعرفة- على المنهج الاستقرائى (الاختبارى) وحده يقف دون البلوغ بنتائج الاختبار إلى مستوى التعميم. ولقد كان لابد -تبعاً لذلك- من العدول عن الفصل بين الاستنباط والاستقراء فى مناهج البحث والذى دأب عليه أصحاب الاتجاهين التقليديين:

---

(1) انظر : د. محمد طه بدوى، النظرية السياسية، مرجع سابق، ص 248.

(2) انظر : المرجع السابق، ص 248، وص 253، وص 254.

(3) نفس المرجع السابق، ص 253، وص 254.

العقــلى والمادى فلم يلتقيا إلا فى الحقبة الأخيرة، ذلك بأن ثمة التقاء معاصراً بيــن المعـنيين بفلسفة العلوم على أن " العلم أضحى يعنى " العلم التجريبى " الـذى يجمع فى منهجه بين الاستقراء (الاختبار) والاستنباط (الذى يعتمد على الـتدليل العقـلى) فى آن واحد. إنها إذن المعرفة التى تعتمد على الجمع بين الحــس والعقــل -أى بيــن " الاختــبارية " و " الــتدليل العقلى " وهى بذلك " اختبارية منطقية : Empirisme Logique "[1].

" إن لفظــة " العلم " راحت ترتبط – فى أيامنا- بمنهج قوامه الجمع بيــن الاختبار الاستقرائى وبين التدليل العقلى، وعلى وضع يهيئ للموضوعية الـتى قوامها جعل القول الفصل فى شأن حقيقة المادة المستهدفة للمادة ذاتها بعيــداً عن النظرات الذاتية للباحث مع إفساح المجال للتدليل العقلى باعتباره "أداة الـتعميم" الـذى هــو الهدف النهائى للعلم فى مدلوله البحت، ولقد راح الاتفاق ينعقد بين المعنيين "بالمناهج" – فى عصرنا- على تسمية هذا المنهج الاختبارى المنطقى "بالعلم التجريبى: Science Experimental". ومضمون العلم التجريبى- من حيث هو منهج للمعرفة- يتمثل فى الاعتماد بصفة أصلية عــلى الملاحظــة والــتجريب، وهو لذلك استقرائى اختبارى مع تدخل العقل بسلســلة مــن عمليات الاستنباط المنطقى تنتهى بالارتقاء بنتائج اختبار عدد محدد من حالات الواقع المختبر إلى قانون مفسر لشتى حالات الواقع وإلى ما لا نهايــة طالمــا أنهــا تشــارك الحالات المحددة المختبرة نفس الخصائص. فبمــنهج العلم التجريبى تبدأ عملية المعرفة بملاحظة سير الظواهر المستهدفة (وفى الملاحظــة إعمــال للاستقراء)، وذلك بقصد تصوير فرض أولى (فرض عمل) من ثنايا هذه الملاحظة بشأن حقيقة تلك الظواهر (وهذا عمل ذهنى)، ثم يعرض هذا الفرض الأولى على أكبر عدد متاح من حالات الواقع المنتمية إلى نفــس الظواهــر لاستقرائها فى شأن صحته وذلك بالتجريب (وهذا من شأن الاســتقراء الاختــبارى)؛ حــتى إذا ما ثبت مطابقة ذلك الفرض للواقع عمل

---

(1) انظر : د. محمد طه بدوى، منهج البحث العلمى، مرجع سابق، ص 10.

الباحث على تعميم مضمون الفرض الأولى، بوضعه فى "صيغة عامة"، وعملية التعميم فى هذا المعنى تتمثل فى مجموعة من عمليات الاستنباط المنطقى البحت قوامها الانطلاق من مضمون فرض العمل الأولى للتسلسل منه تسلسلاً منطقياً بحتاً ينتهى إلى صيغة عامة هى " القانون العلمى " فى التعبير التقليدى وهى أيضاً "الفرض العلمى" فى التعبير الأدق-أى الفرض المحقق تحقيقاً تجريبياً. وليس من شك فى أن عملية التعميم العقلية هذه تمثل أعلى مراحل التدليل العقلى. وهكذا يقوم منهج العلم التجريبى على مجموعة متداخلة من عمليات استقرائية استنباطية فى آن واحد، ويكون ذلك قد وضع نهاية للصراع التقليدى بين منهجى الاستنباط والاستقراء كمنهجين متنافرين"[1].

" وهذا المنهج الاختبارى المنطقى، هو منهج النظرية السياسية العلمية فى عصرنا، فالنظرى يبدأ بملاحظة بعض من حالات الواقع السياسى المستهدف ليصور بهذه الملاحظة فرضاً أولياً فى شأن حقيقتها، ثم يعرض هذا الفرض الأولى على واقع عالم السياسة للتحقق من مدى مطابقته له وذلك عن طريق إعادة عرضه على أكبر عدد مستطاع من حالات نوعه حتى إذا ثبتت مطابقته لها اعتبر الفرض الأولى صحيحاً (وهنا نقول أن صحته قد ثبتت بالتجريب)، ثم يتجه النظرى بهذه النتيجة المستقرأة من تلك الحالات المحددة إلى تعميمها عن طريق عمليات التدليل العقلى البحت (الاستنباط) منتهياً بها إلى بناء نظرى عام هو " النظرية "[2] أو إلى بناء نظرى مصغر هو "النموذج".

خصائص المنهج العلمى التجريبى :

وإذ انتهينا من التعريف بالمنهج العلمى التجريبى، نشير هنا إلى أن المنهج العلمى التجريبى ينفرد بخصائص فى مواجهة المناهج الأخرى، وهذه الخصائص هى :

---

(1) المرجع السابق، من ص 10 : ص 12.

(2) انظر : د. محمد طه بدوى، النظرية السياسية، مرجع سابق، ص 248.

أولا : الموضوعية : Objectivism :

وتعني الموضوعية البدء من الواقع بالملاحظة، وبما لا يدع مجالاً لوجهات نظر الباحثين الذاتية في شأن حقيقة هذا الواقع، ومن ثم فإن الأحكام التي ينتهي إليها الباحث بالمنهج العلمي التجريبي هي أحكام موضوعية أو واقعية "Jugements de Realité" في مواجهة الأحكام الذاتية Jugements de Valeur -أي الأحكام التي تصدر معبرة عن وجهات نظر ذاتية لأصحابها. فالمعرفة الموضوعية هي التي يتمثل منهجها في البدء من واقع الظواهر للتعرف على حقيقتها، وذلك عن طريق الملاحظة والتجريب. الأمر الذي يحصر مهمة العلم في تفسير الواقع، ويربطه نهائياً بما هو كائن[1].

ولمزيد من التفصيل بشأن الموضوعية "Objectivism" نشير هنا إلى أن المعرفة في مجال الدراسات الاجتماعية مرت بمرحلتين : المرحلة الأولى : وتبدأ من الفكر اليوناني القديم وحتى أوائل القرن الثامن عشر، وهي مرحلة تسلط النظرة الفلسفية دون العلمية على تلك الدراسات، حيث كان المفكرون في تلك الفترة ينشدون في مجال التنظيم الاجتماعي "ما يجب أن يكون" عليه هذا التنظيم دون الاهتمام بواقعه. والمرحلة الثانية: وتبدأ من القرن الثامن عشر وحتى الآن، وهي مرحلة غلبة النظرة العلمية على الدراسات الاجتماعية، حيث شهد القرن الثامن عشر مولد فكرتين متلازمتين هما : فكرة الفصل القاطع بين العلم والفلسفة من ناحية، وفكرة أن الظواهر الاجتماعية لها صفة الانتظام تبعاً لخضوعها لقوانين من شاكلة القوانين التي تحكم عالم الطبيعة من ناحية أخرى، وما العلم إلا أداة الكشف عن هذه القوانين وذلك بمنهجه التجريبي. ولقد عاصر "مونتسكيو" الفرنسي ظهور هاتين الفكرتين ونقلهما إلى مجال الدراسات السياسية، فأشار " مونتيسكو "

---

(1) انظر : د. محمد طه بدوي، تنظير السياسة، المكتب المصري الحديث، 1968، ص 46.

فى كـــتابه " روح القوانين : L'Esprit des Lois " (1748) إلى أنه يعنى بمـــا هـــو كـــائن، وعـــلى حد تعبيره فى مؤلفه هذا " نحن نقول هنا بما هو كـــائن لا بمـــا يجب أن يكون : On dit ce –qui est non pas ce que doit etre ". و" أوجيســـت كونت A.Cont " (1798-1853) مؤسس علم الاجتماع المعاصر انتهى كذلك إلى أن علم الاجتماع " Sociologie " هو العلم الـــذى يتـــناول المجتمع فى سكونه وحركيته على أساس من الواقع، ومن ثم دون تدخل " الأحكام القيمية " وما يجب أن يكون. الأمر الذى جعل من فلسفته " فلســـفة وضعية : Philosophie Positivisme " وجعل من علم الاجتماع المعاصر علماً وضعياً منفصلاً تماماً عن الميتافيزيق والأخلاق. إنه العلم الذى يســـعى بالملاحظـــة والتجريب إلى تفسير الظواهر الاجتماعية-أى العلم الذى يـــبدأ مـــن الواقـــع بالملاحظـــة والـــتجريب وينـــتهى إلى تشـــكيل أحكـــام واقعية " Jugements de Realite " بشأن هذا الواقع المستهدف[1].

وهكـــذا فـــإن " كونـــت " قد أرسى حجر الأساس للطابع العلمى لعلم الاجـــتماع فهـــو- عنده- ليس علماً إلا بقدر " وضعيته " – أى ليس علماً إلا بقـــدر الـــبدء بمـــا هـــو كـــائن، ومن ثم ربط علم الاجتماع نهائياً بالملاحظة والـــتجريب. ولقد عبر " دوركهايم : Durkheim " عن نفس هذه الفكرة من بعـــد " كونت " فأكد على أنه حتى يعتبر العلم الذى يتناول الأحداث الاجتماعية علماً فإنه لابد أن يعالج هذه الأحداث على أنها " أشياء : Des Choses " –

---

(1) هذا ورغم ربط " كونت " دراسة المجتمع بالملاحظة والتجريب فقد ظل يعتقد فى ارتكاز الكيان الاجـــتماعى بجانـــبيه (الاستاتيكى والديناميكى) أكثر ما يكون إلى الآراء. الأمر الذى يبعده عن " الموضـــوعية" ويخلع على علمه الطابع الذاتى. إن " كونت " نفسه لم يستطع أن يتخلص نهائياً مـــن عقائدياتـــه الفلسفية، فبينما يصمم على قصر علم الاجتماع على دراسة ما هو كائن كشرط أساسى لاعتباره " علماً " لم يستطع أن يحول دون تسرب إحساساته ورغباته فى شأن " ما يجب أن يكون " إلى تحليله العلمى، وهذا أيضاً شأن اتباعه فرغم حرصهم على الارتباط بوضعيته إلا أن عقائدياتهم الذاتية كان لها صدى فى كتاباتهم، انظر فيما تقدم : د. محمد طه بدوى، المنهج فى علم الاجتماع السياسى، مرجع سابق، ص 9، ص 10، ص 12، ص 13، ص 28، ص 29.

أى لابـد مـن أن تخضـع الظواهر الاجتماعية لنفس مناهج العلوم الطبيعية (أى تـبدأ فى تحليـلها بالملاحظـة والتجريب للانتهاء إلى التفسير بشأنها). ومن جملة ما سبق فإن " الموضوعية " تعد الركن الركين لعلم الاجتماع ومن ثم لأى علم اجتماعى (علم السياسة أو علم الاقتصاد ...)[1].

ثانيا : خاصية النسبية : Relativism :

وبدايـة نشير هنا إلى أن التعميم "Generalisation" الذى ينتهى إليـه أصـحاب المـنهج العلمى التجريبى هو تعميم نسبى (وذلك فى مواجهة الـتعميم المطـلق الـذى ينتهى إليه أصحاب المنهج المثالى). ذلك أن الواقع السياسى متغير زماناً ومكاناً. وطبقاً لطبيعة عالم السياسة المتغيرة فإن تحقق صحة الفرض بالتجريب لا يعنى " أن مضمونه يصبح قانوناً علمياً صالحاً لكل زمـان ومكـان وإنما يظل الفرض الممحص بالتجريب ممثلاً للحقيقة طالما لم يتـنكر له الواقع، وهذا ما يسمى "بنسبية الحقائق العلمية" فى عالم السياسة، ومـا يسـمى أيضـاً " بدائرية البحث العلمى " فالمعنيون بالنظرية السياسية المعاصـرة يواجهون نتائج بحوثهم على وجه الاستمرار بالواقع، وطالما ظل الواقـع يؤيدهـا بالتجريب كلما ظلت هذه النتائج محتفظة بطابعها العلمى وإلا عدل عنها إلى فرض جديد يعرض على الواقع لتجريبه وهكذا[2].

إنهـا نسـبية الحقـائق الـتى أضحت من سمات العلم الموضوعى المعاصر. وهنا نعرض بشئ من التفصيل لخاصية " النسبية: Relativism " كخاصـية رئيسـية للمـنهج العلمى التجريبى والتى تعد من أهم الأسس التى سنسـتند إليهـا فى تقويـم الـنماذج النظرية التى قدمت لفهم وتفسير عالم السياسة. وهنا نشير إلى أن الفيلسوف اليونانى القديم " أرسطو " هو أول من أشـار إلى النسبية فى مجال الدراسات الاجتماعية (والسياسية)، فقد اتجه إلى

---

(1) المرجع السابق، ص 14، وص 15.

(2) انظر : د. محمد طه بدوى، منهج البحث العلمى، مرجع سابق، ص 11، ولنفس المؤلف : النظرية السياسية، مرجع سابق، ص 248، ص 300.

الواقــع السياســى فى عصــره ليكشف من ثناياه عن أمثل أشكال الحكومات، وذلــك مــن ثنايا مقارنته لنظم (أو لدساتير) المدن اليونانية القديمة فى كتابه "السياســة"، وبمــا يصح القول بشأن " أرسطو" أن مثاليته واقعية حيث كشف عن الأمثل من ثنايا ملاحظته لواقع المدن اليونانية فى عصره، وهذه الواقعية " لأرسطو" لا تعنى ألبتة أنها من طبيعة المنهج العلمى التجريبى المعاصر، فقد كشــف " أرسطو " عن الأمثل للواقع من ثنايا أحداثه، وعلى اعتبار أن المثل الــتى كــانت تحــلق فى عالم اللا محسوس (والتى هى تبعاً لذلك مطلقة-أى صالحة لكل زمان ومكان) راحت تقبع-عنده- فى الواقع المحسوس وليكشف عنها من ثنايا الملاحظة، وهى لذلك نسبية بحكم تغير ذلك الواقع بطبيعته[1].

و"مونتســكيو" مؤســس المنهج العلمى التجريبى فى مجال الدراسات السياســية فى الغرب أشار أيضاً إلى النسبية، فالقوانين-عنده- هى الروابط الحــتمية الــتى تعبر عن طبيعة الأشياء وفى هذا المعنى فإن للكائنات جميعاً قوانينها، وفى مجال عالم السياسة انتهى "مونتسكو" إلى تصوير قوانين علمية تحكــم هــذا العــالم. وهــنا يؤكد "مونتسكيو" على أن النسبية هى التى تحكم العلاقــات الإنســانية وذلــك نتيجة لملاحظاته الممحصة للمجتمعات الإنسانية المتباينة زماناً ومكاناًن ففى هذا الشأن لم يسو "مونتسكيو" تماماً بين القوانين العــلمية فى مجــال الظواهــر الطبيعية والظواهر الاجتماعية، وذلك من حيث "الحــتمية : Diterminism ". ذلــك بأن الأولى مطلقة الحتمية، بينما يقرر "مونتســيكو" فى شأن الثانية أن العالم العاقل (عالم المجتمع الإنسانى) إن كان لديــه هــو الآخر قوانينه الثابتة (رغم ندرتها) شأن عالم الطبيعة (كالقوانين الســابقة الذكــر التى صورها مونتسيكو) إلا أن غالبية قوانين عالم المجتمع الإنسانى نسبية وفى هذا الشأن يغاير المجتمع الطبيعة بقوانينها الثابتة[2].

---

(1) المرجع السابق، من ص 272، إلى ص 274.

(2) انظر : د. محمد طه بدوى، رواد الفكر السياسى، مرجع سابق، ص 122.

هذا وفي القرن التاسع عشر- في مجال الدراسات الاجتماعية- انتهى إدراك العلميين (وخاصة علماء الاجتماع ومعهم المدرسة الاقتصادية الكلاسيكية- أتباع آدم سميث) بوضعيتهم إلى تصميم نهائي على ربط المعرفة الاجتماعية بمنهج علوم الطبيعة، ومن ثم بفكرة الحتمية (على نحو ما فعل "كونت" و "دروكايم") باعتبارها الأساس الأكيد للبحث العلمي، أو بعبارة أخرى فإن التفسير العلمي لعلاقات الواقع الاجتماعي ارتبط- لديهم- في بادئ الأمر (في القرن التاسع عشر) بفكرة " الحتمية" نقلاً عن علوم الطبيعة، وتعني فكرة "الحتمية" هذه حتمية الروابط التي تفرضها طبيعة الأشياء ارتباطاً بفكرة "السببية"-أي أن نفس الأسباب تؤدي حتماً ودائماً إلى نفس النتائج. إن مقدمة معينة (أ) تؤدي حتماً ودائماً إلى نتيجة معينة (ب)، وذلك بمنأى عن الضمير الإنساني. وإذن تكمن الحقائق تبعاً لذلك في علاقات الحتم التي تفرضها طبيعة الأشياء[1].

وفي مجال الدراسات الاجتماعية (والسياسية) ارتبط "ماركس" في القرن التاسع عشر في تحليله لعالم المجتمع (ولعالم السياسة تبعاً لذلك) بفكرة الحتمية، إذ صمم على أن شتى جوانب الحياة الاجتماعية من أنظمة اقتصادية وسياسية وقانونية، بل ومن قيم أخلاقية وأفكار... إلخ، تتشكل جميعاً على مقتضى " القوى الإنتاجية" وانتهى إلى القول (بشأن تطور المجتمعات) : " بأن تاريخ المجتمع البشري هو تاريخ الصراع من أجل ملكية أدوات الإنتاج"[2].

وبصدد ظاهرة " السلطة السياسية" فقد ربطها " ماركس" ربطاً حتمياً بالملكية الخاصة وتنبأ "ماركس" تبعاً لذلك باختفائها في المرحلة العليا للشيوعية نتيجة لاختفاء ظاهرة الملكية الخاصة. وهنا رغم أن " ماركس " قد لجأ إلى الملاحظة التاريخية لتأييد تصوره لعلاقة " السببية " بين ظاهرتي : الملكية الخاصة والسلطة السياسية، إلا أنه من الواضح أنه انتقى من الواقع

---

(1) انظر : د. محمد طه بدوي، المنهج في علم الاجتماع السياسي، مرجع سابق، ص 17.

(2) المرجع السابق، ص 15، ولنفس المؤلف : النظرية السياسة، مرجع سابق، ص 291.

التاريخى ما يستجيب لتصوره هذا، فضلاً عن أنه بمواجهة ما انتهى إليه ماركس من نتائج فى شأن علاقة السلطة بالملكية الخاصة- من حيث هى "علاقة سببية"- بطبيعة الإنسان وبالحقيقة التى انتهى إليها العلم التجريبى فى شأن ظاهرة اجتماعية أصلية تنبعث مباشرة من جوهر السياسة فى الإنسان وهى ظاهرة السلطة السياسية والتى هى خالدة بخلود الإنسان، فإن كل تصور لاختفائها فى مرحلة ما لا يتسنى إلا أن يكون من قبيل الخيال الصرف[1].

وفى أواخر القرن التاسع عشر كذلك قدم "Ratzel : راتزال " الألمانى كتابه : " Politische Geographie " (1897)، وانطلق فى كتابه هذا فى تحليل العلاقات الدولية من وجود علاقة حتمية بين المعطيات الجغرافية وسياسات الدول، فصور بذلك تلك العلاقة فى شكل علاقة سببية (حتمية) حيث رد كل شئ فى سلوك الجماعات إلى الأرض، وفكرة " الحتمية الجغرافية : Determinisme Geogrphique " تلك التى قدمها "راتزال" راحت تشكل من بعده مركز الاهتمام لدى أتباعه. لقد ظلوا جميعاً يلتقون حول فكرة واحدة مضمونها " أن قوة الدولة تعتمد اعتماداً حتمياً على المعطيات الجغرافية"، ولقد برز فى مدرسة "راتزال" مفكران هما : " ماكيندر : Machinder " الانجليزى، وهوشفير : Haushofer " الألمانى وارتبطا أيضاً بفكرة الحتمية الجغرافية التى قدمها " راتزال ". فانطلاقاً من حتمية العلاقة بين الجغرافيا والسياسة قدم " ماكيندر " نظريته عن " المراكز الطبيعية للقوة " وانتهى إلى القول بأن من يستطيع أن يتحكم فى المجال الأوراسى (الأوروبى الآسيوى)- ذلك المجال الذى هو من الأرض بمثابة القلب "Heartland" فإنه يستطيع أن يحكم العالم[2].

ولقد تزعم الجنرال " كارل هوشفير" أفكار "مدرسة الجيوبوليتك" من بعد الحرب العالمية الأولى، وعنى بفكرة " المراكز الطبيعية للقوة" نقلاً عن

---

(1) المرجع السابق، ص 295.

(2) انظر : د. محمد طه بدوى، مدخل إلى علم العلاقات الدولية، مرجع سابق، من ص 152 : ص 155.

"ماكيـــندر" إلى جانب تأثره بآراء " راتزال"، ولقد كانت لأفكار " هوشفير" الأثر البالغ في تفكير " هتلر " حتى قيل أن الاتفاق الألماني- الروسي الذي أبرم في أغسطس عام 1939 كان بوحي من تعاليم " هوشفير " ومدرسته[1].

والحـــق أن كـــل الدراسات الاجتماعية التي ارتبطت بفكرة " السببية" المطـلقة و"الميكانيكيـــة" الصـــرفة والتي شاعت في القرن التاسع عشر هي دراســـات جانبها الصواب. " إن فكرة الحتمية " (علاقات السببية) بميكانيكيتها إن صـــحت بالنســـبة لعلاقات الأجسام في الطبيعة، فهي ليست صالحة لتفسير علاقـــات الكائـــنات الإراديـــة الواعيـــة التي تعمل بالإرادة والفكرة في الحياة الاجتماعية، وتبعاً لذلك فإن التوقع في مجال هذه العلاقات الواعية انطلاقاً من نظرية عامة (كنظرية ماركس، ونظرية ماكيندر عن " المراكز الطبيعية للقوة" أو غيـــرها مـــن النظريات التي تدعي الصلاحية المطلقة لتفسير تلك العلاقات عـــلى تـــباين البيئات وعلى أساس من فكرة العلاقات الميكانيكية حال نظريات الاقتصـــاديين الكلاســـيك في تفســـير النشـــاط الاقتصادي على تباين البيئات) لا يمكـــن أن يكـــون مـــن قـــبيل التوقع العلمي لأنه يغفل دور الإرادة الواعية في الحيـــاة الاجـــتماعية وخاصـــة في الحيـــاة السياسية حيث يفسح المجال لـــلقرارات التاريـخية[2]، وكل هذا يشكك في فكرة الحتمية في مجال الدراسات الاجتماعية بصفة عامة، وفي مجال الدراسات السياسية بصفة خاصة.

إن ربـــط عـــلماء القـــرن التاسع عشر تفسيرهم للظواهر الاجتماعية بفكـــرة الحـــتمية قياساً على حتمية علاقات الأجسام في الطبيعة قد عطل تقدم علوم المجتمع، فالظواهر الاجتماعية بحكم اتسامها بالكيفية والقيمية كان يجب أن تـــتفادى الحـــتمية على أساس أن حقائقها نسبية. إن العلاقات الاجتماعية تقـــوم بيـــن أطـــراف واعية يقررونها بإرادة حرة، وكل ما في الأمر أن هذه الإرادة تمـــارس في إطار من ظروف وأوضاع محسوسة تكيف هذه الإرادة أو

---

(1) المرجع السابق، ص 154، وص 155.

(2) انظر : د. محمد طه بدوي، النظرية السياسية، مرجع سابق، ص 295، وص 296.

أن شـئنا تتكيف بها هذه العلاقات[1]. هذا ولقد أثبتت دراسات الطبيعة الذرية فى الحقـبة الأخيرة أن العلاقات الفيزيائية لا تحكمها حتميات مطلقة، وإنما قد تؤدى مقدمة معينة (أ) إلى عديد من نتائج (ب) و(ج) و(د) دون أن نستطيع التنــبؤ بأى من هذه النتائج هو الذى سيقع فعلاً، وإنما مجرد الاحتمال النسبى لوقوع كل منها، وعلى العلم أن ينهض بحساب هذا الاحتمال. وفكرة "الحتمية النســبية" فى هــذا المعنى الأخير تبدو أكثر استجابة إلى طبيعة علاقات عالم المجتمع، والتى هى فى النهاية علاقات بين إرادات واعية، وليست أدوات لآلة تــتحرك ميكانيكياً كأداة فى يد المقدمات إلى نتائجها الحتمية، كما أن الإرادات الواعيــة قد تمارس نشاطات لا تلتقى مع المسببات، ومن هنا ارتبطت العلوم الاجــتماعية بهذه الحتمية النسبية، وكان يتعين بحكم طبيعة مجالها أن ترتبط بها من البداية[2].

هذا وفى أواخر القرن التاسع عشر اتجه أصحاب المدرسة الرياضية (التى أسسها " ليون فالراس" : Leon Walras) والتى عرفت باسم مدرسة "لوزان" إلى دراسة عالم الاقتصاد باستخدام اللهجة الرياضية والتعبير الجبرى على اعتبار أن ذلك تجديد للمدرسة الاقتصادية الكلاسيكية التى كان أصحابها ينطــلقون فى بحوثهم الاقتصادية من مبادئ عامة انتهى إليها سلف الباحثين كحقائق ثابتة متجاهلين بذلك ديناميكية عالم الاقتصاد ونسبية الحقائق العلمية ومــن ثــم مرتبطين بفكرة الحتمية[3]. ومهما يكن من أمر ما لمنهج المدرسة الرياضية، وما عليه فقد كان لهذه المدرسة فضل الاستعانة بمفهوم " الاتزان : Equilibrium " –نقلاً عن علم الفيزياء– كأداة ذهنية لفهم وتفسير علاقات عالم الاقتصاد، وما أدى ذلك إلى إحلال فكرة " الدالة " Fonction " نقلاً عن الرياضــة– محل فكرة الحتم، وعلى اعتبار أن علاقات الواقع الاقتصادى تفهم

---

(1) انظر : د. محمد طه بدوى، المنهج فى علم الاجتماع السياسى، مرجع سابق، ص 17.

(2) المرجع السابق، ص 17، وص 18.

(3) انظر : د. محمد طه بدوى، منهج البحث العلمى، مرجع سابق، ص 37.

على أنها " علاقات دالة : Relations de Fonction " وليست علاقات سببية Causal ". لقد راحت مدرسة "لوزان" تعالج بمنهجها الرياضى عالم الاقتصاد من ثنايا مفهوم "الاتزان" على أنه مجموعة مركبة من معطيات متساندة متفاعلة، تتبادل التأثير والتأثر فيما بينها وفى آن واحد، وبشكل ميكانيكى، الأمر الذى انتهى بأصحاب هذه المدرسة إلى الارتباط فى شتى بحوثهم الاقتصادية بفكرة "الاتزان العام" لعالم الاقتصاد منطلقين منها إلى فهم علاقات ذلك العالم، ولقد أدى فهم المدرسة الرياضية تلك لعالم الاقتصاد من ثنايا مفهوم "الاتزان" هذا إلى نبذ فكرة " السببية" وبما تنطوى عليه من مفهوم لعلاقات " الحتم" والتى كان يحتكم إليها الكلاسيك[1].من هنا فإن عنصراً معيناً (أ) مسبب لعنصر آخر (ب)، أو أن (أ) يؤدى حتماً إلى وقوع (ب) أمر غير مقبول، " إن تركيب عالم الاقتصاد من معطيات متساندة تتبادل التأثير والتأثر فيما بينها جميعاً وفى آن واحد معناه أن واحداً معيناً بذاته من بين هذه المعطيات لا يتسنى أن يكون هو المسبب المباشر لواحد آخر منها، وإنما هى كلها أسباب لها وفى نفس الوقت وعلى وضع لا نستطيع معه بالنسبة لعنصر معين أن نرى فيه بالذات السبب المباشر أو غير المباشر لعنصر آخر.. وتبعاً لذلك فإن " الدالة" فى معناها الرياضى هى الأقدر على التعبير عن هذه العلاقات[2].

من هنا "فإن الرياضيين حين خاضوا ميدان تفسير الظواهر الاجتماعية راحوا يربطون " الحتمية " بفكرة الدالة الرياضية، ولكى تحل عندهم- فكرة الحتمية الدالية " Determinisme Fonctionnel " محل

---

(1) المرجع السابق، ص 40.

(2) هذا ورغم ما قدمته المدرسة الرياضية لعلم الاقتصاد من مفاهيم تتصدر الأدوات الذهنية فى التحليل الاقتصادى (والتى أظهرها مفهوم " الاتزان " وفكرة " علاقات الدالة " المتقدمين) فإن التحليل الرياضى سيظل مرتبطاً بمنهج التجريد الاستنباطى (منهج المدرسة الكلاسيكية ومدرسة " لوزان")، ومن ثم يعمل بعيداً عن الواقع ما لم يأت منطلقاً من مقدمات واقعية ومن ثم من معطيات إحصائية، ومن هنا جاء تيار الاختبارية بعد ذلك، ثم انتهى الأمر فى الحقبة الأخيرة إلى الالتقاء بين هذه الاختبارية والتحليل الرياضى التجريدى البحث على موقف منهجى موحد هو موقف الاقتصاديين القياسيين. انظر : المرجع السابق، ص 40، ص 41، ص 51.

الحتمية السببية القديمة، ويخصون فكرة الرياضيين هذه أن الروابط التلقائية بيـن الظواهـر الاجـتماعية هي من شاكلة علاقات الدالة في الرياضة- أي شبيهة بالعلاقات التي تربط المتغيرين في دالة رياضية، فمثلاً :

بكل قيمة لـ (Z) ترتبط قيمة لـ (Y).

أو بكل قيمة للمتغير (Z) ترتبط قيمة واحدة للمتغير (Y).

أو بكـل قيمـة للمـتغير (Z) يرتـبط عدد من القيم الممكنة للمتغير (Y) بيـن حديـن أعـلى وأدنى ودون أن نستطيع التنبؤ بأي من هذه القيم لـ (Y) هـو الـذي سيظهر، وبهذه الفكرة ترتبط طريقة التفسير الرياضية لعلاقـات بعـض الظواهـر الاجـتماعية، باعتـبارها علاقـات توافـق "Association"، أو علاقـات ارتـباط "Correlation"، والفكـرة في الحالتين واحدة، وكل ما في الأمر أن درجة الارتباط في "علاقات" النوع الثاني أقـوى مـنها في علاقات النوع الأول، ومن هنا كان استعمال علاقة الارتباط لـدى بعـض المشتغلين بمناهج البحث في العلوم السياسية لدراسة الظواهر التي تتسم بالطابع الكمي "Quantitatifs"، كأن نبحث مثلاً فيما إذا كان ثمة ارتـباط أو اسـتقلال بيـن مسـتوى التعليم ودرجة المشاركة السياسية في مجـتمع مـا. وقصـر اسـتعمال علاقة " التوافق" في شأن الظواهر الكيفية "Qualitatifs"، كأن نبحث مثلاً فيما إذا كان ثمة توافق أو استقلال بين صفة التدين وبين الانتماء إلى الأحزاب السياسية المحافظة (في الغرب الليبرالي).. وكـأن نحـاول أن نـتعرف في العلاقات الدولية، ما إذا كان هناك ثمة توافق أو اسـتقلال بيـن نوعيـة الحضـارة ونوعيـة السلوك الخارجي للدولة[1]، وهكـذا فإن التصور الرياضي لعلاقات التوافق أو الارتباط هو الأكثر استجابة إلى طبيعة عالم السياسة.

---

(1) انظر : د. محمد طه بدوي، مدخل إلى علم العلاقات الدولية، مرجع سابق، ص 123، ص 124، ص 170 وبصفة عامة، راجع بصدد خصائص المنهج العلمي التجريبي :

Duverger, Maurice Methodes de la Science Politique, Presses Universitaires des France, Paris, 1959.

مدى ملاءمة المنهج العلمي التجريبي لدراسة الظواهر الاجتماعية بصفة عامة والظواهر السياسية بصفة خاصة :

تعني لفظة " الظاهرة :Phenomene " مادة المعرفة وموقف العقل المتقدم منها–أى موقف العقل الذى يأنس فى ذاته القدرة على التعرف على حقيقة ما يحيط به من أشياء في الطبيعة أو المجتمع. هذا والظواهر الاجتماعية من حيث هى مادة علوم المجتمع لابد وأن تتسم بالموضوعية، الأمر الذى جعل "دوركايم" يقول بضرورة معالجة هذه الظواهر كأشياء، غير أن هذه الظواهر باعتبارها أشياء ليست كلها من شاكلة أشياء الطبيعة، فالشطر الأكبر منها لا يتمثل في موجودات محسوسة، فلو أننا وضعنا جانباً علم الاقتصاد الذى يعمل فى مجال من وقائع اجتماعية محسوسة(الأجور–الأثمان) للاحظنا أن الشطر الأكبر بين الظواهر الاجتماعية الذى يشكل مادة العلوم الاجتماعية الأخرى (كعلم السياسة مثلاً) يبدو فى تمثلات ضميرية بحتة : " Representaion de Conscience " ومن ثم فهى ظواهر ضميرية : " Phenomenes de Concience " ومن هذه الظواهر الضميرية ما يرتكز على وقائع محسوسة يخلع عليها صفتها الاجتماعية "كالسلطة السياسية"، فهذه تبدأ من واقع محسوس هو أطراف العلاقة من العناصر البشرية : الحاكمين والمحكومين، وما يملكه أحد الأطراف إزاء الآخر من قوة مادية، ولكى ترقى هذه القوة إلى ظاهرة السلطة " كظاهرة اجتماعية لابد وأن يتراكم على هذا العنصر المحسوس (القوة) عنصر ضميرى بحت، وهو ضميرى لأنه من تصوير الضمير الإنساني، وهذا العنصر الضميرى يتمثل فى قيام هذه السلطة فى ضمائر الممتثلين لها باعتبارها مشروعة، بل إن من الظواهر الضميرية ما هو ضميرى بحت كظاهرة "الرأى العام مثلاً"[1].

وهكذا " فإن الظواهر الاجتماعية ليست فى كينونتها مجرد أشياء حسية بحتة كما هو الحال فى ظواهر عالم الطبيعة، وإنما هى مركبة من

---

(1) انظر : د. محمد طه بدوى، النظرية السياسية، مرجع سابق، ص 7، ص 259.

عناصر مادية ومعنوية معاً، والعناصر المادية فيها هى العناصر المحسوسة- أى ندركهـا بـالحس، أما العناصر المعنوية فهى التى نتمثلها ذهنياً وضميرياً ومن ثم ليست من شأن عالم المحسوسات. وليس من شك فى أن غلبة التمثل الضميرى فى كيان الظواهر الاجتماعية على العناصر الحسية فيها يخلع على هـذه الظواهـر درجـة مـن الميوعـة تعـرض الـباحث فيهـا للتدلى إلى "الأحكـام القيميـة" -أى إلى الحكم عليها من وجهة نظره الذاتية أو فى ضوء عقائدياتـه الخاصـة مبـتعداً بذلـك عن الموضوعية، كما يفسح المجال فى تصـنيفها لمعاييـر من تصوير الباحثين تتباين فيما بينها تبعاً لتباين ثقافتهم وخبراتهم الشخصية مما يعرض عملية التصنيف للاموضوعية، ثم إن ظواهر الطـبيعة بحكم تمتعها بالتحديد فى أشكالها والفواصل القاطعة فيما بينها تتأكد لها " موضوعية" تصمد فى مواجهة النظرات الذاتية للباحثين فيها، الأمر الذى يجعـل الصـدارة دائماً فى مجال أحداث الطبيعة هذه "للواقع" كما يجعل القول الفصـل فى الكشـف عـن حقيقتها للتجريب. ذلك بينما تهيئ لدونة الأحداث الاجتماعية ومرونة فواصلها إلى وضع مغاير، فالحق أن العلاقات الإنسانية لا تقـوم على مجرد الأحداث فحسب وإنما تتمثل فى شطر كبير منها (كما سلف) فى " قيـم اجـتماعية"، ومن ثم فى نظم قيمية (اجتماعية-اقتصادية-سياسية) ترتكـز إلى عقائديات ذاتية فى مجال الخير والشر والفضيلة والرذيلة والظلم والعـدل والحـق والـباطل، وهذا الأمر يزيد من ليونة عناصرها ومن ليونة الحـدود بين هذه العناصر ويضعف لذلك من "موضوعيتها" ومن ثم يشكك فى ملاءمـتها كمجـال للـبحث العلمى التجريبى، ويؤيد ذلك أن الباحث فى مجال الأحـداث الاجـتماعية، وهو ينظر فى هذه الأحداث، لابد وأن يتأثر فى نظرته إليهـا بمـا يرتبط به من قيم بيئته. بل إنه لابد وأن ينظر إليها من ثنايا هذه القيـم، الأمر الذى يجعل الغلبة فى دراسته للنظرة الذاتية على حساب النظرة العلمية بالمدلول الدقيق للعلم التجريبى[1].

(1) المرجع السابق ص 256 وص 257.

إن نظـــر الـــباحث فى نظام اقتصادى أو سياسى لمجتمع معين فى ضـــوء عقائدياته الذاتية ينتهى به إلى إصدار "أحكام قيمية" بصدد ذلك النظام، والأحكـــام القيميـــة من شأن "ما يجب أن يكون ومن ثم من عمل الفلسفة" دون العـــلم التجريـــبى الذى لا يعنى إلا "بما هو كائن" فلا يصدر فى شأنه إلا "أحكاماً موضوعية"[1].

" إن لطـــبيعة مـــادة الـــبحث أثرها فى تصوير منهج البحث وتحديد أدواتـــه، والعـــلم التجريبى لا يعنى فى صلبه (كما سلف) أكثر من طرح سؤال على الواقع المستهدف فى البداية وتلقى الإجابة منه، إنه إذن استقراء الواقع، ومـــن هـــنا تـــبدو أهميـــة طبيعة هذا الواقع المستقرأ، أهو واقع عاقل ناطق نســـتجوبه فى شأن أغواره فيجيب، بالقول أو بالفعل؟ أم هو مادة لا تعقل ولا تـــنطق ومن ثم فتفسيرها يقتضى الاعتماد على غير الاستجواب الحى؟ ولهذا وذاك أثره البالغ فى التأكيد للموضوعية التى هى عماد العلم التجريبى"[2].

" ففى العلوم الطبيعية يستهدف البحث العلمى أشياء وظواهر لا عاقلة لا إرادية لا ناطقة، ومن هنا كانت فاعلية الملاحظة والتجريب فى شأنها وكان تقبلها بطبيعتها للموضوعية. أما المادة المستهدفة فى العلوم الاجتماعية فهى أحـــداث إنسانية، من فعل الإنسان، تأتى تعبيراً عن اتجاهاته الواعية الفردية أو الجماعيـــة وعن أعماله السلوكية وعن أحاسيسه، بل وانفعالاته العارضة، ذلـــك إلى جانب تعبيرها عن تمثلات ضميرية جماعية متغيرة بتغير الحضارات والثقافات. ومن هنا يأتى الاختلاف الجوهرى فى طبيعة المادة المستهدفة بين العـــلوم الاجتماعية والعلوم الطبيعية، فبينما يتجه الباحث فى العلوم الطبيعية إلى الواقـــع وينطـــلق من أحداث لا إرادة لها ولا فكرة ولا سلوك ولا تمثلات جماعيـــة، كظواهـــر مـــتكررة بتكرر الأوضاع المهيئة لها، يعالج الباحث فى العلوم الاجتماعية أحداثاً يشكل كل حدث منها واقعة تاريخية " فريدة" فى معنى

---

(1) نفس المرجع السابق، ص 257.

(2) المرجع السابق، ص 257، وص 258.

أنهـــا حـــدث تاريخى-أى جزء من التاريخ البشرى الذى لا يعود إلى الوراء، وإنهـــا فريدة - أى لا تتكرر تكرراً متطابقاً نظراً لما يقبع وراءها من عوامل مـــتغيرة من فرد إلى فرد، ومن جماعة إلى جماعة، بل وبالنسبة لنفس الفرد من حالة انفعالية إلى حالة أخرى، حيث لا يتصور تكرارها على نفس الوتيرة وعـــلى نفـــس المظهر والمخبر، الأمر الذى يشق معه الانتهاء فى شأنها إلى التعميم الذى هو هدف العلم التجريبى"[1].

"ويرتـــبط بطـــبيعة الأحـــداث الاجـــتماعية هذه تباين دلالات الأحداث المتشابهة المظهر تبعاً لتباين سياقها فضرب الأم لولدها كضرب غيرها له من حيث هو حدث حسى، بيد أن الدلالة فى الحدثين مختلفة تماماً، والاختلاف فى الدلالـــة هـــنا يـــرتد إلى الاخـــتلاف فى البواعث ومن ثم فيما وراء الملاحظ المحســـوس، ونفس الشئ بالنسبة لعالم السياسة، إن تطبيق العقوبات البدنية مـــن جـــانب السلطة العامة على رعاياها لا يختلف من حيث هو مجرد حدث حســـى عن شبيهه الذى يقع عدواناً من أحاد الناس على غيره، ومع ذلك فإن التباين فى الباعث يفرق بين الحدثين من حيث الدلالة، وهذا الأمر يضيف إلى الـــبحث فى العـــلوم الاجتماعية صعوبة فوق صعوبات التعميم المتقدمة. ذلك فضـــلاً عن أن الباحث تحكمه مجموعة أفكار وتمثلات وقيم سائدة فى مجتمعه الخاص"[2].

وهنا تجدر الإشارة إلى أن من أخطر معوقات البحث العلمى التجريبى فى العـــلوم الاجـــتماعية، رفـــض قطـــاع ليـــس باليسير من قطاعات الواقع الاجـــتماعى تعـــرية أغـــواره للـــباحث إمـــا بعامل الحياء وإما بعامل الخوف أو بغيـــرهما مـــن العوامـــل التى لا تقوم فى عالم الطبيعة. فعقائديات الناس الديـــنية أو السياسية، وعلاقاتهم الجنسية حتى المشروعة منها، تشكل قطاعاً مـــن قطاعـــات الواقـــع الاجتماعى التى تأبى أن تعرى للباحث عن أغوارها،

---

(1) المرجع السابق، ص 258، ص 259.

(2) نفس المرجع السابق، ص 259.

مشكلة بذلك قطاعاً سرياً مغلقاً فى وجه الملاحظة العلمية، رغم أن فى أغواره الكـــثير من الحقائق التى تنطلق منها تصرفات وأفعال سلوكية ومن ثم أحداث اجتماعية مكشوفة يشق تفسيرها تفسيراً علمياً من غير الوقوف على بواعثها القابعـــة فى أغــوار تلك القطاعات السرية. وليس مما يحتاج إلى بيان أن فى هـــذا تهديـــداً لفاعلية البحث العلمى فى أحداث الحياة الاجتماعية بما فى ذلك قطاع السياسة بالذات"[1].

ومما سبق فإن الملاحظ (الباحث الاجتماعى) تقف تمثلاته عائقاً أمام الموضـــوعية، والملاحَظ (الظواهر الاجتماعية) تقف لدونتها وميوعة حدودها عائقـــاً أمـــام الموضوعية أيضاً، وكل ذلك يعوق بلوغ الموضوعية من ناحية، ومن ناحية أخرى يعوق بلوغ التعميم والذى هو الهدف النهائى للمنهج العلمى التجريـــبى، الأمر الذى يجعلنا نشكك فى مدى ملائمة المنهج العلمى التجريبى لدراسة الظواهر الاجتماعية بصفة عامة والظواهر السياسية بصفة خاصة.

---

(1) المرجع السابق، نفس الصفحة.

الفصل الثانى

أبعاد الاتجاه السلوكى فى التحليل السياسى المعاصر

الفصل الثانى

أبعاد الاتجاه السلوكى فى التحليل السياسى المعاصر

تقديم :

بداية نشير هنا إلى أن المعنيين بالنظرية السياسية فى الغرب فى تصويرهم "للنماذج النظرية" قد نهجوا منهجاً علمياً تجريبياً "Experimental" (على نحو ماسلف) قوامه البدء من ملاحظة الواقع السياسى من أجل تفسيره، فهم يبدءون بملاحظة بعض من حالات الواقع السياسى المستهدف ليصوروا بهذه الملاحظة فروضاً أولية فى شأن حقيقتها، ثم يعرضون هذه الفروض الأولية على واقع عالم السياسة للتحقق من مدى مطابقتها له وذلك عن طريق إعادة عرضها على أكبر عدد مستطاع من حالات نوعها حتى إذا ثبت مطابقتها لها اعتبرت فروضاً عملية، ثم يتجهون بهذه النتائج المستقرأة من تلك الحالات المحددة إلى تعميمها (تعميماً نسبياً) عن طريق عمليات التدليل العقلى منتهين بها إلى بناءات نظرية مصغرة هى "النماذج النظرية"[1].

هذا ورغم ما يتمتع به المنهج العلمى التجريبى من مكانة مرموقة فى التحليل السياسى المعاصر فى مواجهة المنهج التقليدى بالذات، إلا أنه بصدد معالجة "القيم" والتى تعد محوراً رئيسياً لعالم السياسية، يقف المنهج العلمى التجريبى منها موقفاً سلبياً. ذلك لأنه يتجه بالأساس إلى الظواهر السياسية الحسية (أى التى تقع تحت إطار الملاحظة)، وهى ضئيلة جداً فى عالم السياسة، حيث يغلب على ظواهره الطابع القيمى. وتبعاً لذلك انحصر المنهج العلمى التجريبى فى إطار ضئيل من عالم السياسة. من هنا جاءت

(1) نفس المرجع السابق ص 248.

النظرة السلوكية (الاتجاه السلوكى) لكى تلطف من معالجة المنهج العلمى التجريبى للقيم، فأصبح منهجاً علمياً تجريبياً سلوكياً. وهنا نعرض بالتفصيل لهذا الاتجاه السلوكى ولأبعاده فى التحليل السياسى المعاصر حيث كان من وراء بناء النماذج النظرية المعاصرة فى تلك الفترة.

ونشير هنا أيضاً إلى أن أصحاب الاتجاه السلوكى انطلقوا فى بناء نماذجهم النظرية لعالم السياسة من كونه مجموعة من نشاطات تحركها دوافع وأحاسيس ومن ثم عنوا بالدرجة الأولى فى بحوثه بأثر الأحاسيس والدوافع السياسية للبشر، ففى مجال عالم السياسة الوطنى نظر أصحاب هذا الاتجاه إلى سلوكيات الأفراد والجماعات " دونما تمييز بين الرسمى واللارسمى منها، وذلك بقصد التعرف على الدور الفعلى لكل منها فى رسم السياسات العامة لمجتمعها. وليس من شك فى أن هذا الاتجاه السلوكى قادر على تقديم تفسير علمى لظاهرة تباين سياسات المجتمعات التى تسودها أنظمة حكم متشابهة فى مؤسساتها السياسية الرسمية. إن التفسير العلمى الأوحد لهذا التباين إنما يكمن فى التباين بين سلوكيات الحياة السياسية لتلك المجتمعات. كل ذلك بينما كانت البحوث السياسية فى ظل المنهج التقليدى تتجه بصفة أصلية إلى المؤسسات السياسية الرسمية فى الدولة لتعنى بكياناتها العضوى والوظيفى فى ضوء أنظمتها القانونية وبدورها فى صنع السياسات العامة لمجتمعاتها"[1]. وفى مجال عالم السياسة الدولى راح أصحاب هذا الاتجاه السلوكى فى تحليلهم لظواهر عالم السياسة الدولى يبحثون عن الدوافع القومية التى تحرك سلوك الدول، والتى هى من وراء ظاهرة الصراع الدولى، ومن ثم يبحثون عن الأسباب الموضوعية للصراع فى المجال الدولى. ذلك الصراع الذى يمثل صلب عالم السياسة الدولى والمحرك الرئيسى له.

---

(1) انظر فى هذا الصدد : المرجع السابق، ص 321.

وانطلاقــاً مما سبق (التعريف بالاتجاه السلوكى). نستطيع تناول هذا الفصل من ثنايا ما يلى :

مــبحث أول : ونعرض فيه لنشأة الاتجاه السلوكى ولتبلوره فى الغرب ثم لأهداف هذا الاتجاه.

مــبحث ثانى : نتناول فيه أبعاد الاتجاه السلوكى فى التحليل السياسى من حيث المادة والمنهج وأدوات التحليل.

مــبحث ثــالث : ونعرض فيه للردة السلوكية وهى ما تعرف باتجاه ما بعد السلوكية ولمنجزات الاتجاه السلوكى بصفة عامة.

مــبحث رابــع : ونعــرض فيه لأبعاد الاتجاه السلوكى فى تحليل عالم السياسة الدولى فى عصر السلوكية وما بعدها.

مبحث خامس : وفيه نعرض تقويم الاتجاه السلوكى المعاصر.

المبحث الأول

نشأة الاتجاه السلوكي وأهدافه

نشأة وتبلور الاتجاه السلوكي :

لقد ظهرت بدايات الاتجاه السلوكي في العلوم الاجتماعية قبل الحرب العالمية الأولى بأعوام، ففي الولايات المتحدة الأمريكية جاء عالم النفس " واطسون : J. Watson " الذي خرج على التأمل الباطني في التحليل النفسي وانصب اهتمامه على الظواهر الخارجية التي تعبر عن نفسها بصورة حسية. وهنا نميز بين لفظتين غربيتين هما: "Behaviourism" و "Behaviouralism" فالأولى "Behaviourism" تشير إلى السلوكية التي جاء بها " واطسون " الأمريكي حيث استبعد كل ما هو غير محسوس عن التحليل النفسي، أما اللفظة الثانية فهي تشير إلى السلوكية كاتجاه سائد في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية حيث راحت تأخذ في الحسبان دراسة الدوافع والأحاسيس على نحو ما تبلورت كاتجاه علمي تراكم على المنهج التجريبي كما سيأتي، وهذا ما جعل " هانز إيلو : Heinz Eulau " في كتابه " الاتجاه السلوكي : Behavioral Persuasion " (عام 1963) يؤكد على ضرورة الاهتمام بالدوافع والأحاسيس التي من وراء السلوك البشري[1].

ونشير هنا إلى أنه في فترة ما قبل الحرب العالمية الأولى كانت هناك دراسات قد تناولت السلوك الإنساني في مجال السياسة. كما كان من شأن "جراهام والاس: Graham Wallace " في كتابه : " الطبيعة البشرية في

---

(1) راجع في هذا الصدد : د. حامد ربيع، مقدمة في العلوم السلوكية، دار الفكر العربي، 1972، ص 25، وأيضاً د. فاروق يوسف، السلوك السياسي، مكتبة عين شمس، 1982، ص 18، وكذلك : د. أحمد بدر، الثورة السلوكية في العلوم السياسية، مجلة العلوم الاجتماعية، (تصدر عن جامعة الكويت)، العدد الثاني، ديسمبر سنة 1975، ص 27.

مجـــال السياســـة : Human Nature in Politics " والذى نشر فى عام 1908 حيـــث أشـــار " والاس " فى مقدمـــة كـــتابه إلى الـــنقص الذى تعانيه الدراســـات السياســـة فى أيامـــه من عدم وجود أية محاولة لمعالجة الأحداث السياســـية فى علاقـــتها بالطبيعة البشرية، وأن كل الدراسات فى أيامه كانت تهتم بالتحليل النمطى الذى يسلم بثبات طبيعة الإنسان وينتهى إلى البحث عن الحكـــم الصـــالح، فنـــبه " والاس " إلى اخـــتلاف ســـلوك الأفراد داخل نفس الجماعة لاختلاف طبائعهم[1]. هذا وفى نفس العام (1908) صدر كتاب " The Process of Government " للكاتب الأمريكى " Arthur F. Bently " والـــذى يعـــد المؤلـــف الأم فى مجال الدراسات السياسية السلوكية. ذلك أن الاتجـــاه الســـلوكى قد ظهر بصفة عامة فى مجال العلوم الاجتماعية وخاصة العـــلوم الـــتى ســـبقت علم السياسة كعلم تجريبى (علم الاجتماع وعلم النفس وعـــلم الأنـــثروبولوجى)، والذى وضع بدايات هذا الاتجاه فى مجال الدراسات السياسية هو " بنتلى " حيث عنون مؤلفه "بعملية الحكم" وعنى بالدرجة الأولى بواقع الحكم من حيث هو واقع حركى، ومن حيث هو مجرد " نشاط" بعيداً عن الواجهات القيمية وذلك ما تقطع به لفظة " Process " التى ربطها بالحكم[2] عـــلى طـــول مؤلفه، ودار مؤلفه فى مجمله " حول الحكم من حيث هو نشاط فعـــلى، فالحكومـــة –عـــنده– لا تعـــدو أن تكـــون فى حقيقتها مجرد " نشاط" وهى دائمـــاً كذلـــك رغـــم مـــا يـــلحق واجهاتها من تغير قيمى. وهذا النشاط مضـــمونه أفعـــال يمارســـها الـــبعض مع البعض وهو وحده مادة الدراسات

---

(1) راجع فى هذا الصدد : مقتطفات من مرجع " والاس " ضمن مرجع :

- Eulau. Heinz. and others. Political Behavior, Amerind publishing co. Pvt. Ltd., New York. 1972. PP 9-14.

وانظـــر كذلك : جراهام والاس، الطبيعة البشرية فى السياسة، ترجمة د. عبد الكريم أحمد، وزارة الـــثقافة والإرشاد، القاهرة، بدون تاريخ، من ص 12 –26 ، انظر أيضاً د. حسن صعب، علم السياسة، دار العلم للملايين، ببيروت 1985، ص 62، 63.

(2) انظر : د. محمد طه بدوى، المرجع السابق، ص 137.

السياســية العــلمية قاطبة[1]. وهذا النشاط يتحرك كغيره من الأفعال فى عالم الواقــع بعــامل قــانون الفعــل ورد الفعل وليس بعامل الأفكار والمؤسسات الدســتورية وحدها. فالحياة السياسية -عنده- هى ليست مؤسسات الدولة بل هى نشــاطات سياسية ومؤسسات الدولة نشاط من هذه الأنشطة، أو إن شئنا جماعــة مــن جماعــات المصــالح (كما سبق الإشارة إلى ذلك من قبل) فى المجتمع تمارس نشاطات للدفاع عن مصالحها فى مواجهة الجماعات الأخرى، والدســتور -عــنده- ليس مجموعة قواعد وأحكام ولكنه نشاطات الجماعات ذات المصــالح الــتى تضع هذا الدستور وتطبقه وتغيره. والأفكار السياسية- عــنده- ليســت تصــورات تجريدية ولكنها تعبيرعن المصالح المتباينة لهذه الجماعــات. من هنا فمادة الدراسات السياسية العلمية حسب تحليل " بنتلى " هى القابعــة فى مجــريات الواقــع وليســت إذن فى ضمائر الناس وإنما فى نشــاطاتهم الفعلية، وهذا النشاط السياسى يرتبط- عنده- بمصلحة (على نحو ما سلف)[2]. وجملة القول هنا أن بدايات الاتجاه السلوكى فى مجال الدراسات السياســية فى الغــرب المعاصــر كانت على يد " بنتلى " قبل الحرب العالمية الأولى.

وفى منتصف العشرينات من القرن العشرين ظهرت مدرسة "شيكاغو" فى الولايــات المــتحدة الأمريكية ومن أبرز كتاباتها كتاب " لتشارلز مريام : Charles Merriam " بعنوان : جوانب جديدة فى دراسة الواقع السياسى " New Aspects of Politics " الصــادر سنة 1925، والكتاب فى جملته دعوة إلى إضفاء نظرية سيكولوجية فى تحليل الواقع السياسى وذلك على أثر

---

(1) المرجع السابق، ص 137، وص 138.

(2) راجع فى هذا الصدد :

Bently, Arthur, F., Op.Cit., PP. 175-199.

وانظــر أيضــاً هنا : حسن صعب، المرجع السابق، ص 60، 61 ومن ص 188 إلى ص 190. وأيضــاً : د. حامد ربيع، نظرية التطور السياسى، مكتبة القاهرة الحديثة، 1972، ص 29. وأيضاً د. محمد طه بدوى، المرجع السابق، ص 138.

إضـــفاء تلك النظرة فى علم الاجتماع. كما دعا " ماريام " إلى استخدام أدوات جديدة فى التحليل السياسى وبالذات الإحصاء كأداة هامة للدراسات الإمبريقية (الاختبارية) التى انتشرت فى الولايات المتحدة الأمريكية فى تلك الفترة وعلى نحـــو مـــا أشرنا من قبل. كما ركز " ماريام " على الحكم كعملية وعلى دراسة جماعـــات المصـــالح حيث أصبحت تلك الجماعات موضع اهتمام بالغ فى هذه الدراسات(1).

وفى الفترة السابقة على الحرب العالمية الثانية مباشرة قدم " هارولد لازويل: Harold Lasswell " فى مؤلفه " Power and Personality " محاولـــة لإضـــفاء نظرة سيكولوجية أيضاً فى مجال الدراسات السياسة، إلى جانب تركيزه على القوة كمادة لعلم السياسة، ونظراً لاهتمامه الشديد بالتحليل الســـيكولوجى للظواهر السياسية يعتبر " لازويل " همزة الوصل بين السلوكين المـــتقدمين (كبنتـــلى وماريام) وبين السلوكين الذين جاءوا فى أعقاب الحرب العالميـــة الـــثانية، كما قام " لازويل " بمحاولة استخدام أدوات ووسائل جديدة بشان وصف وتحليل الظواهر السياسية تحليلاً كمياً حيث استخدم هو وأتباعه بيانات قياسية وجداول إحصائية لكنها لم تكن فى إطار تحليلى واضح(2).

وانطلاقـــاً ممـــا ســـبق : فإن الدراسات التى بدأت منذ بدايات القرن العشرين وحتى ما قبل الحرب العالمية الثانية كانت كلها أفكاراً متناثرة متفرقة لم يقدر لها التكامل الفكرى، فلم تتبلور تلك الدراسات وتتكامل إلا فى النصف الثانى من القرن العشرين. ذلك أنه بعد الحرب العالمية الثانية ونتيجة لجهود التجريـــبيين الأمـــريكيين ساد الاتجاه السلوكى فى العلوم الاجتماعية (وخاصة

---

(1) راجع فى هذا الصدد : مقتطفات من كتاب ماريام المشار إليه سالفاً ضمن مرجع :
Eulau. Heinz. And others. Political Behavior. Op.Cit., PP. 24-31.

وانظـــر كذلك : د. حامد ربيع : المرجع السابق، ص 30، وكذلك : د. فاروق يوسف، قواعد علم السياسة، مكتبة عين شمس، 1990، ص 30.

(2) انظر فى هذا الصدد: مقتطفات من مؤلف "هارولد لازويل " المشار إليه هنا ضمن مرجع :
Eulau, Heinz, and others, Op.Cit., PP. 90-1003.

العلوم الاجتماعية الأساسية : علم الاجتماع وعلم النفس وعلم الانثروبولوجي) حيث تأثر علماء السياسة التجريبيون بذلك فانجرفوا مع ذلك التيار الذى ساد كل العلوم الاجتماعية وذلك كله كمحاولة لتكامل العلوم الاجتماعية وتجميعها كلها فى علم واحد هو علم المجتمع[1].

فى أعقاب الحرب العالمية الثانية برزت فى دهاليز الكونجرس الأمريكى فكرة مساعدة البحوث والدراسات الإنسانية، فقد كان أعضاء الكونجرس يرون فى عبارة "علم المجتمع: Social Science " إيحاءً بفكرة " الاشتراكية : Socialism " ، ولإبعاد تلك الشبهة جاءت عبارة " العلوم السلوكية : Behavioral Sciences " كتسمية لكل من علم الاجتماع وعلم النفس وعلم الانثروبولوجي، وفى نفس الوقت كانت منظمة " فورد" تعيد تنظيمها الداخلى وقد قررت أن تخصص إحدى وحداتها لتشجيع وتنمية التطور العلمى للدراسات الاجتماعية (بما فيها السياسية) فلم تجد خيراً من تلك التسمية " علوم سلوكية" لتضفيها على تلك الوحدة التى أسمتها وحدة "العلوم السلوكية"[2].

هذا ولقد كانت هناك أسباب أخرى ساعدت على النمو السريع للاتجاه السلوكى فى العلوم الاجتماعية بصفة عامة وفى مجال الدراسات السياسية بصفة خاصة ومنها الجهود العلمية لمدرسة " شيكاغو " السياسية قبل الحرب العالمية الثانية والتى تضاعفت بعد الحرب العالمية الثانية. كذلك وصول عدد غير قليل من علماء السياسة إلى المناصب السياسية فى الولايات المتحدة الأمريكية خلال الحرب العالمية الثانية. كما كانت هناك عوامل أخرى أعطت دفعة قوية للاتجاه السلوكى فى مجال العلوم الاجتماعية (والدراسات السياسية) وهى تتمثل فى : هجرة عدد كبير من العلماء الأوروبيين (وبخاصة

---

(1) انظر فى هذا الشأن : د. أحمد بدر، المرجع السابق، ص 38، وأيضاً : د. كمال المنوفى، مقدمة فى مناهج وطرق البحث فى علم السياسة، وكالة المطبوعات، الكويت، 1984، ص 13.

(2) انظر : د. حامد ربيع، مقدمة فى العلوم السلوكية، مرجع سابق، ص 26، ص 27.

الألمان) إلى الولايات المتحدة الأمريكية فى الثلاثينات ممن كانت لهم اهتمامات واسعة بعلم الاجتماع وفى مجال الدراسات السياسية بالذات ركزوا على الاهتمام بالدراسات السوسيولوجية. هذا إلى جانب نمو تقنيات البحث الاجتماعى بصفة عامة حيث أضافت إلى أدوات التحليل أدوات تحليل كمية دعمها التقدم التكنولوجى البالغ بعد الحرب العالمية الثانية. كما لا نغفل هنا الإشارة إلى ما ترتب على الحرب العالمية الثانية من آثار على تصورات المعنيين بالدراسات الاجتماعية بصفة عامة والسياسية بصفة خاصة من الاتجاه إلى الواقع ومحاولة جعل تلك الدراسات أكثر علمية بالبحث فى دوافع وأحاسيس الأفراد بل والدوافع القومية للشعوب التى كانت من وراء ظاهرة الحرب(1).

ولقد كانت هذه الاعتبارات من وراء تبلور ملامح الاتجاه السلوكى فى العلوم الاجتماعية بصفة عامة، وفى الدراسات السياسية بصفة خاصة فى الغرب. ولقد تأكد هذا الاتجاه وتبلورت حدوده ومعالمه فى التحليل السياسى فى الخمسينات وحتى أواخر الستينات من القرن العشرين.

أهداف الاتجاه السلوكى :

وبصدد أهداف الاتجاه السلوكى نستطيع أن نجمعها هنا فيما يلى:

---

(1) وتجدر الإشارة هنا إلى أن من أهم الدوافع التى كانت من وراء اهتمام الأمريكيين بالذات بالدراسات السلوكية هى كون المجتمع الأمريكى يقوم على جماعات من أصول متباينة ثقافياً واجتماعياً وعرقياً ..إلخ، ومن ثم جاءت ضرورة الاهتمام بدراسة سلوك هذه الجماعات المختلفة وكيفية انصهارها فى المجتمع الأمريكى. هذا إلى جانب تزعم الولايات المتحدة الأمريكية العالم الغربى (الليبرالى) بعد الحرب العالمية الثانية وذلك فى مواجهة المعسكر الشرقى آنذاك، ولقد مكنت الظروف الدولية أن تمد الولايات المتحدة الأمريكية نفوذها الدولى على كثير من الدول وأدى ذلك بدوره إلى الاهتمام بدراسة سلوك ودوافع شعوب تلك الدول، انظر فى هذا الصدد : د. فاروق يوسف، السلوك السياسى، مرجع سابق، ص 5 وص 10، وص 15، وص 16، وأيضاً د. أحمد بدر، المرجع السابق، ص 38.

أولا : أنـــه اتجاه جاء لكى يستهدف بناء نظرية ليبرالية عامة وشاملة تفســـر كل علاقات المجتمع، وذلك فى مواجهة النظرية الماركسية، وهنا يقول الدكـــتور محمد طه بدوى " إن مدرسة ما- فى الغرب- من قبل الماركسية لم تستطع أن تقدم " نظرية عامة" للحياة الاجتماعية، فمن قبل "ماركس" استطاع "مونتسكيو" -مثلاً- أن يقدم نظرية جزئية فى هذا المجال (نظريته عن الفصل بين السلطات) كما استطاع آدم سميث أن يقدم نظريته الجزئية عن الاقتصاد، ولكـــن أحـــداً مـــن قبل ماركس لم يقدم هناك نظرية شاملة للحياة الاجتماعية قاطـــبة، وكـــل ذلك بتحفظ من جانبنا فى شان النظرية الماركسية، قوامه أنه رغـــم ادعائها الارتباط النهائى بالمنهج العلمى، فإن الموضوعية تنقصها فى بدايـــتها وفى نـــتائجها...، وأمـــا مـــا يقال عن نظرية غربية شاملة للحياة الاجتماعية على أساس سيكولوجى- أى " نظرية سيكولوجية" تفسر الظواهر الاجـــتماعية ارتكـــازاً إلى فكرة أن الحياة الاجتماعية ليست إلا مجموعة من أفعـــال إنسانية متفاعلة وتحكمها دوافع وأحاسيس، فحقيقتها أن ثمة اتجاهات غـــربية يـــتزعمها الأنجلوسكســـون عامة والأمريكيون خاصة تعنى بتفسير الظواهـــر الاجتماعية تفسيراً سلوكياً " Behaviorist " ولكنها لا ترتبط حتى وقتـــنا هذا بنظرية عامة شاملة مجمع عليها هناك ولتتخذ أداة لتفسير أحداث الحياة الاجتماعية وظواهرها قاطبة[1].

وممـــا لا شـــك فيـــه أن الاتجاه السلوكى اتجاه ليبرالى يرتبط بالدرجة الأولى بـــالقيم الليبرالية فأصحاب هذا الاتجاه (وهم فى غالبيتهم من الولايات المـــتحدة الأمـــريكية "كايســـتن" و"ألموند" ..إلخ) فى تقديمهم للنماذج النظرية المعاصرة قد صوروا فروضها من الواقع الأمريكى ويدعون بأنها نماذج عامة صـــالحة لتفســـير الحياة السياسية فى أى مجتمع معاصر، فإلى جانب أن ذلك مـــرفوض عـــلمياً فهـــو دفاع عن الإيديولوجية الليبرالية ودعاية لها، بل إن " إيستن Easton " وهو من أبرز دعاة هذا الاتجاه، لم يتردد حتى فى الفترة

---

(1) انظر : د. محمد طه بدوى، المنهج فى علم الاجتماع السياسى، مرجع سابق، ص 16، وص 17.

التى عرفت باتجاه "ما بعد السلوكية : Post Behavioralism" فى الدعوة إلى بذل الجهد لحماية القيم الإنسانية المتحضرة[1]. وذلك كله رغم إدعاء السلوكيين بأنهم يتحررون من القيم (الذاتية) عند تحليلهم لعالم السياسة.

ثانيا : أنه تيار جاء فى مواجهة التحليل التقليدى (النمطى) الذى يفترض- من وجهة نظر أصحاب الاتجاه السلوكى- ثبات طبيعة الإنسان وينتهى إلى تصوير نظم الحكم الصالحة تبعاً لذلك. أما أصحاب الاتجاه السلوكى فهم يؤكدون على اختلاف سلوك الأفراد داخل نفس الجماعة لتباين الطبائع البشرية، ومن ثم يهتمون بالجانب الديناميكى من عالم السياسة وليس الجانب الاستاتيكى. وبعبارة أخرى فهم يبحثون عن بديل للتصورات الذاتية، وعن المزيد من الديناميكية التى تتمثل فى دراسة النشاطات السياسية (ورغم ذلك فهم ينتهون إلى وضع السلوك الإنسانى فى قوالب جامدة واجبة الاتباع ومن ثم افتراض ثبات السلوك الإنسانى-كما سيأتى). من هنا فأصحاب الاتجاه السلوكى وفى مقدمتهم : David Easton, Robert Dahl, Heinz Eulau, David Truman يرفضون المناهج الفلسفية والقانونية التى سيطرت على الدراسات السياسية قبل الحرب العالمية الثانية، ويرفضون تبعاً لذلك مفهوم " الدولة " كمنطلق للدراسات السياسية ونقطة ارتكاز لها، وينطلقون من مفهوم " القوة" كمحور لكل الدراسات السياسية (على نحو ما سلف)، وتبعاً لذلك ينطلقون فى تحليلهم للحياة السياسية على أنها مجموعة قوى (رسمية ولا رسمية) تمارس نشاطات سياسية، وهذه النشاطات تحركها دوافع وأحاسيس. وأن عالم السياسة الدولى هو عالم الصراع من أجل القوة، وهذا الصراع تحركه دوافع قومية متباينة من الأمم والشعوب. هذا وإذا أردنا منذ البداية هنا أن نحدد نطاقاً لدراسة الاتجاه السلوكى، أو أن نسأل عن طبيعة هذا الاتجاه، وتوجهنا بذلك التساؤل إلى أصحاب هذا الاتجاه، فإن أئمة هذا الاتجاه فى الغرب أمثال : دافيد إيستن "،

---

(1) انظر : Varma, S.P., Op.Cit., P. 100

و"روبــرت دال"، و "هانــز إيلو" قد أجابوا على هذا التساؤل من ثنايا توضيح الجوانــب الــتى لا يشــملها الاتجــاه كالتأمل الفلسفى والدراسات التاريخية والقانونية والاعتبارات الأخلاقية[1].

وهكــذا فإن الاتجاه السلوكى قد استهدف به أصحابه أن يكون اتجاهاً فى مواجهــة التحــليل التقــليدى مــن ناحية، ومن ناحية أخرى فإنه قد جاء لــتطوير الدراسات الاختبارية الصرفة (الدراسات الأمبريقية) التى انتشرت فى الولايــات المــتحدة الأمريكية من سنة 1920 إلى سنة 1960 (على نحو ما ســلف)، وذلك لوضع الدراسات السياسية فى إطار تحليل أشمل نحو الوصول إلى نظرية عامة شاملة (كما يدعون)[2].

ثالثاً : أنه اتجاه جاء لكى يلطف من معالجة المنهج العلمى التجريبى لــلقيم، فالمنهج العلمى التجريبى قوامه الملاحظة والتجريب من أجل التفسير، والملاحظــة هــنا لا تنصرف على الظواهر السياسية فى جملتها بل الظواهر الحســية مــنها، وهى قليــلة، ومن ثم ينحصر نطاقه فى إطار ضيق. ذلك أن الظواهــر السياسية فى غالبيتها هى ظواهر قيمية (كيفية) تمثل القيم بالنسبة لهــا المحــرك الرئيسى، فالقيم هى التى تحكم النشاطات السياسية للأفراد من ناحيــة، وهى الأســاس الذى تقوم عليه النظم السياسية المعاصرة من ناحية أخرى. من هنا تراكمت النظرة السلوكية على المنهج العلمى التجريبى ليصبح منهجاً علمياً تجريبياً سلوكياً، ولكى يكون ذلك من أجل تلطيف معالجة المنهج العــلمى لــلقيم. فالمنهج التجريبى السلوكى حين يدرس واقعاً معيناً لا يفصل نهائيــاً بيــن دراسة هذا الواقع وبين دراسة القيم (التى هى من شأن المنهج الفلســفى) حيــث تتم دراسة الواقع بكل جوانبه بما فيها القيم كجزء من هذا الواقع، على نحو ما سيأتى.

---

(1) انظر فى هذا الشأن : د. محمد طه بدوى، النظرية السياسية، مرجع سابق، ص 139، ص 319، وأيضاً : د. أحمد بدر، المرجع السابق، ص 38

(2) انظر فى هذا الصدد : د. محمد طه بدوى، المرجع السابق، ص 248.

المبحث الثانى

أبعاد الاتجاه السلوكى فى التحليل السياسى المعاصر

ونشير هنا منذ البداية إلى أن أصحاب الاتجاه السلوكى يرون فى اتجاههم هذا ثورة علمية يسمونها "بالثورة السلوكية : Behavioral Revolution "، وهى بهذا المعنى لها وجهان أولهما :منهجى والثانى: تكنولوجى، فهى ثورة منهجية-من وجهة نظرهم- فى التحليل السياسى المعاصر أحدثت فيه تغييراً جذرياً فى المادة والمنهج وأدوات التحليل، وساعد على ذلك التطور التكنولوجى المذهل (الوجه الثانى للثورة السلوكية) فى أدوات البحث. وهنا يقول " دال " عن الاتجاه السلوكى بأنه ليس تيار احتجاج داخل علم السياسة (بمنهجه التجريبى) بل هو مدخل جديد للدراسات السياسية المعاصرة وهو بذلك يشارك عدداً من علماء السياسة فى عدم الرضا لمنجزات علم السياسة التقليدى، ويذهب " دال" أيضاً إلى أن الاتجاه السلوكى قد جاء لجعل الدراسات السياسية أكثر علمية، ويشاركه فى هذا " ديفيد ترومان : David Truman " بشأن الاهتمام بتحليل الظواهر السياسية على أساس من السلوك القابل للملاحظة. ويرى " ترومان " أخذ طريق وسط بين السلوكين الذين يبالغون فى التحليل الكمى والصيغ الرياضية وبين أصحاب المنهج التقليدى الذين يهتمون بالأساس بالقيم. فبالنسبة للتحليل الكمى دعا " ترومان " إلى قيام علم السياسة على أسس كمية، إلى جانب استخدام التاريخ كأداة للملاحظة، وقال بأنه لا إلغاء تام بالنسبة للقيم فهى عامل محدد للسلوك السياسى، ولقد عبر " دال " عن اتفاقه التام مع "ترومان" فى هذا الشأن. وجملة القول هنا فإن أصحاب الاتجاه السلوكى يلتقون على أن هذا الاتجاه قد أحدث تغييراً جذرياً فى التحليل السياسى المعاصر من حيث المادة والمنهج وأدوات التحليل[1].

---

(1) راجع فى هذا الصدد : Varma, S.P., Op. Cit, PP. 78-83.

وانظر أيضا : د. كمال المنوفى، المرجع السابق، ص 14، ص 17.

وهنا يقدم " ديفيد إيستن " فى كتابه "نحو إطار عمل للتحليل السياسى : A Framework for Political Analysis " تحديداً لمعالم وأبعاد الاتجاه السلوكى فى التحليل السياسى، نصنفها هنا من حيث المادة والمنهج وأدوات التحليل[1].

أولا : من حيث المنهج :

وهنا نشير إلى أن أصحاب الاتجاه السلوكى" Behavioral Persuasion " وإن كانوا يعتقدون بأنهم أصحاب منهج مستقل لكن اتجاههم فى حقيقة الأمر لم يخرج عن إطار المنهج العلمى التجريبى، وكل ما قدمه أصحاب هذا الاتجاه هو الاتجاه نحو العلمية بصدد إجراءات المنهج التجريبى من ملاحظة وتصوير الفروض وتجريبها للانتهاء إلى التفسير بصدد الواقع السياسى المستهدف. فهم يبدعون بدراسة السلوك الفعلى الذى يقبل الملاحظة ثم يقومون بتصوير الفروض على أساس أن الفرض يحدد لديهم العلاقة بين عاملين أو أكثر، وتصوير الفرض- عندهم- يقتضى قدراً كبيراً من الاهتمام بجمع وتحليل البيانات التى تتعلق بموضوع المادة المستهدفة، ويتم تحليلها بوسائل بالغة الدقة وذلك بهدف التحقق من صحة الفروض- أى بهدف اختبار الفروض، ثم بعد إثبات صحة هذه الفروض تصبح فروضاً علمية ولكى تستخدم بعد ذلك ليس فقط لفهم وتفسير الواقع المستهدف بل والتنبؤ بشأنه. ومن ثم الوصول إلى تعميمات بشأن العلاقات الارتباطية بين المتغيرات مع افتراض أن النتائج التى خلص إليها باحث معين لابد وأن يصل إليها باحث آخر إذا استخدم نفس الإجراءات ونفس البيانات.

وهنا يلتقى أصحاب الاتجاه السلوكى على ما يعبرون عنه بـ : "التحقق : Verification "، فعندهم أن المعرفة العلمية لابد أن تتكون من

---

(1) راجع بصدد أبعاد الاتجاه السلوكى فى التحليل السياسى المعاصر :

- Easton. David. A Framework for Political Analysis, Prentice-Hall. Inc. Englewood Cliffs, New Jersey. 1965. PP. 6-8.
- Varma, S.P. Op.Cit., PP. 83-92.

فــروض تخضــع لاختبارات تجريبية حيث لا يعرف العلم المسلمات بل يعرف الفروض القابلة للتحقق الاختبارى وأن يكون هذا التحقق مبنياً على ملاحظات من الواقع، وهنا يؤكد السلوكيون على أن علم السياسة السلوكى يهتم أساساً بالسلوك القابل للملاحظة وأن التفسير الذى ينتهون إليه يكون بتحليل السلوك القــابل للملاحظة مع عدم إغفال دور الدوافع والأحاسيس التى من وراء هذا السلوك السياسى والذى يشكل لديهم العمود الفقرى لتحليل عالم السياسة.

وهكــذا يلــتقى أصــحاب الاتجــاه السلوكى على تدعيم تحليلهم لعالم السياسة من ثنايا نماذجهم النظرية بالملاحظة العلمية ثم تصوير الفروض ثم تجريبها ثم الانتهاء إلى التفسير والتعميم. والتعميم-عندهم- لا يصبح قانوناً (علمياً) إلا إذا كان مبنياً على دراسات جادة قام بها أكثر من باحث باستخدام نفــس الإجــراءات والــبيانات على مدى فترات زمنية متباينة. فالهدف إذن الانــتهاء إلى قوانيــن علمية بشان السلوك السياسى (الفعلى). بل واستخدام هــذه القوانيــن هــذه القوانين العلمية فى التنبؤ بالسلوك، ومن ثم فإن جمع المعلومات (البيانات) بالطرق الأكثر تقدماً تجعلها معلومات علمية موثوقاً بها ويمكــن على أساسها تفسير الأحداث السياسية مع إمكانية التنبؤ باحتمال ما سيحدث بشأنها.

ثانيا : من حيث المادة :

إن الاتجــاه الســلوكى (على نحو ما سلف) يحلل بالأساس النشاطات السياســية للأفــراد والجماعــات، ومــن ثــم فهــو لا يهتم بتحليل الظواهر السياســية.وتــبعاً لذلــك فالسلوكيون لا يعنون -مثلاً- بتحليل ظاهرة السلطة السياسية بل يعنون بتحليل علاقات تلك الظاهرة-أى النشاطات المنبعثة عنها مــن جــانب الحــاكمين (إصــدار القرارات) ومن جانب المحكومين (الامتثال لقرارات الحاكمين)، أو نشاطات المؤسسات السياسية الرسمية التى ينظر لها كجماعــة مــن الجماعات المتفاعلة فى الحياة السياسية (على نحو ما أوضح "بنتلى" من قبل) حيث لا تمييز بين النشاطات السياسية الرسمية واللارسمية.

وهكذا فإن مادة المعرفة السياسية تتمثل لدى السلوكيين فى النشاطات السياسـية، والسلوكيون عند تحليلهم للنشاطات السياسية يلتقون على أمور خمسة :

أولها : التوسع فى دراسة تأثير النشاطات الاجتماعية (الاقتصادية - الثقافية...) على النشاطات السياسية كجزء من النشاطات الإنسانية، ومن ثم دراسـة للنشـاطات السياسـية بصـورة أشـمل وأعمق، وهو ما يعبر عنه السـلوكيون " بالـتكامل : Integration ". ذلك أن الإنسان كائن اجتماعى بطـبعه، وإن كـانت هـناك حدود فاصلة اليوم فى الدراسات الاجتماعية بين الأنشطة السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية وغيرها إلا أنه لا يمكن فهـم النشاط السياسى بصورة أعمق دون وضعه فى سياق النشاط الإنسانى ككـل حيث يوجد تداخل وتشابك بين هذه الأنشطة الإنسانية، وفى النهاية فإن هذه الأنشطة مصدرها واحد هو الإنسان.

من هنا : فـإن دراسة النشاطات السياسية كمادة للمعرفة السياسية لـدى السلوكيين يقتضى منهم دراسة النشاطات الاجتماعية الأخرى للوصول إلى الخصـائص العامة للنشاطات السياسية ومن ثم للوصول إلى حقيقة هذه النشاطات السياسية.

ثانيهما : أن النشـاطات السياسية (للأفراد والجماعات) تسير على انـتظام من شاكلة الظواهر الطبيعية، وهذا ما يعبر عنه السلوكيون بالانتظام "Regularity " حيـث يـرون وجود تشابه ملحوظ فى النشاطات السياسية للأفراد والجماعات، ومن ثم يكون التعبير عن ذلك الانتظام فى صورة قوانين عـلمية قادرة ليس فقط على تفسير الواقع السياسى بل والتوقع بشأنه. فمثلاً بصـدد النشاط الانتخابى يرون أنه يسير على انتظام، وبنفس الطريقة لنفس الشـخص أو الحـزب السياسى خلال انتخابات متتالية، ومن ثم تظهر أنماط متشـابهة للنشاط السياسى يمكن ملاحظتها بين متغيرين منعزلين، مثلاً عند ربـط هـذه الأنمـاط السلوكية المتشابهة بالأوضاع الاقتصادية والاجتماعية

كمستغيرين منعزلين يسهل التعرف عليها. وهكذا ينتهون إلى القول بوجود انتظام للنشاط السياسى يؤدى إلى تفسير الواقع السياسى والتنبؤ به. إن هذا الانتظام الذى يعبرون عنه فى صورة قوانين علمية لهو خطوة-عندهم- نحو علمية الدراسات السياسية وإن كانت ليست بنفس الدرجة التى فى العلوم الطبيعية. وهذا الأمر هو الذى جعل السلوكيين يتخلون عن الدراسات الوصفية (الإمبريقية) ويتجهون إلى الدراسات التحليلية لعالم السياسة[1].

ونشير هنا إلى أن السلوكيين أنفسهم يسلمون بصعوبة تلك الدراسة العلمية للنشاطات السياسية ومع ذلك فهم لا يقرون باستحالتها. فيقولون بأن النشاطات الإنسانية (بما فيها السياسية) وإن كانت معقدة إلا أنها تقبل الخضوع للتجريب، ويضربون على ذلك مثلاً بعلم الكيمياء فرغم تعقد موضوعه ووجود كثير من ظواهره لم يتم الكشف عنها إلا أن النتائج التى توصل إليها الكيمائيون المعاصرون تبدو مستحيلة فى نظر الكيمائيين الأوائل، وترتيباً على ذلك وعلى ضوء حداثة الدراسة العلمية فى مجال السياسة يقول السلوكيون أنه لا يوجد سبب منطقى للامتناع عن المعالجة العلمية للنشاطات السياسية رغم صعوبة ذلك الأمر. بل ويذهبون إلى تدعيم ذلك بأنه على الرغم من تباين نشاط الأفراد والجماعات وأن الإنسان حر فى اختيار تصرفاته إلا أن هذا الاختيار لا يمارس بشكل عشوائى. ذلك أن الواقع (أى واقع المجتمعات الليبرالية) يثبت أن الإنسان يسعى سعياً حثيثاً لتنظيم أنماط حياته، وبالتالى يمكن تناول ومعالجة أنماط معينة من النشاطات الإنسانية. ولئن عجز الباحثون عن إثبات علاقات السببية فى هذه الأنماط إلا أن سعيهم فى سبيل هذا التحقق من وجودها جدير بتعميق وإثراء فهم النشاطات الإنسانية.

(1) انظر هنا : د. حسن صعب، المرجع السابق، ص 228.

ثالثها : أن أصـــحاب الاتجـــاه الســـلوكى وهـــم يحللون النشاطات السياسية للأفراد والجماعات يفصلون بين "القيم :Values " وبين " الأحداث: Facts " فصـــلاً نهائياً على أساس أن القيم تقع فى إطار ما يجب أن يكون عـــليه عالم السياسة، وأن الأحداث تقع فى إطار ما هو كائن بالفعل فى عالم السياســـة. ومـــن ثـــم يجـــب التمييز بينهما عند التحليل، وتبعاً لذلك التمييز يؤكـــدون عـــلى ضـــرورة تحـــرر الـــباحث مـــن القيـــم الذاتية وصولاً إلى الموضـــوعية[1]. والســـلوكيون رغـــم أنهـــم لا ينكرون هنا تأثير القيم على ملاحظات الباحثين منهم إلا أنهم لا يقرون بأن ذلك يحول بينهم وبين الدراسة العلمية. ويضعون تحفظاً فى هذا الصدد يتمثل فى محاولة الباحثين السلوكيين تقليل هذا التأثير للقيم على دراستهم إلى أدنى حد ممكن، وهم يفترضون هنا أن باحـــثاً ما عند فحصه للنتائج التى توصل لها باحث آخر يكتشف الانحراف القيـــمى ويصححه، ويساعده على ذلك استخدام أساليب كمية يتم بها الكشف عـــن الانحـــراف القيـــمى إذا لم تتخذ احتياطيات كافية من الباحثين السابقين لإبعـــاد تـــلك القيم (الذاتية) عن بحوثهم. كما أنهم يرون أن التعميم لا يصبح قانونـــاً (عـــلمياً) (عـــلى نحـــو مـــا ســـلف) إلا إذا كان مرتكزاً إلى دراسات موضـــوعية قام بها أكثر من باحث وباستخدام مجموعات متماثلة من البيانات وعـــلى مدى فترات زمنية متباينة. وكل ذلك يؤدى فى النهاية لجعل الدراسات السلوكية فى مجال السياسة متحررة من القيم (بالمعنى المتقدم).

رابعها : أن أصـــحاب الاتجـــاه الســـلوكى فى دراســـتهم للنشاطات السياســـية، وابـــتعادهم عن مشكلات مجتمعهم (على نـحو ما سيأتى) يصرون عـــلى الارتـــباط بما يسمونه "بالعلم البحت: Pure Science " والذى يعنى

---

(1) وهذا لا يعنى أن أصحاب الاتجاه السلوكى يرفضون معالجة القيم تماماً. ذلك أن الاتجاه السلوكى قـــد راح يعـــالج القيم كجزء من الواقع بدلاً من أن يرفضها تماماً كما كان الحال لدى التجريبيين (النظريين)، وكما سيأتى تفصيلاً عند تقويم الاتجاه السلوكى فى هذه النقطة بالذات، أما المقصود هنا بالتحرر من القيم فهو تجرد الباحثين من قيمهم (الذاتية) عند تحليلهم لعالم السياسة.

بالكشـــف عن الحقائق لذاتها ودون السعى إلى وضع سياسات تهدف إلى حل مشـــكلات المجـتمع على ضوء هذه الحقائق البحتة. فهم يعلقون أهمية بالغة عـــلى العـلم الـبحت ويقـنعون به حتى ولو لم يمكن تطبيقه على مشكلات المجـتمع الآنية لحلها. فهو وحده-لديهم- الذى يوفر الأساس لاستغلال هذه الحقـائق البحـتة الـتى يكشف عنها لحل مشكلات المجتمع المتجددة. وعلم السياسة التجريبى السلوكى على ذلك النحو هو مجموعة الإجراءات المنهجية التى يسعى بها الباحثون إلى الكشف عن حقيقة الواقع السياسى دون الذهاب إلى ما وراء ذلك وهو لذلك " علم بحت".

خامسها : أن أصـــحاب الاتجـــاه الســلوكى عند تحليلهم للنشاطات السياســية يلــتقون عــلى كــون الفرد والجماعة يمثلان معاً وحدة التحليل، فنشـــاطات الفــرد والجماعـــة إذن هى وحدة التحليل السلوكى. بافتراض أن جوهر السياسة فى الإنسان، والذى هو جوهر النشاطات السياسية ليس بعيداً عن الجماعة كوحدة للتحليل، ومن ثم إضافة دراسة نشاطات الفرد إلى جانب دراســـة نشـــاطات الجماعات، وفى هذا -عندهم- توسعة لدراسة النشاطات السياسية، حيث لا تنفصل نشاطات هذه الجماعات معاً عن نشاطات أعضائها. ومـــن هنا فهم يحللون نشاطات الأفراد والجماعات بعد أن كانت الجماعة هى محـــور التحليل (وحدة التحليل المستخدمة لدى التجريبيين التقليديين). وهكذا ينـــتقل محـــور جمـــع المعلومات لدى أصحاب الاتجاه السلوكى من الجماعة (حســـب تحليل " بنتلى ") إلى الفرد والجماعة، على أساس أن الجماعة تؤثر عـــلى سلوك أعضائها. وعلى أساس أن الفرد هو الناخب والقائد وهو عضو فى جماعة مصلحة ...إلخ.

ثالثا : من حيث أدوات التحليل :

ويصـــدد أدوات التحـــليل فـــإن أصحاب الاتجاه السلوكى لا يقفون فى تحليـــلهم لعـــالم السياســـة عـــند أدوات التحليل الذهنية (من مفاهيم ونماذج ونظـــريات) وإنما تجاوزوا ذلك إلى استخدام أدوات بحثية (تقنية) -أى إتباع

أســاليب وأدوات بحث متطورة للخروج من التحليل النظرى البحت. فاتجهوا إلى استخدام الأساليب الإحصائية والرياضية. حيث تستخدم الإحصاء-لديهم- كأداة لملاحظة الواقع وتجريبه، وتستخدم الرياضة كأداة للتعميم، وهم يهدفون بذلك الانتهاء إلى تفسير ذى درجة كبيرة من الدقة والوضوح.

وأصــحاب الاتجــاه الســلوكى على ذلك النحو قد جمعوا بين استخدام الأدوات الذهــنية والبحــثية بدرجــات مــتفاوتة فى الخمسينات والستينات، فالاهــتمام من جانبهم بالواقع لم يجعلهم يغفلون التنظير، وبالتالى فهم يرون أنهــم قد أحدثوا نوعاً من التزاوج بين التنظير، والبحث، فعندهم أن النظرية هى منطلق البحث، وأن نتائج البحوث تطور النظرية. وفى هذه الفترة انتشر التحــليل البــنائى الوظيــفى والتحــليل النســقى واستخدم فى بناء النماذج والــنظريات، وانتشــر كذلك التحليل الإحصائى والرياضى، إلى جانب صياغة الفروض القابلة للتجريب واستخدامها فى بناء النماذج النظرية بالذات.

هــذا وبصــدد اســتخدام أدوات التحــليل الذهنية والبحثية فى التحليل السياسى يلتقى أصحاب الاتجاه السلوكى على أمرين :

أولهما : ما يعبرون عنه " بالاتساق : Systematization " فالبحث-عــندهم -يجــب أن يكــون متسقاً- أى ذا أجزاء مترابطة ومتجانسة، وحتى يكــون كذلــك فلابد أن يكون مبنياً على نظرية وموجهاً بها، فالنظرية (كبناء ذهــنى)-عندهم- دون بحث هى نظرية سطحية، والبحث (كإجراء فعلى) دون نظــرية لا قيمــة لــه، ومــن هــنا يتضح ارتباط النظرية (العلمية) بالبحث الاختــبارى. ذلك أنه بالبناء النظرى (النظرية) ترقى نتائج البحث الاختبارى إلى مستوى الفروض العلمية، وأنه بالبحث الاختبارى يتحقق من جديد صحة البــناء الــنظرى بإعادة عرض فروضه على الواقع (وهذا هو مدلول عبارة " دائــرية البحث العلمى" التى أشرنا إليها من قبل). من هنا ففروض النظرية يجــب أن توضــع عــلى أساس الاتساق فيما بينها إلى جانب أن تكون قابلة للاختبار، وكل ذلك للوصول بالنظرية إلى أن تخضع للتحليل الكمى، والانتهاء

إلى قوانين علمية تربط النشاطات السياسية بدقة كبيرة كما فى قوانين العلوم الطبيعية.

ثانيهما : أنهـم يلـتقون عـلى إمكانيـة الـلجوء إلى التحليل الكمى وهـو مـا يعبرون عنه بـ "Quanification"، كلما أمكن ذلك، فالتحليل الكمى يسعى بالبحث لجعله أكثر علمية ومن ثم يتفادى الأحكام الذاتية، ويرى أصـحاب الاتجـاه السلوكى أن طرق التحليل الكمى الدقيقة تجعلنا نصل إلى معـرفة عـلمية ودقيقـة، وللوصول إلى ذلك يجب أن تكون البيانات مقدرة بصورة كمية، كما يجب أن تترجم النتائج إلى بيانات كمية، وكل ذلك بافتراض أن أى وسـيلة لجمـع المعـلومات قد تكون معرضة للأخطاء، وبالتالى فهم يؤكدون على إعادة تصحيح المعلومات ومن ثم الفروض على ضوء اكتشاف معلومات جديدة.

وفى هـذا الصـدد يسـتخدم أصـحاب الاتجاه السلوكى أساليب فنية "Techniques"، حيـث يسـتخدمون وسـائل دقيقـة لملاحظـة وتسجيل النشاطات السياسية- وعلى حد قولهم كوسائل تساعد على تجميع المعلومات، ومن ثم تساهم فى التفسير، كالإحصاء والرياضة إلى جانب ما أتاحه الحاسب الآلى (الكمـبيوتر) مـن إمكانيات هائلة لتخزين ومعالجة البيانات، إلى جانب اسـتعارة أدوات أخرى من العلوم الاجتماعية كالمسح والملاحظة بالمشاركة وغيـرها ....، فمـع اقتران استخدام هذه الأساليب فى جمع المادة باستخدام المعالجـة الآليـة للـبيانات وإخضـاعها للتحليل الكمى حدث- على حد قول السـلوكيين- تقـدم ضـخم فى كم ونوعية الموضوعات التى تخضع للبحث التجريبى.

وفى عقـد السـتينات (بالذات) من القرن العشرين ازداد استخدام هذه الأدوات الفـنية إلى الدرجـة الـتى انقسـم فيها السلوكيون إلى مدرستين: أولاهمـا: مدرسـة سـلوكية نظرية، وهى مدرسة تركز على استخدام أدوات التحـليل الذهـنية مع استخدام أقل للتحليل الكمى. والأخرى مدرسة سلوكية

عمــلية تركز على استخدام الأساليب الكمية إلى الدرجة التى جعلتهم يهملون دراســة موضــوع النظرية السياسية ذاته ويهتمون بقضايا فرعية، حتى أن المدرســة الأولى اتهمــت الثانية فى نهاية الستينات بأنها تهتم بموضوعات هامشية تافهة تتناسب مع أدوات عبثها وذلك بسبب تركيز المدرسة السلوكية العملية على استخلاص الخصائص المنتظمة من السلوك الإنسانى دون غيرها باستخدام أدوات التحليل الكمى[1].

(1) راجع هنا بصدد أدوات التحليل المستخدمة لدى السلوكيين:
Varma, S.P., Op. Cit., PP. 96-97.

المبحث الثالث

* اتجاه ما بعد السلوكية : Post–Behavioralism *

ممـــا تقـــدم يتـــبين أن عـــلماء السياســـة المعاصرون قد ساروا فى دراساتهم (السلوكية) فى نفس الاتجاه مع العلوم الاجتماعية الأخرى وبالذات عـــلم النفس والاجتماع والأنثروبولوجى فى الخمسينات والستينات من القرن العشـــرين، وكـــل ذلـــك من أجل دفع علم السياسة لكى يكون أكثر علمية فى مـــنهجه وأدواته. ولكن الذى حدث فى نهاية الستينات من القرن الماضى أن السلوكيين انقسموا على أنفسهم إلى سلوكيين نظريين وعلميين (على نحو ما سـلف)، وإلى حـــد قـــول " أيســـتن " : " إنه لم يكن هناك اتفاق فى التحليل السياسى على المادة والمنهج " ، هذا إلى جانب التباين فى أدوات التحليل من أدوات ذهـــنية إلى أدوات فـــنية والتركيز على تلك الأدوات أكثر من موضوع التحـــليل ذاتـــه حيـــث كـــثرت الدراسات السلوكية فى الجوانب الفرعية لعالم السياســـة، وأصـــبحت الدراســـات الـــتى تهتم بدراسة عالم السياسة الوطنى (أو الدولى) فى جملته ضئيلة.

ورغـــم كـــل هـــذه الدراســـات السياســـية السلوكية فى الخمسينات والســـتينات مـــن القرن العشرين، إلا أن إسهامها فى مجال علمية الدراسات السياسية كان ضعيفاً حيث لم يستطع هذا الاتجاه أن يكون كياناً قائماً مستقلاً بذاتـــه فى فهـــم وتفسير عالم السياسة، وهذه الأدوات الفنية المستخدمة من جـــانب أصحابه قد تصلح لتحليل وفهم أجزاء أو علاقات بين الأجزاء فى عالم السياســـة، لكـــنها غيـــر كافيـــة لفهم حقائق هذا العالم فى جملته. كذلك فإن أصـــحاب هذا الاتجاه قد راحوا يستعيرون مفاهيم جاهزة من علوم اجتماعية أخـــرى ممـــا أفقد علم السياسة ذاتيته من ناحية، ومن ناحية أخرى أوجدوا نوعـــاً مـــن عـــدم الـــتمييز بين مادة علم السياسة ومادة العلوم الاجتماعية

الأخـرى، ممـا جعـل بعض علماء النفس والاجتماع يسيطرون على مقاليد البحث في علم السياسة في فترة ظهور السلوكية.

وإزاء كـل هـذا حدثـت ردة للسلوكية بدأت بنهاية الستينات وبداية السـبعينات مـن القرن العشرين، وجاء اتجاه توفيقي بين مدرستي السلوكية النظرية والسلوكية العملية، ولقد جاءت هذه الردة لإدراك السلوكيين بقصور اتجـاههم السـلوكي. وهذا الاتجاه التوفيقي أو تلك الردة التي جاءت لتقويم الاتجـاه السلوكي وتجميع السلوكيين على كلمة سواء، هي ما عرفت باسم : "اتجـاه ما بعد السلوكية : Post–Behavioralism ". وجوهر هذا الاتجاه يتمـثل في ضرورة تحول البحث في مجال السياسة إلى موضوعات ومشاكل أكـثر أهمية من ناحية، ومن ناحية أخرى أخذ القيم بعين الاعتبار في تحليل عـالم السياسـة، فنظراً لأن الموضوعات التي كان يتناولها الاتجاه السلوكي ذات أهميـة محـدودة فقـد أخفق السلوكيون في التنبؤ بحالة عدم الاستقرار السياسـي والاجـتماعي[1] الـتي تعـرض لها المجتمع الأمريكي خلال عقد السـتينات من القرن العشرين، أو حتى في المساعدة على تجاوز هذه الحالة، ومن ثم كان مطلوباً من السلوكيين التخلي عن العلم البحت والاتجاه إلى العلم الـنفعي– أي تطويـع الحقائق التي ينتهي إليها العلم البحت لخدمة المجتمع، و بمـا يـؤدي ذلك لمواجهة مشاكل المجتمع وخلق واقع سياسي واجتماعي أفضل، بالإضافة إلى أن كل ذلك لا يحدث بمعزل عن القيم التي تحكم المجتمع وتوجـه تطـوره. من هنا فإن إخفاق السلوكيين في الوصول إلى دراسة أكثر دقة وأكثر علمية لعالم السياسة، وإخفاقهم في التصدي لمشكلات مجتمعهم قد مهـد لاتجـاه مـا بعـد السلوكية. وتجدر الإشارة هنا إلى أن اتجاه ما بعد السـلوكية ليـس إنكـاراً لمـا حققـه الاتجاه السلوكي في فترة الخمسينات

---

(1) ففي الوقت الذي كان العالم من حولهم يواجه أزمات اجتماعية وسياسية واقتصادية حادة كانوا هم يعيشـون في أبـراج عالية منشغلين بمشاكل الاتزان والاستقرار المجتمعي المغالى فيه، وكل ذلك باستخدام أساليب كمية.

والســتينات من القرن العشرين، بل هو محاولة للاتجاه بالدراسات السياسية إلى آفاق جديدة نحو العلمية. وهذا الاتجاه الجديد الذى بدأ من نهاية الستينات وأوائــل الســبعينات مــن القرن العشرين، يؤكد أصحابه (وهم فى غالبيتهم أصحاب الاتجاه السلوكى) على وضع أسس جديدة لتحليل عالم السياسة تلائم طبيعــته، وهــذا مــا عــبر عــنه : إيستن " بعقيدة الملاءمة : Credo of Relevance "، وتتمثل تلك الأسس فيما يلى :

أولا : الالــتزام بالعــلم التجريبى فى مادته ومنهجه من ناحية، ومن ناحيــة أخــرى تطويع الأدوات التحليلية لدراسة الواقع السياسى مع إضفاء النظرة السلوكية على المنهج العلمى التجريبى.

ثانيا : وضع هدف أسمى لعلم السياسة وهو خدمة، المجتمع، وعليه يجب التخلى عن العلم البحت والاتجاه إلى العلم النفعى الذى يخدم المجتمع.

وفيما يلى تفصيل لهذين الأساسين :

أولا : الالتزام بالعلم التجريبى مع إضفاء النظرة السلوكية :

ويتم ذلك بالتأكيد على أمور ثلاثة لدى أصحاب اتجاه ما بعد السلوكية:

أولها : أن مــادة التحليل السياسى المعاصر هى النشاطات والظواهر السياســية، ومــن ثم فعند تحليل عالم السياسة فلابد أولاً من تحليل نشاطاته وظواهــره أو الكشف عن علاقات الارتباط أو التوافق بينها، وذلك كله بصدد مشــكلات المجــتمع السياســية الهامة، ثم البحث بعد ذلك عن أدوات البحث الملائمــة. وبالنسبة للقيم: فعند تحليل مادة عالم السياسة لا ينبغى إنكار دور القيــم كــلية، بــل الــتأكيد عــلى أهمية القيم التى تلعب دوراً هاماً فى عالم السياســة، ويلاحــظ هنا أن هذا ليس اعترافاً كلياً بالقيم (من جانب أصحاب اتجاه ما بعد السلوكية) بل اعترافاً جزئياً، حيث تدرس القيم كجزء من الواقع السياسى أيضاً.

ثانيهما : أن مــنهج التحــليل السياســى المعاصر هو المنهج العلمى التجريبى بكل مقوماته إلى جانب تراكم النظرة السلوكية عليه، حيث تعنى تلك الـــنظرة بتحليل نشاطات الأفراد والجماعات فى الحياة السياسية ودونما تمييز بيــن الرســمى واللارسمى منها، وذلك بقصد التعرف على الدور الفعلى لكل مــنها فى رســم السياسات العامة لمجتمعها. من هنا فالتفسير العلمى الأوحد للتــباين فى سلوكيات الحياة السياسية فى المجتمعات المختلفة لا يتم إلا من ثــنايا هــذه النظرة السلوكية المتراكمة على المنهج العلمى التجريبى (وعلى نحو ما تقدم)[1].

ثالثها : الــتأكيد عــلى مدى ملائمة أدوات البحث للمادة المستهدفة، فــالمهم التركيز على تحليل مادة علم السياسة ثم البحث بعد ذلك عن الأدوات المناسبة، ومن ثم فعند تحليل عالم السياسة ليس المهم استخدام أدوات بحثية متقدمة، فالأهم هو تحديد ما الذى سيحلل أولاً ؟.

ثانيا : تحديد أهداف علم السياسة التجريبى :

ومعــنى تحديــد أهداف لعلم السياسة التجريبى (السلوكى) أى ربط كل دراساته بالإيديولوجية الليبرالية وفى هذا الصدد يقول " إيستن" :

أولا : أنــه بصــدد تركيــز أصحاب الاتجاه السلوكى (والذى هو واحد منهم) على تحليل عالم السياسة من أجل الوصول إلى صيغ مجردة، فهم بهذا انفصــلوا تماماً عن عالمهم الخارجى، فالعالم الغربى فى الستينات من القرن العشرين كان يعيش صراعاً اجتماعياً متزايداً رغم ثرواته المادية الهائلة، فإن لــم تكن مسئولية علماء السياسة الوصول إلى الاحتياجات الحقيقية للمجتمع وحــل مشاكله، فما هى فائدة التجريد وفائدة الدراسات السياسية؟. من هنا : جــاء ما يسمى " بعلوم السياسات : Policy Sciences " والتى تعنى تطويع الحقــائق التى يكشف عنها علم السياسة (البحث) لخدمة المجتمع. إنها فكرة

---

(1) راجع بصدد التعريف بالنظرة السلوكية، د. محمد طه بدوى، المرجع السابق، ص 321.

علم السياسة النفعي والتي ارتكز إليها " مورجانثو" في جعل العلاقات الدولية عــلماً نفعياً في خدمة السياسة الخارجية الأمريكية، ومن ثم أراد له أن يكون عــلماً كاشــفاً عــن حقائق البيئة الدولية لا لذاتها وإنما من أجل وضعها في خدمــة السياســة الخارجيــة الأمــريكية في تحديدها لأهدافها وفي اختيارها لوسائلها(1).

ثانياً : وبصــدد ضــرورة ارتباط العلم البحت بفلسفة مجتمعه فقد قال "إيســتن" أن العــلم التأمــلي غيــر ملائــم لعصرنا (عصر انقسام العالم إلى معسكرين شرقي وغربي : شيوعي وليبرالي، وكل منهما بقيم وأساليب تفكير مختــلفة)، وأكــد " إيستن " على ذلك بقوله : " إن ما قد يصلح للقرن التاسع عشــر، عصــر الاتفــاق بيــن الأمم المتحضرة (وهي عنده الأمم الأوروبية والأمــريكية) لا يصلح لعصرنا، وينتهي " إيستن " إلى القول هنا : " بأن أي عــلم ليــس له بعض الالتزامات القيمية لا قيمة له ". كما دعا " إيستن " إلى العمل على إعادة تشكيل المجتمع – أي دفع المجتمع تجاه أهدافه التي بلورها مفكــرو القــرنين الســابع عشــر والثامن عشر في أوربا، بل والاتجاه نحو تســييس المجــتمع بكل فئاته كأمر لا مفر منه (لمواجهة المعسكر الشيوعي آنذاك).

وانطلاقاً مما سبق فإن اتجاه ما بعد السلوكية قد ارتكز على أن المعرفة لا يمكــن عــزلها عن مشاكل المجتمع من ناحية، ولا يمكن عزلها عن القيم الــتي من وراء النشاطات السياسية من ناحية أخرى. ومن ثم فالبحث العلمي الجاد هو الذي يرتبط بمشكلات المجتمع العاجلة وتقديم حلول لها، وأن يكون هــذا البحث ذا هدف محدد مرتبط بقيم مجتمعه مع الأخذ في الاعتبار الإسهام بجهد في إعادة تشكيل المجتمع في الاتجاه الذي يخدم الأهداف المطلوبة.

---

(1) راجــع بصــدد الــتعريف بعلوم السياسات وبمدرسة " مورجانثو " في العلاقات الدولية، المرجع السابق، ص 251.

المبحث الرابع

أبعاد الاتجاه السلوكى فى تحليل عالم السياسة الدولى

وفى هـذا المـبحث نشير بإيجاز لأبعاد الاتجاه السلوكى فى التحليل السياسـى لعـالم السياسة الدولى وبصورة مستقلة، لأن الاتجاه السلوكى فى تحـليل عـالم السياسـة الدولى جاء بشكل لاحق بعد انتشاره فى تحليل عالم السياسـة الوطـنى، ولقـد كـان من وراء الاتجاه السلوكى فى تحليل عالم السياسة الدولى علماء السياسة التجريبيون، وذلك رغم أن طبيعة الدراسة فى البيئة الدولية تختلف عن طبيعة الدراسة فى البيئة الوطنية تبعاً لتباين طبيعة كل من البيئتين.

هـذا وقـبل معالجـة أبعاد الاتجاه السلوكى فى تحليل عالم السياسة الـدولى، نعـرض هنا وبإيجاز لمراحل تطور التحليل السياسى لعالم السياسة الدولى[1] :

المرحلة الأولى : وتبدأ من عام 1648 وتمتد إلى عام 1914، وتميزت هـذه الفـترة بميـلاد فكـرة الدولـة القومية على أثر التوقيع على معاهدة "وستفاليا" الشهيرة التى أقرت مبدأ السيادة الوطنية والولاء القومى. هذا ولقد كـان مبدأ "حق العروش فى تقرير مصائر الشعوب" هو الذى ساد أوروبا فى العصـر الوسـيط، وعـلى أثر قيام الثورة الفرنسية سنة 1789 م جاء مبدأ " حـق الشـعوب فى تقريـر مصائرها" فجاءت فكرة " الرباط القومى" وفكرة " القوميـة " حيـث تـتجمع الشـعوب إمـا على أساس موضوعى " اللغة " أو عـلى أساس ذاتى " الرغبة فى التعايش المشترك " إلى أن تبلور كل ذلك

---

(1) لمـزيد مـن التفصيل بشأن مراحل تطور التحليل السياسى لعالم السياسة الدولى انظر : د. أحمد عباس عبد البديع، العلاقات الدولية : أصولها وقضاياها المعاصرة، مكتبة عين شمس، 1988، من ص 59 إلى ص 73. وأيضاً : د. ملحم قربان، المنهجية والسياسة، دار الطليعة ببيروت، 1969، من ص 312، إلى ص 315.

فيمــا عرف " بمبدأ القوميات " الذى انتشر فى أوربا فى القرن التاسع عشر حيث لا تجميع ولا تفتيت للشعوب بالإكراه. ويعنى "مبدأ القومية" وجود شعب مــتجانس قوميــاً (أى يتوافر فيه عنصر التجانس بين أفراده) وذلك بصرف الــنظر عــنْ دوافــع الرغبة فى الحياة المشتركة ما إذا كانت دافع المصالح المشــتركة أو الــلغة المشــتركة أو الأصل المشترك.. إلخ. فانتهى الأمر فى القــرن التاســع عشر إلى أن الدولة القومية أضحت تعنى من ناحية خضوع القــائمين على السلطة فيها لقانون مسبق (وتلك هى فكرة الشرعية التى جاء بها مونتسيكو فى القرن 18 فى الغرب)، ومن ناحية أخرى كانت تعنى وجود شعب متجانس قومياً (على نحو ما سلف).

وخــلال هذه الفترة ساد المنهج الفلسفى المثالى والقانونى فى تحليل عــالم السياســة الــدولى فانتشرت الدراسات القانونية والفلسفية إلى جانب الدراسات التاريخية فى هذا الشأن. ومع ذلك لم تخل هذه الفترة من النظرات الموضوعية، كمحاولة " هوبسون : Hobson " المفكر الاقتصادى الإنجليزى فى تفسير ظاهرة " الاستعمار " من ثنايا الدوافع الاقتصادية.

المرحلة الثانية : وتشــمل فــترة ما بين الحربين العالميتين الأولى والــثانية (1918-1939) : وأول مــا تميزت به هذه الفترة " ظاهرة الحرب العالميــة "، وتبعاً لذلك جاءت فكرة " المنظمة العالمية " التى تهدف إلى إقرار الأمــن والسلم فى العالم، وعلى أثر ذلك احتل المنهج القانونى والمثالى جانباً مــن تحليل عالم السياسة الدولى وقدمت دراسات كان محورها " مفهوم الأمن الجماعى" والذى يعنى تحمل الجماعة الدولية مسئولية أمن كل وحدة سياسية، والدعــوى إلى قيام سلطة عالمية فوق قومية " Supra-National " ممثلة فى مــنظمة عالميــة (كانت وقتئذ "عصبة الأمم") تصدر قرارات مقيدة لإرادة الدولة.

وفى نفــس الوقت الذى انتشرت فيه الدراسات القانونية والفلسفية، ونــتيجة للتــباين فى ســلوك الــدول مــن قبولها لالتزامات قانونية رسمية

(وبخاصة الدول الأعضاء في عصبة الأمم)، وبين سلوكها الفعلي على الساحة الدولية من خلال الصراع المتبادل ومحاولة قوى النسق الأوروبي التقليدي من قلب الوضع الدولي القائم نتيجة لظهور الأيديولوجيات القومية (كالنازية والفاشستية)، الأمر الذي أوجد نوعية جديدة من الدراسة التحليلية لعالم السياسة الدولي للكشف عن دوافع الحرب ومن ثم البحث عن الدوافع الحقيقية من وراء ظاهرة الصراع الدولي، ذلك الصراع الذي دعمه ظهور تلك الأيديولوجيات القومية. فانتشرت الدراسات الإمبريقية (كدراسات واقعية) في تلك الفترة، والتي أشرنا إليها من قبل[1].

المرحلة الثالثة : وفي أعقاب الحرب العالمية الثانية ونتيجة للظروف الدولية في تلك الفترة ترسخ المنهج العلمي التجريبي كمنهج لعلم العلاقات الدولية، وذلك في مواجهة المنهج الاختباري كمنهج للدراسات الأمبريقية من ناحية أخرى. إن علم العلاقات الدولية (والذي كان من ورائه علماء السياسة التجريبيون المعاصرون وعلى رأسهم مورجانثو) كعلم تجريبي، اتجه إلى الظواهر السياسية الدولية ليتناولها بالتحليل باستخدام المنهج العلمي التجريبي بكل مقوماته وإجراءاته ومستوياته على نحو ما تقدم في هذا الصدد. ومن ثم فهو علم تفسيري يعني بما هو كائن في عالم السياسة الدولي من أجل تفسيره. ففي تلك الفترة التي أعقبت الحرب العالمية الثانية تداعى المنهج المثالي ورفض من جانب المعنيين بتحليل عالم السياسة الدولي تحليلاً موضوعياً، حيث أصبح منهج التحليل الغالب للظواهر السياسية الدولية هو المنهج التجريبي.

وفي أوائل الخمسينات من القرن العشرين نقل علماء السياسة التجريبيون المعاصرون اتجاههم السلوكي إلى مجال عالم السياسة الدولي،

---

(1) لمزيد من التفصيل بشأن الدراسات التي تبحث في الدوافع القومية التي من وراء ظاهرة الصراع الدولي، انظر : د. حامد ربيع، مقدمة في العلوم السلوكية، مرجع سابق، من ص 164 إلى ص 170.

وذلـــك بهـــدف الوصول إلى نظرية عامة شاملة تفسر علاقات عالم السياسة الدولى[1].

ولقـــد التقى أصحاب هذا الاتجاه السلوكى فى تحليلهم لعالم السياسة الـــدولى (وفى مقدمتهم : مورجانثو – ديفيد سنجر – كابلان – دويتش ....) على خطوط رئيسية :

أولها : أن مـــادة التحـــليل هى النشاطات السياسية للدول، ومن ثم دراســـة السلوك الفعلى (أى الذى يمكن ملاحظته) للدول فى إطار قانون الفعل ورد الفعـــل، وعلى أساس أن يتم ذلك التحليل بعيداً عن نوازع الخير والشر. ذلك أن النشاط السياسى فى المجال الدولى هو ما يصوره سلوك الدول، ومن هـــنا رفض أصحاب الاتجاه السلوكى فى تحليل عالم السياسة الدولى المفاهيم غيـــر العلمية كالسلام العالمى...، ورغم ذلك فإن الكثير من السلوكيين هنا قد غـــرقوا فى تحـــليل ســـلوك صانعى القرارات الخارجية والقادة تاركين مادة

---

(1) راجـــع بصدد الاتجاه السلوكى فى دراسة العلاقات الدولية وفى محاولة الوصول إلى نظرية عامة شاملة للعلاقات الدولية :

- Hotsti, K.J., The Science of International Politics : Promise, Production and Problems :

وهـــو بحث مقدم فى اللقاء السنوى للجمعية السياسية العلمية الأمريكية عن علم السياسة : شيكاغو 1980، وانظر أيضاً :

- Rosenau, James, N., International Politics and Foreign Policy, A Reader in Research and Theory, the Free Press, New York. 1969.

وما يحويه هذا المرجع من المقالات والأبحاث التالية :

- Rapoport, A Natol, Various Meanings of "Theory", PP. 44-53.
- Harold and Margaret Sprout. Explanation in International Politics, PP. 60-72.
- Scott, Andrew, M. Challenge and Response : A Tool for the Analysis of International Affairs. PP. 376-380.

وانظر كذلك : د. إسماعيل صبرى مقلد، العلاقات السياسية الدولية، من مطبوعات جامعة الكويت– الطـــبعة الثانية، 1979، من ص 22 إلى ص 35. وأيضاً د. أحمد عباس عبد البديع، المرجع السابق، مـــن ص 72 إلى ص 78، وأيضاً : جان ميتو، مدخل إلى عالم السياسة، ترجمة جورج يونس، مرجع سابق، من ص 268 إلى ص 273.

التحليل الأساسية (النشاطات السياسية الدولية) والتى تتمثل فى دراسة الأفعال وردود الأفعال فى الساحة الدولية.

ثانيها : محاولة البحث عن الانتظام الذى تجرى عليه النشاطات السياسية فى البيئة الدولية، والتعبير عن تلك الأنماط من النشاطات السياسية المتكررة فى تعميمات مترابطة تشبه القوانين العلمية التى تحكم الظواهر الطبيعية، فكل ما يعنيهم إذن هو الملاحظة والتجريب من أجل التعميم وتدعيم ذلك التعميم بمزيد من الملاحظة والتجريب للتحقق من صحة هذه القوانين، ليس من أجل التفسير وحسب بل والتنبؤ بشأن أنماط النشاطات الدولية تلك.

ثالثها : استخدم أدوات التحليل الكمى فى تحليل العلاقات الدولية، ومن ثم العناية بجمع البيانات حول خصائص النشاطات الفعلية للدول وكيفية تفاعلها مع بعضها البعض بطرق وأدوات فنية والتعبير عن نتائج البحث بصيغ كمية، وكل ذلك من أجل تحرى الدقة فى التحليل (كما يدعون).

رابعها : محاولة الوصول إلى بناء نظرية عامة شاملة لتحليل عالم السياسة الدولى. ولقد كانت بدايات هذه المحاولة على يد " مورجانثو " فى كتابه " السياسة بين الأمم : Politics among Nations " الذى صدر عام 1947، وأعيد طبعه عام 1956، حيث خرج على المنهج الاختبارى الذى انتشر فى أيامه وكان أصحابه يكتفون بتسجيل الأحداث (دون استهداف التفسير)، فجاء "مورجانثو" بنظريته عن القوة فى تفسير علاقات عالم السياسة الدولى فى جملتها وقدم تعميمات فى هذا الشأن ولفت الأنظار إلى أن العلاقات ما بين الدول كعلاقات قوة تكشف عن وجود أنماط متواترة من السلوك، ومن ثم لم يقف " مورجانثو " عند حد الوصف لما عليه علاقات عالم السياسة الدولى بل استهدف التفسير (والتعميم) وانتهى إلى عبارته المشهورة " إن عالم السياسة هو عالم الصراع من أجل القوة"[1]. ولكن الأمر

---

(1) انظر : د. أحمد عباس عبد البديع، المرجع السابق، ص 72.

بعـد ذلـك لم يستمر فى البحث عن نظرية عامة شاملة للعلاقات الدولية، بل وقف عند تقديم نظريات جزئية اتسمت فى غالبيتها بالخلط الشديد بين دراسة التـنظيم الدولى وعلم الجيوبولتيك والتاريخ الدبلوماسى هذا من ناحية، ومن ناحيـة أخـرى ساد اعتقاد بين أصحاب الاتجاه السلوكى فى تحليل العلاقات الدوليـة أنه لم يحن الوقت بعد لصياغة نظرية عامة للعلاقات الدولية نتيجة لوجـود عـدد هائل من المتغيرات التى تؤثر على السلوك الدولى مما يصعب معـه الـربط بيـنها جميعاً فى نظرية واحدة تصلح لتفسير كل علاقات عالم السياسة الدولى.

وهكـذا فـإن الاتجاه السلوكى فى تحليل عالم السياسة الدولى- كما يقول دايفيد سينجر (أحد رواده)-قد أنتج وعوداً أكثر مما أنجز من أعمال[1]، " لقـد وقف أصحاب هذا الاتجاه أمام صعوبات جمة أهمها أن عالم السياسة الـدولى لا يعـرف الـتكرار فى سلوك الدول، إلى جانب أنهم اهتموا بقضايا مـنهجية وإجـراءات شـكلية وأدوات بحـثية، والعالم من حولهم غارق فى مشـكلات ضـخمة، كـل ذلـك أدى إلى بلوغ تحليلات عالم السياسة الدولى عصر : " ما بعد السلوكية : Post Behavioralism ".

لقد جاء اتجاه ما بعد السلوكية فى العلاقات الدولية فى السبعينات من القـرن العشـرين لمعالجة المشاكل الكبرى التى برزت على الساحة العالمية وفى مقدمـتها سباق التسلح النووى وتصاعد العنف الدولى... وبنفس القدر العـناية بـتحديد أدوات البحث الملائمة لطبيعة العلاقات الدولية. ونظراً لأن البيئة الدولية قد لحقتها متغيرات لا حصر لها فقد ترتب على ذلك عدم وجود اتفاق عام حول مادتها حيث اتجه كل فريق من الباحثين لدراسة موضوع من موضوعاتها أو الاهتمام بمشكلة بذاتها. الأمر الذى أوجد عدداً من التحليلات المتبايـنة. وحقيقـة الأمر أن عقد الخمسينات والستينات من القرن العشرين

(1) المرجع السابق، ص 77.

(عصـــر الاتجـــاه السلوكى) هو الذى مهد لعصر ما بعد السلوكية، حيث عجز أصـــحاب اتجـــاه مـــا بعد السلوكية فى الوصول إلى بناء نظرية عامة شاملة لتحليل العلاقات الدولية[1].

مـــن هنا فإنه منذ نهايات عصر السلوكية ورغم الجهود العلمية التى بذلـــت نحو بناء نظرية عامة شاملة للعلاقات الدولية لاستخدامها فى التفسير والـــتوقع بمـــا يتوفر لها من أدوات تحليل كمي، إلا أن ذلك انتهى إلى تشتت اتجاهات التحليل وتضاربها[2]. ومع ذلك كله فقد ظل المنهج العلمى التجريبى، وبما تراكم عليه من نظرة سلوكية قائماً على تفسير عالم السياسة الدولى فى جملته رغم ضآلة ما قدم فى هذا الشأن. فهناك قلة قليلة عنيت بتقديم تفسير لعالم السياسة الدولى فى جملته (وهذا ما يعنينا فى هذه الدراسة) انتهت إلى تقديم نماذج نظرية وفى مقدمتها " كابلان". أما الغالبية العظمى من السلوكيين فقد عنوا بتحليلات جزئية ولم يعنوا بتحليل عالم السياسة فى جملته.

---

(1) نفس المرجع السابق، من ص 79 : ص 81.

(2) لمـــزيد من التفصيل بشأن التحليلات السلوكية الجزئية المتعددة فى هذا الشأن انظر : د. إسماعيل صـــبرى مقلد، دور تحليلات النظم فى التأصيل لنظرية العلاقات الدولية، مجلة العلوم الاجتماعية، العـــدد الأول – مـــارس ســـنة 1981م، من ص 25 إلى ص 59. وأيضاً : د. أحمد فؤاد رسلان، نظرية الصـراع الدولى، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1977، وبخاصة النظريات الميكروكوزمية من ص 183 إلى ص 226.

المبحث الخامس

تـقويم الاتجاه السلوكى

وبادئ ذى بدء نشير هنا إلى أن " إيستن "-أحد أقطاب الاتجاه السلوكى قد انتقد هذا الاتجاه مع نهاية الستينات وبداية السبعينات من القرن العشرين وشـن عـليه هجومـاً عـنيفاً نـتيجة استيائه من إسهامات هذا الاتجاه فى الدراسـات السياسية، وقد تبين له هذا من ثنايا أبحاثه العديدة وتدريسه لهذا الاتجـاه خـلال تـلك الفترة مما جعله ينتهى إلى القول بفشل السلوكيين فى الوصول إلى جعل الدراسات السياسية أكثر دقة وأكثر علمية. وفى مجال عالم السياسـة الـدولى اعـترف "دايفيـد سنجر" أحد رواد هذا الاتجاه فى مجال العلاقـات الدولية " بأن هذا الاتجاه قد أنتج وعوداً أكثر مما أنجز من أعمال". بـل إن " دال " نفسه قد راح يتساءل عما إذا كان هذا الاتجاه السلوكى مجرد موقـف احـتجاج أم أنـه مدخل جديد للتحليل السياسى المعاصر بالرغم من ادعائـه فى بدايـة الأمر بأنه اتجاه مستقل عن المنهج التجريبى[1]. بل وكما أشـرنا مـن قبل بأن أئمة هذا الاتجاه حينما كانوا يسألون عن طبيعة وحدود أبعاد هذا الاتجاه فى التحليل السياسى لم يقدموا إجابة واضحة وأوضحوا فقط الجوانب التى لا يشملها هذا الاتجاه.

وهنا حتى نقف على تقويم شامل للاتجاه السلوكى، فإن هذا التقويم بما يشمله من إيجابيات وسلبيات لهذا الاتجاه يعرض على النحو التالى :

أولا : من حيث الأهداف.

ثانيـا : من حيث الوسائل (أى من حيث وسائل تنظير عالم السياسة)، وذلك من ثنايا نقد هذا الاتجاه فى مادته ومنهجه وأدوات تحليله.

---

(1) انظر :

Varma, S.P., Op.Cit., P. 80.

أولا : من حيث الأهداف[1] :

وفى هذا الصدد أمور ثلاثة نقف عندها :

أولها : بصدد استهدافه بناء نظرية عامة شاملة لتحليل عالم السياسة فى جملـته (أو لتحـليل علاقـات المجـتمع فى جملتها) يمكن القول هنا أن أصـحاب الاتجاه السلوكى قد نسوا الهدف من اتجاههم السلوكى، ونتيجة ذلك نجـد ضآلة فى محاولاتهم لبناء نظرية عامة شاملة تفيد فى فهم وتحليل عالم السياسـة بل والتوقع فى شأنه على نحو ما ادعى أصحاب هذا الاتجاه، وفى نفـس الوقـت نجـد كـثرة فى الدراسات التى لا تعنى بتحليل عالم السياسة (الدولى أو الوطنى) فى كليته.

ولاشـك أن مـن وراء ذلك الإخفاق فى بناء نظرية عامة شاملة عدم التوازن بين التنظير وبين استخدام الأدوات البحثية، فقد كان التطور فى مجال الأدوات الفـنية يفوق بكثير مجال التنظير وهذا ما أشار إليه " ترومان " عند حديـثه عن دراسة سلوك التصويت الانتخابى (وهى إحدى الدراسات الفرعية فى عالم السياسة الوطنى والتى تعنى بدراسة قطاع جزئى منه) من أن بعضاً من أصحاب الاتجاه السلوكى قد ركزوا عليها (لأنها من النشاطات النادرة فى عـالم السياسة الوطنى التى تخضع للتحليل الكمى) وهى أقل العناصر أهمية فى العملية السياسية، إلى جانب كونها دراسة بعيدة عن الجوانب الاجتماعية لتـلك العملية السياسية (حيث يستبعد منها تأثير العوامل الاجتماعية الأخرى عليها عند تحليلها).

إن الهدف الأسمى للدراسات العلمية لعالم السياسة وكما يقول " إيستن" هـو الانـتهاء إلى نظرية متسقة الفروض، وهى - على حد تعبيره - نظرية سـببية لإظهار العلاقة بين متغيرات الواقع السياسى وهو ما يسمى بالتحليل

---

(1) راجـع بصـدد أهداف الاتجاه السلوكى بصفة عامة فى عالم السياسة الوطنى، المرجع السابق، ص 105، 106، ومن ص 109 إلى ص 114.

متعدد المتغيرات. فمن ثنايا التشابه فى أنماط السلوك يتم الوصول إلى قوانين علمية قد تعد أساساً لتطوير هذه النظرية السببية. وهذه النظرية السببية- عنده- دالة على تطور المعرفة العلمية. ذلك أن المعرفة السياسية العلمية (النظرية السياسية العلمية) هى معرفة تراكمية بمعنى أنها معرفة تتراكم من باحث لآخر وشيئا فشيئا يتم الوصول إلى نظرية عامة شاملة.

والنظرية "Theory" فى مدلولها الاصطلاحى (على نحو ما سلف) تعنى مجموعة من فروض متسقة فيما بينها اتساقاً منطقياً، فإن ثبت صحة هذه الفروض عن طريق التجريب تصبح فروضاً علمية وتبعاً لذلك تصبح النظرية علمية، ومن ثم تصلح كأداة تحليل، ولكن مع تحفظ هو أن هذه الفروض تحتاج إلى وقت طويل لاختبارها والاتجاه السلوكى اتجاه حديث نسبياً، فهل فى هذه الفترة القصيرة يمكن استخراج قوانين تحكم سلوك الأفراد والجماعات؟ وهل إذا تم الوصول إلى عدد من هذه القوانين (وهى بلا شك نادرة. فالحقائق فى عالم السياسة إلى جانب كونها نسبية فهى نادرة كالحقائق التى انتهى إليها " مونتسيكو " فى نظريته عن الفصل بين السلطات) فهل ذلك يكفى لصياغة نظرية عامة؟. هذه التساؤلات لا تجد لها إجابات محددة واضحة.

هذا ومع الإخفاق فى الوصول إلى نظرية عامة شاملة اتجه المعنيون بتحليل عالم السياسة إلى تقديم نماذج نظرية، والتى سنعنى بتحليلها تفصيلاً فيما بعد هذا إلى جانب تقديم ما يعبرون عنه " بالأطر التحليلية : Analytical Framework " وهى أطر تشتمل على النماذج النظرية إلى جانب مجموعة مفاهيم تحليلية. فطالما أن الاتجاه السلوكى قد أخفق أصحابه فى الوصول إلى نظرية عامة شاملة فلا مفر من الاتجاه لبناء أطر تحليلية. وهى محاولات بدائية بالمقارنة بالنظرية العامة الشاملة يشوبها القصور الواضح فى التنظير فهى تهتم فقط إما بالنشاط الفردى أو بنشاط بعض الجماعات إلى جانب أنها تركز على النشاط الفردى أو نشاط الجماعات بدرجة

معيــنة، وقــليل منها ما يرتكز على دراسات نشاطات المجتمع الكلى (كالأطر التحليلية التى قدمها كل من إيستن، وألموند وغيرهما).

كمــا تجــدر الإشارة هنا إلى أن هذه الأطر التى تستهدف تحليل عالم السياسة وهى ترتكز إلى مفاهيم تحليل (البنية- الوظيفة- النسق- الاتزان)، غالــباً مــا تــتميز بأنهــا ساكنة بطبيعتها حيث تحلل أثر متغير على النشاط السياســى فى وقــت معيــن، ومــن ثم تصبح عاجزة عن تفسير سبب وأثر المــتغيرات الأخــرى على النشاطات السياسية. حيث لا يمكن تثبيت أثر تلك المــتغيرات الأخــرى فى عالم السياسة (حال الكيمياء مثلاً) مما يجعل التحليل فى النهاية ساكناً وليس ديناميكياً. وأى من هذه الأطر التحليلية التى قدمت لا تعتــبر بديــلة للــنظرية العامة الشاملة وإنما هى مجرد أداة لتجميع البيانات وتأصــيل أحداث الواقع السياسى بطريقة منظمة. ومن هذه الأطر التحليلية ما قدمــه "إيســتن" فى كتابه " نحو إطار عمل للتحليل السياسى" حيث قدم إطاراً تحليلياً نسقياً لعالم السياسة الوطنى، واعتبر " النسق السياسى " وحدة قائمة بذاتهــا (وذلــك فى إطار النسق الاجتماعى الشامل) وتتضمن شتى الأنشطة السياســية للمجــتمع والتى يتحقق انتظامها ميكانيكياً (تلقائياً). كما افترض " إيســتن " أن النسق السياسى لديه قدرة معينة تجعله يحافظ على بقائه عن طــريق ضــبطه لــلمطالب الواقعــة عــليه من جانب بيئته وذلك عن طريق المعلومات الراجعة (عملية الإرجاع العكسى للقرارات السياسية).

وفى مجــال عــالم السياسة الدولى، وعلى أثر الإخفاق أيضاً من جانب أصــحاب الاتجاه السلوكى فى تقديم نظرية عامة شاملة للعلاقات الدولية، فقد اقتــنعوا بــأن الوقــت لم يحن لصياغة هذه النظرية، واكتفى معظمهم بتقديم نمــاذج نظــرية أو أطر تحليلية أو كما يسمونها " نظريات المدى المتوسط : Middle-Range Theories " الــتى تربط بين عدد محدود من المتغيرات فى فــترة زمــنية محددة للوصول إلى نموذج نظرى يساعد على فهم وتحليل

السلوك الدولى والتنبؤ به فى المواقف المماثلة خلال فترة محدودة من المستقبل.

ومن بين هذه الدراسات (نظريات المدى المتوسط) البحث الذى قام به " ديفيد سينجر " و " ميلفين سمول " حين ركزا فيه على العلاقة بين متغيرين " الحرب وسياسة التحالف" وتأثيرهما على السلوك الدولى، فى الفترة من عام 1815 إلى 1945م فى أوربا، وانتهيا فى هذا البحث إلى بعض النتائج فيما يتعلق بمدى تأثير سياسة التحالف على إثارة الحروب من عدمه، وهى نتائج فى جملتها لا قيمة لها لوجود عوامل أخرى بطبيعة الحال تسهم فى التأثير على السلوك الدولى بالنسبة لإثارة الحروب أو تجنبها[1].

وهكذا تقف الدراسات السلوكية فى عالم السياسة الوطنى والدولى عند حد تقديم أطر تحليل ونماذج نظرية نتيجة الإخفاق فى الوصول إلى نظرية عامة شاملة لتفسير علاقات عالم السياسة الوطنى أو الدولى فى جملتها.

ثانيها : (بصدد معالجة الاتجاه السلوكى للقيم) نشير هنا فى البداية إلى ما تعنيه لفظة " قيم : Values "، فهى تعنى قواعد العمل بما فى ذلك قواعد السلوك الاجتماعى فى مجتمع معين، والتى تأتى تعبيراً عن أحكام قيمية، ومن ثم كنتائج منطقية لمقدمات ذاتية (ميتافيزيقية-عقائدية-دينية أو أخلاقية كمسلمات فى شأن الخير والشر والعمل والنظام والفضيلة والرذيلة، ...وهكذا) والقيم بطبيعتها تميل إلى القول بصلاحية مطلقة وخلود، ومن ثم ميل إلى الإستاتيكية، وذلك من وجهة نظر المؤمنين بها. غير أن هذه الإستاتيكية والقول بالصلاحية فى كل زمان ومكان كخواص ذاتية للقيم لا يمنع من كونها مستغيرة فى مضمونها زماناً ومكاناً نتيجة لتغير الواقع الاجتماعى الذى تعمل فيه، بل ومن قطاع إلى قطاع داخل الواقع الاجتماعى الواحد، فلقد كان الاستعباد والربا ليس مما تأباه الفضيلة فى العصور

---

(1) انظر : د. أحمد عباس عبد البديع، المرجع السابق، من ص 74 إلى ص 76.

الوسطى فى أوربا بينما هو ليس كذلك فى أوربا اليوم. كذلك فإن الأحكام القيمية بالنسبة للمجتمعات الشرقية اليوم تتباين بما لا مجال فيه للشك مع الأحكام القيمية مع المجتمعات الغربية المعاصرة. بل إنه داخل المجتمع الواحد يتباين الحكم القيمى من قطاع إلى قطاع، ففى قطاع السياسة اليوم تعد " الوصولية" بما تقتضيه من أعمال الخسة فضيلة سياسية طالما أن ذلك يؤدى إلى تحقيق غاية. بينما ذلك كله فى قطاع الأخلاق من الرذائل وهكذا.

وهكذا فإن القيم هى بطبيعتها إستاتيكية فى بيئتها بينما هى بمضمونها وأحكامها متغيرة زماناً ومكاناً وفى هذا كانت قضية الصراع بين القيم أو إن شئنا تنازع القيم التاريخى للمجتمعات المتطورة (صراع القيم التاريخى). وارتباطاً بذلك فإن هناك نظرتين (تصورين) للقيم : الأولى : ترى فى القيم جزءاً من الواقع الاجتماعى، ومن ثم تكون نظرة موضوعية. فكل واقع اجتماعى له قيمه التى يفرزها فتأتى القيم مفصلة تماماً على روابطه الاجتماعية. والثانية : النظر إلى الواقع الاجتماعى من ثنايا أحكام قيمية، وتبعاً لذلك فإن هذه النظرة تحاول إخضاع الواقع لقيم مسبقة- وهى نظرة مثالية[1].

وبعودة إلى الاتجاه السلوكى : فهو (كما سبق) اتجاه كان يستهدف الوصول إلى نظرية ليبرالية شاملة تفسر علاقات المجتمع فى جملتها، وذلك فى مواجهة النظرية الماركسية التى استطاعت (فى جانبها النظرى على الأقل) أن تقدم تفسيراً مادياً شاملاً لكل علاقات المجتمع الإنسانى، من هنا جاء الاتجاه السلوكى بعد فشل المنهج العلمى التجريبى فى الغرب فى تفسيره للظواهر القيمية ووقوفه فقط عند تفسير الظواهر الحسية (القابلة للملاحظة والتجريب) حيث استبعد أصحاب هذا المنهج القيم كلية عند تحليل عالم السياسة وصولاً إلى الموضوعية- على حد قولهم، فالتجريبيون (أصحاب

---

(1) حول تعريف لفظة القيم واتجاهات تحليلها انظر :

Brehct. Arnold, Op.Cit., PP. 119-124.

المنهج التجريبي- قبل تبلور الاتجاه السلوكي) كانوا يرون في محاولة دراسة القيم (كالحرية والمساواة والديمقراطية) بعداً عن الموضوعية لأن هذه القيم رغم أنها قيم عظيمة إلا أنها لا تخضع للتجريب ومن ثم فإن صحتها من عدمها لا تثبت علمياً لأنها غير قابلة للملاحظة الحسية. ومن ثم كانوا يرون تناقضاً بين القيم والواقع (أي بين ما يجب أن يكون وبين ما هو كائن)، ولعل ذلك التناقض حسب تحليلهم يرتد إلى أن القيم بطبيعتها ساكنة "Statique" بينما الواقع الاجتماعي هو بطبيعته حركي "Dynamique". من هنا جردوا تحليلهم لعالم السياسة من القيم : فوصلوا بتحليلهم -مثلاً- إلى أن عالم السياسة هو عالم الاحتكار الفعلي لأدوات العنف- عالم القوة الخام المجردة من كل قيمة.

ولقد تبين لهم أن هذه النشاطات الحسية يندر وجودها في العلاقات الاجتماعية ولا سيما السياسية منها، حيث الغلبة فيها للنشاطات الكيفية. هذا ورغم أن أصحاب الاتجاه السلوكي كانوا يدعون أنه لا يمثل اتجاهاً بل منهجاً قائماً بذاته إلا أن قد تبين لهم في نهاية الأمر أن هذا الاتجاه ما هو في النهاية إلا نظرة أضيفت إلى المنهج العلمي التجريبي لكي تلطف من معالجته للقيم، فأصبح منهجاً علمياً تجريبياً سلوكياً.

وحقيقة الأمر أن الاتجاه السلوكي لم يقدم حلاً كلياً لكيفية معالجة القيم في عالم السياسة (وفي كل العلاقات الاجتماعية) بل قدم حلاً جزئياً، فأخذ الاتجاه السلوكي بالنظرة الأولى (السابق الإشارة إليها) في معالجة القيم، حيث يرى أصحابه في القيم أنها جزء من الواقع الاجتماعي (أو السياسي)، فلكل مجتمع قيمه الخاصة تحدد روابطه وتؤثر بالتالي على نشاطات الأفراد والتي منها النشاطات السياسية.

وهنا أيضاً بصدد موقف الاتجاه السلوكي من معالجة القيم، تجدر الإشارة إلى أن معالجة القيم على ذلك النحو من السلوكيين لا يعني أمراً آخر وهو دعوتهم للتحرر من القيم "Free Values" فالتحرر من القيم لا يعني-

عندهم- عدم معالجة القيم كجزء من الواقع بل يعلى- عندهم- وجوب تحرر الباحث من قيمه الذاتية فى بحثه حتى لا يتدلى إلى أحكام قيمية، وكل ذلك فى إطار إعمال الموضوعية (كما سلف). لكن ذلك لم يحدث فكتابات أصحاب الاتجاه السلوكى تكاد تكون كلها دعاية للقيم الليبرالية. بل إنهم تجاوزا حد الدعاية ووضعوا تلك القيم فى شكل قوانين تصل إلى درجة القوانين العلمية فى العلوم الطبيعية. حتى أن " ديفيد إيستن " وصف تلك القيم الليبرالية بأنها " القيم الإنسانية المتحضرة" والتى يجب أن يكون العمل البحثى مرتبطاً بها، وذلك عند تناوله لأسس التحليل السياسى فى فترة ما بعد السلوكية كما تقدم، ويرى السلوكيون فى القيم الليبرالية بل وفى النظم الليبرالية المعاصرة (ولا سيما النظام الأمريكى) أفضل النظم، وعليه ينبرون فى الدفاع عنها كنموذج يصلح للتطبيق فى أى مجتمع معاصر (وفى ذلك خروج عن الموضوعية). وهكذا فإن أصحاب الاتجاه السلوكى بدلاً من أن يتحرروا من القيم الذاتية تحولوا إلى مدافعين عن قيمهم الذاتية (قيم مجتمعاتهم). الأمر الذى يصح معه القول بأنه اتجاه جاء ليعمل باسم ولحساب هيئات معينة كانت من وراء تمويله (لا سيما منظمة فورد)، بل وحتى تسمية هذا الاتجاه " بالعلوم السلوكية" قد جاء على نحو ما سلف بمحض الصدفة فى دهاليز الكونجرس الأمريكى تجنباً لاستخدام لفظة المجتمع "Social" التى توحى بفكرة الاشتراكية "Socialism". فالأصل فى نشأة هذا الاتجاه أنه محاولة يائسة من جانب الغرب الليبرالى فى تقديم نظرية عامة شاملة تفسر علاقات المجتمع فى جملتها (ولو على المستوى النظرى) وذلك مواجهة النظرية الماركسية (على نحو ما تقدم) والتى سقطت فى أيامنا وتخلت عنها المجتمعات الماركسية مجتمعاً بعد آخر بعد فشلها على المستوى العملى[1].

---

(1) راجع فيما تقدم بصدد معالجة أصحاب الاتجاه السلوكي للقيم : د. فريد صقرى، المدرسة السلوكية الليبرالية والنظام السياسى فى لبنان، مجلة العلوم الاجتماعية، العدد الثالث، أكتوبر 1976، ص 15، وانظر أيضاً : أ.د. محمد أحمد مفتى، المنهجية السياسية الغربية : تحليل نقدى، مجلة العلوم الاجتماعية، العدد الثانى، لسنة 1987، ص 10.

ثالثها : وثالث هذه الأمور المتعلقة بتقويم الاتجاه السلوكى من حيث أهدافه، أن هذا الاتجاه قد جاء فى مواجهة التحليل التقليدى (الفلسفى المثالى)، فلقد ظلت النظرية السياسية حتى نهاية القرن الماضى شديدة الارتباط بمنهج " ما يجب أن يكون ". وحينما انتشر الاتجاه السلوكى وبخاصة فى الولايات المتحدة الأمريكية فى الخمسينات والستينات من القرن العشرين تصدى هذا الاتجاه لمنهج المعرفة النمطى التقليدى باعتباره عاجزاً عن إدراك صلب عالم السياسة حتى انتهى الأمر فى تلك الفترة إلى أن أضحت " علمية " التحليل السياسى مرهونة (لدى أصحاب الاتجاه السلوكى) بالالتزام النهائى بمفاهيم العلوم الطبيعية وبمناهجها. وذلك إلحاقاً بركب العلوم الاجتماعية التى سبقت علم السياسة إلى محاكاة مناهج العلوم الطبيعية، وهكذا يأتى الاتجاه السلوكى ليكون فى مواجهة التحليل النمطى لعالم السياسة وليخالفه فى المادة والمنهج وأدوات التحليل، فمادة التحليل السياسى عند أصحاب الاتجاه السلوكى هى النشاط السياسى وذلك فى مواجهة المعرفة السياسة التقليدية والتى تتمثل فى المؤسسات السياسية الرسمية فى كيانها المحدد لها فى الدساتير. ومنهج التحليل هو منهج علمى تجريبى سلوكى (منهج ما هو كائن) فى مواجهة المنهج المثالى الفلسفى- القانونى (منهج ما يجب أن يكون) إلى جانب استخدام أدوات تحليل ذهنية (مفاهيم، ونماذج، ونظريات) وأدوات تحليل بحثية، فى مواجهة التحليل النمطى بمفاهيمه ونظرياته الفلسفية.

ورغم ذلك التحدى من جانب أصحاب التيار السلوكى لمنهج المعرفة السياسية النمطى التقليدى، سيظل المنهج النمطى يؤدى دوراً مرموقاً فى المعرفة السياسية بقدر المكانة التى تتمتع بها " ظاهرة السلطة المنظمة" فى عالم السياسة المعاصر وبقدر ما للعقائديات (القيم) من سلطان لا ينكر فى عالم التنظيم السياسى[1].

---

(1) انظر : د. محمد طه بدوى، المرجع السابق، ص 5.

هذا ولئن كان أصحاب ذلك الاتجاه السلوكى يرون فى التحليل التقليدى تحـليلاً سـاكناً يفترض ثبات الطبيعة الإنسانية، وأن اتجاههم يفترض تباين سـلوك الأفـراد ومـن ثم يهتم بالجانب الديناميكى وليس الاستاتيكى، إلا أن أصـحاب الاتجـاه السلوكى قد انتهى بهم الأمر إلى وضع أنماط السلوك فى قوالـب جـامدة يفترض أنها ثابتة مما يمهد الطريق إلى التنبؤ بها، ومن ثم انتهوا إلى التحليل الساكن.

ورغـم ذلـك كله فقد ساهم الاتجاه السلوكى فى التحول من الدراسات الإمبريقية (دراسات الحالة والتى انتشرت منذ العشرينات من القرن العشرين وامتدت حتى عصر السلوكية) إلى الدراسات التحليلية، حيث تراكم هذا الاتجاه عـلى المـنهج العلمى التجريبى مدعماً إياه فى اتجاهه نحو العلمية باستخدام أدوات فـنية فى البحث من ناحية وملطفاً من معالجته للقيم من ناحية أخرى. بـل إن إضفاء تلك النظرة السلوكية على المنهج العلمى التجريبى هى وحدها التى قدمت تفسيراً علمياً للتباين فى سلوكيات الحياة السياسية فى المجتمعات الـتى تسـودها أنظمة حكم متشابهة فى مؤسساتها السياسية الرسمية (كما تقدم).

ثانيا : تقويم الاتجاه السلوكى من حيث المادة والمنهج وأدوات التحليل :

وإذ تناولنا بالتقويم الاتجاه السلوكى من حيث أهدافه، نعرض له هنا بالتقويم من حيث وسائله لتنظير عالم السياسة وذلك من ثنايا أمور ثلاثة :

أولها : من حيث منهج التحليل :

أن أصـحاب الاتجـاه السلوكى يرون فى اتجاههم هذا منهجاً جديداً، لكـنه فى حقيقـة الأمـر لم يخرج عن إطار المنهج العلمى التجريبى (منهج الـنظرية السياسية قبل ظهور الاتجاه السلوكى)، فالاتجاه السلوكى فى جملته لـم يكـن إلا " نظرة Approach " جديدة للتحليل السياسى ولم يكن منهجاً "Method" مستقلاً بذاته، فأصحاب الاتجاه السلوكى ساروا على إجراءات

ومستويات المنهج العلمى التجريبى، فمن ناحية المستويات جاوزوا مستوى الوصف والتصنيف واتجهوا إلى التفسير (شأن التجريبيين) بل وتجاوزوا التفسير– على حد ادعائهم– إلى التوقع (التنبؤ). ومن ناحية الإجراءات فهى نفس إجراءات المنهج العلمى التجريبى من ملاحظة وتصوير فروض ثم التجريب وذلك باستخدام أدوات فنية (بحثية) ثم التفسير.

وبالنسبة لمسألة الوصول إلى ملاحظة وتجريب علميين وصولاً إلى موضوعية السياسة كعلم، فإن الموضوعية بمفهومها التجريبى المتعارف عليه فى العلوم الطبيعية لا يتوفر فى مجال الدراسات السياسية حيث يفتقر الباحث السياسى عادة لوسائل التحليل العلمية من إحصاءات وبيانات إما لندرتها تبعاً لطبيعة عالم السياسة الذى تندر فيها النشاطات التى تخضع للتحليل الكمى، أو لأن الحكومات تعمد عادة إلى إخفاء البيانات والمعلومات اللازمة التى تمكن الباحث من التحليل الموضوعى لأسباب أمنية أو إستراتيجية. كذلك فإن الذى يجرى عملية الملاحظة هو إنسان تحكمه قيمه الذاتية ويجرى ملاحظاته على إرادات واعية تستطيع أن تضلله ومن ثم فإن الملاحظ والملاحظ إرادات واعية تحكمها قيم مجتمعها، إضافة إلى أن ملاحظة السلوك البشرى تحتاج لملاحظة سلوك الماضى (والذى هو غير خاضع للتجربة)، والاعتماد على ملاحظة السلوك الحاضر لا يكفى لحداثة الاتجاه السلوكى. الأمر الذى يجعل من إجراءات المنهج التجريبى (السلوكى) باطلة لكونها تبنى على ملاحظة غير موضوعية.

وبصدد عملية التوقع وهى بالتبعية قائمة على الملاحظة والتجريب والتفسير، وإن كنا قد شككنا فى أولى تلك الإجراءات (الملاحظة)، فمن باب أولى هى عملية غير صالحة، وهذا التوقع (أو التنبؤ) الذى ينتهى إليه السلوكيون هو مجرد احتمال (تخمين)، ومن ثم لا يتعدى وجود عدة احتمالات، فليس هناك توقع بشئ محدد (احتمال محدد بعينه) فى مجال الدراسات السياسية.

وبالنسـبة للـتعميم، والذى هو الهدف النهائى للعلم، فإن التعميمات نادرة فى عالم السياسة، فمن النادر أن نجد من بين أصحاب الاتجاه السلوكى مـن استطاع التوصل إلى تعميمات تنطبق على الجنس البشرى بصفة عامة وفى جميـع العصور. بل إنهم على العكس من ذلك حيث يفضلون النظر إلى عـدد قـليل مـن المتغيرات على فرض أن جميع العوامل الأخرى تقع خارج مجال دراستهم[1].

ثانيها : من حيث المادة :

فأصـحاب الاتجـاه السلوكى يلتقون على " النشاطات السياسية" كمادة للتحليل السياسى (على نحو ما سلف)، وهنا نشير إلى أن النشاطات السياسية بصفة خاصة والنشاطات الإنسانية بصفة عامة معقدة ومتغيرة تشكلها عوامل هى عرضـة للتغير المستمر ومن ثم يصعب بل يستحيل تفسيرها وتبعاً لذلك يسـتحيل التنبؤ بها، ونتيجة أخرى لذلك الأمر أنه لا مكان ألبتة لوجود تعميم بشـأن هـذه النشـاطات- أى لا انـتظام لهذه النشاطات الإنسانية ولا سيما السياسية منها.

وكل هذا أساسه أن طبيعة النشاطات السياسية تختلف عن طبيعة مادة العـلوم الطـبيعية فـهى جامدة لا تعرف الإرادة الواعية وبالتالى تستقيم مع الـتجريب وعزل المتغيرات بما يهيئ فى النهاية من معرفة السبب والنتيجة، أمـا فى مجال السياسة (بل وفى مجال المجتمع بصفة عامة) فإنه يصعب بل ويسـتحيل إخضاع السلوك الإنسانى للاختبار لأسباب كثيرة فى مقدمتها : أن الإنسـان يمـلك حـرية الإرادة (فهو ذو إرادة واعية) وحينما يعلم بأنه محل اختبار يتغير سلوكه، وعليه يستحيل رصد مسببات سلوكه. هذا إلى جانب أن تصـرفات البشـر تتـباين وتختـلف من شخص لآخر تبعاً لعوامل اجتماعية

---

(1) راجـع فيمـا تقدم بصدد تقويم الاتجاه السلوكى من حيث المنهج : د. محمد أحمد مفتى، المرجع السـابق، ص 5، 6، 9، 10. وانظـر أيضاً :د. كمال المنوفى، المرجع السابق ص 11، وأيضاً : Varma, S.P. Op. Cit., P. 93، وأيضاً : د. أحمد عباس عبد البديع، المرجع السابق، ص 74.

متبايـنة. وبالـتالى يستحيل تصنيفها من ناحية، وإخضاعها للاختبار لمعرفة السـبب والنـتيجة من ناحية أخرى. ومن الأسباب الأخرى التى يستحيل بها إخضـاع النشـاطات الإنسانية والسياسية بالتبعية للتجريب أنه فى كثير من الأحيان لا يستطيع الباحث السياسى خلق بيئة تجريبية، وحتى لو توافرت له تلك البيئة فإنه لن يستطيع التحكم فى كل العوامل المؤثرة على النشاط موضع الدراسـة. هذا إلى جانب أن التلاعب بحياة الإنسان أمر يتنافى مع الأخلاق، ومن هنا فإن ادعاء السلوكيين بأن النشاطات الإنسانية (وبالتبعية السياسية) تسـير على انتظام من شاكلة الظواهر الطبيعية أمر فيه مغالطة كبيرة وبعيد عن الموضوعية وحتى لو توصلوا إلى قوانين للنشاطات الإنسانية فإن الإرادة الإنسانية قادرة على تجنبها[1].

كذلـك بالنسـبة لمادة التحليل للاتجاه السلوكى: "النشاطات السياسية" والـتى هى فى جوهـرها نشاطات إنسانية لابد أن تحلل فى إطار من التكامل بيـنها وبيـن الأنشطة الاجتماعية الأخرى-أى وضعها فى سياقها الاجتماعى وهـو مـا يعـبر عنه السلوكيون بالتكامل "Intergration". من هنا فإن تحليل النشاطات السياسية فقط وعلى وجه التحديد يفقدنا الاتصال بينها وبين المعـارف الاجـتماعية الأخـرى، لأن فى ذلـك اقـتطاعاً لقسط من المعرفة الاجـتماعية وتـرك القسط الآخر الذى لا يدور حول النشاطات السياسية[2]. وهـنا تجـدر الإشارة إلى أن عدم التمييز بين مادة التحليل السياسى للاتجاه السـلوكى فى مواجهـة العـلوم الاجـتماعية الأخـرى (وبالذات علم النفس والاجتماع والأنثروبولوجى) قد أفقد علم السياسة ذاتيته، فالمادة واحدة وهى (النشـاطات الإنسـانية)، هـذا من ناحية، ومن ناحية أخرى فإن هذه العلوم

---

(1) راجع فيما تقدم، د. كمال المنوفى، المرجع السابق، ص 15، ص 18. وأيضاً : د. حامد ربيع، مقدمة فى العـلوم السـلوكية، مرجع سابق، ص 55، 60، 94، 95، 119، وانظر أيضاً : ريتشارد لازاروس، الشخصية، ترجمة د. سيد محمد غنيم، دار الشروق، 1989، من ص 19 إلى ص 49.

(2) انظر : Varma, S.P., Op. Cit., P. 90 ، وأيضاً : د. حامد ربيع، المرجع السابق، ص 26.

الاجتماعية قد سبقت علم السياسة فى مجال دراسة النشاطات الإنسانية، مما جعـل علماء النفس والاجتماع يسيطرون على مقاليد البحث فى علم السياسة فى فترة ظهور السلوكية، ومن ثم راحت تلك العلوم الاجتماعية تتنازع مجاله ممـا أفقد علم السياسة ذاتيته فى مواجهة هذه العلوم التى كان فيها استقرار عـلى مـادة كل منها على حدة. فالبعض ربط بين علم السياسة وعلم النفس التجريبى فى دراسة محددات النشاط الفردى، والبعض ربط بين علم السياسة وعـلم الـنفس الاجـتماعى فى دراسـة الراى العام، والبعض ربط بين علم السياسة وعلم الاجتماع فى دراسة القوى والجماعات، والبعض ربط بين علم السياسة وعلم الأنثروبولوجى فى دراسة ظاهرة الضبط السياسى[1] وهكذا.

وبصـدد وحدة التحليل المستخدمة لتحليل النشاطات السياسية فلم يكن هناك استقرار من جانب السلوكيين على اختيار وحدة التحليل : هل هى الفرد أم الجماعـة ؟ فمـنهم مـن ركـز على نشاطات الفرد كوحدة لتحليل الحياة السياسـية، وبعـبارة أخرى نشاط الفرد فى محاولة التكييف المستمرة التى تفرض نفسها على الفرد إزاء ضرورة استجابته لرغباته الطبيعية من ناحية، ومـن ناحيـة أخـرى كيف يتصرف الفرد سعياً للتخلص من الانفعالات التى تفرضها تلك الرغبات فيكيف نفسه فى مواجهة مجتمعه. ومن ثم التركيز على دور الفـرد فى المجـتمع حيث تتنوع الأدوار الفردية فى المجالات المختلفة. وفى هـذا المعـنى يعرف " نافيل " العلوم السلوكية بأنها : " فرع من العلوم الاجتماعية يجعل حقله الذاتى ونطاق دراساته كل ما له صلة بمشكلة وعملية الأقلمة والتوفيق الإنسانى فى المجتمع البشرى"، وهذه العلوم الاجتماعية التى تركز على ذلك القسط من العلاقات الاجتماعية (النشاط الإنسانى) تتمثل أساساً

---

(1) انظـر هنا : د. أحمد بدر، المرجع السابق، ص 39، ص 46. وانظر كذلك : د. فاروق يوسف، قواعد علم السياسة، مكتبة عين شمس، 1990، ص 40، ص 45، ص 50. وأيضاً : د. صدقة يـحيى فاضـل، علاقة علم السياسة بالإنسانيات والعلوم الاجتماعية، مجلة البحوث والدراسات العربية، العدد السادس عشر، 1988م، يصدرها معهد البحوث والدراسات العربية (التابع للمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم)، ص 181، ص 185، ص 190.

فى علم الاجتماع ودراسته للوسط الاجتماعى للفرد،و علم النفس ودراسته لمحددات ودوافع النشاط الإنسانى،و علم الأنثروبولوجى ودراسته لتطور الإنسان مع مجتمعه[1].

ومن السلوكيين من ركز على الجماعة كوحدة للتحليل-أى دراسة دور الجماعة فى مجتمعها سواء أكانت جماعة ضاغطة أو جماعة مصلحة، ووحدة التحليل تلك (الجماعة) هى التى أشار إليها "بنتلى" سنة 1908 فى كتابه "عملية الحكم" (على نحو ما سلف)، حيث تأثر "بنتلى" تأثيراً واضحاً بكتابات عالم الاجتماع " ألبيون سمل: Albion Small " الذى ركز على دراسة الجماعات فى حياتها وأشكالها وتفاعلها مع بعضها البعض، وعبر عن هذا التفاعل بما أسماه سمل "بالعملية الاجتماعية". إنها التكون الدائم للجماعات (حيث التجمع حول المصلحة)، والتبادل الدائم للتأثير فيما بينها، ونقل "بنتلى" هذا التصور إلى عالم السياسة حيث ركز على تفاعل الجماعات، فعرف الجماعة من ثنايا دورها فى هذا التفاعل مبتعداً عن التعريف بالجماعة لذاتها بسبب مرونة مدلول لفظة "الجماعة" وغموض مدلول لفظة "المصلحة" (فهناك جماعات صغيرة كالأسرة وهناك فئات عمالية وأطباء ومزارعون، وهناك الطبقات..إلخ) وما عنى به "بنتلى" هنا فى تحليله للجماعة هو دراسة وظيفتها – أى التعرف على دورها فى العملية السياسية. ولقد ارتبط " ديفيد ترومان: David Truman " بنفس وحدة التحليل "لبنتلى" (على نحو ماسلف)، وكان من يشاركهما فى " الجماعة" كوحدة للتحليل ينصب اهتمامه على دراسة الجماعات دون الأفراد طالما أنها تؤثر أكثر وبفعالية فى الحياة السياسية. وفى النهاية فإن الحياة السياسية ما هى إلا عدة جماعات متصارعة متفاعلة فيما بينها حيث تتبادل التأثير والتأثر من ثنايا الضغوط "Pressures" والضغوط المضادة "-Counter"

---

(1) راجع فى هذا الصدد : د. حامد ربيع، المرجع السابق، ص 29، وانظر أيضاً : د. فاروق يوسف، السلوك السياسى، مرجع سابق، ص 24 : ص 26.

"Pressures. وهــذا الـتفاعل فيمــا بين هذه الجماعات من ثنايا الضغوط المتــبادلة تحــدد حالة الحياة السياسية فى مجتمع ما فى وقت معين. كما أن الصـــراع بين هذه الجماعات هو الذى يقرر من يحكم، والتغير فى تكوين هذه الجماعــات هــو الذى يتوقف عليه التغير فى الحياة السياسية لمجتمع معين. وغنى عن البيان ما للجماعة من دور مؤثر على سلوك أعضائها. فكلما قوى ارتباط الفرد بجماعة مصلحة معينة إزداد تأثيرها عليه[1].

وتجدر الإشارة هنا إلى أن بعضاً من أصحاب الاتجاه السلوكى قد راحوا يســتخدمون "الجماعــة" كوحدة للتحليل فى إطار "التحليل النسقى : System Analysis " وفى مقدمــة هؤلاء " ديفيد إيستن "، فالنسق السياسى-عنده- مجموعــة قــوى (جماعــات) رسمية وغير رسمية متفاعلة فيما بينها بعامل قــانون الفعــل ورد الفعل كجماعات مصلحة فتتبادل التأثير والتأثر على نحو يهيئ للاتزان الكلى لمجتمعها. ومن ثم فالنسق السياسى (فى البيئة الوطنية) عــبارة عــن جماعــات متصارعة ومتفاعلة وهى فى تفاعلها تنتظم انتظاماً تــلقائياً. والنسق السياسى الدولى ما هو أيضاً إلا جماعات (وحدات سياسية) متصــارعة متفاعلة وانتظامها التلقائى ينتهى بنا إلى صورة من صور النسق الــدولى (نســق مــتعدد الأقطــاب أو ثنائى القوى القطبية أو أحادى القوى القطبية).

وهكــذا فقد حدث تمييع لوحدة التحليل المستخدمة لدى أصحاب الاتجاه الســلوكى ما بين الفرد والجماعة، هذا إلى جانب الغموض الذى يحيط بلفظة "الجماعــة"، فبنتلى لم يعط تعريفاً واضحاً " للجماعة"، واكتفى بالقول بأنه لا توجــد جماعة دون مصلحة، وأن المصلحة مرادفة للجماعة، وهنا لم يوضح "بنتلى" ما إذا كانت الجماعة هى التى تحدد نفسها طبقاً لمصلحة معينة أو ما

---

(1) راجع فيما تقدم : د. كمال المنوفى، المرجع السابق، ص 29، ص 30، وأيضاً : د. حسن صعب، المرجع السابق، ص 188، وحول غموض لفظتى " الجماعة " و " المصلحة " انظر :

- Varma. S.P. Op. Cit. PP. 253-254.
- Truman. David. The Governmental Process, Knopf. New York, 1951. PP. 46-52.

إذا كـــانت المصـــلحة هى التى تؤدى إلى تكوين الجماعة، فالمهم-لديه- دور هــذه الجماعة فى عملية التفاعل داخل مجتمعها السياسى بصرف النظر عن ماهيـــة هــذه الجماعـــة وعـــن حجمهـــا وعـــن أســـاليبها. هـــذا ولئن كان "تـــرومان" قـــد راح يقـــدم تعريفاً للجماعة بأنها : " أى تجمع من الأفراد لهم بعـــض الأهداف المشتركة " إلا أنه سرعان ما أدرك الحاجة إلى وجوب وجود مصـــلحة مشـــتركة بيـــن أفراد هذه الجماعة، وليلتقى فى النهاية مع "بنتلى" فى الغمـــوض الـــذى يحيـــط بـــلفظة "الجماعة" عما إذا كانت جماعة صغيرة أم كبيرة ؟ أو فئة أم طبقة ؟ أم حزب سياسى أم جماعة ضغط؟ فهذه الجماعة لدى كل من "بنتلى" و "ترومان" مرادفة "للمصلحة"، وأما عن ماهية المصلحة أيضـــاً فـــهى غامضة. وحتى أصحاب مدخل الأنساق حينما وصفوا الجماعة بأنهـــا قـــوة فى مواجهـــة قوى (جماعات) مجتمعها بما فيها جماعة السلطة الرسمية (كقوة)، فهم لم يميزوا بين طبيعة القوى لهذه الجماعات إذا ما كانت رســـمية أو غيـــر رســـمية. كل ذلك الغموض كان عائقاً للوصول إلى تحديد واضـــح لوحدة تحليل لعالم السياسة تكون أساساً لصياغة نظرية عامة شاملة لتفسيره[1].

ثالثها : من حيث أدوات التحليل المستخدمة :

لقـــد رفع أصحاب الاتجاه السلوكى شعار التزاوج بين التنظير وأدوات الـــبحث المستخدمة وصولاً إلى العلمية، وذلك لأنهم يدرسون الواقع مباشرة دون الاعـــتماد-عـــلى حـــد قولهم-على الدساتير الرسمية والأساطير المبنية حولهـــا (الإيديولوجيـــة). كمـــا شدد رواد الاتجاه السلوكى على جعل البحث العـــلمى مـــتحرراً مـــن القيـــم الذاتية وفى سبيل تحقيق ذلك تم التشديد على استخدام الأساليب المستخدمة فى العلوم الطبيعية كالإحصاء والمفاهيم العلمية والرسوم البيانية والجداول والنماذج والمعادلات والأشكال الهندسية وغيرها.

---

(1) راجع: Varma, S.P., Op., Cit., PP. 253. وأيضاً د. كمال المنوفى، المرجع السابق، ص31.

وكل ذلك وصولاً للهدف الأسمى وهو بناء نظرية عاملة شاملة تفسر علاقات عالم السياسة، وحقيقة الأمر أن السلوكيين قد نسوا الهدف من وراء استخدام هذه الأدوات، وهو الانتهاء إلى بناء نظرية عامة شاملة لتفسير علاقات عالم السياسة وتعلقوا بالوسائل، حتى غرقوا فى استخدام هذه الأدوات فى مجالات هامشية وفرعية.

هـذا إلى جانب أنهم اتجهوا إلى تحليل النشاطات الإنسانية تحليلاً كمياً وقـد عرضـنا مـن قـبل لصعوبات (بل واستحالة) إخضاع النشاط الإنسانى للـتجريب أو التحـليل الكمى. ذلك أن النشاط الإنسانى نشاط عشوائى وليس محدداً، وعند استخدام الأساليب الإحصائية فى وضع احتمالات معينة، فإن تلك الاحـتمالات ليس لها قاعدة ثابتة أو أساسية وتبعاً لذلك تأتى صعوبة التفسير والتنبؤ بالنشاط الإنسانى.

وبصـدد ملاحظـة العوامـل المختـلفة التى تؤثر على تشكيل النشاط الإنسـانى فهى عوامل كثيرة ومتغيرة بصفة مستمرة، هذا إلى جانب صعوبة ضـبط وعزل المتغيرات بحيث لا يستطيع الباحث رصد أثر المتغير التجريبى (المتغير المستقل) وحده على المتغير التابع لمعرفة السبب والنتيجة. هذا إلى جانب أن هذا الاتجاه له حداثته (بدأ مع عقد الخمسينات من القرن العشرين) فـتأتى مشـكلة أن ملاحظات النشاط الإنسانى غير كافية فى تلك الفترة حتى يكتشـف تواترها ومن ثم انتظامها للوصول إلى تعميمات بشأنها. وعليه تأتى مشـكلة استخدام التاريخ كأداة للملاحظة فى التحليل السياسى، حيث لا يمكن أن تعزل المعطيات التاريخية عن زمن حدوثها مما يزيد صعوبة الوصول إلى التعميم بصددها. فكل متغير فى العلوم الاجتماعية له زمن معين[1].

---

(1) راجـع فيما تقدم : د. محمد طه بدوى، المرجع السابق، من ص 256 إلى ص 260، وأيضاً : د. أسعد عبد الرحمن، مدى ملائمة وسائل وطرق البحث الغربية، ملخص لندوة وردت فى مجلة العـلوم الاجتماعية، العدد الثالث، أكتوبر 1976، ص 58، وأيضا : د. كمال المنوفى، المرجع السابق، ص 18، وأيضاً : د. فريد صفرى، المرجع السابق، ص 1.

وكــذا بصدد عملية الملاحظة فى تحليل سلوك الأفراد والجماعات فإلى جانب أن الملاحَظ والملاحِظ ذو إرادة واعية (بما يشكك فى عملية الملاحظة)، فإن أدوات الملاحظة (كالمقابلة والإحصاء والوثائق) تخضع لقيم تلك الإرادات الواعيـــة، كما أن أسلوب الاستبيان لا يذهب بعيداً عن ذلك كوسيلة للملاحظة حيث توضع الأسئلة بشكل تحكمى من ناحية وعدم صدق المجيب على الأسئلة مـــن ناحية أخرى لعوامل متباينة، بجانب صعوبة الحصول على وثائق لتحليل الأوضـــاع الراهنة لعوامل أمنية وإستراتيجية فى مجال السياسة. وحتى عند تجميـــع الـــبيانات وتخزينها فى الحاسب الآلى (الكمبيوتر) فإن الحاسب ليس وسيلة لجمع البيانات وإنما هو طريقة للتحليل التى يريدها المحلل.

وبالإضـــافة إلى ما سبق فإن أصحاب الاتجاه السلوكى حينما يتطرقون إلى موضـــوع معيـــن لتحـــليله ينقبون عن الوحدات التى يمكن تحليلها كمياً، وكـــثيراً مـــا تكون هذه الوحدات خارجة عن إطار مادة البحث المستهدفة كما أنهم لا يترددون فى إحصاء ما يمكن إحصاؤه وإبرازه فى جداول منمقة[1].

وهكذا فإن أصحاب الاتجاه السلوكى قد حادوا عن شعارهم الذى رفعوه وهو شعار " التزاوج بين التنظير والبحث " حيث اتجهوا إلى الاهتمام بأدوات الـــبحث أكـــثر مـــن اهـــتمامهم بهدف تنظير عالم السياسة، مما أدى بهم فى النهاية إلى خلع مزيد من الغموض على تحليلاتهم لعالم السياسة[2].

---

(1) وهـــو فى هـــذا يكون مثل الطبيب الذى ينهك نفسه عند تشخيص مرض صدرى بعد الشعرات المنتشرة على صدر المريض.

(2) راجـــع فيمـــا تقـــدم بشـــأن أدوات التحـــليل المستخدمة فى التحليل السلوكى : د. فريد صقرى، المـــرجع الســـابق، ص 2، وأيضـــا : لمـــزيد مـــن التفصـــيل فى هـــذا الشـــأن، ارجـــع إلى :
Varma. S.P . Op. Cit PP 101-107

الباب الثانى

النماذج التى قدمت لتفسير عالم السياسة

ونعرض لهذا الباب من ثنايا الفصلين التاليين :

الفصل الأول : نتناول فيه بالتحليل والتقويم النماذج التى قدمت لتفسير عالم السياسة الوطنى.

الفصل الثانى : نتناول فيه بالتحليل والتقويم النماذج التى قدمت لتفسير عالم السياسة الدولى.

الفصل الأول

"النماذج التى قدمت لتفسير عالم السياسة الوطنى"

" تحليل وتقويم"

الفصل الأول

"النماذج التى قدمت لتفسير عالم السياسة الوطنى" " تحليل وتقويم "

تمهيد :

بادئ ذى بدء نشير هنا (وبإيجاز) إلى الخطوط المشتركة التى يلتقى عليها المعنيون بالنظرية السياسية فى بنائهم لنماذجهم النظرية[1] والتى تتمثل فيما يلى :

أولا : من حيث المنهج :

فهم يلتقون على المنهج العلمى التجريبى- وقد تراكمت عليه النظرة السلوكية- والذى قوامه الملاحظة والتجريب من أجل التفسير والتوقع.

ثانيا : من حيث المادة :

حيث يلتقون على النشاطات السياسية، كمادة للتحليل، كما يلتقون على القوة كمفهوم أساس لدراسة تلك النشاطات السياسية، إلى جانب التقائهم علـى كون " الفرد" و" الجماعة" يمثلان معاً وحدة التحليل، حيث ينظرون إلى عالم السياسة الوطنى من ثنايا نشاطات الأفراد والجماعات ودونما تمييز بين الرسمى واللارسمى منها.

ثالثا : من حيث أدوات التحليل :

وهم يتفاوتون فيما بينهم فى استخدام مزيج من الأدوات الذهنية (كاستعارة مجموعة مفاهيم جاهزة من العلوم الطبيعية- حال مفهوم : القوة-

---

(1) وذلك بعد أن قدمنا عرضاً مفصلاً عن الخطوط الرئيسية التى يلتقى عليها علماء السياسة التجريبيون المعاصرون فى تحليلهم للحياة السياسة، وعن معالم الاتجاه السلوكى فى التحليل السياسى، وكل ذلك من حيث المادة والمنهج وأدوات التحليل.

البــنية – الوظيفــة – النسق ... إلخ) والأدوات البحثية (كالأساليب الرياضية والإحصائية ...إلخ) كأدوات للتحليل الكمى لنشاطات الأفراد والجماعات.

وإذ أشــرنا هــنا للخصــائص المنهجية التى يلتقى عليها المعنيون بالنظرية السياسية عند تنظيرهم لعالم السياسة الوطنى (فى جملته)، للانتهاء إلى وضع نماذج نظرية لواقع ذلك العالم لكى تتخذ أداة ذهنية يسترشد بها فى فهــم وتحــليل ذلك العالم، ننتقل هنا إلى تناول هذه النماذج من ثنايا المباحث التالية :

المــبحث الأولى : ونعــرض فيــه التعريف بالتحليل البنيوى فى مجال عــالم السياسة الوطنى ثم نعرض لأحد النماذج البنوية التى قدمت فى تحليل عالم السياسة الوطنى وهو نموذج الدكتور / محمد طه بدوى.

المبحث الثانى : ونتناول فيه التعريف بالتحليل الوظيفى فى مجال عالم السياســة الوطــنى، ثم نعرض لنموذج " ألموند " الوظيفى كأحد أبرز النماذج التى قدمت فى هذا الشأن.

المــبحث الثالث : ونعرف فيه بالتحليل النسقى فى مجال عالم السياسة الوطــنى، ثــم نعــرض لنموذج " ديفيد إيستن " حيث يأتى فى مقدمة النماذج النسقية فى تحليل عالم السياسة الوطنى.

المــبحث الــرابع : ونعــرض فيه التعريف بالتحليل النسقى الاتصالى، ولأبرز النماذج التى قدمت بهذا الصدد وهو نموذج " دويتش".

المبحث الأول

" النماذج البنيوية "

وهــنا قبل تناول النماذج النظرية التى تستند إلى مفهوم البنية كأداة للتحليل نعرف بالتحليل البنيوى وبأبعاده فى التحليل السياسى.

التعريف بالتحليل البنيوى :

ويرتكــز هــذا الــنوع من التحليل لعالم السياسة الوطنى إلى مفهوم " البــنية : Structure " وهو مفهوم منقول عن أحد علوم الأحياء وهو علم التشــريح، حيث يستخدم هذا المفهوم كأداة ذهنية لتصوير الحالة التى عليها أجــزاء " الكــل الواحــد " والتى هى من هذا الكل بمثابة " اللبنات ". وبعبارة أخــرى فــإن مفهوم البنية يستخدم كأداة لتصوير ما عليه لبنات البناء الواحد مــن تــراص وتشــاد، وبهذا التصور انتقل مفهوم البنية من علم الأحياء إلى العــلوم الاجتماعية كأداة ذهنية لتصوير "الكيانات" الاجتماعية، على اعتبار أن كل كيان يقوم على مجموعة من أجزاء.

من هنا فمفهوم البنية يعنى النظر إلى واقع سياسى ما (بنية سياسية مــا) على أنه مجموعة من أجزاء متشادة ومتراصة، وأن الهدف من التحليل البنيوى يتمثل فى الكشف عن موقع وحجم كل جزء من الكل وتشاده وتراصه مع الأجزاء الأخرى التى تشاركه نفس الكيان السياسى من حيث هو كل واحد.

هــذا ويفترض فى استخدام مفهوم البنية على هذا النحو وجود ترابط بيــن أجزاء الكل، بحيث يرتبط وجود كل جزء بوجود جميع الأجزاء الأخرى، وبحيــث تعمــل هذه الأجزاء متشادة مع بعضها البعض، من هنا فإن التحليل البنيوى لا يتناول وجود الأجزاء لذاتها بل وجود هذه الأجزاء من حيث تشادها وتراصها.

أهمية التحليل البنيوى لعالم السياسة (الوطنى) :

وتبرز أهمية التحليل البنيوى لعالم السياسة الوطنى فى تجاوزه للتحليل التقليدى (القانونى)- الذى يركز على دراسة الكيان العضوى والوظيفى للمؤسسات السياسية الرسمية فى ضوء أنظمتها القانونية- إلى تحليل العلاقات الفعلية القائمة بين أجزاء عالم السياسة الوطنى (الحياة السياسية) حيث يمثل عالم السياسة الوطنى البنية السياسية الكبرى المؤلفة من بنيات أصغر منها.

كما تبرز أهمية التحليل البنيوى أيضاً فى إظهار علاقة " البنية السياسية : Structure Politique " بالبنيات الاجتماعية الأخرى (البنية الاقتصادية-الثقافية..إلخ). حيث يتجه التحليل البنيوى نحو دراسة البنية السياسية فى الإطار الأوسع للبنية الاجتماعية، وذلك من ثنايا تشادها مع مختلف بنيات المجتمع كالبنية الجغرافية-الاقتصادية...إلخ. وعلى اعتبار أن البنية الاجتماعية هى المحصلة الكلية لتشاد جميع هذه البنيات. والتحليل البنيوى كذلك تبرز أهميته فى تحليله لبنية سياسية كبرى (المجتمع السياسى) حيث يتناول كل جزء من أجزائها ويظهر نمط العلاقات الذى يقوم بينها مما يجعلها كلاً مميزاً عن كل آخر (مجتمع آخر). ومن هنا يفتح التحليل البنيوى آفاقاً جديدة للدراسة العلمية من ثنايا دراسة بنيات مختلفة، فمثلاً عند دراسة البنية السياسية لقبيلة أفريقية والبنية السياسية لدولة أوروبية فإن هناك افتراضاً لأصحاب التحليل البنيوى يتمثل فى وجود تشابه فى الترابط البنيوى لأجزاء البنية السياسية من مجتمع لآخر، فالبنية السياسية للقبيلة الأفريقية والدولة الأوروبية تقوم على حاكمين ومحكومين، وعلى علاقات بين الحاكمين والمحكومين وهذه العلاقات هى التى تحدد نوع تلك البنية السياسية.

أما الاختلاف فيكون فى الكيفية التى تمارس فيها مظاهر السلطة وفى هياكل السلطة وهنا تبرز أهمية النظرة السلوكية فى التحليل البنيوى كتحليل علمى تجريبى حيث نقف بها على التباين فى سلوكيات الحياة السياسية فى

مجتمعين يتشابهان تماماً فى المؤسسات السياسية الرسمية (ويسودهما نظام سياسى واحد). هذا من ناحية ومن ناحية أخرى تبرز النظرة السلوكية فى التحليل البنيوى دور البيئة على نشاطات الأفراد والجماعات فالأوضاع الجغرافية والاقتصادية والثقافية لها أثر بالغ فى التأثير على نشاطات الأفراد والجماعات[1]

أبعاد التحليل البنيوى فى التحليل الوظيفى والنسقى :

وهنا نشير إلى الخلط المنتشر فى الغرب بين التحليل البنيوى والتحليل الوظيفى، ذلك أن التحليل البنيوى يقف عند حد الكشف عن موقع كل جزء من الكل وحجمه وعلاقاته بغيره من الأجزاء التى تشاركه نفس الكيان السياسى الواحد. أما عندما نريد الوقوف على وظيفة كل جزء من هذه الأجزاء فنحن نتجاوز إذن التحليل البنيوى إلى التحليل الوظيفى، ولكن فى نفس الوقت لا يمكن البدء فى التحليل الوظيفى دون الاستعانة بالتحليل البنيوى – أى لا يمكن الوقوف على وظيفة الجزء إلا بعد التعرف على حجمه وموقعه وعلاقاته مع الأجزاء الأخرى للكيان الواحد.

أما عن ارتباط التحليل البنيوى بالتحليل النسقى، فإن المعنيين بالتحليل النسقى حينما يحللون كياناً سياسياً ما فهم يبدءون فى تحليلهم للنشاط السياسى من مفهوم "البنية" ثم ينتقلون إلى مفهوم " النسق" فى معنى أنهم ينظرون إلى الواقع السياسى من ثنايا مفهوم البنية أولاً ثم يضعون اللبنات فى مواقعها من النسق السياسى من حيث هو أعم وأشمل، فأصحاب التحليل النسقى (كما سيأتى) يتصورون عالم السياسة الوطنى على أنه

---

(1) راجع فيما تقدم بصدد أهمية التحليل البنيوى فى عالم السياسة : د. محمد طه بدوى، النظرية السياسية، مرجع سابق، ص 321، ص 329. وانظر أيضاً : د. حسن صعب، علم السياسة، مرجع سابق، ص 224، وانظر أيضاً :

- Burdeau, George, Structures Economiques et Structures politique. Revue Francaise de Science Politique. Vol, No.1. 1960. PP. 130-136.
- Grawitz, Madeleine, Op.Cit., PP. 419-432.

مجموعة بنيات (قوى) ثم يستخدمون مفهوم "النسق" فى إظهار كيفية التفاعل بين هذه البنيات. وفى هذا الأمر استجابة لمنطق العلم التجريبى ولمستوياته، فالبنية ترتبط بمستوى "الوصف" (وصف الواقع بما هو عليه من أجزاء) وأيضاً بمستوى " التصنيف"، فالمؤسسة السياسية- كالبرلمان مثلاً- من حيث هى بنية هى كل من عناصر معنوية (أفكار وعقائد وتقاليد وبما يفضى إليه من نشاطات) وعناصر مادية (أموال وأشياء) وعناصر عضوية (بشر)، وكل هذه العناصر المكونة لهذا الكل متساندة متراصة على وضع يتشكل به جهاز واحد هو البرلمان وإن بدا كل عنصر منها بوجود متميز. كما أن البرلمان كمؤسسة يمثل فى نفس الوقت كينونة بذاتية متميزة عن الوجود الذاتى لكل عضو من الأعضاء المكونين لها. ومن هنا يأتى استمرارها رغم ما قد يلحق أعضاءها من تغير. وكذلك فالحياة السياسية تقوم على بنيات (قوى)، فالبنية إذن هى تصور للواقع السياسى (الحياة السياسية) منظوراً إليه من ثنايا تراص وتشاد أجزائه وأحجامها وموقعها فى البناء، ذلك بينما يأتى " النسق" فيما بعد لتصور التفاعل الذى تجرى عليه علاقات تلك الأجزاء[1].

وجملة القول إذن بشأن التحليل البنيوى أنه يرقى إلى مستوى التحليل العلمى لكونه يستهدف الكشف عن موقع الأجزاء وحجمها من الكل وعلاقاتها ببعضها، ومن ثم يقدم تفسيراً علمياً فيجاوز بذلك مستوى الوصف إلى شئ من التحليل العلمى. ورغم ذلك فإن هذا القدر من التحليل العلمى الذى يبلغه التحليل البنيوى إذا ما قورن بالتحليل الوظيفى أو النسقى فهو قدر متواضع.

ولقد اخترنا هنا النموذج المقدم من الدكتور / محمد طه بدوى، كأحد نماذج التحليل البنيوى لعالم السياسة الوطنى.

---

(1) راجع فيما تقدم بصدد أبعاد التحليل البنيوى فى التحليل الوظيفى والنسقى : د. محمد طه بدوى، منهج البحث العلمى، مرجع سابق ص 95، ولنفس المؤلف . النظرية السياسية، مرجع سابق أيضاً، ص 313، 320.

النموذج البنيوى للدكتور/ محمد طه بدوى :

وهـو الـنموذج الـذى أورده الدكـتور / محمد طه بدوى فى كتابه "الـنظرية السياسية- النظرية العامة للمعرفة السياسية"[1]، وبداية نشير هنا إلى أن هـذا الـنموذج البنيوى (أى الذى استند صاحبه فى بنائه إلى مفهوم "البـنية" فى تحليل عالم السياسة الوطنى)، يعد من أبرز النماذج البنيوية التى قدمـت لتحليل عالم السياسة الوطنى، إن لم يكن هو النموذج البنيوى الأوحد (عـلى حد علمنا) حيث لم يعن المعنيون بالنظرية السياسية فى الغرب بتقديم نمـاذج بنيوية بسبب عدم الفصل-لديهم- بين مفهومى "البنية" و "الوظيفة"، فالملاحظ أنه فى كتابات هؤلاء لا توجد حدود واضحة بين المفهومين، فالكثير من بينهم لا يرى حرجاً فى ربط التحليل البنيوى بالتحليل الوظيفى، ومن ثم لا يسـتهدفون الكشـف عن مواقع وأحجام عناصر الكيان السياسى المستهدف فحسـب وإنمـا يـتجاوزون ذلك إلى الكشف عن دورها فى تحقيق تكامل هذا الكيان (الكلى) المستهدف.

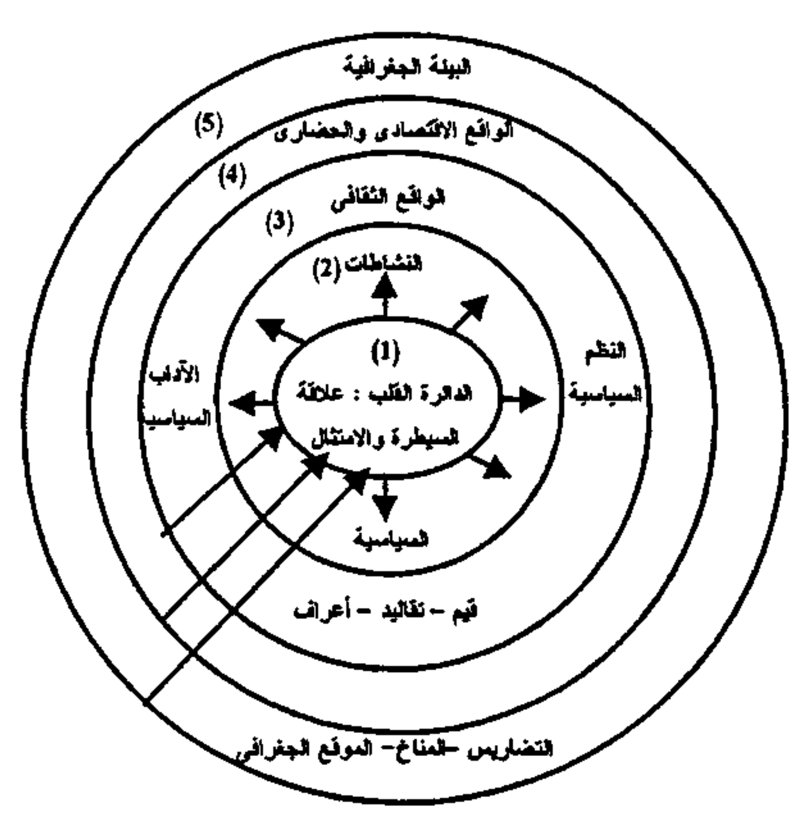
والدكتور "بدوى" فى نموذجه هذا يرتبط إذن فى تحليله لعالم السياسة الوطـنى بمفهوم البنية كما سلف، وهو لذلك نموذج بنيوى-أى صورة ذهنية يتصـور بهـا عـالم السياسة الوطنى من ثنايا مفهوم البنية، ففى فهمه لعالم السياسـة الوطـنى وفى تحديـد هدفـه من تقديم هذا النموذج يرى فى عالم السياسـة الوطـنى (الحيـاة السياسية) مجموعة من عناصر (لبنات) متشادة ومتراصة، ومن ثم يرتبط بهدف من وراء هذا التحليل وهو السعى إلى الكشف عـن موقـع كـل عنصر من الكل وحجمه ومدى تشاده وتراصه مع الأجزاء الأخرى.

وعـليه فـإن الدكتور "بدوى" يتصور الحياة السياسية على أنها بنية مركـبة مـن مجموعة عناصر متشادة متراصة على وضع يتحقق به ترابطها

---

(1) المرجع السابق، من ص 330 إلى ص 334.

الكــلى، ولكى ينتهى إلى تقديم تعريف بنيوى للحياة السياسية، وهذا النموذج هــو نموذج علمى لأن فروضه كلها مصورة من الواقع بالملاحظة، حيث يبدأ صــاحبه بــالقول بــأن الملاحظــة تشير إلى أن الحياة السياسية تقوم على مجموعــة من لبنات متشادة متراصة، وتمثلها فى شكل دوائر خمسة هى كما يلى :



الرسم التوضيحى للنموذج البنيوى للدكتور / محمد طه بدوى[1].

---

(1) المرجع السابق، ص 359.

الدائـرةُ الأولى " الدائـرةُ القـلب" : حيـث بدأ منها الدكتور "بدوى" نموذجـه لتحـليل عـالم السياسـة الوطنى انطلاقاً من أنها صلب هذا العالم، فيقـول: إن مـن الحقـائق العلمية المستقرة فى المعرفة السياسية (كحقائق صـورت مـن الواقـع بالملاحظـة وحققت صحتها بالتجريب) أن صلب عالم السياسـة الوطـنى يتمثل فى علاقة السيطرة والامتثال. ذلك أن السياسة فى جملـتها جوهر فى الإنسان- أى حقيقة فيه وهى من طبعه، وأن هذا الجوهر فى الإنســان قـد ثبت عن طريق التحليل العلمى أنه يتمثل فيما يسمى "بعلاقة السـيطرة والامتـثال" فعـلماء النفس التجريبيون قد أثبتوا علمياً بأنه ما من إنســان إلا ولديـه درجـة من الرغبة فى السيطرة على الآخرين (الأمر الذى يجعل من الحكم أو السيطرة على الآخرين شهوة أو فطرة أو غريزة إنسانية) وفى نفـس الوقـت فـلكل إنسان درجة من الاستعداد للطاعة إذا أمر. وهذا التـناقض داخل الإنسان يعبر عن ذاته حين يعيش الإنسان فى مجتمع بظاهرة سياسـية خالدة تأتى فى مقدمة الظواهر السياسية جميعاً وهى ظاهرة "التميز السياسـى" والـتى تعنى انقسام المجتمع إلى ممتثلين ومسيطرين : محكومين وحاكمين –أى علاقة سيطرة من ناحية وعلاقة امتثال من ناحية أخرى.

وهذا التناقض يقابل فى أيامنا ما يسمى فى الاصطلاح بالتناقض بين السلطة والحرية.

كمـا أن علاقـة السـيطرة والامتـثال والتى اصطلح على تسميتها "بجوهـر السياسـة فى الإنسان" تفضى أيضاً إلى ظاهرة سياسية خالدة وهى ظاهرة "السلطة السياسية" والتى تعنى كحدث اجتماعى الاحتكار الفعلى لأدوات العـنف (مـن جانب الحاكمين وفى مواجهة المحكومين المجردين منها)، من أجل تحقيق الخير العام، كما تفضى أيضاً علاقة السيطرة والامتثال إلى ظاهرة سياسـية خالدة وهى ظاهرة "الضبط السياسى : Ordre Politique " وهى تعـنى الـتمييز بيـن الآمرين والمطيعين المرتكز إلى الاحتكار الفعلى لأدوات العـنف فى الجماعـة لحسـاب سـلطة الأمـر احـتكاراً كافياً بذاته لتحقيق

الانضباط الذى يقتضيه السلام الاجتماعى فى الداخل وأمن الجماعة إزاء العالم الخارجى. وهذا الضبط السياسى يمثل "البنيان السياسى : Structure Politique" الثابت لعلاقة الأمر والطاعة (السيطرة والامتثال) فى شتى المجتمعات السياسية على تباين الزمان والمكان. من هنا فإن هذه الظواهر جميعاً (ظاهرة التميز السياسى وظاهرة السلطة السياسية وظاهرة الضبط السياسى) تأتى من أصل واحد وهو علاقة السيطرة والامتثال كصلب ثابت على طول التطور التاريخى للمجتمعات الإنسانية، وذلك فى الجماعات الأولية كالعشائر أو القبائل وفى المجتمعات السياسية الأكثر تقدماً. فكل هذه التجمعات تشترك فى صلب واحد هو علاقة السيطرة والامتثال بظواهرها الثلاثة الرئيسية بعيداً عن ارتباط هذا الصلب بالقيم الخارجة عنه والتى تتغير بتباين الحضارات والثقافات ودرجات التقدم فى التقنية السياسية والدستورية، فكل هذه ليست أكثر من هياكل خارجية متغيرة ومتراكمة على صلب عالم السياسة وهو علاقة السيطرة والامتثال. وهذا الصلب مكانه من النموذج مكان القلب أو الوسط بالنسبة للدوائر (البنيات) الأخرى.

وهكذا فإن الظاهرة السياسية بمدلولها الضيق "علاقات السيطرة والامتثال" يتصورها صاحب النموذج فى الدائرة القلب التى لا تتغير من مجتمع إلى آخر، لأنها خاصة من خواص الإنسان الاجتماعى، ولكن الذى يتغير من مجتمع لآخر هو النشاط السياسى الذى تستدعيه الدائرة القلب "علاقات السيطرة والامتثال".

الدائرة الثانية : ويتصورها صاحب النموذج فى دائرة النشاطات السياسية، فمن الدائرة القلب "علاقات السيطرة والامتثال" تنبعث نشاطات سياسية، أو بمعنى آخر فإن هذه العلاقة التى تمثل صلب عالم السياسة الوطنى لابد وأن تترجم عملاً فى نشاطات سياسية-أى فى أفعال تنبعث من الطرف المسيطر متجهة إلى الطرف المطيع، فالسيطرة من حيث هى أفعال هى فعل إرادة فى إرادة أو فعل عقل فى عقل تقتضى من القائمين عليها نشاطات.

ونفس الشئ بالنسبة للأطراف الأخرى لتلك العلاقة والذين هم أعضاء المجتمع الكلى (منفردين أو مجمعين فى جماعات) بوصفهم ممتثلين إنهم هم الآخرون يمارسون ألواناً من نشاطات تنبعث من موقعهم فى تلك العلاقات.

وهذه النشاطات السياسية من الطرفين(المسيطر والممتثل) تتغير من مجتمع إلى آخر وهذا التغير فى ملامحها أو أساليبها مرهون بتغير العوامل المحيطة بها فى مجتمعها والتى تتجه إليها من الدوائر التالية فى النموذج (الدائرة الثالثة والرابعة والخامسة).

الدائرة الثالثة : ويتصورها الدكتور "بدوى" فى دائرة الواقع الثقافى، فالنشاطات السياسية للأفراد والجماعات التى تعمل فى إطار مجتمعها الكلى ترتكز إلى وحدته الثقافية وتنفعل بها. إن نشاطات الأفراد والجماعات تنفعل بالضرورة بأفكارهم وعقائدهم، ومن ثم بقيمهم وما تؤدى إليه من تقاليد وأعراف بصرف النظر عن طبيعة مصادرها : ميتافيزيقية أو سماوية أو وضعية، ومن هنا فإن الوضعيات الاجتماعية من قيم المجتمع وتقاليده وأعرافه لا تؤثر فى النشاطات السياسية للأفراد والجماعات فحسب وإنما تفرز فوق ذلك نظماً للحياة السياسية مكتوبة أو عرفية والتى تعنى بالتنظيم العضوى والوظيفى لسلطة الأمر ولعلاقاتها فى مجتمعها، كما تفرز آداباً سياسية.

إن صلب عالم السياسية "علاقات السيطرة والامتثال" تكسوه عوامل كيفية كالقيم والتقاليد والأعراف وهى عوامل تطوع ذلك الصلب وتشكله- تتراكم فوق ذلك الصلب دون أن تغير من حقيقته، وبذلك يتغير شكل عالم السياسة الوطنى مع تغير قيم وتقاليد المجتمعات، وبالفعل ثبت بالملاحظة والتجريب أن الواقع الثقافى لكل مجتمع يلعب دوراً مرموقاً فى تصوير واقعه السياسى وذلك عن طريق ما يصدر عنه من قيم وتقاليد وأعراف متراكمة على صلب عالم السياسة الثابت فيكسبه هياكل خارجية قيمية بحتة تجعل منه ما هو جدير بأن يوصف بأنه نظام سياسى. إن هذه القيم والتقاليد والأعراف

حيـن تـتراكم عـلى علاقة السيطرة والامتثال " تجعل منها علاقات منظمة. وبهـذا تـتحول هذه القوة الخام إلى قوة مطوعة (منظمة) كما أن هذه العلاقة السياسـية المنظمة تهيئ لظهور ما يسمى "بالنظام السياسى" والذى يعنى إذن تـنظيم علاقة السيطرة والامتثال وفقاً للقيم والتقاليد والأعراف، وهذه العلاقة السياسـية "السيطرة والامتثال" لا تختفى رغم ما يتراكم عليها من هياكل- من مؤسسـات سياسـية حاكمـة ومـن حيـث تركيب هذه المؤسسات العضوى والوظيفى من ناحية أو التزامها بقيم مجتمعها من ناحية أخرى، وهناك الآداب السياسـية التى تفرزها أيضاً القيم والتقاليد والأعراف وهى تلك الآداب التى تـراعى فى علاقات الحاكمين بالمحكومين (كالمصارحة السمحة بين الحاكمين والمحكومين).

وهكذا فإن الواقع الثقافى للمجتمع الذى نحلل الحياة السياسية فيه له تأثير بالغ، فالثقافة هى التى تحكم النشاطات السياسية، ولذلك لا يمكن تجاهل الـنظم السياسـية أو الآداب السياسية التى تفرزها ثقافة المجتمع عند تحليل الحيـاة السياسـية لمجـتمع معيـن. ففى مجتمعات السلطة المشخصة تتمثل ثقافـتهما فى كـون المـلك ممثلاً للإرادة الآلهية (كما فى أوروبا فى العصور الوسـطى) حيـث يتـلقى سلطانه من الله ومن ثم لا يسأل إلا أمام الله (وهذه قيمـة)، ولذلـك تصـبح السلطة فى هذه المجتمعات بحكم طبيعة الثقافة التى تؤمن بها سلطة مشخصة، وعندما جاءت أفكار القرنين السابع عشر والثامن عشـر فى أوروبـا (أفكار " لوك " و " روسو " و " مونتسيكو ") نادت بتقييد سـلطة الحاكم فبدا لأفراد الشعوب الأوروبية آنذاك أن الأصل فى السلطة أنها مقيدة ومن ثم نشاطها مقيد وأن للمحكومين حق مقاومة القائمين على السلطة إذا مـا اسـتبدوا، ومن ثم جاءت ثقافة جديدة تحكم النشاطات السياسية لعالم السياسية الوطنى فى العصور الحديثة، مما فتح المجال لقوى أخرى غير قوة السـلطة الرسـمية حيث ظهرت قوى (أو جماعات) جديدة تشارك مؤسسات الدولة الرسمية فى وظيفتها السياسية كالأحزاب وجماعات الضغط والمصالح.

وذلــك كله جلء على مقتضى طبيعة ثقافة هذه المجتمعات الليبرالية (مجتمعات الــنظم الحرة) التى تقوم على الأيديولوجية الليبرالية (فلسفات القرنين السابع عشــر والــثامن عشر فى أوربا)، إلى جانب استناد هذه المجتمعات فى مجال الحياة السياسية إلى تعدد الآراء والمصالح وإعطاء قدر كبير من حرية الرأى، وعــليه تنشأ فى داخلها قوى غير رسمية تنشأ نشأة واقعية (فعلية) كالأحزاب وجماعــات الضــغط والمصالح وذلك فى مواجهة القوى الرسمية والتى تتمثل فى المؤسسات السياسية الرسمية للدولة والتى تنشأ نشأة قانونية.

الدائـرة الـرابعة : ويتصــور الدكتور "بدوى" تلك الدائرة الرابعة فى دائرة الأوضاع الاقتصادية والحضارية، حيث يقول " إن درجة الوفرة والندرة فى علاقتها بالكم البشرى القائم عليها، مع القدرات الحضارية المتاحة (درجة الــتقدم التكنولوجى) على تطويع معطيات الطبيعة بصفة عامة واستغلالها، إن هــذه معاً تؤدى دوراً مباشراً فى تشكيل أساليب الحياة الاجتماعية بما فى ذلك الحياة السياسية. فلقد ثبت (بالملاحظة والمقارنة) أن هناك علاقة بين النشاط السياســى مــن ناحيــة وبين الواقع الاقتصادى والحضارى من ناحية أخرى. فالــثورة الصــناعية-مــثلاً جــاءت تعــبيراً عن التغير فى الواقع السياسى والاقتصــادى والحضــارى معاً، فهى من الناحية الاقتصادية والحضارية تعنى ثورة فى تكنولوجيا الإنتاج حيث حدث تغير جذرى فى أدوات الإنتاج فى نهاية القــرن الثامن عشر فانتقل الإنتاج من كونه إنتاجاً يدوياً إلى كونه إنتاجاً آلياً وهذا هو الوجه الأول للثورة الصناعية (كجانب فنى محض)، أما الوجه الثانى والأهــم فهو أن لفظة "ثورة" والتى تشير إلى تغير اجتماعى جذرى، فقد آلت الســلطة لطــبقة جديدة بعد انتزاعها من طبقة أخرى، لقد أصبح الصناع هم الحكــام بــدلاً مــن النــبلاء ومــلاك الأرض، ومن ثم فقد صحب هذا التقدم التكــنولوجى انــتقال السلطة من طبقة لأخرى-أى حدث تغير لمعالم المجتمع السياسية.

مـــن هـــنا فــإن الثورة الصناعية قد أحدثت تغييراً جذرياً فى الواقع الاقتصـــادى حيث كانت أوروبا فى ذلك الوقت تنتقل بمعدل سريع من الاقتصاد العقـــارى إلى الاقتصـــاد التجارى والصناعى، وفى نفس الوقت حدث تغير فى الواقع السياسى، فنتيجة لفلسفات القرنين السابع عشر والثامن عشر (فلسفات ســيادة الشـــعب " لروســـو " وســيادة الأمة " للوك "..) وذلك فى مواجهة الفلســفات الســـابقة عــليها والتى كانت ترتبط بها النظم الملكية آنذاك وهى فلســفات ســيادة المــلوك (فلســفات : جان بودان- هوبز...)، ووصلت تلك الفلســـفات (للوك – روسو ..) إلى قمتها فى أواخر القرن الثامن عشر، حيث كـــان الـــتجار والصـــناع ينـــتمون إلى الفـــئة (الطـــبقة) الثالثة التى تسمى بالـــبرجوازية، وكـــانوا قد وصلوا إلى درجة من الثراء بحكم إزدهار التجارة والصـــناعة بينما كان الاقتصاد العقارى يضمحل تدريجياً، ثم انتهى الأمر فى الواقـــع إلى قـــدرة البرجوازيين على انتزاع السلطة السياسية من يد الملوك والنـــبلاء القدامى من خلال ثورات القرن الثامن عشر متأثرين بتلك الفلسفات (فلســـفات ســـيادة الشعب وسيادة الأمة). وفى تلك الفترة كانت ظاهرة تطور تكـــنولوجيا الإنـــتاج فى الصناعة من الإنتاج اليدوى إلى الإنتاج الآلى. الأمر الذى أدى إلى ظاهرة الإنتاج الكبير كظاهرة حضارية مما أدى فى النهاية إلى مشـــكلة اقتصادية تمثلت فى مشكلة فائض الإنتاج ومشكلة البطالة. ولما كان هـــؤلاء البرجوازيون قوة اقتصادية وتمكنوا من انتزاع السلطة ومن احتكارهم لهـــا أوجـــدوا حلاً سياسياً لتلك المشكلة الاقتصادية، فنتيجة لظاهرة الفائض الكـــبير جاءت ظاهرة سياسية فى القرن التاسع عشر لم تكن معروفة من قبل ألا وهى ظاهـــرة "الاســـتعمار" والتى ما كان لها أن تظهر كحل لهذه المشكلة الاقتصـــادية مـــا لم تكن السلطة السياسية فى يد مالكى أدوات الإنتاج الجديد (البرحوازيين) حيث تدخلت السلطة لحساب حل هذه المشكلة.

ممـــا ســـبق فإن تكنولوجيا الإنتاج كظاهرة حضارية أدت إلى ظاهرة اقتصادية (الإنتاج الكبير)، ومن ثم فإن الجمع بين التكنولوجيا وبين الحضارة

وبيـــن الاقتصـــاد- أمـــر يؤكـــده الواقع وكل ذلك أثر تأثيراً بالغاً على الواقع السياســـى. وكذلــك فإن ظاهرة التقدم الصناعى والتى صاحبها الإنتاج الكبير اســـتدعت تجمعـــات مكـــثفة من العاملين فى الصناعة حول مراكز الصناعات الكـــبيرة. هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى فإن أصحاب هذا الاقتصاد الجديد (الذين كانوا يجمعون بين الملكية الصناعية والسلطة السياسية) كانت العلاقات بيـــنهم وبين العمال المكثفى العدد غير متكافئة، وكان الضغط شديداً من جانب ملاك الصناعة على هذه الفئة الجديدة التى راح عددها يتزايد بظاهرة الإنتاج الكـــبير، فنشأت طبقة جديدة ضخمة بمصالح متميزة، ومن ثم لابد لها من أن تعبر عن مصالحها، وإذن ظهرت قوة جديدة فى الحياة السياسية هناك لم تكن موجـــودة مـــن قبل وأخذت فى النمو حتى انتهت إلى أن تصبح قوة معاصرة ضاربة فى الحياة السياسية فى الغرب وهى النقابات العمالية، التى أفرزها ذلك الواقع الاقتصادى والحضارى الجديد، وبلغت اليوم فى الغرب درجة من القوة فى الحيـــاة السياسية جعلتها القوة الوحيدة القادرة على إسقاط الحكومات كما فى بـــريطانيا. وكـــل هذا يوضح أن الواقع الاقتصادى والحضارى يلعب دوراً بـــالغ الأهمية فى عالم السياسة فى التأثير على النشاط السياسى ومن ثم فلا مـــناص مـــن اعتـــبار الواقـــع الاقتصادى والحضارى لبنة من لبنات الحياة السياســـية. ذلـــك أن ما عليه الموارد المتاحة فى كل مجتمع من حيث الوفرة والـــندرة دوره فى النشـــاطات السياسية فى الداخل والخارج. ومن هنا يأتى الـــترابط والتشـــاد والتراص بين دائرة النشاطات السياسية ودائرة الأوضاع الاقتصـــادية والحضـــارية، فالنشـــاطات السياسية تتلازم مع موارد المجتمع المتاحة من ناحية، ومن ناحية اخرى مع درجة التقدم الحضارى على نحو ما ســـلف بشـــأن الـــثورة الصـــناعية فى أوربا التى هيأت ألواناً من النشاطات السياســـية لـــم تكن معروفة فى مجتمعاتها من قبل كنشاطات جماعات الضغط العمالية (نقابات العمال).

الدائرة الخامسة : وهى الدائرة التى يتصورها الدكتور " بدوى " فى البيئة الجغرافية، حيث تتأثر النشاطات السياسية كذلك ببيئة مجتمعها الجغرافية (طبيعة الأرض : التضاريس والمناخ والموقع الجغرافى وغيرها). فللأوضاع الجغرافية دورها فى تكييف نشاطات الجماعات الإنسانية وأنماط حياتهم. فبالنسبة للتضاريس (طبيعة الأرض) فإن الملاحظة تشير إلى أن النشاطات السياسية لجماعات الصحراء وأساليب حياتها تختلف عن الجماعات التى تسكن الجبال وعن سكان الوديان والأنهار. فسكان المناطق الصحراوية نظراً لتبعثرهم الشديد حيث لا كثافة سكانية لا تقوم فى مناطقهم حياة سياسية. ذلك أن الحياة السياسية تقتضى وجود كثافة سكانية فتقوم فيها القوى السياسية المتفاعلة فيما بينها. وكذلك بالنسبة لجماعات أواسط أفريقيا حيث تقضى الطبيعة هناك بتبعثر الأفراد فى جماعات صغيرة تكاد تنعزل كل منها عن الأخريات بسبب الكثافة النباتية (الغابات) ولذلك مردود على الحياة الاجتماعية والسياسية هناك. فهذه الجماعات لم تلتق ثقافياً ولا تاريخياً، حيث حجبتها الغابات الكثيفة عن بعضها البعض فنشأت نشأة ذاتية وكل جماعة بلهجة محلية، فلم تستطع هذه الجماعات أن تتخاطب فيما بينها إلا بدخول الاستعمار الأوربى وتجميعه لها تحت حكم سياسى واحد، فراحت هذه الجماعات تتخذ من لغة المستعمر لغة لها، كل حسب المستعمر الذى حل عندها. كذلك بالنسبة لسكان الأراضى الزراعية (سكان الوديان والأنهار) فإن حياتهم السياسية متواضعة مقارنة بسكان المناطق الصناعية حيث الكثافة العالية للسكان فى المدن الصناعية، فسكان المناطق الزراعية يتميزون بتجمعهم فى قرى، ومن ثم لا كثافة للسكان بل يظلون مبعثرين وإلى حد ما بعيدين عن مركز السلطة وهم يعتقدون أن هذه السلطة كينونة مخيفة تجلب الضرائب.

وبالنسبة للمناخ فإن له دوره فى أمزجة البشر، وله تأثيره فى الحياة السياسية، وبخاصة فى المشاركة فى الحياة السياسية من جانب الأفراد إلى

حـد أن " مونتسيكو " فى كتابه " روح القوانين " قد ذهب إلى القول بأن هناك علاقـة بين الطقس (المناخ) وبين السياسة، فعنده -أن سكان المناطق الحارة لا يحتاجون من وجهة نظره إلا لديكتاتوريين حيث لا يحتكمون إلى العقل كثيراً مقارنة بسكان المناطق الباردة، وهو قول لا سند علمى له.

هـذا ولا تقتصـر أهمية الأوضاع الجغرافية بالنسبة للحياة السياسية عـلى طبيعة الأرض (التضاريس)، والمناخ، فإن للموقع الجغرافى أهميته فى أسـاليب حياة الجماعات الاقتصادية، فالاعتماد على الصيد من البحر مرهون بموقـع أرض الجماعـة مـنه، ولموقـع الجماعة الجغرافى أهمية فى مجال سياسـتها مـن الجماعـات الأخـرى فمواقع المرور الدولية تهيئ للجماعات القائمة عليها إمكانية التحكم فى مصالح الجماعات المنتفعة بهذه المواقع هذا فى حالـة كـون هـذه الجماعة على درجة من القوة تحمى هذه المواقع من الجماعـات الأخرى، وتستطيع أن تتخذ من هذه المواقع أداة فعالة فى التأثير والضغط على الجماعات الأخرى بما يخدم مصالحها. أما فى حالة الضعف فإن هـذه المواقع تؤدى دوراً سلبياً لأن الجماعات المنتفعة القوية تتجه إلى الممر لغـزوه وضمه وذلك تأميناً لمصالحها. بل إن الجماعات التى لا منفذ لها على الـبحار العامة تظل أعقد قضاياها فى محاولة الوصول إلى علاقة طيبة بينها وبيـن الجماعات المطلة عليها. ومن ثم فإن سياساتها الخارجية تنصب على هـذا الأمر، وكذلك فإن الجماعات التى تعانى من مشكلة الضغط المكانى تبعاً لعدم استجابة رقعتها الجغرافية بمواردها لمعدل نموها السكانى كثيراً ما تتجه إلى السياسة التوسعية على حساب جاراتها إن استطاعت إلى ذلك سبيلاً. ذلك فضـلاً عمـا قد تؤدى إليه هذه المشكلة من مشكلات اجتماعية تهيئ لانتشار الأفكار والحركات المهددة للأوضاع السياسية القائمة.

وهـنا تبرز مسألة من أهم مسائل علم العلاقات الدولية، وهى مسألة طبيعة العلاقة بين الأرض والسياسة- أى بين الأوضاع الجغرافية والسياسات الخارجيـة لـلدول. فثمة مدرسة تؤكد حتمية هذه العلاقة (على نحو ما أشرنا

مــن قــبل)، وهى المدرســة الألمانية النشأة التى بدأت بالجغرافى الألمانى " راتــزال : Ratzel " فى أواخر القرن التاسع عشر، والتى كان من اتباعها الجغــرافى الإنجليزى " ماكيندر " وكذلك " هوشوفير " الألمانى فى صدر القرن العشرين، ويتمثل الخط الرئيسى لهؤلاء جميعاً فى أن للأرض علاقة بالسياسة مضــمونها أن سياســات الدول تأتى على مقتضى أوضاعها الجغرافية، وأنه عــلى ساســة الدول مراعاة ذلك فى رسم سياستها وإلا جاءت هذه السياسات هشــة غيــر قــادرة على الاستمرار. إنها المدرسة التى عرفت باسم مدرسة "الجيوبولــتيك"، ثــم جــاءت المدرســة الفرنسية القائلة بأن علاقة الأوضاع الجغرافية بسياسات المجتمعات هى علاقة نسبية- فى معنى أن هذه السياسات تــتكيف بتــلك الأوضــاع ولكــنها لا تــأتى كأثر حتمى لها، فإن من المواقع الجغــرافية ما يهيئ للجماعة الواقعة عليها القوة حين تتاح لها عوامل أخرى تهيــئها لذلك كالقوة الاقتصادية والتقدم التكنولوجى. ذلك بينما يستدعى نفس الموقــع بالنســبة لــلجماعة الواقعة عليه تطلع الجماعات الأقوى إليه مما قد يؤدى إلى سيطرتهم سياسياً على مقدرات تلك الجماعة.

وهكــذا فإنــه رغــم الخــلاف بين أصحاب مدرسة " الجيوبوليتك " والمدرســة الفرنسية حول نسبية أو حتمية العلاقة بين الأرض والسياسة، إلا أن المدرســتين تلــتقيان عــلى أهمية الموقع الجغرافى للجماعات الإنسانية، فالبيــئة الطبيعية (الجغرافية) بتضاريسها ومناخها وموقعها لها دور لا يتأتى إنكــاره فى كــثير من جوانب نشاطاتها السياسية، وعليه تعد البيئة الجغرافية مقومــاً مــن مقومات النشاطات السياسية ومن ثم مقوماً من مقومات الحياة السياسية.

وانطلاقــاً ممــا ســبق كلــه فإن الظاهرة السياسية بمدلولها الضيق "علاقات السيطرة والامتثال"- والتى تمثلها الدكتور " بدوى" فى الدائرة القلب فى نموذجه- ثابتة لا تتغير من مجتمع لآخر، لأنها خاصة من خواص الإنسان الاجــتماعى، ولكــن الــذى يتغير من مجتمع لآخر هو النشاط السياسى الذى

تســتدعيه تــلك الدائرة القلب- والذى يتمثل من حيث موقعه فى النموذج فى الدائــرة الثانية. وتغير هذا النشاط فى ملامحه وأساليبه مرهون بتغير العوامل المحيطــة به والتى تتجه إليه من الدوائر التالية فى النموذج من دائرة الواقع الثقافى ودائرة الأوضاع الاقتصادية والحضارية ودائرة البيئة الجغرافية، وهذه الدوائــر (من الدائرة الثانية إلى الخامسة) تمثل أوضاعاً متغيرة بطبيعتها من مجتمع لآخر وبالنسبة لنفس المجتمع من زمان إلى زمان، وعليه فإنها تكون بالنســبة للحياة السياسية عوامل متغيرة، وفى هذا التصور تقبع حقيقة تغير أساليب النشاط السياسى وأنماطه بل وتغير آداب السياسة ونظمها من مجتمع لآخر ومن زمان إلى زمان بالنسبة لنفس المجتمع.

وفــى نهايــة الــنموذج، وبعــد أن استعرض الدكتور " بدوى " بنيات الحياة السياسية (عالم السياسة الوطنى) فى تشادها وتراصها وعلاقاتها فيما بينها، انتهى إلى تقديم تعريف بنيوى للحياة السياسية، فعرفها بأنها مجموعة من النشاطات التى تنبعث من علاقات السيطرة والامتثال منفعلة بعناصر بيئتها الاجتماعية (الثقافية- الاقتصادية والحضارية- الجغرافية).

تقويم النموذج البنيوى للدكتور " بدوى" :

وهكذا يكون الدكتور " بدوى " قد قدم نموذجاً تشريحياً لعالم السياسة الوطــنى، مصــوراً فروضه من الواقع بالملاحظة ومحققاً صحتها بالتجريب، ومســتخدماً الــتاريخ كأداة لملاحظته للواقع، فقد قام باستعراض بنيات عالم السياسة الوطنى واستهدف بذلك بيان موقع وحجم كل بنية من هذا لعالم، كما أظهر مدى الترابط بين هذه البنيات، ومن هنا يكون الدكتور "بدوى" قد تناول بنيات عالم السياسة الوطنى لا من حيث ذاتها بل من حيث ترابطها سعياً وراء الــبحث عن تشادها وتراصها وهو بذلك يكون قد تجاوز التحليل النمطى لعالم السياســة الوطــنى حيث قام بتحليل العلاقات الفعلية التى تحكم هذه البنيات، وجعلنا نقف على التباين فى نظم الحكم بين المجتمعات المختلفة، وساعد على ذلــك أنــه قــام بدراســة تلك النشاطات فى إطارها الأشمل- أى فى إطارها

الاجتماعى الشامل، وموضحا مدى تأثر تلك النشاطات ببنيات مجتمعها الثقافية والحضارية والاقتصادية والجغرافية.

وهـــذا النموذج تبعاً لكون صاحبه يستند بالأساس إلى مفهوم "البنية" فى تحـــليله لعـــالم السياسة الوطنى. فإنه يقف عند حد التعريف بموقع وحجم كيانات عالم السياسة الوطنى دون أن يجاوز ذلك إلى التعريف بأدوارها (فهذا مـــن شـــأن التحليل الوظيفى)، أو التعريف بكيفية تفاعل هذه الأجزاء تفاعلاً يـــهيئ إلى الاتـــزان الكلى لمجتمعها (فهذا من شأن التحليل النسقى)، هذا إلى جـــانب تركيـــز صاحب النموذج على النشاطات السياسية- كمادة تحليل لعالم السياسة الوطنى.

وهـــنا نشـــير إلى الدور العلمى الذى يؤديه هذا النموذج فى التفسير العلمى، فهو النموذج الأوحد الذى يقدم لنا تفسيراً علمياً لتباين سياسات الدول وأنظمـــتها السياســـية تـــبعاً لتـــباين الأوضـــاع الثقافية (خاصة) والحضارية والجيوبولوتيكيـــة، ومـــن ثـــم إعطـــاء تفســـير علمى لتعثر حركات التحديث الدستورى نقلاً عن النظم العريقة لتباين الثقافات والحضارات.

المبحث الثانى

النماذج الوظيفية

وهنا فى هذا المبحث نعرض التعريف بالتحليل الوظيفى، ولأبعاده فى التحليل السياسى، ثم نعرض لأحد هذه النماذج الوظيفية، وهو نموذج "ألموند" الأمريكى.

التعريف بالتحليل الوظيفى : "Functional Analysis" [1] :

ويرتكز هذا النوع من التحليل العلمى على مفهوم " الوظيفة : Function "، وهو مفهوم مستعار من من أحد علوم الأحياء وهو علم الفسيولوجى، حيث يتصور به علماء الأحياء اسهمة (الوظيفة) التى يؤديها كل عنصر من عناصر الكائن الحى للبنيان الذى هو جزء منه. فالحياة فى تصورهم طبقاً لهذا المفهوم هى مجموعة الوظائف التى تقاوم الموت (وكل ذلك بإذن الله قطعاً). فهذه الوظائف التى يتكون منها البنيان البشرى (الكائن الحى) كوظيفة التنفس والهضم... إلخ هى مجموعة أدوار حينما تؤدى مجتمعة تمكن الكائن الحى من الاستمرار فى الحياة[2].

وعند نقل مفهوم الوظيفة إلى العلوم الاجتماعية كأداة ذهنية للفهم والتحليل. فإن علماء الاجتماع فى تحليلهم للكيانات الاجتماعية راحوا يستخدمون مفهوم "الوظيفة" على أنه يعنى ما يؤديه الأفراد فى مجتمع أو تنظيم معين من أدوار بحكم موقعه فيه. فالباحث فى العلوم الاجتماعية حين يرتبط بمفهوم الوظيفة فى تحليله لمادة بحثه فإنه يتمثلها على أنها مجموعة

---

(1) راجع بصدد التحليل الوظيفى لمالد السياسة بصفة عامة :

Roy E. Jones, The Functional Analysis of Politics – An Introductory Discussion, Humanities Press, New York 1967

(2) انظر : محمد طه بدوى، المرجع السابق، ص 320

مــن أدوار يــتحقق بأدائهــا اســتمرار الكل- أى استمرار الحياة الاجتماعية أو الاقتصــادية أو السياســية. ويكــون الباحث هنا قد ارتبط فى تحليله لمادة الـبحث بمفهــوم " الوظيفة " على أساس استهداف الكشف عن الأدوار التى تؤدى فتحقق استمرار الكل، فيصبح التحليل تحليلاً وظيفياً[1].

وهــنا نشــير إلى الدور الخطير الذى يقوم به مفهوم " الوظيفة " فى التحــليل السياسى. ذلك أن من الظواهر السياسية ما لا تقبل بطبيعتها إلا أن تعرف من ثنايا وظيفتها، " فالسلطة السياسية" والتى هى صلب عالم السياسة لا تعــرف لذاتها، وإنما تعرف من ثنايا وظيفتها، فهى فى ذاتها تعنى الاحتكار الفعــلى لأدوات العنف فى المجتمع، والاحتكار لا يعتبر بذاته " سلطة سياسية" وإنمــا الذى يجعل منه سلطة سياسية هو ذلك الدور الذى يؤديه والذى يتمثل فى تحقيق الخير العام للمجتمع.

وهكذا فإن مفهوم "الوظيفة" لا يعدو أن يكون مفهوماً نتصور به حالة "التكامل" التى عليها بنيات الواقع الاجتماعى أو الاقتصادى أو السياسى، ومن ثــم كأداة ذهنية لفهم هذا التكامل وتفسيره، إنه مجرد أداة للتحليل حين يرتبط بها الباحث يسمى تحليله "بالتحليل الوظيفى"[2].

والتحليل الوظيفى من ناحية لا ينفصل عن التحليل البنيوى، فالتحليل البنيوى يستهدف الكشف عن موقع وحجم كل جزء من الكل، وكل ذلك تمهيداً للتحــليل الوظيــفى الــذى يأتى دوره بعد ذ ، لكى يستهدف الكشف عن دور (وظيفــة) كــل جــزء مــن هذا الكل، ومن ثم الكشف عن الأدوار التى تؤدى مجتمعة فيتحقق بأدائها تكامل واستمرار الكل، وهذا لا يقتضى عدم التميز بين التحليــلين: البــنيوى والوظيــفى، فــلكل مــنهما موقعه فى التحليل السياسى المعاصــر. ومــن ناحيــة أخــرى فــإن التحــليل الوظيــفى يــتم فى إطار

---

(1) المرجع السابق، نفس الصفحة.

(2) نفس المرجع السابق، ص 327

" النســق" مــن حيــث هــو مفهوم نتصور به سير عالم السياسة وانتظامه، فــفى هذا الإطار يأتى التحليل الوظيفى للحياة السياسية لتفسير روابط الواقع السياســى عــلى وضــع يجعــل من مفهوم "النسق" الأساس الذهنى للتحليل الوظيــفى لعالم السياسة الوطنى. ذلك أن تصور "الوظيفة" كمفهوم يرتكز على أنــه ليس ثمة وظائف إلا فى إطار كل بذاتية متميزة يتحقق قيامه واستمراره بمجموعــة من أعضاء بوظائف تتجه متساندة إلى بلوغ هدف نهائى مشترك هــو استمرار الكل. وبهذا المعنى يصل مفهوم " الوظيفة " فى انسجام تام مع مفهوم النسق وفى إطاره[1].

ومــن جمــلة مــا سبق فإن التحليل الوظيفى وهو يرتبط من ناحية بالتحــليل البــنيوى ومــن ناحية أخرى بالتحليل النسقى يقوم على المقومات التالية :

أولهـا : النظر إلى الحياة السياسية باعتبارها نسقاً متكاملاً يقوم على عــدد مــن البنيات أو عدد من " الأنساق التحتية SubSystem " المترابطة والمتكامــلة، وأن هذا التكامل بين هذه البنيات يقوم على التأثير المتبادل بين هذه البنيات المكونة للحياة السياسية.

ثانيهـا : أن كــل بــنية فى هذا النسق الكلى (الحياة السياسية) تقوم عــلى أداء وظيفــة معينة، وأداء هذه الوظائف من تلك البنيات مجتمعة تعمل على تكامل النسق الكلى واستمراره. أو بعبارة أخرى فإن النسق الكلى (الحياة السياســية) يضــم أنســاقاً تحتية كل منها يؤدى وظيفة أو أكثر وهى أنساق تتساند وتتكامل وظيفياً من أجل تحقيق توازن النسق الكلى.

ثالـثها : أن النسق الكلى دائماً فى حالة توازن، وأن كل نسق تحتى فيــه يســهم فى تحقيق هذا التوازن، وفى حالة تعرض أحد الأنساق الفرعية لــنوع مــن الاختلال الوظيفى فلابد للجهاز السياسى من معالجة هذا الاختلال والعودة بالنسق الكلى إلى حالة الاتزان.

---

(1) المرجع السابق، ص 326.

رابعها : أن الجهاز السياسى يعتمد فى بقائه على رضا أفراد المجتمع بـــه، وأن تغيير الوضع داخلياً هو من طبيعة تدريجية مرادفة للتكيف والتأقلم من قبل بعض القوى داخل المجتمع وليس مصدره الثورة.

خـامسـها : أنـــه إنطلاقاً مما سبق كله يمكن القول بأن محور التحليل الوظيفى يتمثل فى دراسة النشاطات السياسية التى يستلزمها استمرار الجهاز السياسى وبقائه[1].

هـــذا ولقد كان " لهربرت سبنسر : Herbert Spencer " فى كتابه "Descriptive Sociology" الـــذى صدر عام 1873 م دور بارز فى نقل التحـــليل الوظيـــفى إلى مجال العلوم الاجتماعية حيث أعلن فى كتابه هذا " أن عـــلم الاجـــتماع يسعى إلى تفسير علاقات الوظائف بالكيانات التى تعمل فيها وإلى تصـــنيف المجتمعات على ضوء طبيعة هذه العلاقة"، كما يعتبر "تالكوت بارسونز: Talcoth Parsons " فى مقدمة من عنى بالتحليل الوظيفى للحياة الاجـــتماعية، وذلـــك فى كتابه "بنية الفعل الاجتماعى: The Structure of Social Action " الـــذى صدر عام 1937. ففى هذا الكتاب قدم " بارسونز " نموذجـــاً لـــلحياة الاجتماعية يمثل قمة التحليل الوظيفى للحياة الاجتماعية بما فيها قطاع السياسة[2].

ويقوم نموذج بارسونز على فكرة "الفعل الاجتماعى" وعلى أساس أن "الفعـــل الاجـــتماعى" يجب أن ينظر إليه على أنه نسق من السلوك البشرى، ويعـــرف بارســـونز الفعل الاجتماعى بأنه " كل سلوك إنسانى لفرد أو جماعة يـــنفعل فيـــه صـــاحبه بما يأته من عالمه الخارجى من رمزيات يشكل التزام الجماعة الكلية بها مصدر أنماطها وقواعد سلوكها وقيمها ومن ثم ثقافتها"[3].

---

(1) راجـــع فى هذا الصدد : المرجع السابق، ص 314، وأيضاً : د. كمال المنوفى، المرجع السابق، ص 35. وأيضاً انظر:د. فاروق يوسف، مناهج البحث، مكتبة عين شمس، 1978، ص 67.

(2) انظر : د. محمد طه بدوى، المرجع السابق، ص 326، وص 327.

(3) المرجع السابق، ص 328.

والنســق عــلى ذلك النحو عند " بارسونز" هو تصور لمجموعة من أفعــال تنــتمى لســياق واحــد " فثمة نسق اجتماعى وآخر ثقافى واقتصادى وسياســى. ويــأتى النسق الثقافى عند " بارسونز" فى مقدمة أنساق مجتمعه الكــلى. كمــا أن النســق الاقتصــادى له أهمية (عنده) تجاوز أهمية النسق السياســى. ويــرى أن أى نســق من هذه الأنساق التحتية تقوم على دعائم وظيفيــة أربعــة (وذلك ارتباطاً بمفهوم الوظيفة) أولها التلاؤم ويعنى-عنده- استقبال النسق لموارده من الأنساق المحيطة به وتطويعها لخدمة وتقدم نتاجه لتــلك الأنســاق، وثانيها متابعة الأهداف : وتعنى تحديد أهداف النسق وتعبئة مــوارده مــن أجل بلوغ أهدافه : وثالثها التكامل : ويعنى حماية النسق مما يهــدد استمراره ومن ثم اتزانه. ورابعها اختزان البواعث الكافية لدفع النسق إلى العمل. هذا وعلى الرغم من تواضع التحليل النسقى فى نموذج "بارسونز" إلا أنه وكما سلف يمثل قمة التحليل الوظيفى للحياة الاجتماعية.[1]

هــذا ولــئن كان " بارسونز " لم يعن فى نموذجه على نحو ما سلف بالنســق السياســى حيــث اكتفى بالغاية بتوضيح وظيفته كنسق تحتى يعمل مــتفاعلاً مع غيره من أنساق مجتمعه الكلى التحتية الأخرى (كالنسق الثقافى والنســق الاقتصادى وغيرهما)، والتى هى منه بمثابة بيئته، إلا أن بعضاً من عــلماء السياسة المعاصرين قد قدموا نماذج نظرية وظيفية بشأن تحليل عالم السياسة الوطنى وفى مقدمتهم جبريل ألموند "Gabriel Almond".

وألمونــد فى تحليله لعالم السياسة الوطنى (الحياة السياسية) تحليلاً وظيفياً ارتبط بمفهوم " النسق" فى تصور الحياة السياسية على هيئة تيار من المدخــلات والمخرجات، ولكنه ركز على إبراز نشاطات تلك الحياة باعتبارها مجموعــة ضــخمة مــن وظائف تنطلق من قدرات (تنظيمية- استخراجية- اســتجابية -توزيعية) يتصف بها الجهاز السياسى، وهى من مقتضيات بقائه

(1) نفس المرجع السابق، ص 328، وص 329.

واســتمراره بل وبقاء المجتمع الكلى بأسره، وهو أمر يجعل من هذه القدرات وظــائف سياســية لذلك الجهاز، ومن ثم فهى وظائف سياسية أساسية للحياة الاجـتماعية فى جملتها. والجهاز السياسى على ذلك النحو يقوم على وظائف عــدة تتجمع فى وظيفتين أساسيتين : أولهما : وظيفة تحويلية – أى تحويل المدخــلات إلى مخــرجات، ومــا يقتضيه ذلك من اتخاذ للقرارات، وثانيهما : وظيفــة إبقائيــة – أى وظيفة يقتضيها بقاء الجهاز السياسى واستمراره فى تلاؤم مع بيئته كوظيفة التثقيف السياسى وغيرها[1].

هذا وينطلق التحليل الوظيفى لعالم السياسة الوطنى أيضاً من أنه بنية كلية تقوم على بنيتين : الجهاز السياسى من ناحية، وبيئته من ناحية أخرى، وعــلى أســاس أن الجهاز السياسى يقوم على ممارسة وظائف سياسية لكى يبــلغ بهــا غايــة المجتمع وهدفه، ولكى يصبح التحليل تجريبياً فإن أصحاب التحــليل الوظيــفى (وفى مقدمتهم : "ألموند" و "بويل" و "كولمان") يركزون على تحليل قدرات الجهاز السياسى كمعيار لتقدير مستوى أداء الجهاز (تقديراً كميــاً) ومــدى اســتجابته لضغوط ومطالب بيئته، بما يمكنهم ذلك من إجراء دراسات مقارنة بين أنساق سياسية مختلفة لمجتمعات متباينة، والوقوف على القيم التى تحكم الأجهزة السياسية من ناحية والخصائص التى تتميز بها هذه الأجهزة فى كل مجتمع على حدة من ناحية أخرى.

وحيــن يركــز أصــحاب التحليل الوظيفى على الأداء الفعلى للجهاز السياســى فهــم فى هذا متأثرون بمفهوم " العملية السياسية " التى جاء بها " بنتــلى " وعرفها بأنها مجموعة نشاطات فعلية متتابعة تقوم بينها درجة من الوحــدة وتحــدث إلى حد ما بانتظام.. ويصفها "بنتلى" بأنها نشاطات وظيفية مستمرة، وعليه فالحياة السياسية– عنده– ليست هى مؤسسات الدولة بل هى

(1) راجع فيما تقدم : المرجع السابق، ص 326، ص 353، ص 354، وأيضاً د. أحمد عامر، مقدمة فى إدارة الأزمــات مــن مطــبوعات كــلية الــتجارة– جامعــة قناة السويس، 1989، ص 87، وأيضاً : Varma, S.P., Op. Cit., P. 114.

النشاطات السياسية ونشاط مؤسسات الدولة هو نشاط من هذه الأنشطة، وهنا يضيف " بنتلى " إلى ما سبق أن ما يقصده بدراسة العملية السياسية ليس هو ما في القانون وكتبه أو في محاضر المؤتمرات القانونية. إن المادة الأولية التي نريدها - على حد قوله - موجودة في التفاعل بين جماعات المصالح داخل المجتمع (ومؤسسات الدولة الرسمية هي في النهاية جماعة من هذه الجماعات على نحو ما سلف). وهنا لا يغفل أصحاب التحليل الوظيفي تلك الضغوط والقوى الفعلية التي تواجه الجهاز السياسي (كالأحزاب وجماعات الضغط والمصالح) ولكن تركيزهم انحصر في كيفية أداء الجهاز السياسي في تحويل هذه المطالب والضغوط إلى مخرجات وهو يستهدف من ذلك بقاءه واستمراره من خلال هذا الأداء، ولقد قدم أصحاب التحليل الوظيفي في سبيل ذلك أسساً تجريبية وقالوا بإمكانية تقدير أداء الجهاز الفعلي تقديراً كمياً، وذلك بإدخال تغييرات معينة على أداء الجهاز السياسي والتعرف على مدى استجابته لهذه التغييرات[1].

ويلاحظ أن أصحاب التحليل الوظيفي لا يحبذون فكرة الثورة (التغيير الجذري للنظام القائم) بل يذهبون إلى القول بأن التغيير السياسي في المجتمع إما أن يأتي من جانب النخبة الحاكمة فيتم تغييرها بالوسائل السلمية (بالانتخابات) وإما أن يأتي التغيير السياسي من جانب بيئة الجهاز بضغوطها ومطالبها فتجبر الجهاز السياسي على إعمال هذا التغيير. وأصحاب التحليل الوظيفي يقولون هنا بإمكانية تقدير حجم وكمية التدفقات في المدخلات والمخرجات تقديراً كمياً لكي يتم الحكم على مدى قدرة الجهاز السياسي على القيام بوظائفه، وفي هذا كله إشارات وعلامات دالة على عملية التغيير السياسي. ومن ثم يركزون على تصرف الجهاز السياسي حيال التحديات المنبعثة من بيئته وكيفية محافظته على كيانه رغم كل هذه التحديات[2].

---

(1) انظر : د. حسن صعب، المرجع السابق، ص 60، ص 61، ص 189.

(2) في هذا المعنى انظر : د. محمد نصر مهنا، مدخل إلى النظرية السياسية الحديثة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1981، من ص 129 إلى ص 131.

تقويم التحليل الوظيفى :

إن هـذا الـنوع من التحليل العلمى قد أتاح قدراً كبيراً من الدراسات التحليـلية الوظيفية المقارنة بين المجتمعات المختلفة والتأكيد على الوظائف الهامـة التى يقوم بها النسق السياسى فى إطار نسقه الاجتماعى بعد أن كانت الدراسـات الاجـتماعية الوظيفية تهمل وظائف النسق السياسى كنسق تحتى يعمـل فى إطار نسقه الاجتماعى الشامل. كما أكد هذا النوع من التحليل فكرة التفاعل المتبادل بين مكونات النسق السياسى من ناحية، وبين مكونات النسق الاجـتماعى الشـامل مـن ناحية أخرى حيث تتكامل وظائف الأنساق التحتية (السياسـة والاقتصـادية والـثقافية) بهـدف تحقيق استمرار واتزان النسق الاجتماعى الشامل.

ورغـم ذلك فإنه يؤخذ على أصحاب التحليل الوظيفى ما يلى : أولاً : أنهـم يشـبهون عـالم السياسة الوطنى بالكائن الحى (وكأنه آلة) يقوم على وظـائف معيـنة وتسير وفق نظام حركى معين، وهم فى هذا متأثرون بعلمى "الفسـيولوجى" و"الميكانيكـا". وفى هذا بعد عن طبيعة عالم السياسة الذى لا يعرف انتظاماً فى سيره أو فى تفاعلاته. وعليه لا يمكن القول بإمكانية تقدير أداء الجهـاز السياسـى تقديـراً كمياً فهذا الأداء الذى يراد تقديره هو نشاط بشـرى يغلب عليه التمثلات القيمية. ثانياً : أن أصحاب هذا التحليل الوظيفى يفترضـون وجـود تـوازن بين أجزاء النسق فى المجتمع ثابت ومستقر تبعاً لـتفاعل وتـرابط تلك الأجزاء. وهم فى ذلك يهتمون بالجوانب الاستاتيكية لا الديـناميكية. بـل ونسـتطيع القول هنا بأنه تحليل موجه نحو هدف استمرار الوضـع القائم (النظام القائم) حيث يعتبر أصحاب التحليل الوظيفى الاستقرار قيمـة فى حد ذاته، وهنا تسقط دعوى التحرر من القيم، فهم فى هذا متأثرون بـالقيم الليبرالية وبأن النظم الليبرالية ولا سيما " النظام الأمريكى " هو أفضل النظم وأقدرها على البقاء (وخاصة وأن غالبية المعنيين بالتحليل الوظيفى من الولايـات المـتحدة الأمريكية)، وهم كأمريكان تسود مجتمعهم ظاهرة الرضا

العـام (القـبول العام) بنظامهم الاجتماعى والاقتصادى والسياسى، ولاشك أن هـذا من وراء رفضهم للتغيير السياسى بالعنف (الثورة) والتشجيع على بقاء الوضـع القـائم وتـبرير وجـوده. ثالثاً : أن ما هى وظيفة سياسة للجهاز السياسـى فى مجتمع ما لا تعد وظيفة له فى مجتمع آخر، فالتعبئة السياسية فى المجتمعات الشمولية هى إحدى وظائف الجهاز السياسى بينما لا تعد كذلك فى المجـتمعات الليبرالية. وكل ما سبق بصدد تقويم التحليل الوظيفى سيظهر جـلياً عـند استعراض أحد النماذج الوظيفية فى تحليل عالم السياسة الوطنى على نحو ما سيلى[1].

هـذا ومن أبرز النماذج التى قدمت فى إطار التحليل الوظيفى وأكثرها انتشاراً فى التحليل السياسى المعاصر هو نموذج " ألموند " الأمريكى :

نموذج : " جبريل ألموند : "Gabriel A.Almond" :

ويعـد " ألموند : Almond " فى مقدمة علماء السياسة التجريبيين الذين عنوا بالتحليل الوظيفى لعالم السياسية الوطنى، وتجدر الإشارة هنا إلى أن كـل تحـليله قـد جـاء فى إطار التحليل النسقى، هذا إلى جانب ارتباطه بالتحـليل البنيوى، فقد استخدم مفهوم البنية فى تحليله لعالم السياسة الوطنى ودون أن يشـير إلى ذلـك صراحة حيث قال : "بأن لكل نسق سياسى بناءات تميـزه عـن الأنسـاق الاجتماعية الأخرى وتحدد إطاره"، وأن هذه البناءات (المكونـات) لكل منها وظيفة معينة تؤديها داخل النسق السياسى وبما يهيئ فى النهاية لاتزان واستمرار النسق السياسى الكلى.

وهـنا لـكى نقوم بعرض نموذج " ألموند " فى تحليله لعالم السياسة الوطـنى فإنـنا سنقوم بعرض هذا النموذج على مرحلتين، حيث قام "الموند" بتطوير نموذجه من مرحلته الأولى إلى الثانية وذلك على النحو التالى :

---

(1) راجـع فى شـأن تقويـم التحـليل الوظيـفى : د. فـاروق يوسف، المرجع السابق، ص 69، وأيضاً د. كمال المنوفى، المرجع السابق، ص 37.

المرحلة الأولى : وتبدأ تحليلات " ألموند " في هذه المرحلة من منتصف الخمسينات وحتى منتصف الستينات من القرن العشرين، وتتلخص تحليلاته تلك في هذه المرحلة في مقال له عام 1956 م بعنوان "Comparative Political Systems" [1]. (الأنساق السياسية المقارنة) حيث نقل " ألموند " عن " ديفيد إيستن " تحليله للنسق السياسي وأنه نسق كلي وشامل تشمل دراسته كيفية أداء الوظائف السياسية إلى جانب الاهتمام بالنشاطات السياسية المتعلقة بديناميكيات الحياة السياسية من ناحية، وبميكانيكية عملية صنع القرار السياسي من ناحية أخرى. والنسق السياسي بهذا المعنى (كأداة لتحليل عالم السياسة) يعتبر عند " ألموند " أكثر فاعلية من الدراسة النمطية، وهو في تصوره يعبر عن الكل (عالم السياسة الوطني). بل إنه في نفس الوقت يعبر عن التداخل والتشابك بين مكوناته، كما أن تفاعل هذه المكونات وتداخل حركاتها بشكل منتظم يهيئ في النهاية-عنده- لاتزان الكل ولاستمراره، ولقد وصف " ألموند " هذا الاتزان بأنه اتزان متغير.

ولقد تأثر " ألموند " وبشكل واضح " بتالكوت بارسونز " في نموذجه عن الفعل الاجتماعي فاهتم بحركية النسق السياسي والتركيز على عملية أداء الجهاز السياسي لوظائفه، وكل ذلك ما هو إلا رفض من جانب " ألموند " للدراسات القانونية البحتة، حيث رفض " ألموند " استخدام لفظتي " المؤسسة : Institution " و " المنظمة : Organization " واستبدل بهما لفظتي "البنية" و "الوظيفة" : فالوظائف (الأدوار) عبارة عن تداخل لأفعال الأجزاء المكونة للنسق السياسي، بينما البنية " (ودون أن يشير إلى ذلك صراحة) هي الإطار الذي يتم فيه تداخل الأفعال في عالم السياسة الوطني كبنية كلية بداخلها عدة بنيات متشادة متراصة، وانطلاقاً من هذه المفاهيم العلمية ("البنية" و "الوظيفة") قال "ألموند" بضرورة دراسة القوى الفعلية غير الرسمية (ورغم ذلك فقد أهملها في نموذجه كما سيأتي).

---

(1) See : Almond, Gabriel, A., Comparative Political Systems, Journal of Politics, X VIII (August), 1956, PP. 390-410.

كما قدم " ألموند " فى كتاب مشترك بينه وبين "Coleman" بعنوان "The Politics of the Developing Areas" نشـر سـنة 1960[1]، تصوراً لخصائص النسق السياسى، يتمثل فى أن جميع الأنساق السياسية لها خصـائص عامـة مشـتركة هى : أولاً : أن النسق السياسى يتكون من عدة بـنيات وكـل منها يقوم على وظيفة معينة تحقق استمرار واتزان ذلك النسق الكـلى. ثانيـاً : أن جميع الأنساق السياسية تعتبر أنساقاً مختلطة من ناحية الأوضـاع الحضارية والثقافية، فى معنى أن كل نسق سياسى توجد فيه بعض الخصـائص التقـليدية (كقيـام سلطة سياسية منظمة تنظيماً قانونياً) وبعض الخصـائص الحديـثة (كوجـود بعض القوى الفعلية مثل الأحزاب وجماعات الضـغط والمصـالح..) وانطلاقـاً مما سبق يتصور " ألموند " أنه قدم أساساً عـلمياً لتحـليل ومقارنة الأنساق السياسية المختلفة فى المجتمعات المتقدمة والـنامية. كمـا أكد " ألموند " على أن " الجهاز السياسى " هو أداة المجتمع لـتحقيق أهدافه من ناحية، وأداة تحقيق استمراره من ناحية أخرى، وذلك بما يـتهيأ له من استخدام أدوات الإكراه المادى المشروعة[2]. ولتوضيح ذلك فإن " ألموند " يميز بين نوعين من الوظائف التى يقوم عليها الجهاز السياسى :

أولهما : وظـائف خاصة بعملية المدخلات "Input Functions" ويحددها بأربعة وظائف هى :

أولاً : قيـام الجهاز السياسى بالتنشئة السياسية والتثقيف السياسى : وهى تـلك العمليات التى تؤهل الفرد للقيام بالدور المطلوب منه فى المجتمع، وذلـك بإعطائـه قـدراً مناسباً من الثقافة السياسية والاجتماعية السائدة فى المجـتمع وهـذا ما عبر عنه ألموند بوظيفة "Political Socialization and Recruitment".

---

(1) See : Almond, Gabriel A., and Coleman, James S., The Political of the Developing Areas, Princeton University Press, New Jersey, 1960.

(2) راجع فى هذا الصدد. محمد طه بدوى، المرجع السابق، ص 353 وانظر أيضاً د. إسماعيل صبرى مقلد، دور تحليلات النظم فى التأصيل لنظرية العلاقات السياسية الدولية، مرجع سابق، ص 27.

ثانيـا : وظيفـة " التعبير عن المصالح" وهى ما عبر عنها ألموند بـ "Articulation-Interest" ويعـنى " ألمونـد " بتلك الوظيفة فتح المجال للمواطـنين للتعـبير عن مصالحهم ومطالبهم المختلفة للجهاز السياسى عن طـريق قنوات ووسائل وطرق اتصال للوصول إلى معرفة مطالب بيئة الجهاز السياسى.

ثالـثاً : تجميع المطالب (المصالح) وهى ما يعبر عنها " ألموند " بـ "Aggregation-Interest"، ويعـنى " ألموند " بتلك الوظيفة قيام الجهاز السياسى بتجميع مصالح ومطالب واحتياجات المواطنين بصورة جماعية.

رابعـا : تحقيـق الاتصـال بيـن الجهاز السياسى والمواطنين وهى الوظيفـة التى عبر عنها " ألموند " بـ "Political Communication" وتعـنى اتخـاذ الجهاز السياسى لعدة طرق ووسائل لإيصال قراراته السياسية إلى المواطـنين من ناحية، وإيصال احتياجات المواطنين إلى الجهاز السياسى من ناحية أخرى.

ثانيهما : وظائف خاصة بعملية المخرجات "Output Functions" ويحددها " ألموند " فى ثلاث وظائف هى :

أولا : "Rule-Making" – أى عملية صنع القوانين والتشريعات التى تقوم عليها السلطة التشريعية.

ثانيـا : "Rule –Application" – أى تنفيذ القوانين والتشريعات من جانب السلطة التنفيذية.

ثالـثا : "Rule –Addjudication" –أى الـتأكد من أن القوانين والتشريعات لا تخالف الدستور من ناحية وأن القوانين قد نفذت وطبقت بعدالة على المواطنين من ناحية أخرى، ويقوم على هذه الوظيفة القضاء.

ومـمـا سبق كله فإن الوظائف الخاصة بعملية المدخلات يقوم الجهاز السياسـى بهـا مـن ثـنايا تجميعها من البيئة الاجتماعية المحيطة به، أما الوظـائف الخاصـة بعملية المخرجات فهى تصدر من داخل الجهاز السياسى

وبمكوناته المختلفة (الوظائف الثلاث : التشريع والتنفيذ كوظيفتين سياسيتين أساسيتين، إلى جانب القضاء للفصل فى المنازعات التى قد تحدث بين سلطتى التشـريع والتنفيذ)، وهنا يؤكد " ألموند " على أهمية الوظائف الخاصة بعملية المدخـلات لأنهـا هى الـتى تزود الجهاز السياسى بما يحتاجه من معلومات مختـلفة عن مطالب واحتياجات المواطنين، وقال بأن نجاح الجهاز السياسى فى تلبية هذه المطالب هو من أهم مؤشرات نجاح الجهاز السياسى فى التعامل مع بيئته.

المرحلة الـثانية : وهى المرحـلة الـتى قدم فيها " ألموند " تطويراً لـنموذجه الوظيـفى، ففى عام 1966 قدم " ألموند " بمشاركة زميله " بويل : Powell" " مؤلفـاً بعـنوان " "Comparative Politics"[1]، وفى هذه الدراسـة أضـاف " ألمونـد " قدراً من التعديل على صياغته لوظائف الجهاز السياســى تخلصاً من الانتقادات الحادة التى وصفت تحليله السابق بأنه تحليل ساكن وليس ديناميكياً، حيث راح يدمجها فى وظيفتين رئيسيتين:

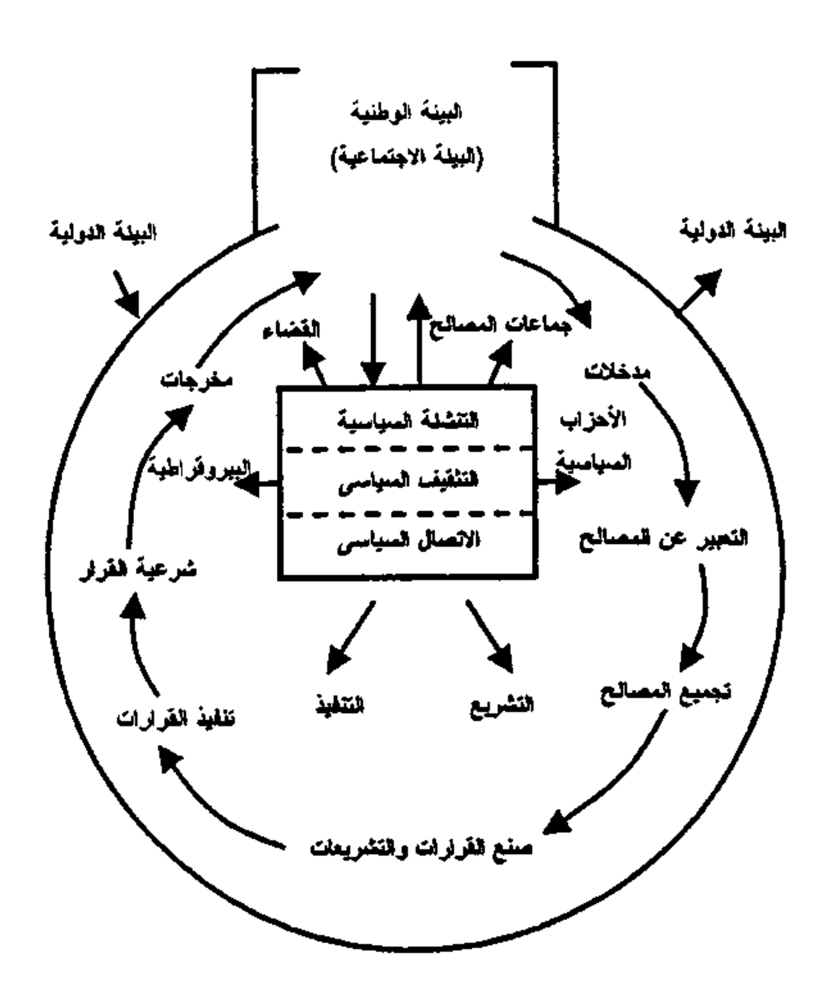
أولهمـا : وظيفـة تحويـلية : بمعـنى قيام الجهاز السياسى بتحويل المطـالب والدعـائم إلى قرارات سياسية وهذه الوظيفة تشمل وظائف التعبير عـن المصالح وتجميع المطالب والاتصال السياسى إلى جانب صنع القوانين وتنفيذها والتأكد من صحة القوانين وتطبيقها، ومن ثم جمع " ألموند " وظائف سـتة ودمجهـا فى وظيفـة واحدة هى : تحويل المدخلات إلى مخرجات وما يقتضيه ذلك من إتخاذ للقرارات.

ثانيهمـا : وظيفـة إبقائيـة : وهى وظيفـة يقتضـيها بقاء الجهاز السياســى واسـتمراره ومن ثم قدرته على التكيف مع بيئته الاجتماعية وهى تتضـمن وظيفـة التنشـئة السياسية، والتثقيف السياسى. وكل ذلك فى إطار مفهوم "النسق".

---

(1) See : Almond, Gabriel, A., and Powell, Bingham, Comparative Politics : A Development Approach, Little Brown and Company, (Inc.) Boston, 1966, PP. 16-41

وفيما يلى رسم توضيحى لنموذج " ألموند" فى مرحلته الثانية :



The Political System : Structure and Function :[1]

(1) ورد هذا الشكل الموضح لنموذج " ألموند " هنا، فى المرجع التالى :

Almond, Gabriel, A., Comparative Politics Today : A world View, Little Brown and Company, (Inc.) Third Printing, Boston, 1974, P. 9.

ولقد أورد الباحث هذا الشكل هنا ليكون توضيحاً لنموذج " ألموند " فى هذه المرحلة (مع ملاحظة أن هذا الشكل لم يرد فى المرجع الخاص بالمرحلة الثانية لنموذجه).

وهـنا يطـور " ألموند " نموذجه الوظيفي حيث يحدد قدرات للجهاز السياسى تتخذ كمؤشرات للحكم على أدائه لوظائفه.

وبالنسـبة لقـدرات الجهاز السياسي فقد قدم " ألموند " إطاراً تحليلياً لدراستها حيث حدد ما المقصود بالمدخلات والمخرجات ووضح القدرات التى تجعـل الجهـاز السياسى على درجة عالية من الكفاءة فى الاستجابة للمشاكل اليوميـة التى يتعرض لها : فأوضح " ألموند" أن المدخلات تقسم إلى مطالب ودعائم، وأن المطالب تأخذ عدة أشكال، فقد تكون مطالب مادية تتعلق بالسلع والخدمـات أو مطالب تتعلق بالمشاركة فى رسم السياسات العامة للمجتمع أو مطـالب تتعـلق بتـنظيم علاقات العمل ووضع الأسرة أو مطالب تتعلق بالقيم والرموز الاجتماعية. أما عن الدعائم : فأوضح " ألموند " أنها تأخذ أيضاً عدة أشـكال فقد تكون دعائم مادية تتمثل فى عدم التهرب من دفع الضرائب وأداء الخدمـة العسكرية. أو دعائم تتمثل فى احترام القوانين والحرص على تنفيذها دونمـا إكـراه مـادى إلى جانب احترام رموز السلطة السياسية. وهكذا فإنه بالنسـبة للمدخلات- عنده- يمكن تحليلها من ثلاثة جوانب أولها : من حيث الكـم (أى حجـم المدخلات)، ثانيها : من حيث الكيف (أى مضمون المدخلات مـن حيـث موضـوعها وما إذا كان يسودها طابع التأييد أو الرفض للجهاز السياسى)، وثالثها : من حيث المصدر (من البيئة الوطنية أو الدولية).

أمـا عـن المخـرجات : فـهى تتمـثل لديه فى مجموعة القرارات والسياسات التى تصدر عن الجهاز السياسي. وهنا حتى يحدد " ألموند " كيفية أداء الجهاز لوظائفه (التحويلية والإبقائية) فقد حدد قدرات للجهاز نستطيع من خلالهـا أن نصل لمؤشرات للحكم على مستوى الأداء الفعلى للجهاز السياسى وهذه القدرات هى :

أولا : القدرة الاستخراجية : "Extractive Capability" :

وهى تـلك القدرة التى تتيح للجهاز السياسى الحصول من بيئته على ما يقتضيه بقاؤه من موارد اقتصادية أو مالية..إلخ – أى من دعائم سياسية.

ومــن ثم قدرة الجهاز السياسى على تعبئة وتحريك الموارد المالية والبشرية المتاحة له على المستوى الوطنى أو الدولى.

ثانيا : القدرةُ التنظيمية : "Regulative Capability" :

وهى القــدرة الــتى تــتيح لــلجهاز السياسى أداء دور المنسق بين النشــاطات الفردية والجماعية، وبمعنى آخر هى تلك القدرة للجهاز السياسى الذى يستطيع بها أن يضبط السلوك الاجتماعى لعلاقات الأفراد والجماعات.

ثالثا : القدرةُ التوزيعية : "Distributive Capability" :

وتعــنى قدرة الجهاز السياسى على توزيع الموارد التى أتيحت له من بيئته بين الأفراد والجماعات والمناطق توزيعاً عادلاً.

رابعا : القدرةُ الرمزية : "Symbolic Capability" :

فــلكل مجــتمع رمــوز معينة تتمثل فى التزام القائمين على الجهاز السياســى بقيم المجتمع، ومن ثم فهى تعنى قدرة الجهاز السياسى على خلق وإبقاء رصيد من التدعيم والتأييد من جانب المواطنين.

خامسا : القدرةُ الاستجابية : "Responsive Capability" :

وتعــنى قــدرة الجهاز السياسى على الرد على مطالب بيئته الوطنية والدوليــة وضغوطها، أو بعبارة أخرى قدرة الجهاز السياسى على الاستجابة للمدخلات الجديدة التى توجدها ظروف ومتغيرات جديدة بقرارات ملائمة لها.

سادسا : القدرةُ الدولية : "International Capability" :

وهى قدرة تجاوز القدرات الخمس السالفة حيث ينظر من ثناياها على أداء الجهــاز السياســى فى المجال الدولى. وهى تعنى قدرة الجهاز السياسى على التغلغل فى أنساق سياسية أخرى وتوجيه سياساتها وذلك من ثنايا تقديم الإعانــات والمــنح والقروض والمساعدات الفنية وكل ذلك بما يحقق مصلحة المجتمع وأهدافه.

وإلى هــنا يكون " ألموند " قد قدم تحليلاً وظيفياً نظرياً لعالم السياسة الوطــنى، وقــدم مؤشــرات نظرية للحكم على الأداء الفعلى للجهاز السياسى لوظائفــه، إلا أنــه بعــد أن حدد قدرات الجهاز السياسى اتجه إلى تقويم تلك القدرات موضوعياً -على حد قوله- وقدم مؤشرات متعددة لتقويم أداء الجهاز السياســى فقال بإمكانية تقدير المدخلات والمخرجات تقديراً كميا من ثنايا تلك القــدرات، حيث إن قدرات الجهاز السياسى تلك ليست فى جوهرها إلا صوراً لحركة المدخلات والمخرجات.

فبالنســبة " لـلقدرة الاستخراجية" : قال " ألموند " بإمكانية تقديرها كميــاً، وذلك من ثنايا تحديدها بالإجابة على التساؤلات التالية : ما هى كمية الموارد المتدفقة سواء من الأموال أو من الموارد الاقتصادية؟ من هى الفئات الــتى تــتحمل عــبء الضرائب؟ هل الجهاز السياسى على بيروقراطية لديها الكفاءة للقيام بنشاط مستمر وفعال على مدى فترات طويلة ؟ ..إلخ. فمن ثنايا تســاؤلات عديــدة طرحها " ألموند " رأى أنه يمكن تحديد تلك القدرة تمهيداً لــتقديرها كمياً وخاصة وأنها تحتوى على عناصر قابلة للتقدير الكمى. ورغم الصــعوبات الشــديدة التى اعترف بها " ألموند " فى تقدير هذه القدرة حيث يــتوقف الأمــر على نسب العلاقات بين الجماعات والفئات والطبقات، إلا أنه أصــر على إخضاعها للتقدير الكمى سعياً لتقويم أداء الجهاز السياسى تقويماً موضوعياً.

و" القدرة التنظيمية " كذلك قال " ألموند " بإمكانية تقديرها كمياً بعدد الأنشطة التى يتدخل الجهاز السياسى فى تنظيمها وأنواعها، وتقدير مدى دقة وسلامة التنظيم الذى يأخذ به الجهاز السياسى، تقديراً كمياً أيضاً. ورغم ذلك فــإن " ألمونــد " وضع تحفظاً شديداً فى حالة وصول الجهاز السياسى لدرجة عاليــة مــن القــدرة التنظيمية، حيث رأى أن تلك الحالة ستشكل قيوداً على حــريات الأفــراد ويصبح الأفراد تحت سيطرة الجهاز السياسى (الذى سيقوم بالسيطرة على كل المجالات).

وبالنسـبة "للقدرة التوزيعية" : يـرى ألمونـد أن تقديرها (كمياً) يتضمن كمية ونوع وأهمية الأشياء التى يقوم الجهاز السياسى بتوزيعها. وأن أهـم تلك التقديرات هى الإنفاق الحكومى، فهو فى غالبيته يشكل أنواعاً معينة يمكـن تمييـزها وفقـاً لنوعية وقطاعات السكان التى تستفيد من هذا الإنفاق فهـناك إنفـاق حكومى على مجالات الاستثمار فى الاقتصاد القومى، وإنفاق عسـكرى، وآخـر للخدمات العامة كالصحة والتعليم...إلخ. هذا وتزداد القدرة الـتوزيعية لـلجهاز السياسى- عند " ألموند " كلما زاد حجم الإنفاق الحكومى وزاد اتساع نطاق الأفراد والجماعات والمناطق المستفيدة من هذا الإنفاق.

أما عن "القدرة الرمزية" : فيرى " ألموند " صعوبة تقدير مدى فاعلية هـذه المخرجات الرمزية كمياً، لاعتمادها إلى حد كبير على القيم والمعتقدات والأعـراف. لكـنه أشـار إلى أن بعض الساسة كثيراً ما يحاولون تقدير هذه القـدرة كميـاً مـن خلال إحصاء حشود الجماهير ووسائل أخرى من وسائل تدعيـم الجهاز السياسى، إلا أنه عاد ليشكك من جديد فى إمكانية تقدير قدرة الجهاز السياسى الرمزية كمياً.

وبصـدد "القدرة الاستجابية" : يرى : " ألموند " أنها أصعب القدرات فى مجال تقديرها كمياً. ذلك أنها تتضمن مفهوم المشاركة السياسية، حيث إن الاستجابة من جانب الجهاز السياسى لمطالب بيئته دليل على أن بيئة الجهاز السياسـى تشارك الجهاز فى قراراته السياسية. وهنا يشير " ألموند " إلى أن تقديـر القدرة الاستجابية للجهاز السياسى يتوقف على تحديد نسب وعلاقات الجماعات والفئات والطبقات المختلفة بالجهاز السياسى، مما يزيد من صعوبة تقدير هذه القدرة (كمياً).

وبشأن " القدرة الدولية" : فإن " ألموند " يقول أيضاً بإمكانية تقديرها كميـاً بمـدى تأثـر الأنسـاق السياسية الأخرى بسياسات الدولة ذات القدرة الدولية، فالدولة ذات القدرة الدولية تستطيع أن تتغلغل فى نسق سياسى آخر وتوجـه سياسـته (كـتأييد الـتحرك الدبلوماسى للدولة ذات القدرة الدولية،

وتأييدهـــا فى التصـــويت فى الأمـــم المـــتحدة...) وكل ذلك من ثنايا قروضها ومنحها وإعاناتها...إلخ.

وجمـــلة القـــول هـــنا أن تصور " ألموند " فى تحليله لعالم السياسة الوطـــنى تحليلاً وظيفياً يمكن تجميعه في درجات ثلاث من النشاطات الوظيفية كما يلى :

أولها : وضـــع " ألمونـــد " حـــدوداً فاصلة بين الجهاز السياسى من ناحية، وبيئته من ناحية أخرى، (حيث تصور عالم السياسة الوطنى فى بنيتين رئيســـيتين هما الجهاز وبيئته : الداخلية والخارجية). ثم اتجه " ألموند " إلى توضـــيح أن كـــلاً من الجهاز وبيئته يؤديان نشاطات متبادلة، فالمدخلات التى تـــأتى من بيئة الجهاز السياسى تؤثر على مخرجاته، كذلك فإن عملية إرجاع تـــلك المدخـــلات مرة أخرى للجهاز تكون بواسطة بيئته. وهنا حدد " ألموند " وظـــائف لـــلجهاز السياسى فى تلك المرحلة (أو إن شئنا فى تلك الدرجة من النشاط) تتمثل فى : فتح القنوات للمواطنين لكى يستطيعوا من خلالها التعبير عـــن مصـــالحهم (وتتمـــثل هذه القنوات فى المجتمعات الليبرالية فى الأحزاب وجماعات الضغط والمصالح ..)، ثم تأتى وظيفة تجميع هذه المصالح فى شكل مطالب فى مدخلات الجهاز، كما أكد " ألموند " على وجوب وجود وظيفة هامة هـــنا يقـــوم عـــليها الجهاز السياسى تتمثل فى تحقيق الاتصال السياسى بين الجهـــاز وبيئـــته حتى يتم توصيل قرارات الجهاز السياسى إلى المواطنين من ناحية، ومن ناحية أخرى يتم توصيل مطالب المواطنين إلى الجهاز السياسى.

مـــن هـــنا فـــإن الوظـــائف التى يقوم عليها الجهاز السياسى بصدد الاستجابة للمدخلات يسميها " ألموند " بالوظائف التحويلية (تحويل المدخلات إلى مخرجات وما يقتضيه ذلك من اتخاذ للقرارات)، فمطالب المواطنين تنتظم وتتبـــلور من خلال عملية التعبير عن المصالح ثم تتجمع وتنصهر فيما يسمى بعمـــلية تجميـــع المصـــالح (المطـــالب) ثم تأتى عملية صنع القرار السياسى وتـــنفيذه، وفى بعض الأحيان فإن هذه الوظيفة التحويلية قد تتلقى توجيها من

قبل الهيئة القضائية المكلفة بالتحقق من شرعية القرارات السياسية، كما يشير " ألموند " هنا إلى أن عملية الاتصالات بمختلف شبكاتها ووسائلها تؤثر على جميع الوظائف السابقة.

ثانيها : وهي الدرجة الثانية من النشاطات (الوظيفية) والتي يسميها "ألموند " بالقدرات الوظيفية للجهاز السياسي، وهي القدرة التنظيمية والاستخراجية والتوزيعية والرمزية والاستجابية، فإن هذه القدرات مرتبطة بأداء الجهاز السياسي وبمدى فاعليته داخل البيئة (الوطنية والدولية) المحيطة به.

ثالثها : وتتمثل الدرجة الثالثة من النشاطات الوظيفية في نموذج " ألموند " بما يسميه " ألموند " بالوظيفة الإبقائية بما تقتضيه من تكيف واستمرارية للجهاز السياسي في بيئته، كما تتضمن هذه الوظيفة التنشئة السياسية والتثقيف السياسي للمواطنين. وهذه الوظيفة الإبقائية تتطلب-عند ألموند- أن يكون الجهاز السياسي نشطاً وحركياً بمعنى أنه دائماً يتعرف على عوامل التطور والتحديث التي تطرأ على مكوناته وعلى البيئة (الوطنية والدولية) المحيطة به، وإلا سيعاني الجهاز السياسي من حالة ركود وسكون كفيلة بانهياره وزواله، ولعل ذلك رد على الانتقادات التي تعرض لها ألموند بإغفاله لحركية الجهاز السياسي وتفاعله مع بيئته، حيث أضاف إلى الوظيفة التحويلية السالفة (كوظيفة أساسية للجهاز السياسي بما تتضمنه من وظائف تحتية ركز عليها " ألموند " في المرحلة الأولى من نموذجه) وظيفة سياسية أخرى وهي الوظيفة الإبقائية التي تساعد الجهاز على التعرف على التطورات التيتطرأ على مكوناته وعلى بيئته بما يهيئ إلى بقائه واستمراره.

هذا ويشير " ألموند " في نهاية " نموذجه " الوظيفي (في مرحلته الثانية) في تحليل عالم السياسة الوطني، إلى أن نموذجه هذا يعتمد على فهم

العلاقــة بيــن هــذه الدرجــات الثلاث من النشاطات الوظيفية، والعلاقة بين الوظائف المختلفة المتواجدة فى الدرجات التى يقوم عليها نموذجه[1].

تقويم نموذج " ألموند " :

وبالــرغم مما قدمه " ألموند " من تحليل ضخم لعالم السياسة الوطنى من ثنايا مفهوم " الوظيفة " فى نموذجه على نحو ما سلف، إلا أنه يؤخذ عليه ما يلى :

أولا : أن هــذا النموذج قد جاء تعبيراً عن واقع الحياة السياسية فى مجــتمعات العــالم الحــر وبالذات واقع الحياة السياسية فى الولايات المتحدة الأمريكية الذى يتميز بعدة خصائص ومقومات لا توجد فى المجتمعات الأخرى كالمجتمعات الشمولية ومجتمعات العالم النامى. وعليه فإن نموذج " ألموند "- الذى صورت فروضه من الواقع الأمريكى- يفسر فقط حقيقة ذلك الواقع دون غيــره مــن واقــع المجتمعات السياسية الأخرى. ومن هنا فإن هذا النموذج الوظيــفى " لألمونــد" لا يصلح إلا لتحليل الحياة السياسية (تحليلاً وظيفياً) فى المجــتمعات الليــبرالية وبصــفة خاصة فى تحليل الحياة السياسية للولايات المتحدة الأمريكية[2].

ثانيـا : أن ما يدعيه " ألموند " من إمكانية تقدير القدرات تقديراً كمياً أمــر ترفضــه طبيعة عالم السياسة، و " ألموند " نفسه رغم اعترافه الواضح بصــعوبة تقديــر هــذه القــدرات كمياً إلا أنه يذهب إلى أن ذلك الأمر (تقدير القــدرات بواسطة وسائل وأساليب وأدوات تقنية حديثة) يمكن أن يعطى الأمل فى أن تــتم عملية تقويم أداء الجهاز السياسى بناء على هذه القدرات المقدرة كمياً كمحددات ومؤشرات لتقويم أداء الجهاز السياسى. كما أنه يرى بإمكانية

---

(1) راجع فيما تقدم : د. محمد طه بدوى، المرجع السابق، ص 254 . وأيضاً :
Varma, S.P., Op.Cit., PP. 166-170
وأيضاً د. أحمد عامر، المرجع السابق، من ص 179 إلى ص 202.

(2) انظر : د. محمد طه بدوى، المرجع السابق، ص 351، وص 352.

تطويــر الأجهــزة السياسية للوصول بها إلى درجة تمكننا من التقدير الكمى الدقيــق. بل إنه يذهب إلى أبعد من ذلك فيرى بضرورة تطوير دراسة الأنساق السياسية للوصول إلى إمكانية تقدير القيم (كالحرية والعدالة) تقديراً كمياً من ثــنايا مؤشــرات معينة. ورغم ذلك كله فإن " ألموند " من آن لآخر يشكك فى إمكانيــة هــذا التحليل الكمى، وكل هذا يدلل على أن التحليل الكمى لنشاطات عالم السياسة أمر مجاف لحقيقة تلك النشاطات التى يغلب عليها الطابع الكيفى بحكم طبيعتها.

ثالـثاً : أن تركيــز " ألمونــد " على الجهاز السياسى كمتغير مستقل (والبيئة كمتغير تابع له) جعله يغفل قوى مجتمعه التى أشار إليها فى تحليلاته فــلم يأخذهــا بعيــن الاعتــبار فى نموذجــه (كالأحــزاب وجماعات الضغط والمصالح).

رابعـا : فى استخدامه للمفاهيم العلمية "كالبنية" و " الوظيفة" – ورغم الخــلط مــن جانــبه بيــنهما إلا أنه يمكننا القول بأنه– قد استخدم " البنية " كمفهــوم تصــور بــه عالم السياسة الوطنى على أنه مكون من بنيتين هما : الجهــاز وبيئــته، والنظر إلى النشاطات السياسية القابلة للملاحظة من تانك البنيــتين وتحليــلها. وأمــا عن استخدامه لمفهوم " الوظيفة " فقد تصور به وظيفــة الجهــاز السياســى تــتم على مستويات ثلاث من النشاطات (القابلة للملاحظة) :

أولها : وظائف التحويل وهى وسائل تحويل المدخلات إلى مخرجات.

ثانيهـا : قــدرات الجهاز وهى مؤشرات لأداء الجهاز فى بيئته، وهو هــنا يركــز عــلى نشــاطات الجهاز السياسى فى علاقته ببيئته، وبالأنساق الاجتماعية الأخرى.

ثالثها : وظـــائف إبقائية وهى لا تدخل مباشرة فى عمليات التحويل وإنمـــا تؤثر على كفاءة الجهاز السياسى الداخلية وعلى قدراته، ومن ثم على أدائه الفعلى. وتبعاً لذلك فإن مفهوم " الوظيفة " فى تحليل " ألموند " يشير إلى تحليل نشاط الجهاز السياسى فى قيامه بوظائفه، ومعرفة الطريقة التى يتم بها تـــنفيذ تـــلك الوظـــائف، ومن ثم تقويم أسلوب أداء الجهاز السياسى، وتأتى القدرات هنا لتشير إلى مستوى الأداء.

رابعها : أنه إلى جانب ما سبق كله تجدر الإشارة هنا إلى أن تحليل " ألمونـــد " فى نموذجـــه هـــذا موجـــه بصـــفة أساســـية نحو الدعاية للقيم الليـــبرالية، ممـــا يســـقط عـــنه ادعـــاء التحرر من القيم الذاتية وصولاً إلى الموضوعية[1].

---

(1) راجـــع فيمـــا تقـــدم بشأن تقويم نموذج " ألموند " : د. كمال المنوفى، المرجع السابق، ص 34، وأيضـاً :

Varma, S.P., Op. Cit., PP. 173-175.

المبحث الثالث

النمـاذج النسـقية

وهــنا نعرض أولاً لأبعاد التحليل النسقى فى عالم السياسة الوطنى ثم ننتقل لعرض أحد النماذج النسقية وهو نموذج "David Easton" .

التعريف بالتحليل النسقى[1] :

ونشير فى البداية هنا إلى أن أصحاب التحليل النسقى (وفى مقدمتهم " ديفيـد إيسـتن ") فى تحليـلهم لعــالم السياســة الوطــنى يرتكــزون إلى مفهومى "النسق : System " و" الاتزان : Equilibrium ، وهما مفهومان مــنقولان عن علم الفيزياء، ونقلا إلى مجال العلوم الاجتماعية حيث استخدما فى القــرن التاســع عشر فى التحليل الاجتماعى والاقتصادى، ثم متأخراً فى التحـليل السياســى مــنذ أوائــل القرن العشرين فصاعداً. والفيزيائيون حين يســتخدمون مفهوم " النسق " يستخدمونه كأداة ذهنية لفهم وتفسير العلاقات الــتى تجــرى عليها الأجسام فى الطبيعة، وعلى أساس أن أية مجموعة من مجموعــات الأجسام فى الطبيعة (كالمجموعة الشمسية مثلاً) هى مجموعة من قــوى- حيث يعد كل جسم فى عالم الطبيعة قوة فى ذاته، فتتفاعل هذه القوى فيمــا بيــنها بعــامل قانون الفعل ورد الفعل تفاعلاً ميكانيكياً، فتتبادل التأثير والتأثر فيما بينها على وضع يهيئ لحالة الاتزان الكلى لهذه المجموعة[2].

---

(1) راجع بصدد التحليل النسقى : د. محمد طه بدوى، المرجع السابق، من ص 334 إلى ص 334، ولــنفس المؤلف انظر : مفهوم " التكامل السياسى " بين الانتظام والتنظيم – عجالة منهجية – مجلة كلية التجارة، جامعة الرياض، العدد الرابع (1976م)، من ص 235 إلى ص 250. ولنفس المؤلف أيضاً : مناهج البحث العلمى فى علم السياسة، مؤسسة الأنوار، الرياض، 1975، وراجع أيضاً :

William Lapierre, Jean, Op.Cit., PP. 9-46. .

وراجع أيضاً هنا : د. حامد ربيع، نظرية التطور السياسى، مرجع سابق، ص 35، ص 56، وأيضاً د. كمال المنوفى، المرجع السابق، ص 32.

(2) انظر : د. محمد طه بدوى، النظرية السياسية، مرجع سابق، ص 324، وص 325.

من هنا فإن الأصل فى لفظة " النسق " أنها تعنى بمدلولها "المنهجى" الحالــة التى عليها علاقات أية مجموعة من وحدات فى الطبيعة (كالمجموعة الشمسية) أو فى الحياة الاجتماعية (كالنسق السياسى:Political System)، والــتى يــتحقق بهــا استمرار تلك العلاقات ككل متزن، وتبعاً لذلك فإن لفظة " النســق : System " لا تعــنى أكثر من مجرد " تصور ذهنى " (أداة ذهنية) لحالــة التكامل السياسى أو الاجتماعى. إن لفظة " التكامل : Integration " تعــنى حالــة الترابط التى لا تدع مجالاً للتفاوت فى واقع معين طبيعياً كان أم اجتماعياً، فيقال تكامل الكائن الحى، والتكامل الاجتماعى و" التكامل السياسى : Political Integration " ، والتكامل فى هذا المعنى يتضمن " الاتزان " – أى الحالــة التى عليها علاقات أجزاء الواقع على وضع يهيئ لاستمراره ككل. فعندما يقال بأن الكون متكامل، فإن ذلك وصف لما عليه بنية الكون من أجزاء متساندة بعلاقات متزنة اتزاناً يهيئ لاستمراره. وعندما يقال بأن أجزاء الكون تجــرى عــلى شــكل " نسق " فهذا ليس وصفاً لواقع الكون، وإنما هو مجرد تصــور ذهــنى لذلــك الــتكامل، وكذلك " النسق الشمسى" فهو ليس تسمية لــلمجموعة الشمسية فى كينونتها، وإنما هو فهمنا أو تصورنا لسير وحداتها سيراً منتظماً[1].

وفى ضــوء مــا تقدم فإن عبارة " النسق السياسى" لا تعنى أكثر من مجــرد تعــبير عــن تصــورنا لحقيقة واقع سياسى معين، أو لحقيقة الحياة السياســية فى جملــتها عــلى هيئة مجموعة من عناصر (متغيرات) متميزة ولكــنها متساندة متفاعلة، وأنها ليست ألبتة وصفاً لتلك الحياة ولا هى تسمية لهــا، ومــن هــنا كان انحصار دورها فى كونها مجرد أداة ذهنية من أدوات التحــليل السياســى، ولقــد شــاع استخدامها بمدلولها المنهجى هذا فى بناء النظريات والنماذج التى قدمت لفهم وتحليل عالم السياسة من جانب المعنيين

---

(1) انظــر : د. محمــد طــه بدوى، مفهوم " التكامل السياسى "، بين الانتظام والتنظيم، مرجع سابق، ص 242، وص 243.

بالـــنظرية السياســـية المعاصرة، فهم فى تفسيرهم للحياة السياسية يرتبطون بمفهـــوم " النسق " ليتصوروا به واقع تلك الحياة على أنه مجموعة من قوى متســـاندة متفاعـــلة عـــلى وضـــع يهيئ لسيرها سيراً متزناً، ولذلك توصف نظرياتهم السياسية بأنها "Systemic Theories" -أى نظريات تبنى على أســـاس فكـــرة النسق. وهى نظريات تبنى على مفهومى " النسق " و"الاتزان" معاً، وهما مفهومان مترادفان يصعب الفصل بينهما كأداتين للتحليل السياسى. ذلـــك أن مفهوم الاتزان لدى المعنيين بالنظرية السياسية المعاصرة يقوم على فكـــرتين : الأولى : أن شـــتى عناصر الحياة السياسية (التى تتمثل فى نسق سياسى) هى عناصر متساندة وظيفياً. والثانية : أن هذه العناصر متفاعلة فيما بيـــنها عـــلى وضـــع يهيئ للكل اتزانه ومن ثم استقراره، وبهذا تنطوى فكرة الاتـــزان عـــلى فكرة النسق، بمعنى أن المعنيين بالنظرية السياسية المعاصرة حيـــن يستخدمون مفهومى " النسق " و " الاتزان " فى تحليلهم لعالم السياسة الوطـــنى يستخدمونهما كمترادفين ومن هنا جاء التشابه بين النظريات العامة للأنســـاق السياســـية، والـــنظريات العامـــة للاتزان السياسى : "General Theory of Political Equilibrium" or " General Theory of Political System"، فكلاهمـــا يتصـــور الحياة السياسية على هيئة جهاز شـــبه ميكانيكى يتحقق سيره بتساند أجزائه وتفاعلها معاً تفاعلاً متزناً، وهنا نشير إلى أن أول من أشار إلى فكرة التفاعل والاتزان هو " بنتلى " (على نحو مـــا سلف) حيث قال بأن مادة عالم السياسة الوطنى ترتبط بضغوط الجماعات عـــلى الجماعـــات ومقاومـــة الجماعات لضغوط الجماعات، أو دفع الجماعات لبعضـــها البعض، وما الحالة التى عليها المجتمع إلا ذلك الاتزان الذى يتحقق لتـــلك الضغوط فيما بينها. إنها فكرة الاتزان بعامل قانون الفعل ورد الفعل فى عالم الفيزياء والتى ألهمت " بنتلى " فكرته عن تحقق الاتزان السياسى بعامل تحقـــق الـــتوازن بين قوى الجماعات المتباينة المصالح بعامل التدافع. وهى نفس الفكرة التى شاعت من بعده لدى المعنيين بالنظرية السياسية، وهى فكرة " النســـق السياســـى " والـــتى توحى بفكرة الانتظام الآلى (التلقائى) ومن ثم

الحـــركة الميكانيكيـــة، " فالنسق السياسى"- لديهم- يعنى تصورا للحالة التى تســير عـــليها مؤسسات الدولة الرسمية (الجهاز السياسى) لا على مقتضيات القواعــد الدستورية وإنما متأثرة فى ذلك بالقوى السياسية الفعلية لمجتمعها الكلى ومؤثرة فيها فى نفس الوقت على وضع يقترب " بالمؤسسات السياسية الرســمية " (الجهاز السياسى) إلى فكرة " الجهاز الميكانيكى" وعلى أساس أن قــوى الواقــع السياســـى هى من الجهاز السياسى بمثابة المحرك، والجهاز السياسى إذ يسير ميكانيكياً متأثراً فى سيره بعوامل الواقع السياسى يعود بما يــتوفر له مـــن قـــوة فعلية هى قوة السلطة العليا فى الجماعة ليؤثر فى ذلك الواقـــع فيحـــركه، وهكذا ميكانيكياً (تلقائياً). الأمر الذى يجعل منه بمثابة أداة الضبط السياسى فى المجتمع وأداة التحرك إلى المستقبل فى آن واحد، وعليه فـــإن عـــالم السياســـة الوطنى هو عالم متعدد القوى، وما السلطة السياسية (الجهـــاز السياسى) فيه إلا مجرد قوة كغيرها من قواه، ولكنها تتميز عن هذه القـــوى فيمـــا تنفرد به من احتكار شرعى لأدوات العنف تحقق به لذلك العالم " الانـــتظام "، أو بعـــبارة أخرى يتحقق لذلك العلم " ميزان القوة " فى علاقاته بعـــامل " انفعال القوة بالقوة " من ناحية وبعامل إدارة القوة بالقوة من ناحية أخرى[1].

وهـــنا نشـــير إلى أن أصحاب التحليل النسقى لعالم السياسة الوطنى يلتقون على ما يلى عند تقديمهم للنماذج والنظريات النسقية :

أولا : ينطلقون فى تصورهم لعلاقات عالم السياسة الوطنى (نشاطاته السياســـية) من " القوة " كمفهوم أساس، وهم فى تأثرهم بأبعاد هذا المفهوم فى العـــلوم الفيـــزيائية لا يتصورون به عالم السياسة الوطنى على أنه عالم تفـــاعل الأجســـام كما فى عالم الطبيعة (حيث تعد القوة فى عالم الفيزياء فعل جســـم فى جسم)، بل يتصورون به عالم السياسة على أنه فعل عقل فى عقل

---

(1) راجـــع فيمـــا تقدم : د. محمد طه بدوى، النظرية السياسية، مرجع سابق، ص 138، وص 141، وص 225، ومن ص 334 إلى ص 345.

أو إرادة فى إرادة (علـى نحو ما سلف). هذا وانطلاقاً من كون عالم الطبيعة لا يعـرف الفراغ حيث لا يفلت فيه حيز ما من جسم أو قوة، وأن لهذا الجسم دوره فى اتسـاق عالمـه وتكاملـه، فإن عالم السياسة لدى أصحاب التحليل النسـقى أيضاً لا فراغ فيه فطالما أن صلبه القوة فلا يتصور غيبة تلك القوة فى أى مجـال مـن مجالاته " فالجهاز السياسى " قوة (وهو أداة المجتمع إلى تحقيـق تكاملـه وانسجامه- أى تحقيق الانسجام بين قوى المجتمع السياسى المختلفة وذلك بعامل احتكاره لأدوات العنف فى المجتمع وتجريد ما عداه من القوى الأخرى من هذه الأدوات)، ولكنه ليس القوة الوحيدة فى مجتمعه الكلى وإنمـا يتعايش مع قوى فعلية أخرى (كالأحزاب وجماعات الضغط والمصالح) فى إطار مجتمعه الكلى.

ثانيا : أن وحـدة التحليل هى " النسق السياسى "، وهو بهذا المعنى يعـنى تصـوراً لمجموعـة مـن النشـاطات والعلاقات (السياسية) متساندة ومتفاعـلة، وهـو يـتفاعل أيضاً مع غيره من أنساق مجتمعه الكلى (النسق الاقتصـادى، النسـق الثقافى، ...إلخ) والتى هى منه بمثابة بيئته الكلية التى يـأخذ منها ويعطيها، حيث يؤكد أصحاب التحليل النسقى هنا على أن الأنساق الاجتماعية الأخرى التى تشارك النسق السياسى مجتمعه الكلى هى من النسق السياسـى بمـثابة بيئته الاجتماعية، ذلك بينما يمثل النسق الدولى والأنساق السياسـية للمجـتمعات الأخرى بيئة النسق الوطنى الخارجية، ومن هنا فإن النسـق السياسى لا يعمل فى فراغ وإنما فى إطار نشاطات اجتماعية تأتيه من بيئته الكلية وتتفاعل معه.

ثالـثا : أن هـناك تفـاعلاً ديـناميكياً بين وحدات النسق السياسى : الجهـاز وبيئـته، وأن هـذا الـتفاعل يقـوم على فكرة " الاعتماد المتبادل : Interdependence "، فالتغير فى البيئة يؤثر على الجهاز، وأفعال الجهاز تؤثر فى بيئته. وبصدد مفهوم " البيئة : Environment "، واستخدامه لدى أصـحاب التحـليل النسـقى فإننا نشير هنا إلى أنهم لا يعنون بالبيئة كمفهوم

وصفاً لمجموعة قطاعات محسوسة فى إطار مجتمعها الكلى، وإنما هى مجرد أداة ذهـنية تستخدم لتصور حركة التفاعل بين النشاطات السياسية فى النسق السياســى وبيــن مــا عداهــا من النشاطات الاجتماعية الأخرى، وعليه فهم يرفضون القول بوجود فواصل حسية قاطعة بين النسق السياسى وبيئته. ذلك لأن الأفــراد أو الجماعات يزاولون فى نفس الوقت نشاطات اقتصادية وثقافية وأخــرى سياسية، ومن ثم يقومون على أكثر من دور فى حياتهم الاجتماعية. من هنا تأتى فكرة نسبية الحدود بين النسق السياسى وبيئته وهى لا تتعارض مطــلقاً مع القول بوجود حدود بين النشاطات السياسية وغيرها من النشاطات الاجتماعية.

رابعـا : أنــه انطلاقاً من نسبية الحدود بين النسق السياسى وبيئته، فــإن أصــحاب التحليل النسقى يتصورون أمرين : **أولهمـا** : وجود تفاعل بين النســق السياسى وبين بيئته وبما يهيئ هذا التفاعل للنسق السياسى من بث قــراراته عــلى مســتوى المجــتمع الكلى الشامل وإعمالها. ذلك أن للنسق السياســى مدخلاً يتلقى به من بيئته مصادر طاقته ومعلوماته وهو ما يصطلح عــلى تســميته لدى أصحاب التحليل النسقى بالمدخلات "Inputs"، كما أن للنسق السياسى " مخرجاً " إلى بيئته يبث منه إليها قراراته وأعماله فى هيئة ردود عــلى مدخــلات البيــئة إليــه، وهــو ما اصطلح على تسميته-لديهم- بالمخــرجات "Outputs". وكلــتاهما (المدخــلات والمخــرجات) ليستا إلا تعــبيرين لتصــوير التفاعل بين النسق السياسى وبيئته. **ثانيهمـا** : أن النسق السياســى عــلى ذلك النحو ليس منغلقاً على نفسه، حيث لا يتصورون نسقاً سياسياً يسير بطاقات ذاتية (أى دون تفاعل من بيئته)، فحتى أكثر المجتمعات انعــزالاً عن العالم الخارجى يتم فيها الاتصال بين أنساقها السياسية وبيئاتها الاجــتماعية الداخــلية، وهــو أمر يمليه الدور الرئيسى للجهاز السياسى فى مجتمعه الكلى وهو بث القيم بالإكراه المادى (إذا لزم الأمر).

خامساً : أن عالم السياسة الوطنى هو عالم حركى ديناميكى لا يعرف السكون ولا الفراغ. ذلك أن عملية تحويل المدخلات إلى مخرجات تتم بمجموعة من نشاطات (عمليات) داخل النسق السياسى وتتبلور فيما يسمى "بالقرار السياسى" كمخرج من النسق السياسى إلى بيئته حيث يحدث تغييرات فى تلك البيئة وعندئذ يسمى عملاً سياسياً، وهذه المخرجات تؤثر وتغير بالضرورة فى مدخلات البيئة. وبهذا كله تتحقق للنسق السياسى حركيته، ويتحقق للمجتمع الكلى اتزانه.

سادسا : أن عملية صنع القرار السياسى لا تتم بشكل تحكمى وإنما تتم بشكل ميكانيكى، وذلك من ثنايا تفاعل الجهاز مع قوى بيئته الفعلية (القوى اللارسمية) التى تؤثر فيه وتتأثر به فى نفس الوقت يجعلها تسهم معه فى عملية صنع القرار السياسى ومن ثم تسهم فى رسم السياسات العامة لمجتمعها.

سابعا : الانتهاء إلى تقديم نظريات ونماذج فى ضوء مفهوم النسق[1].

تقويم التحليل النسقى[2] :

يعد التحليل النسقى أكثر أنواع التحليلات السياسية المعاصرة استخداماً فى دراسة النشاطات السياسية لعالم السياسة الوطنى (والدولى). بل إن كلاً من التحليل البنيوى والتحليل الوظيفى يدوران فى فلكه ويمهدان له، فباستخدام التحليل البنيوى ينظر إلى الحياة السياسية (عالم السياسة الوطنى) على أنها مجموعة من لبنات متشادة ومتراصة، ومن ثم فإن التحليل البنيوى

---

(1) راجع فيما تقدم بصدد الخطوط التى يلتقى عليها أصحاب التحليل النسقى، د. محمد طه بدوى، المرجع السابق، من ص 342 إلى ص 345، ود. كمال المنوفى، المرجع السابق، ص 32.

(2) راجع بصدد تقويم التحليل النسقى : د. محمد طه بدوى، المرجع السابق، ص 309، ص 320، وأيضاً : د. حامد ربيع، المرجع السابق، ص 31، ص 32.

هــو تصور للواقع المستهدف فى التحليل منظوراً إليه من ثنايا تراص أجزائه وأحجامها. ثم يأتى التحليل الوظيفى لكى يحلل هذه الأجزاء فى ضوء أدوارها لتحقيق تكامل الكيان الكلى واستمراره، وكل ذلك تمهيداً للتحليل النسقى الذى يأتى لكى يصور التفاعل الذى تجرى عليه علاقات هذه الأجزاء، وليمثل بذلك قمة التحليل السياسى المعاصر.

هــذا وتــأتى أهميـــة التحليل النسقى تبعاً لارتباطه بمستوى التفسير كأعلى مستوى من مستويات العلم التجريبى حيث يقدم التحليل النسقى تفسيراً عــلمياً لديناميكية الحياة السياسية من ناحية، ومن ناحية أخرى يقدم تفسيراً عــلمياً أيضـــاً لميكانيكيـــة عملية صنع القرار السياسى. بل إن مفهوم النسق يســـتخدم كســـمة أســـاس للتحـــليل العلمى المقارن بين المجتمعات السياسية المعاصرة، ومادة المقارنة هنا هى الحياة السياسية متصورة فى مجموعة من نشـــاطات سياســـية متساندة متفاعلة فيما بينها، وعلى هيئة جهاز من أفعال وردود أفعال يتحقق باتزانها العام انتظام سيره، وتتم المقارنة هنا على أساس مدى مشاركة القوى السياسية الفعلية الجهاز السياسى عملية صنع القرار بما يـــهيئ لـــتقديم تفســـير علمى لتباين السياسات العامة لمجتمعات تشترك فى مؤسســـات سياســـية رســـمية متشابهة. ومن ثم يجيب التحليل النسقى على ســـؤالى العــلم : لماذا وكيف ؟ (لماذا يكون هناك تباين فى السياسات العامة للمجـــتمعات رغـــم تشـــابهها فى الملامح العامة ودرجات التركيب فى نظمها السياسية ؟ وكيف يكون ذلك؟).

ورغـــم كل هذا فإن التحليل النسقى هو تحليل غائى- أى يهدف إلى المحافظـــة على الوضع القائم والتحيز له كوضع أمثل يجب بقاؤه واستمراره. وفى ذلك ارتباط بالقيم الليبرالية والدفاع عنها. وفى سبيل ذلك يسعى أصحاب التحليل النسقى بتحليلهم هذا إلى إيجاد حالة من الاستقرار والتوازن للمجتمع الكـــلى، ويقولـــون بـــأن هذا الاستقرار لا ينفى التغير، فالتغير ينظر إليه-من جانـــبهم- كمـــرادف للـــتكيف، ومن ثم فهو تغير فى إطار تحقيق الاستقرار.

أو بعبارة أخرى فإن التغير هو قدرة الجهاز السياسى على التكيف والتأقلم مع تغييرات البيئة بإجراء تغييرات جزئية فى هياكله أو قراراته.

كذلك على الرغم من أن التحليل النسقى قد تطرق لمجالات جديدة فى التحليل السياسى (حيث حدد مكونات النسق السياسى وفسر كيف تتفاعل فيما بينها تفاعلاً ميكانيكياً بالإضافة إلى معالجته لكيفية تفاعل النسق السياسى مع بيئـته، إلى جانب أنه تحليل قد ركز على كل من المدخلات والمخرجات وذلك فى مواجهـة التحـليل الوظيـفى الـذى ركـز أصحابه على المخرجات دون المدخلات)، إلا أنه توجد أوجه قصور فى ذلك التحليل : أولها : صعوبة وضع مؤشـرات تجعل من مفاهيم هذا التحليل (النسق- الاتزان- البيئة – المدخلات – المخرجات) خاضعة للملاحظة والتحليل الكمى. ثانيها : استحالة الاستفادة مـن التحـليل النسقى فى عملية اختبار صحة الفروض (كفرض أن مدخلات البيئة تؤثر على مخرجات الجهاز السياسى، فكيف يمكن التحقق من صحة هذا الفرض بالتجريب؟). ثالثها : أن أصحاب هذا التحليل صوروا فروض نماذجهم ونظـرياتهم مـن واقع المجتمعات الليبرالية المعاصرة التى تقوم على وجود قوى فعلية مؤثرة فى الحياة السياسية هناك، ومن ثم لا نستطيع تعميم النتائج الـتى خـلص إليهـا أصـحاب التحليل النسقى فى نماذجهم ونظرياتهم على المجـتمعات الإنسانية قاطبة (كما فعلوا هم) نظراً لوجود مجتمعات تتباين مع مجـتمعاتهم فى مقوماتها وخصائصها كالمجتمعات الشمولية ومجتمعات العالم الـنامى. ولعـل هـذا يبين ارتباط أصحاب التحليل النسقى بالتوازن التلقائى الاقتصـادى لمجـتمعاتهم (مجـتمعات الاقتصـاد الحـر) طبقاً لقانون الطلب والعرض، فأصحاب هذا النوع من التحليل السياسى لا يزالون خاضعين لمنطق مدرسـة الاقتصاد الحر (النظرية الكلاسيكية الاقتصادية) التى ترى فى قانون الطـلب والعـرض الأسـاس لتقديم تفسير للقرار الاقتصادى (ومن ثم أساساً لتفسـير القرار السياسى عندهم)، كما يتصورون الجهاز السياسى بائعاً يميل إلى الاحـتكار المطـلق للسوق، ومن ثم فالعملية السياسية لا تعدو أن تكون

نوعاً من التوازن الحركى الذى نصل إليه من خلال مراحل متعاقبة من التوازن وعدم التوازن. ذلك أن المذهب الفردى "الاقتصادى" يجعل الحقيقة الكلية لتحليله فى قاعدة التوازن الاقتصادى التلقائى كقاعدة تسيطر على نظام الثمن والنقود والتجارة الخارجية.

هذا ومن أبرز النماذج التى قدمت فى إطار التحليل النسقى وأكثرها انتشاراً وترديداً فى التحليل السياسى هو نموذج " ديفيد إيستن " الأمريكى.

النموذج النسقى الوظيفى " لديفيد إيستن " :

ويعتبر " ديفيد إيستن : David Easton " فى مقدمة المعنيين بالنظرية السياسية المعاصرة الذين يعنون بالتحليل النسقى لعالم السياسة الوطنى، حيث قدم نموذجاً نظرياً تصور به عالم السياسة الوطنى على أنه مجموعة من قوى متساندة متفاعلة على وضع يتحقق به سيره سيراً متزناً، وهذا النموذج النظرى قدمه " إيستن " على مرحلتين رئيسيتين من ثنايا أبحاثه ومؤلفاته العديدة فى هذا الشأن .

المرحلة الأولى : ولقد قدم " إيستن " نموذجه النسقى الوظيفى فى مرحلته الأولى فى مؤلفه " النسق السياسى : The Political system "[1]، وفى هذه المرحلة صور " إيستن " الحياة السياسية من ثنايا نموذجه على أنها بنية كلية تتكون من بنيتين (قوتين) رئيسيتين هما : الجهاز السياسى من ناحية وبيئته (سياقه الاجتماعى) من ناحية أخرى، وهو هنا استخدام مفهوم " البنية " دون أن يشير إلى ذلك صراحة. ثم انتقل " إيستن " بعد ذلك إلى استخدام مفهوم " الوظيفة " فقدم من ثناياه تصوراً للوظيفة السياسية، وهو فى الحقيقة تصور أعظم حبكاً ووضوحاً وأكثر علمية من معاصريه (وحتى من أصحاب التحليل الوظيفى) لأنه تصور جاء به من الواقع، فقال بأن الوظيفة

---

(1) See : Easton, David, The Political System : An Inquiry into The State of Political Sceince, Knopf, Alfred A., New York. 1953, PP. 95-195.

وانظر أيضاً فى هذا الصدد : د. محمد طه بدوى، المرجع السابق، من ص 352 إلى ص 358.

السياسية تعنى " بث القيم بثاً سلطوياً على مستوى المجتمع الكلى "، أى ترجمة قيم المجتمع فى صورة قواعد عمل (قوانين ولوائح) وهى ملزمة بالإكراه المادى عند الضرورة، من هنا فإن وظيفة الجهاز السياسى هى إصدار القرارات أو الأوامر والتى هى وسيلته فى مخاطبة المواطنين الذين يمتثلون لها وإن لم يمتثلوا أكرهوا على ذلك بما يملكه الجهاز السياسى من احتكار لأدوات العنف فى المجتمع، ثم اتجه " إيستن " بعد ذلك، لكى يعطى تصوراً لعملية بث القيم، من ثنايا مفهوم " النسق " والذى قدم به تفسيراً لأمرين :

أولهما : ديناميكية الحياة السياسية.

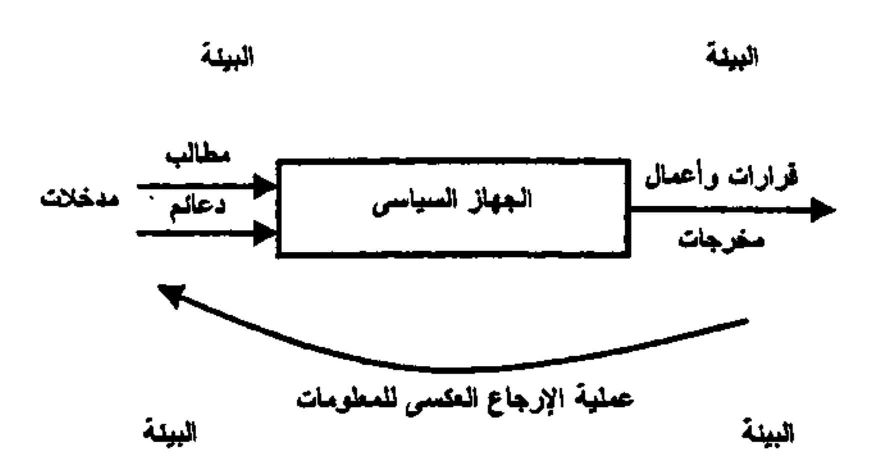
ثانيهما : ميكانيكية عملية صنع القرار السياسى.

(ولكى يكون تفسيره لهذين الأمرين توضيحاً للكيفية التى يؤدى بها الجهاز السياسى عملية بث القيم).

أولا : ديناميكية الحياة السياسية :

وهكذا بعد أن حصر " إيستن " وظيفة الجهاز السياسى فى عملية بث القيم، انتقل إلى توضيح أن عملية بث القيم تلك تتحقق من ثنايا مجموعة مركبة من عمليات شبه ميكانيكية تمر بها مدخلات الجهاز السياسى ومخرجاته، وبها تصدر قراراته. وبصدد المدخلات يضمن " إيستن " نموذجه مجموعتين من المدخلات : " المطالب : Demands " و "الدعائم Supports "، وبالنسبة للمطالب فهى التى عبر عنها إيستن بالحاجات الاجتماعية وهى قد تكون مطالب مادية (كالمطالبة برفع الأجور) أو مطالب أدبية بحتة (كمطالبة النساء بالمساواة مع الرجال فى الحياة العامة)، وهذه المطالب تمثل ضغوطاً على الجهاز السياسى، والذى عليه أن يستجيب لهذه الضغوط فى حدود إمكانياته إما استجابة كلية أو جزئية أو الرفض أو تقديم البديل ومواجهة كل ما يترتب على ذلك. أما الدعائم : فهى تعنى كل ما يدعم

الجهـــاز السياسى فى مواجهة هذه المطالب (الضغوط) وهى إما دعائم مادية كـــأداء الضـــرائب وإما معنوية كتنفيذ القرارات دونما حاجة إلى إكراه مادى. وارتـــباطاً بهـــذه المطالب والدعائم التى تمثل مدخلات للجهاز السياسى تأتى عمـــلية تحويل هذه المدخلات (داخل الجهاز السياسى)، إلى مخرجات فى شكل قرارات وأعمال. كما فى الشكل التالى :



وفى هـــذا الرسم المبسط يوضح " إيستن " ديناميكية الحياة السياسية مـــن ثـــنايا مفهـــوم النســـق الذى يعنى النظر إلى الحياة السياسية على أنها مجموعـــة مـــن نشـــاطات تنبعث من قوى سياسية تتفاعل فيما بينها تفاعلاً ميكانيكيـــاً، لذلـــك يسمى الجهاز السياسى بـــ "Political system" وليس "Political Institution" فهـــو عـــنده جهـــاز حركى وليس من حيث هو مؤسســـة رســـمية، وقصد " إيستن " بتلك التسمية أنه يعالج هذه المؤسسة لا بوصفها منظمة إستاتيكية تعمل على مقتضى قواعد قانونية محددة لها مسبقاً، وإنمـــا قصـــد بهـــا جهازاً ميكانيكياً يقوم على عمليات شبه ميكانيكية-أى فى حـــركية دائمـــة. وهـــذا الجهاز حين يقوم على عملية صنع القرار السياسى لا يعمـــل مـــنفرداً بل يتأثر بعوامل تأتيه من بيئته، وعليه فالجهاز السياسى- عـــنده- كجهاز حركى لا يتحرك ذاتياً وإنما يتحرك آلياً بعوامل خارجية تأتيه

مـن بيئـتـه، وهـذه البيـئة بها قوى غير رسمية (أحزاب - جماعات ضغط ومصـالح) تـتحرك بالمشـاركة فى عمـلية صـنع القرار السياسى بالضغط أو التأييد، فهذه القوى الفعلية لها مصالح تسعى للتأثير على الجهاز السياسى تحقيقـاً لها، فتضغط عليه، ولقد أشار " إيستن " هنا إلى الدوافع والأحاسيس الـتى تدفـع هذه القوى لتحقيق مصالحها، وفى هذا تفسير سلوكى للنشاطات السياسية للقوى الفعلية (فلو أن هناك مظاهرة بدافع مصلحة معينة فهى تمثل ضغطاً على الجهاز).

مـن هـنا فـإن الجهاز السياسى كجهاز حركى لابد وأن يتوفر له ما يحتاجه من طاقات وموارد تأتيه من بيئته وإلا فلن يستجيب إلى مطالب بيئته، وطاقـة الجهـاز السياسى هذه تتوفر له من جهود القائمين عليه ومن موارد تتوفر له من بيئته إلى جانب تجميع معلومات وبيانات عن تلك البيئة يستطيع بهـا الوقوف دائماً على ردود أفعالها. هذا وقدرة الجهاز على اتخاذ القرار لا تعـتمد فقـط على هذه الموارد والمعلومات فحسب فهناك عدة قيود ترد على قـدرة الجهـاز تأتيه من بيئته، كقيود اقتصادية تتمثل فى توفر معلومات لدى الجهـاز عـن ضرورة نقل عبء ضريبة ما على الذين تستهدفهم، أو خطورة أثـرها على الاقتصاد القومى فينصرف الجهاز عن فرضها. وهناك قيود قيمية كأن يكون مضمون القرار لا تقبله قيم الجماعة أو أخلاقياتها العامة. هذا وفى نفـس الوقت تشكل هذه الأمور معوقات للجهاز السياسى فهى توضح إلى أى مدى تستطيع البيئة أن تؤثر على الجهاز السياسى.

وبعـد أن يتلقى الجهاز السياسى مطالب بيئته، فإن هذه المطالب تمر بعمـلية تصـفية مـن شأنها الإبقاء على بعض المطالب دون البعض الآخر، وكذلـك بالنسـبة للموارد المتاحة حيث يعبئ منها الجهاز قدر حاجته ومن ثم يقـدر الجهاز ما يقتضيه أداء دوره من هذه الموارد (من القوى البشرية ومن الأمـوال العينية والسائلة..إلخ) وذلك فى ضوء ما يرد إليه من معلومات عن إمكانيـات بيئـته (مواردهـا الطبيعية والاقتصادية والبشرية) ثم تأتى عملية

تحويل تلك المدخلات من مطالب ودعائم داخل الجهاز إلى مخرجات (قرارات) تخــرج إلى بيــئة الجهــاز لتصطدم بقوى المجتمع الفعلية لتتفاعل معها إما بطــريقة إيجابية (قبول القرارات)، وإما بطريقة سلبية (رفضها)، ومن ثم فإن تلك القرارات تمر بمرحلة تسمى مرحلة " الإرجاع العكسى : Feedback "- أى تعــود تــلك القرارات مرة أخرى إلى الجهاز السياسى فى صورة مدخلات جديــدة (معلومات راجعة) إما فى صورة تأييد للقرار السابق أو مطالب معدلة أو جديدة، وكل ذلك تبعاً لقانون الفعل ورد الفعل. وانطلاقاً مما سبق كله يعطى " إيستن " تفسيراً لحركية عالم السياسة الوطنى المستمرة، فهو مجموعة قوى (رســمية وغيــر رســمية) متفاعــلة على وجه الدوام تفاعلاً يعطينا تفسيراً لاتزانها.

ثانيا : ميكانيكية عملية صنع القرار السياسى :

هــذا ولــم يكتف " إيستن " بالأفعال وردودها فى نموذجه وإنما تابع آثــار هذه الأفعال للوقوف على ردود الأفعال من جانب البيئة بصدد القرارات السياســية للجهاز حين توضع موضع التنفيذ وذلك من ثنايا تجميع المعلومات عــن تلك الردود أولاً بأول، ولكى تعود هذه المعلومات مرة أخرى إلى الجهاز ويتخذها أساساً لاتخاذ قراراته اللاحقة، حيث يصبح أمام الجهاز السياسى أكثر مــن بديل، وذلك على ضوء إمكانياته وقدراته، وإمكانيات بيئته يختار الجهاز بيــن هذه البدائل. وهنا نشير إلى أن لفظة " قرار : Decision " تعنى مجرد الاخــتيار لــبديل معيــن من بين عدة بدائل (أى هل تكون هناك استجابة كلية للمطالب؟ أم استجابة جزئية؟ أم رفض كامل ؟ ...إلخ) وهنا طالما أن الجهاز السياسى قد اختار بديلاً من هذه البدائل فإنه بذلك يكون قد اتخذ قراراً، فمجرد الاخــتيار هــنا لا يوصف بأنه عمل سياسى إلا إذا أحدث ذلك العمل تغييراً فى واقــع مجتمعه (بيئته). ومن هنا فإن القرارات السياسية بذاتها كبدائل مختارة لا تمــثل مخرجات النسق السياسى، وإنما تتمثل المخرجات فى هذه القرارات مــنفذة- أى حين توضع موضع التنفيذ فتحدث تغييرات فعلية فى بيئة الجهاز

السياسى، وذلك استجابة للمطالب التى جاءت إليه، وبالقدر الذى تتيحه له الموارد التى آلت إليه من تلك البيئة، وتبعاً لذلك فإن إتخاذ القرار هو مجرد عملية " إختيار"، وبالتنفيذ وحده يصبح القرار " عملاً سياسياً " ومن هنا كان تعريف " إيستن " للمخرجات فى نموذجه بأنها قرارات الجهاز السياسى النهائية والأعمال التى وضعت بها موضع التنفيذ، كما لا يقف دور الجهاز لدى " إيستن " عند حد إصدار القرارات ووضعها موضع التنفيذ وإنما يتابع آثارها وصدى ما أحدثته من تغيير فعلى فى بيئته، عن طريق ما يتوفر له من معلومات تأتيه من بيئته عن ذلك التغيير ولكى يفيد من هذه المعلومات الراجعة عند صنعه للقرارات اللاحقة ويتخذ ما يشاء من قرارات بما يقتضيه الموقف الجديد فى بيئته.

كما أن هذه القرارات التى تصدر عن الجهاز السياسى هى قرارات سياسية وذلك بصرف النظر عن طبيعة موضوعها (اقتصادى- اجتماعى- ...إلخ)، فطالما أن القرار يصدر عن الجهاز السياسى فهو قرار سياسى. ذلك أن هذا الجهاز يقوم على وظيفة سياسية وهى بث القيم على مستوى المجتمع الكلى بصرف النظر عن القطاع الذى يتجه إليه القرار، فكل قرار يصدر على هذا النحو هو سياسى بحكم وظيفة وهدف الجهاز السياسى، فوظيفته سياسية، وهدفه أيضاً سياسى يتمثل فى تحقيق الضبط السياسى للمجتمع الكلى، على اعتبار أن الجهاز السياسى هو المنظم والمنسق للحياة السياسية فى كليتها.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن " إيستن " فى تفسيره لميكانيكية عملية صنع القرار قد أشار إلى أن هذه العملية هى عملية شبه ميكانيكية، ومن ثم فهى ليست تحكمية، فى معنى أن القرار السياسى لا يتخذ بطريقة تحكمية من قبل الجهاز السياسى وإنما يأتى نتيجة لتفاعل مجموعة من أدوار لقوى مختلفة فى مجتمعها.

وانطلاقاً مما سبق كله يكون " إيستن " قد قدم من ثنايا مفهوم النسق تفسيراً لأمرين :

أولهما : ديـنـاميكية الحياة السياسة–أى حركيتها المستمرة من ثنايا عمـليات متفاعـلة لا تنـتهى، فهى مجموعة من أفعال وردود أفعال فى شكل مدخلات ومخرجات للجهاز السياسى، وكل ذلك طبقاً لقانون الفعل ورد الفعل، ومن ثم يستبعد الاستاتيكية تماماً عن دراسة الحياة السياسية.

وثانيهما : ميكانيكيـة عمـلية صنع القرار السياسى على اعتبار أن القرار لا يتخذ بشكل تحكمى من جانب الجهاز السياسى وحده وإنما يشارك فى صنعه القوى اللارسمية أيضاً. وفى نهاية نموذجه قدم " إيستن " تعريفاً نسقياً لـلحياة السياسـية (لعالم السياسة الوطنى) بأنها " مجموعة نشاطات سياسية تنـبعث مـن مجموعة قوى متفاعلة فيما بينها تفاعلاً ميكانيكياً بعامل قانون الفعـل ورد الفعـل، فتتبادل فيما بينها التأثير والتأثر على نحو يهيئ للاتزان الكلى لمجتمعها".

تقويم نموذج " إيستن " فى مرحلته الأولى :

هـذا ورغـم مـا قدمه " إيستن " من تحليل نسقى للحياة السياسية وتفسـير لديناميكيـتها ولميكانيكية عملية صنع القرار السياسى فيها، إلا أن تحليله هذا قد شابه بعض أوجه القصور والتى تتمثل فى :

أولا : أن هـذا النموذج ما هو إلا عملية مبسطة (للغاية) لواقع معقد، ولذلـك فإن هذا التحليل قد يؤدى إلى مصاعب ومشاكل كثيرة تواجه الباحثين تنجم عن اختلاف ذلك التنظير عن الواقع.

ثانيـا : لـم يـتعامل " إيســتن " مـع مختلف أنواع ومصادر كل من المدخـلات والمخـرجات فقـد ركز فقط (فى هذه المرحلة من نموذجه) على المدخلات التى تأتى للجهاز السياسى من بيئته الداخلية، مما جعله يهمل آثار وضـغوط البيـئة الدولية وما قد تفرضه تلك البيئة على الجهاز السياسى من ضغوط.

ثالثاً : لـم يتعامل " إيستن " مع حالة كون المخرجات " صفر " -أى فى حالـة عجز الجهاز عن التعامل مع المدخلات، ومن ثم لم يتعامل مع هذه المشـكلة مما قد يجعلها تتزايد وتتراكم فتشكل ضغوطاً على الجهاز تعود من جديـد وبشـكل قـوى كمدخلات للجهاز السياسى. الأمر الذى يتطلب سرعة الـتعامل معهـا وإلا فـفى حالة عجز الجهاز عن التعامل معها فإن ذلك يهيئ لانهياره.

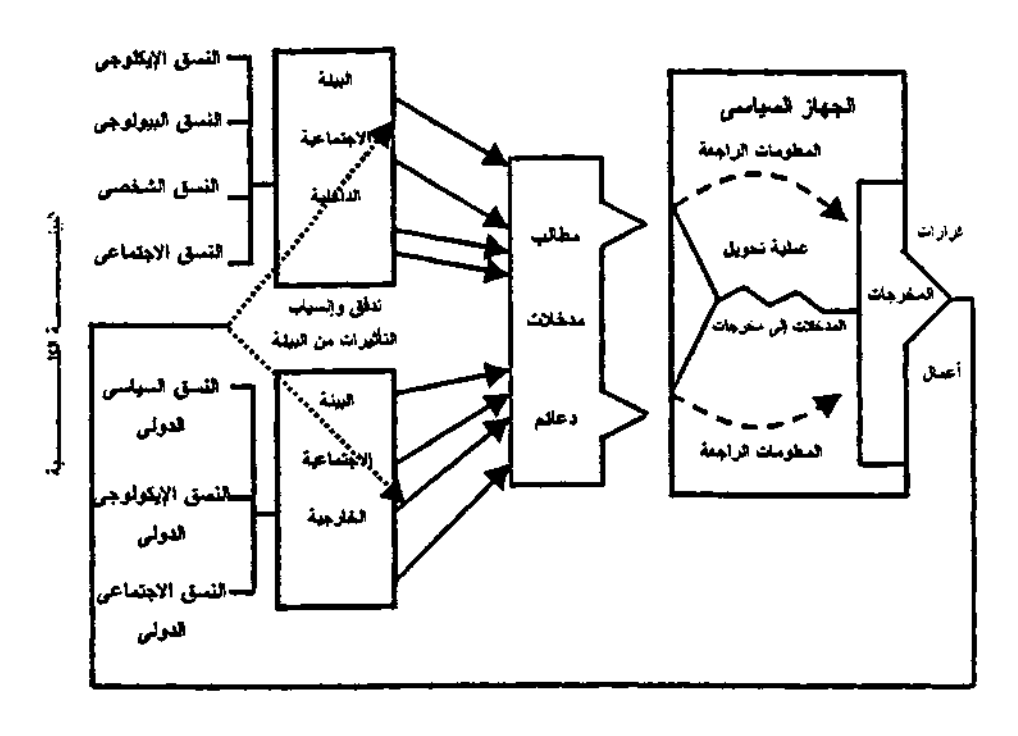
من هنا : ولكى يتخلص " إيستن " من أوجه القصور تلك فى نموذجه، قـدم محاولـة ثانية، أو أن شئنا تطويراً لنموذجه، وذلك بعد تقديم العديد من الدراسات والبحوث على النحو التالى :

المرحلة الثانية :

وفى هـذه المرحـلة قـدم " إيسـتن " تطويـراً لـنموذجه من حيث مكونـات " النسـق السياسـى " وتفاعلـه وكيفيـة أداء وظائفه، وذلك فى كـتابه: "A Framework For Political Analysis"[1]، حيـث حـلل الحياة السياسية من حيث هى " نسق " سلوكى فعنى بتصوير البيئة الكلية التى يعمـل فيهـا وبهـا هـذا النسق (البيئة الوطنية والدولية)، ففى شأن انفعال "النسـق السياسـى" ببيئته وأفعاله فيها، ومن ثم ديناميكية هذا النسق صور "إيستن" نموذجه فى هذه المرحلة على النحو التالى :

---

(1) See : Easton, David. A Framework for Political Analysis. Prentice-Hall, Inc., Englewood cliffs. New Jersey. 1965.



هــذا وينــبه " إيســتن " على طول كتابه (المشار إليه آنفاً) إلى أنه يســتهدف بــه فى النهاية تقديم تفسير لاستمرارية النسق السياسى وذلك من خلال قدرته على الاستجابة أولاً بأول للضغوط التى تأتيه من بيئته، وكيف أن النسق السياسى فى ديناميكية دائمة من أجل بقائه؟ وعلى أساس أن أى نسق سياســى هــو مجموعة من " سلوكيات " (نشاطات) تبرز من ثناياها مجموعة مــن أفعال إيجابية تتواجه مع المؤثرات التى تأتيها من بيئته، ذلك أن النسق السياســى -عنده- هو مجموعة من تفاعلات (سلوكية) نابعة من المجموعة الســلوكية الكــلية (الســلوك الجماعى الكلى : The Totality of Social Behavior). إن المجــتمع "Society" وهــو أكــثر الأنساق الاجتماعية شمولاً هو وحده الذى يتضمن شتى التفاعلات الاجتماعية بينما نسق اجتماعى آخــر بمــا فى ذلك النسق السياسى يختص بمظاهر معينة تمكن لذاتيته إزاء الســلوك الاجتماعى الكلى، ومن هنا يتعين تحليله على أساس هذه الذاتية من

ناحية، وفى ضوء ما ثبت " لإيستن " (اختبارياً) ما بينه وبين بيئته الكلية من تفــاعلات (ســلوكية) مــن ناحيــة أخــرى، ومن ثم على أساس أن " النسق السياســى" هــو فى الــنهاية نســق سلوكى لا يتصور فهمه وتفسيره إلا فى ارتباطه بالنسق السلوكى الاجتماعى الكلى وكجزء منه. ففى هذه المرحلة من نموذجــه أخذ " إيستن " فى الحسبان البيئة الدولية بما فيها من مؤثرات إلى جانب البيئة الوطنية، " فالبيئة الاجتماعية الداخلية: The Intra –Societal Environment " –عــنده– تتضــمن عــدة مؤثرات على الجهاز السياسى تتمثل فى :

أولا : الأنسـاق الاجتماعية : "Social Systems" : وهى تتضمن النســق الاقتصــادى والــثقافى والإيكولوجى والبيولوجى والشخصى، ويعتبر النسق الاجتماعى نسقاً شاملاً لكل نشاطات هذه الأنساق حيث تتفاعل جميعها فى إطــار الوحدة الثقافية لمجتمعها الكلى (حيث تعبر " الثقافة : Culture " عــن وحدة شتى الجماعات التحتية للمجتمع الكلى). وعبارة " المجتمع الكلى: Societé Globale "– لدى المعنيين بالنظرية السياسية المعاصرة– لا تقف عــند حد تصورهم لشمولية المجتمع بشتى أفراده وجماعاته التحتية بوحدتهم الثقافية، وإنما يجاوز ذلك إلى ربط المجتمع بسلطة الأمر النهائية.

ثانيــاً : النسـق الإيكولوجى : "Ecological System" :وهو ذلك النســق الاجــتماعى الجغــرافى الــذى يشير إلى علاقة الجماعات (السكان) بأوساطها الطبيعية من أرض بتضاريسها ومواردها ومناخها ومدى انبساطها، وما يتولد عن ذلك من نشاطات وأنماط وأساليب متباينة من جماعة إلى أخرى تبعاً لتباين أوساطها الجغرافية، ومن هنا فإن النسق الإيكولوجى يعنى بتحليل العلاقة بين الجماعات الإنسانية (السكان) وبين البيئة المحيطة بها.

ثالـثا : النسـق البيولوجى : "Biological System" : وهو يعبر عــند– إيســتن –عــن الخصائص الوراثية التى قد تساعد فى تحديد الدوافع البشرية فى الجانب الاجتماعى والسياسى على السواء. إذ أن هناك – على حد

قوله – تفاعلات سياسية تتحدد (أو تتأثر) بالتكوين البيولوجي للكائن البشرى. حيث تفرض الخصائص الجينية قيوداً على سلوك الأفراد. فالسلوك الفردى المسالم أو المتعقل مقارنة بالسلوك الفردى العدوانى مرتبط بالجينات الوراثية للكائن البشرى. ويذهب " إيستن " هنا إلى أن تجاهل هذا الأمر فى الأنساق الاجتماعية بما فيها النسق السياسى أمر فيه مغالطة، ذلك أن الخواص البيولوجية المرتبطة بالنشاط السياسى لا يمكن تجاهلها كجزء من البيئة الفعلية التى تعمل فيها.

رابعاً : النسق الشخصى : "Personality System" " وهو يعبر عند " إيستن " عن دور الفرد كجزء من النسق السياسى، أو إن شئنا كعضو فيه، حيث ينظر إلى الفرد من ثنايا مشاركته فى الحياة السياسية كمواطن أو كحاكم. فقد يتصرف بصفة فردية كعضو فى نقابة أو فى حزب أو فى مجلس تشريعى أو كأحد أعضاء الصفوة السياسية فى المجتمع. أو قد يمارس الفرد نشاطاً اقتصادياً فيؤثر تأثيراً مباشراً فى نسقه السياسى، وذلك (على سبيل المثال) من ثنايا سياسات الاستثمار والأنشطة الأخرى للبيوت المالية القوية فى مجتمع صناعى، فهذه تكون فى أوقات معينة مؤثرة تأثيراً مباشراً على مصير الحكومات كما فى حالة تأثير بنك إنجلترا أثناء الأزمة المالية على حكومة " ماكدونالد" فى الثلاثينات (وكان بنك إنجلترا آنذاك ملكية خاصة)، كما قد يكون الفرد صحفياً ويؤثر كذلك على نسقه السياسى تأثيراً مباشراً من ثنايا مقالة له يسقط على أثرها وزيراً أو وزارة، وهكذا.

وهناك "البيئة الإجتماعية الدولية : The Extra-Societal Environment "، ومؤثراتها على الجهاز السياسى حيث تشكل ضغوطاً عليه، وهى تتضمن "الأنساق الاجتماعية الدولية: International Social Systems " وهى تشمل الأنساق السياسية والإيكولوجية الدولية، فالنسق السياسى لمجتمع ما يكون نسقاً تحتياً فى النسق السياسى الدولى، أو قد يكون هناك نسق تحتى فى النسق الدولى " كحلف الناتو " يؤثر على النسق السياسى

الفرنسي مثلاً...، بل إن هناك أنساقاً سياسية لم تستطع أن تتحمل ضغوط البيئة الدولية فانهارت (حال مجتمعات العالم النامي التي تتعرض للانقلابات العسكرية). وهكذا تمثل البيئة الدولية قطاعاً له وزنه في بيئة النسق السياسي الوطني، فالعلاقات الخارجية للدولة، من دبلوماسية وإستراتيجية وإلتزامات مالية اقتصادية وميزانها التجاري وغيرها، إما أن تمثل ضغوطاً على الجهاز السياسي، وإما أن تقدم له دعائم مشكلة بذلك مدخلات له.

إن الضغوط الدولية التي تحاول إحداث تغييرات أو تعديلات في النسق السياسي بما يتلاءم مع مصالحها وأهدافها، عادة ما تكون موجهة ضده من اتجاهين رئيسيين : أولهما : البيئة الوطنية بجميع مكوناتها الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والبيولوجية والإيكولوجية والشخصية، وثانيهما : البيئة الدولية بجميع مكوناتها الاجتماعية والسياسية والإيكولوجية.

من هنا فالجهاز السياسي عادة ما يتأثر بما يطرأ عليه من ضغوط مختلفة من البيئتين الداخلية والخارجية، وهو من جانبه يتلقى تلك الضغوط ويحاول اتخاذ قرارات وسياسات للتأثير عليها وإخضاعها لاحتياجاته ومصالحه وأهدافه وهو في ذلك يقوم بعملية شبه ديناميكية للتكيف مع البيئتين السابقتين بواسطة تعبئة موارده وتوجيه مكوناته واستخدام قدراته المختلفة لمواجهة تلك التحديات، أو بإجراء تغيير في هياكله وقدراته لكي يتمكن من التعامل بدقة وفاعلية وكفاءة مع تلك التحديات حتى يتمكن من البقاء والاستمرار.

وهكذا فإن " إيستن " قد قدم تعديلات جديدة في نموذجه من ناحية بيئة الجهاز السياسي حيث أخذ في الحسبان وجود مدخلات جديدة لا يجب إغفال تأثيرها على الجهاز السياسي، وكيف يتعامل الجهاز السياسي مع مدخلات بيئته الداخلية والخارجية، وكيف يؤثر ذلك من ناحية على حركية الحياة السياسية، وعلى عملية صنع القرار السياسي من ناحية أخرى، كما ركز " إيستن " في هذه المرحلة من نموذجه على متغيرات جديدة تؤثر

وعلى درجة متواضعة من القوى فشكلت قوى من الدرجة الثالثة، ثانيهما : بروز قوتين قطبيتين (فقط) هما الولايات المتحدة الأمريكية، والاتحاد السوفيتي.

وهكذا اتسعت رقعة النسق الدولي في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية وأصبح نسقاً عالمياً يشمل دولاً من أوروبا وآسيا وأفريقيا، وبقوى متدرجة، إنه النسق ثنائي القوى القطبية "Systeme Bipolaire" الذي تتوزع فيه القوى على أساس تدرج هرمي قمته قطبان اثنان في قوتهما ويقرران بتفوقهما في القوة (النووية) صورة النسق العالمي كله، ثم عدد من قوى متوسطة هي دول كبرى دون أن تكون قطبية، وهذه تلح في الاهتمام بالشئون الدولية العامة بل وبشئون غيرها من غير أن تكون قادرة على التقرير في شأن كيان النسق الدولي العالمي، ثم تأتي في النهاية جماهير الوحدات السياسية العريضة التي تنخرط بالضرورة- وبحكم ذلك التدرج في القوى- في النسق العام، إنه نسق عالمي، وتتمثل عالميته في أولاً : شموليته من حيث عضويته، وثانياً : عالمية تواجد القوتين القطبيتين، أيديولوجياً ودبلوماسياً واستراتيجياً[1].

وبالنسبة للوضع الدولي الراهن، وخاصة بعد انهيار الاتحاد السوفيتي وتراجعه كقوة عظمى من ناحية، وانفراد الولايات المتحدة الأمريكية (بحكم تفوقها النووي) بتقرير مصير العلاقات الدولية من ناحية أخرى، فإنه يمكن القول هنا أن هناك صورة ثالثة من صور النسق الدولي وهي صورة : "النسق الدولي أحادي القوى القطبية" وهو أضعف حلقات وصور النسق الدولي وأقلها عمراً لأنه يستعدي باقي القوى (من الدرجة الثانية).

وبالنسبة للمفهوم الثاني للنسق الدولي فهو يتمثل في أنه لا يتصور وجود نسق دولي إلا بتحقق الاتزان بين قواه القطبية. ذلك أن الملاحظة تقطع

(1) راجع بصدد صور النسق الدولي، المرجع السابق، من ص 240 إلى 246.

بـــأن الحرب هى الأصل فى العلاقات بين الدول، ولو أن هناك تساوياً فى قوى النســق لأدى ذلك إلى الحرب الدائمة ومن ثم الفوضى (على نحو ما سلف)، وهى حالة تعنى التسيب كنقيض للانتظام (للاتزان) ومن ثم فلا نسق، فالنسق هــو مجموعة علاقات قوى تتفاعل فيما بينها على وضع يحقق الاتزان الكلى لهــا. وهذا الاتزان يتحقق بين القوى القطبية، وهو الذى يمكن البيئة الدولية من الاستمرار.

وانطلاقاً مما سبق فإنه لا يمكن تصور وجود نسق دولى فى حالتين : أولهما : حالة الفوضى المطلقة "Anarchism" (حالة الحرب الدائمة) حيث لا انـــتظام، وثانيهمـــا : فى حالـــة انفـــراد قـــوة واحدة بالسيطرة العالمية: "الإمـــبراطورية العالمية : Universal Empire " حيث لا تفاوت ولا تدرج فى القـــوة، فـــفى هاتين الحالتين لا يوجد ذلك الاتزان الذى يحقق استمرارية النسق الدولى.

إن عـــبارة النســـق الـــدولى (كما سلف) تعنى تصوراً لمجموعة من القوى تتفاعل فيما بينها (بعامل قانون الفعل ورد الفعل) على وضع يتحقق به حالـــة مـــن الاتـــزان العـــام تمكن الكل (عالم السياسة الدولى) من الاستمرار المنـــتظم، وهذا الاتزان لا يتحقق إلا بوجود قوى متدرجة-متفاوتة- وتفسير ذلك التفاوت (التدرج) فى القوى موجود فى مضمون مفهوم النسق ذاته، فهذه القـــوى تتفاعل فيما بينها وتتبادل التأثير والتأثر بقوى الطرد والجذب فيتحقق لها حالة الاتزان العام.

مـــن هنا : تعرف حالة اتزان القوى الدولية بأنها " الحالة التى تقف فى وجه التدلى إلى الفوضى من ناحية، والتدلى إلى الإمبراطورية العالمية من ناحية أخرى[1].

---

(1) راجع فى هذا الصدد، د. محمد طه بدوى، النظرية السياسية، مرجع سابق، ص 248 و249.

جــزءاً مــن الواقع يجب تحليله إلى كونها متغيراً أساسياً فى النسق السياسى حيــث يرى أن الجهاز السياسى هو أداة المجتمع لبث هذه القيم. كما لم يهمل " إيســتن " أثر الدوافع والأحاسيس التى من وراء سلوك ونشاطات الأفراد فى نموذجه هذا.

المبحث الرابع

النماذج النسقية الاتصالية

وفيما يلى تعريف بالتحليل النسقى الاتصالى، ثم عرض لأبرز النماذج التى قدمت فى هذا الشأن وهو نموذج " كارل دويتش: Karl Deutsch ".

التحليل النسقى الاتصالى[1]:

ويعد " **التحليل الاتصالى** : Communication Analysis"- على حد قول أصحابه (وفى مقدمتهم " دويتش ")- مرحلة متقدمة من التحليل النسقى، حيث إن هذا النوع من التحليل قد تغلب أصحابه على الانتقادات التى وجهت للتحليل النسقى والتى فى مقدمتها صعوبة وجود مؤشرات موضوعية للمفاهيم المستخدمة، فجاء أصحاب التحليل الاتصالى بمفاهيم جديدة قابلة للتحديد والتقدير الكمى (على حد قولهم) كما سيأتى.

وأصحاب هذا التحليل يقدمون تحليلاً لعالم السياسة الوطنى فى ضوء نظرية الاتصالات وعلم الضبط والتحكم الذاتى "Cybernetics" ، وكما هو معلوم أن علم " السيبرنطقيا" القائم على معارف كثيرة كالميكانيكا والفسيولوجى والرياضيات والمنطق وغيرها، أبلغ الأمثلة على تكامل العلوم الحديثة، ونقطة البدء فى هذا العلم كانت على يد عالم الرياضيات " نوربرت وينر : Norbert Wiener " عام 1947 عندما بدا له وجود أسس مشتركة بين عمليات التحكم والاتصال فى الأنساق الأوتوماتيكية الآلية وعمليات التحكم

---

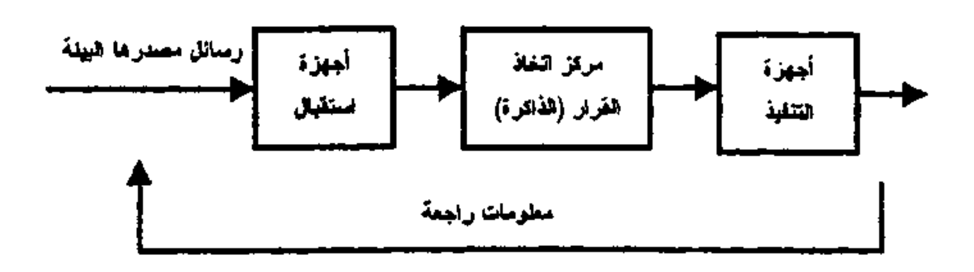
(1) راجع بصدد التحليل النسقى الاتصالى وتقويمه : Varma, S.P., Op Cit., PP. 316-332 وأيضاً : د. كمال المنوفى، المرجع السابق، من ص 38 : ص 40، وأيضا : د. أحمد عامر، السيبرنطقيا وتحليل النظم السياسية، من مطبوعات كلية التجارة، جامعة قناة السويس ببور سعيد، من ص 10 إلى ص 30 وكذلك : د. أحمد فؤاد باشا، فلسفة العلوم بنظرة إسلامية، دار المعارف، 1984، ص 49، ص 50.

فى الأنســاق البيولوجية، ذلك أن الجهاز العصبى المركزى لم يعد يبدو- على حد قول وينر - كعضو قائم بنفسه يتلقى التنبيهات من الحواس ثم يفرغ التيار فى العضــلات، ولكن يمكن تفسير بعض أوجه نشاطه على أنها أعمال دورية تخــرج مــن الجهاز العصبى وتدخل فى العضلات، ثم تعود فتدخل فى الجهاز العصبى مرة أخرى. وهكذا، ولقد بدا له أن ذلك يحدد خطوة جديدة فى دراسة ذلــك الجــزء مــن فسيولوجيا الأعصاب الذى لا يقتصر أمره على العمليات الأولية للجهاز العصبى وإنما يتعداه إلى أداء الجهاز العصبى ككل متكامل.

هــذا وقد رأى المؤسسين لعلم " السيبرنطقيا " أنه يمكن التوصل إلى اخــتراع آلة تقوم بعمليات فكرية ذات نظام ذاتى التحكم يقود وظائف اختزان المعــلومات وتفاعلها وفق خطة معينة على نحو ما يبدو فى برمجة الحاسبات الألكترونية. وهذا التصور من جانب علماء السيبرنطقيا يقوم على فرضية أن الحياة والمادة وقوانينها شئ واحد، ومن ثم افتراض أن الأجسام الحية ليست ســوى آلات فيــزيائية كيميائيــة (وهــذا أمر من أمور الخيال العلمى). وهذا التصور الخيالى البحت نقله أصحاب التحليل الاتصالى إلى مجال عالم السياسة بنفس مفاهيمه، حيث يلتقى أصحاب هذا التحليل على ما يلى :

أولا : تقديــم مفــاهيم جديدة قابلة للتحديد والتقدير الكمى : كمفهوم "الرســالة : "Message " والرســالة ليســت هى المشكلة أو الموقف الذى يواجهــه الجهــاز الحكــومى وإنمــا هى " معــلومات : Informations " بخصوص هذه المشكلة أو هذا الموقف، وأن هذه المعلومات والتى هى وحدة التحــليل عــندهم قابلة للتحديد والتقدير الكمى. هذا إلى جانب مفاهيم (أو إن شئنا عناصر) أخرى يقوم عليها النسق الاتصالى لعالم السياسة الوطنى قابلة للتقدير الكمى أيضاً وهى المرسل (أجهزة إرسال) : "Transmitter" والذى قــد يكــون فرداً أو جماعة أو الجهاز الحكومى، وقناة "Channel" يتم من خلالهــا نقل هذه الرسالة. والمستقبل "Receiver" الذى يتلقى هذه الرسالة (المعــلومات)، و" ذاكــرة "Memory" لتخزين تلك المعلومات، وعليه فإن

الحكومـــة (الجهـــاز السياســـى / الجهاز الحكومى) لها أجهزة استقبال لتلقى المعـلومات (الرســائل) ثــم تقــوم هــذه بتحويــلها إلى مركز اتخاذ القرار "Decision Center" (الجهــاز الحكــومى) الــذى يعــتمد عــلى ذاكرته (معـلومات مخــتزنة) فى التوصـــل إلى قرار سياسى ثم يبعث به إلى أجهزة التــنفيذ : "Effectors" الــتى تتخذ أفعالاً كفيلة بتنفيذ هذا بالقرار. وهذه القرارات والأفعال التنفيذية (الأعمال) تثير ردود أفعال تتلقاها أجهزة الاستقبال لتحولها بدورها إلى مركز اتخاذ القرار وهو ما يعرف بعملية الإرجاع العكسى "Feedback" للمعلومات كما بالرسم التوضيحى التالى :



ثانيا : يفــترض أصحاب التحليل الاتصالى عدم وجود اتزان تلقائى، وذلك فى مواجهة التحليل النسقى الذى يقوم على افتراض أن النسق السياسى حيــنما يصاب بالاختلال لا يلبث أن يعود إلى حالة الاتزان مرة أخرى تلقائياً. أمـــا أصـــحاب التحـــليل الاتصالى فيرون أن الاتزان التلقائى يعجز عن تقديم توقعـــات عـــن التغيرات الفجائية التى تلحق بالجهاز الحكومى أو بيئته. لذلك وســـعياً لإيجاد نوع من التنبؤ (التوقع) بشأن تغيرات النسق السياسى يفترض أصحاب التحليل الاتصالى أن " الجهاز الحكومى" كالجهاز العصبى فى الأجسام الحيـــة، وأنـــه إذا حدث تغيرات فجائية فى الجسم الحى كارتفاع أو إنخفاض درجة الحرارة أو زيادة أو نقصان ضربات القلب بسبب هذه التغيرات الفجائية فى الجســـم أو فى بيئـــته فـــإن الجسم الصحيح يعيد نفسه مرة أخرى للوضع الطـــبيعى وبـــدون جهـــد كـــبير بواسطة عمليات تحكم ذاتى فى داخل الجسم،

وعليه فإن أصحاب التحليل الاتصالى يرون أن الخلل فى الجهاز الحكومى (أو فى بيئــــته) هو الذى يجعله يتحرك نحو هذا الخلل للتعامل معه وأن تحركه هذا تحرك ذاتى (أى من داخله وليس من شأن شئ خارجى : البيئة) ومن هنا فإن عمـــلية الـــتفاعل تتم داخل الجهاز الحكومى وليس بين الجهاز وبيئته، وتبعاً لذلك فالاتزان هنا ليس اتزاناً تلقائياً وإنما هو اتزان يتم داخل الجهاز الحكومى بعمليات الضبط والتحكم الذاتى.

ثالـثا : يذهـــب أصـــحاب هذا التحليل إلى أن الجهاز الحكومى حينما يواجه مصاعب فإن ذلك ليس نتيجة لاستجابته للموقف الفعلى من ثنايا قراره بل من تصور غير دقيق بخصوص هذا الموقف نتيجة لأن المعلومات المتوفرة لدى الجهاز الحكومى ليست دقيقة، هذا وكلما قلت الفترة بين استقبال الجهاز الحكـــومى للمعلومات والاستجابة لها فإن ذلك عند أصحاب التحليل الاتصالى يـــدل عـــلى ارتفـــاع كفاءة الجهاز الحكومى. من هنا فإنهم يهتمون بالدرجة الأولى بمشاكل الحركة الخاصة بتدفق المعلومات بين الجهاز وبيئته.

رابعـا : أن هـــذا التحـــليل يهدف للكشف عن العوامل التى تؤثر على كيفيـــة تأثيـــر الاتصال على أداء النسق السياسى. ومن هنا فإن هذا التحليل الاتصالى هو دراسة للنشاطات السياسية كنسق اتصالى حيث لا يعدو أن تكون تـــلك النشـــاطات السياســـية نقـــلاً للمعلومات بين القوى المتفاعلة. من هنا فالجماعـــات التى تنجح فى نقل رسائلها إلى الجهاز دون تحريف هى جماعات قويـــة وفعالـــة، وعليه فكلما زادت أهمية الجماعة كلما كان الجهاز الحكومى أميل نحو المعلومات الواردة منها، وكلما كان استجابته لها بدرجة أكبر.

وجدير بالذكر هنا أن نشير إلى أن هذا النوع من التحليل لم يلق قبولاً حسناً من المعنيين بالنظرية السياسية المعاصرة حيث لم يعن به إلا عدد قليل مـــن الباحـــثين نظـــراً للاســـتخدام الـــنادر لهذا النوع من التحليل فى البحث التجريبى. وفيما يلى تقويم للتحليل الاتصالى فى عالم السياسة :

أولا : أن أصـــحاب هذا التحليل الاتصالى كان سعيهم بالدرجة الأولى ينصـــب فى تقديـــم محاولة للوصول إلى تحليل كمى لنشاطات عالم السياسة. وهم فى طريقهم لهذا الهدف استعاروا مفاهيم جاهزة من مجال هندسة القوى وهندســـة الاتصــــالات فى تحـــليل النشاطات السياسية التى تصدر عن الأفراد والجماعـــات-أى تحـــليل الســـلوك البشرى الذى يصدر عن الإنسان صاحب الدوافـــع والأحاســـيس تحليلا كمياً وصبغه بصبغة هندسية، ومن ثم نقل ذلك التحـــليل الاتصالى من مجال الهندسة إلى مجال السياسة حيث أدعى أصحاب هـــذا التحـــليل بأن الفروق بين التركيبات الآلية والعضوية فى طريقها للزوال بســـبب التطور السريع والمتلاحق الذى يصاحب علم الضبط والتحكم الذاتى، والحاسب الآلي (الكمبيوتر)، وعلم الميكانيكا. فهناك آلات تعمل ذاتياً وتتفاعل مـــع البيـــئة المحيطـــة لها كما تستطيع أن تتعامل مع نتائج عملها ولها قدرة (محـــدودة) على التعلم فهى تختزن المعلومات وتستخدمها وتعالجها، وهم فى هـــذا يغفـــلون طـــبيعة الســـلوك البشرى التى تختلف عن طبيعة الآلة، فالآلة تتصرف بطريقة واحدة وموجهة، وإذا أمكن تثبيت نفس الظروف وحالة الآلة يســـتطيع الباحث أن يحدد الحالة التالية التى سوف تتحرك الآلة نحوها، وهذا الأمـــر لا يســـتقيم ألبتة مع السلوك البشرى (على نحو ما سلف)، وكذلك فإن أصـــحاب هـــذا التحليل ركزوا على العمليات دون النتائج، بمعنى أنهم ركزوا عـــلى عمـــلية صنع القرار السياسى كعملية مع إغفال دراسة النتائج المتولدة عـــن القرار السياسي، وذلك بتركيزهم على تدفق المعلومات كعملية ميكانيكية وليس على موضوع تلك المعلومات. هذا إلى جانب اهتمامهم فقط بالمعلومات القابـــلة للـــتقدير الكـــمى دون غيرها وهناك أمور أخرى يصعب تقديرها كميا بصدد هذه المعلومات كمعنى هذه المعلومات وقوة تأثيرها ...إلخ. ومما سبق كله فإنه لا مكان هنا للتحليل الكمى للسلوك البشرى فى ضوء مؤشرات الأداء الـــتى تـــترجم إلى تدفقـــات للمعلومات فكلها تحليلات كمية مضللة لأن الشئ

المراد تقديره كمياً (السلوك البشرى) غير قابل بطبيعته لذلك وغير قابل كذلك بطبيعته لصبغه بصبغة آلية.

ثانيا : إن النماذج الاتصالية حين تبنى فهى تبنى بهدف تفسير نشاطات عالم السياسة المعقدة والمتشابكة على أسس بسيطة، أما هنا فإن النماذج التى قدمها أصحاب التحليل الاتصالى هى نماذج عقدت الواقع المستهدف من ثنايا المفاهيم المستخدمة، وبدلاً من أن تساعد هذه النماذج على فهم الواقع السياسى فإنها أدت إلى طمسه إلى جانب فشل تلك المفاهيم الهندسية فى فهم وتفسير عالم السياسة. ومن هنا فإنه من الطبيعى أن المعنيين بالنظرية السياسية المعاصرة لم يكن لغالبيتهم تأثير يذكر فى استخدامهم للتحليل الاتصالى.

ثالثاً : أنه بالنسبة لطبيعة الاتصال فى مجال الهندسة لابد أن يختلف عنه فى مجال السياسة، فأصحاب التحليل الاتصالى قدموا تنظيراً لعالم السياسة من ثنايا ذلك التحليل لكنهم لم يطبقوا هذا التحليل من الناحية العملية. ذلك أن الاتصال فى عالم السياسة لا يقتصر على البيئة الوطنية، وإنما يجاوز ذلك إلى البيئة الدولية، فكيف يمكن للتدفق فى المعلومات الذى يأتى من البيئتين (الوطنية والدولية) أن يتم بشكل آلى ؟ هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى فإن مشاكل عالم السياسة لا تقتصر فقط على مشكلة الاتصال حتى نوليها كل هذه الأهمية ونغفل جوانب عالم السياسة الأخرى، ويضاف إلى ذلك أن عملية الاتصال لا تقتصر فقط على الجانب الحركى (كجانب شكلى) فالأهم من هذا الجانب هو جانب موضوع الاتصال ذاته فلو أن المعلومات (الرسائل) قد نقلت بدون تحريف فقد يكون هناك خطأ فى تفسيرها وفهمها. وكذلك فإن عملية نقل المعلومات فى قنوات اتصال إلى الجهاز الحكومى وهى فى غالبيتها قنوات غير رسمية (تقوم بها قوى فعلية غير رسمية كالأحزاب وجماعات الضغط والمصالح) ومن ثم فلا وضوح للإجراءات التى تحكم عملية نقل هذه المعلومات.

رابعاً : أن أصحاب هذا ا لتحليل فى تركيزهم على عملية صنع القرار السياســى كعمــلية ميكانيكية، يهدفون من وراء ذلك تزويد الجهاز الحكومى بــأدوات لاكتشــاف مواقع قوته وضعفه بما يهدف فى النهاية للمحافظة على الوضع القائم، وذلك بما يقوم بها الجهاز الحكومى من عمليات تنسيق وتنظيم الجهــود البشــرية فى مجــتمعه من ثنايا عملية الإرجاع العكسى للمعلومات ومحاولــة الجهــاز لتغيير مساره فى حالة زيادة وضخامة المعلومات الراجعة لإحــداث تغيير تدريجى، وهنا يعالج أصحاب التحليل الاتصالى مسائل التغيير الــتدريجى فى الجهــاز الحكومى بصعوبة، وهم إن كانوا قد وضعوا احتمالات للــتغيير الــثورى فإنهم يتناولونها بصعوبة بالغة، وهنا بصدد عملية الإرجاع العكســى للمعــلومات فى النسق السياسى فإن هذه العملية تفهم بشكل مبدئى بالنســبة لموقف واحد، فماذا لو تعامل الجهاز الحكومى مع عشرات المواقف، وكــل موقف له معلوماته الخاصة به؟ ثم ماذا لو كانت هناك علاقات متشابكة بيــن هــذه المواقــف وبعضــها البعض؟. لاشك أن المعلومات الراجعة لهذه المواقــف يصــعب تحليلها (هنا فى مجال عالم السياسة، على الرغم من أنها ممكنة فى مجال هندسة الاتصالات).

خامسا : أن أصحاب هذا التحليل يفترضون وجود عقلانية زائدة من جــانب أطــراف النسق السياسى، على حين أن الحياة السياسية لا تعرف تلك العقلانية وأن الغلبة فيها للقرارات التاريخية.

ولعل كل ذلك يتضح من ثنايا عرضنا لنموذج " كارل دويتش" النسقى الاتصــالى حيــث يعد " دويتش " فى مقدمة من عنى بالتحليل الاتصالى لعالم السياسة، ويعد نموذجه قمة نماذج التحليل النسقى الاتصالى المعاصرة.

نمـوذج "كارل دويتش : Karl Deutsch " النسقى الاتصالى لتحليل عالم السياسة الوطنى :

وهــو النموذج الذى قدمه " دويتش " (الأمريكى الألمانى الأصل) فى كـتابه " عصــب الحكومة : The Nerves of Government "[1]، حيث تعــامل مــع النســق السياسى على أنه يتكون من قوتين : الحكومة (الجهاز الحكومى) من ناحية وبيئتها من ناحية أخرى. وأن الجهاز الحكومى هو العقل المســيطر والمــتحكم فى كــل شئ تماماً كما هو الحال فى عقل الإنسان الذى يــتحكم فى الجهاز العصبى وأطراف الإنسان، حيث يقوم العقل بتوجيه أوامره إلى مكونــات الجسم المختلفة لمواجهة العوائق والأحداث والمشاكل والأزمات التى تواجهه. ويعتبر نموذج " دويتش " محاولة من جانبه لإيجاد تحليل علمى دقيق لفهم وتحليل نشاطات النسق السياسى وطرق أدائها.

ونظــراً لتأثر " دويتش " بعلم " السيبرنطقيا : Cybernetics " قدم نموذجــه هذا محاولة لفهم الاتصالات المعقدة والمتشابكة للنسق السياسى، إذ أن الاتصالات هنا لا تقف أهميتها فقط عند نقل المعلومات بين مختلف أجزاء النسق السياسى نفسه وحسب، وإنما تبرز أهميتها أيضاً فى نقل المعلومات ما بين الجهاز السياسى وبين البيئتين الوطنية والدولية المحيطة به.

و "دويــتش" : فى نموذجــه هذا شبه أنساق الاتصالات والتحكم تلك بالنسق العصبى للجسم البشرى، وفى سبيل ذلك راح يستعين بمختلف مفاهيم العــلوم الطبيعية الجاهزة وبخاصة مفاهيم هندسة القوى وهندسة الاتصالات، ومفــاهيم علوم الأحياء التى تهتم بالنواحى العضوية لمختلف الكائنات الحية، ونموهــا وتطورها وما يوجد فى هذه الكائنات من نقاط عصبية مركزية معينة

---

(1) See: Deutsch, Karl. The Nerves of Government : Models of Political Communication and Control. Free Press Glencoe. New York. 1963.

وانظــر أيضــاً : د. أحمــد عامر، مقدمة فى إدارة الأزمات، مرجع سابق، من ص 142 إلى ص 167، ولنفس المؤلف : السيبرنطقيا وتحليل النظم السياسية، مرجع سابق. من ص 30 : ص 43.

مثل مصدر القرار الإرادى وغير الإرادى للتحكم فى حركتها وسلوكها، وكذلك لعمــلية المعلومات الراجعة وإعادة التحليل لتلك المعلومات، وإنطلاقاً من ذلك كلــه قدم " دويتش " نموذجه لأنساق الاتصالات وعملياتها وأنواعها وأشكالها المختلفة فى عالم السياسة الوطنى وعلاقتها بعملية صنع القرار السياسى.

لقد قدم " دويتش " من ثنايا نموذجه هذا تصوراً لفهم وتحليل عمليات الضبط والسيطرة الإرادية وما تشمله هذه العمليات من مفاهيم علمية يتصور بهــا كيفيــة أداء الجهاز الحكومى لمهامه وطرق تحكمه فى نشاطاته وأفعاله، إلى جــانب تحويــل عمــلية المعــلومات الراجعة إلى خلايا الذاكرة فى العقل المســيطر عــلى النسق السياسى حتى يستطيع التعامل مع الأحداث والمواقف الحاليــة والمســتقبلية ومــن ثــم التفاعل مع المدخلات والتغيرات فى البيئة المحيطة به بما يهيئ ذلك من تحقيق الاتزان والاستقرار للحياة السياسية.

و"دويــتش" فى تحــليله للنســق السياسى لم يحلله كنسق ديناميكى يتحقق اتزانه تلقائياً نتيجة لتفاعل الجهاز السياسى مع بيئته على نحو ما فعل " إيستن "، ولكنه تصور نوعاً من النسق السياسى يكون فيه الجهاز الحكومى قــادراً عــلى اســتيعاب الضغوط البينية المختلفة والتأقلم معها والتعايش فى إطارهــا، ثــم الانتقال بعد ذلك من مرحلة التعايش والتأقلم إلى مرحلة إحداث الــتغيير فى البيئة الخارجية وتطويعها لإرادة الجهاز الحكومى الذاتية وقدراته المتــنوعة وهــذا الــنوع من الأنساق السياسية هو عنده-النسق القادر على تطويــر ذاتــه، وذلك فى مواجهة الأنساق المختلفة والتى منها ذلك النوع من الأنســاق الــذى لا يســتطيع فيه الجهاز الحكومى تحقيق الاتزان والاستقرار المطــلوب لمجــتمعه فســرعان ما ينهار ويتلاشى، أو نوع آخر من الأنساق "مــثالى" حيــث يصعب تحقيقه نتيجة لاختلافه جوهرياً مع بيئته (الكلية) التى يتعايش معها.

وانطلاقاً مما سبق وضع " دويتش " تصوراً (مقدماً) للنسق السياسى: إنــه ذلك النوع من الأنساق السياسية الذى يستطيع فيه الجهاز الحكومى أن يتعايش مع بيئته ويطوعها لإرادته.

كمـــا أنطلق "دويتش" فى تحليله لعالم السياسة الوطنى من أنه عالم الاتصـــال بيـــن الحاكمين والمحكومين، أو أن شئنا عالم الاتصال بين الجهاز السياســـى وبيئـــته (الوطنية والدولية). ولتوضيح ذلك فقد بدأ " دويتش " فى تحليله لعالم السياسة الوطنى انطلاقاً من تصور قوامه أن هذا العالم يقوم على بنيتين رئيسيتين هما الجهاز الحكومى من ناحية، وبيئته من ناحية أخرى، ثم انـــتقل " دويـــتش " لـــبيان أن الجهاز الحكومى يقوم على وظيفة سياسية لا تنحصر فقط فى بث قيم مجتمعه من ثنايا قراراته وأعماله السياسية بل وتمتد هـــذه الوظيفـــة إلى تحـــريك وتنســـيق الجهـــود البشرية نحو تحقيق أهداف المجـــتمع، وأن هذا يتطلب استقبال الجهاز الحكومى لردود أفعال بيئته بصدد قراراته وأعماله فى شكل " معلومات راجعة : "Feedback Information".

ولمعالجـــة هـــذه المعلومات الراجعة أضاف " دويتش " بنيات تحتية لـــلجهاز السياسى فى أدائه لمهامه، فقال بوجود بنية تحتية للجهاز الحكومى تغذيـــه بالمعلومات الراجعة وهى " أجهزة استقبال : Transmitter "، وأن أجهـــزة الاســـتقبال هذه تقوم بعملية فرز وتصفية ومعالجة المعلومات، وقال أيضـــاً بوجـــود بنية تحتية للجهاز الحكومى تكون مسئوليتها تنفيذ القرارات السياسية "Effectors"، ثم انتقل " دويتش " بعد ذلك إلى تفسير ميكانيكية عمـــلية صـــنع القرار السياسى من ثنايا مفهومى : "النسق" و "الاتصال" حيث افـــترض وجود حالة من السيطرة والتحكم الذاتى فى تصرفات وأفعال الجهاز الحكـــومى لـــكى يتســـنى له تحقيق أهداف سياسية محددة. فالجهاز الحكومى يصـــدر قـــرارات سياســـية (هى مخرجات لبيئته) فتتفاعل تلك البيئة مع هذه القـــرارات ثـــم ترتد هذه القرارات مرة أخرى إلى الجهاز الحكومى فى صورة معـــلومات راجعـــة تحمل عبر قنوات وشبكات اتصال إلى الجهاز الحكومى فى

شكل مدخلات جديدة ثم يقوم الجهاز الحكومى بالتعامل معها فى ضوء خبراته السابقة (مستخدماً فى ذلك ذاكرته التى يخزن فيها معلوماته) لكى يعدل من سلوكه وتصرفاته حيالها. ذلك أن الجهاز الحكومى أمامه عدة أهداف سياسية ومسئوليته تحتم عليه توجيه سلوكه اللاحق نحو تحقيق هذه الأهداف، وعلى أساس أن الجهاز الحكومى هو أداة مجتمعه لتحقيق أهدافه.

وبصدد عملية التوازن بين الجهاز الحكومى وبيئته فإن " دويتش " يتصور حالة الاتزان التى عليها النسق السياسى على أنها تتم بصورة لا تلقائية، فهو يفترض وجود حالة عدم اتزان داخل الجهاز الحكومى نتيجة تغيرات فى بيئته كأساس لتحرك الجهاز الحكومى (ذاتياً) نحو تقليل هذه الحالة من عدم الاتزان –أى التأقلم مع تغيرات البيئة ثم الانتقال بعد ذلك لتطويع البيئة لإرادة الجهاز الحكومى.

وهنا يستعين " دويتش " بمفاهيم جاهزة من هندسة القوى وهندسة الاتصالات لكى يفسر بها كيفية تأقلم الجهاز مع بيئته وتطويعها لإرادته، فقال بأن الجهاز الحكومى فى أدائه لوظائفه وتفاعله مع بيئته توجد بينه وبين بيئته قنوات وشبكات اتصال متناسبة فى حجمها مع حجم المعلومات المتدفقة إلى الجهاز وبخاصة تلك المعلومات الراجعة. هذا من ناحية الاتصال (وهذا التصور منقول عن هندسة الاتصالات التى تهتم بنقل الرسائل)، أما عن كيفية تطويع الجهاز لبيئته فإن الجهاز يقوم بإصدار القرارات والأعمال اللازمة لتحقيق أهداف مجتمعه من ثنايا تأثيره على بيئته وإحداث تغيير فى سلوك المتلقين لتلك القرارات والأعمال نحو هذه الأهداف، وهنا يقول " دويتش " بضرورة وجود تناسب بين الجهد المبذول من جانب الجهاز الحكومى وبين التغيير المطلوب فى اتجاه تحقيق أهداف المجتمع، وكل هذا يتم من ثنايا المعالجة الدقيقة للمعلومات الراجعة حيث يحدد الجهاز على ضوئها نسبة الجهد مع التغيير المطلوب فى المستقبل (أى التغيير المتوقع)، وهى فى النهاية تغييرات نسبية على حد قول " دويتش ". (وذلك التصور فى التناسب

بين الجهد المبذول والتغيير المطلوب نقله " دويتش " عن هندسة القوى التى تهـتم بـنقل الطاقـة). هذا وكل ما سبق لا يعنى ألبتة عند " دويتش " وجود انفصـال بيـن الجهـاز الحكومى وبيئته فى مجال التفاعل بينهما وإنما على العكـس فـإن الجهاز الحكومى فى أدائه لوظائفه يعتمد على التدفق المستمر للمعلومات من بيئته.

وهكذا فإن الاتزان فى تصور " دويتش " لا يتم بشكل تلقائى وإنما يتم مـن ثـنايا تدخل الجهاز الحكومى بعوامل السيطرة والتحكم الذاتى وعمليات الاتصال، فعندما يخرج الجهاز قراراته تكون هناك أجهزة (داخل الجهاز نفسه) مسـئولة عن تنفيذ تلك القرارات، وأجهزة أخرى داخل الجهاز تكون مسئولة عن التعرف على ردود الأفعال تجاه هذه القرارات من بيئة الجهاز، فتعود تلك المعـلومات إلى الجهـاز (مركـز اتخاذ القرارات) فى صورة معلومات راجعة كمدخـلات جديـدة يقوم الجهاز بمعالجتها بدقة حيث يعمل على تعديل سلوكه تجاههـا مـن ناحية، ويحدث تغييراً منشوداً فى بيئته من ناحية أخرى، وهذا التفاعل بين الجهاز الحكومى وبيئته على ذلك النحو يكون على صورة سلسلة منـتظمة مـن الأفعال وردود الأفعال على نحو ما يقوم به الجسم البشرى فى أدائه لوظائفه، حيث يفترض " دويتش " أن الجهاز الحكومى قادر على التكيف مـع ظروف بيئته المختلفة وذلك من خلال تلقيه باستمرار تدفقات المعلومات الواردة من بيئته ووضع جهد ملائم للتعامل مع هذه المعلومات الواردة. وقال بأنـه إذا اسـتطاع الجهـاز الحكومى تحقيق ذلك فهو جهاز قادر على البقاء والاستمرار.

وانطلاقاً مما سبق كله اتجه " دويتش " إلى تقويم مدى فاعلية الجهاز الحكـومى من ثنايا أدائه لوظائفه (على نحو ما سلف)، وعلى أساس أن هذا التقويم من جانب " دويتش " للجهاز الحكومى يقوم على أسس كمية حيث قال بإمكانية تقدير مدى استقبال الجهاز السياسى للمعلومات تقديراً كمياً، وإمكانية تقديـر الكيفيـة التى يتخذ بها قراراته وأعماله على نطاق واسع تقديراً كمياً

أيضـــا، إلى جـــانب تقويـــم قــدرة قنواته الاتصالية على نقل المعلومات بدقة أو نقـــلها محـــرفة وذلـــك عـــلى أســـاس كمي، مع افتراض أساسي بأن هذه المعــلومات قابلة للتقدير الكمي، ولكي يتسنى ذلك " لدويتش " وضع مجموعة مؤشرات كمية للحكم على مدى فاعلية الجهاز الحكومي تمثلها فيما يلي :

أولا : ضـــرورة وجـــود تناســـب بيـــن قـــنوات الاتصال وبين كمية المعلومات الراجعة.

ثانيا : ضرورة وجود استجابة مرنة من الجهاز الحكومي للمعلومات الراجعة وأن تكون هناك دقة في نقلها وفي تفسيرها.

ثالثا : ضـــرورة تمـــتع الجهاز الحكومي بقدرة على التنبؤ للمشاكل والمواقـــف الجديـــدة لتصـــحيح وضبط عملية معالجة هذه المشاكل والمواقف وتحويلها إلى مخرجات جديدة.

وكـــل هـــذه العوامل قابلة- عند " دويتش " -للتقدير الكمي، فالجهاز الحكـــومي يســـتطيع تحديد درجة وكمية التحول في الموقف المتوقع من بيئته والـــذي عـــلى أساســـه يحدد سلوكه اللاحق بصدد هذا الموقف، وكذلك يمكن قيـــاس الضغط الواقع على الجهاز من جانب بيئته من ثنايا قياس مدى فاعلية قـــنوات الاتصـــال في حمل المعلومات من وإلى مركز صناعة القرار وهو ما يعـــبر عـــنه " دويتش " بلفظة "Load" ، كما قال " دويتش " بإمكانية تحديد كميـــة تـــباطؤ "Lag" الجهـــاز في اســـتجابته للمعـــلومات الراجعة ويعني " دويـــتش " بالتباطؤ هنا الفارق الزمني بين استقبال الجهاز للمعلومات والرد عليها، فكلما قل ذلك الفارق كلما كان ذلك دليلاً على كفاءة الجهاز، وقال كذلك بإمكانيـــة تحديـــد كمية المبادرة "Lead" التي يكون الجهاز الحكومي قادرا على القيام بها. وما هي مقدار الزيادة في الدرجة من الإنجاز التي وصل إليها الجهـــاز الحكومي في أدائه لوظائفه أو بعبارة أخرى كمية التغير التي يحدثها الجهـــاز نـــتيجة اســـتقباله للمعـــلومات؟ وهـــو ما عبر عنه "دويتش" بلفظة

"Gain". وإذا كان الجهاز قادراً على البحث باستمرار عن تلك العوامل وقادراً على ربطها بالمعلومات التى يتلقاها ثم يقوم بمعالجة هذه العوامل وضبطها فى إطار أهداف المجتمع يكون الجهاز الحكومى جديرا بوصفه جهازا جيداً - " أى جيد الاتصال "، ومن ثم يأتى الحكم على مدى فاعلية أى جهاز حكومى (بالدرجة الأولى) من ثنايا عوامل السيطرة والضبط والتحكم التى يمارسها الجهاز الحكومى فى التأثير على النشاطات السياسية فى إطار مجتمعه الكلى. وأن قدرة هذا الجهاز على البقاء تتوقف على الفاعلية التى يدرك بها الجهاز أهدافه أولا ثم العمل على تحقيقها ثانياً، وهكذا فإن قدرة الجهاز على البقاء تتوقف على فاعليته كجهاز محرك لمجتمعه نحو تحقيق أهدافه، حيث إنه أداة مجتمعة لتحقيق أهدافه. كما أن المعلومات الراجعة وكيفية معالجة الجهاز لها هى التى تعكس هذه الفاعلية فهى تعكس مجرى أحداث تحرك الجهاز نحو تحقيقه لوظائفه وأهدافه أو فى البعد عنها. إنها إذن عاكس حساس لمدى فاعلية الجهاز الحكومى كمحرك لمجتمعه نحو أهدافه. وجدير بالذكر هنا الإشارة إلى أن " دويتش " لم ينكر وجود نشاطات يغلب عليها الطابع القيمى فى عالم السياسة لا يمكن تقديرها كمياً حيث لم يولها الاهتمام الكافى، ولكنه من آن لآخر كان يردد أن هذه النشاطات تمثل عائقاً أمام تحليله الكمى.

ومع كل هذا فإن " دويتش " لم يقنع بإضفاء قدرة على نموذجه تمكنه من التقدير الكمى لموقف معين، ولكنه يضيف مفهوماً جديداً فى نموذجه هو مفهوم " التعلم" لكى يزيد به قدرة الجهاز الحكومى على عملية الضبط والتحكم الذاتى والسيطرة على بيئته، ويعنى به التعلم عن طريق الممارسة (الصقل بالخطأ والصواب) لضبط طرق عمل الاستجابة للمعلومات المرتدة ومن ثم للتكيف مع الأوضاع المتجددة دائماً، هذا إلى جانب مفاهيم أخرى فى هذا الصدد قدمها " دويتش " وتجاوز بها عملية التكيف (التأقلم) وهى مفاهيم "التجديد" و "النمو" و "التغيير الذاتى الداخلى"، وليتصور بها عمليات تشير إلى

تغييرات ذات طبيعة جوهرية فى الجهاز الحكومى، والتجديد قد يكون فى بنية الجهـاز أو عمـلياته أو حـتى أهدافـه (فالأهداف متغيرة وليست ثابتة حال الحكومـة الـبرلمانية فى بـريطانيا قـد تكـون مـن حزب العمال أو حزب المحـافظين)، كما قد يمر الجهاز الحكومى بعملية " نمو " فى اتجاهاته بما قد يـؤدى إلى تغييـر ذاتى شـامل، كما قد تأتى عملية التغيير الذاتى لكى يظل الجهاز الحكومى قادراً على مواجهة المعلومات المتدفقة إليه.

تقويم نموذج " دويتش" :

وهكـذا فـإن نموذج " دويتش " قد بنى على ما توصلت إليه نظرية الاتصـالات مـن إنجـازات، إلى جانب اهتمامه بالأهداف التى يسعى الجهاز الحكـومى إلى تحقيقهـا. فقـد فسر " دويتش " ميكانيكية عملية صنع القرار السياسـى بوصـفها الطريقة التى يحقق بها المجتمع أهدافه من ثنايا الجهاز الحكـومى (أداة المجتمع لتحقيق أهدافه) ويلاحظ هنا الاهتمام الزائد من جانب " دويـتش " بعمـلية صـنع القـرار السياسى مع إغفاله لنتائج هذا القرار. ويتصور " دويتش " وعلى نحو ما سلف أن عملية صنع القرار السياسى تقوم على تلقى معلومات تدفع بها أجهزة الاستقبال إلى مركز اتخاذ القرار حيث تتم عمـلية مقارنة هذه المعلومات على ضوء الخبرات السابقة والقيم التى يؤمن بها الجهاز الحكومى. ثم تأتى مرحلة إصدار القرار السياسى الذى يتدفق عبر قـنوات تـنفيذية (أجهزة تنفيذ داخل الجهاز الحكومى) حيث يتم تحويل القرار بعـد تنفيذه (كعمل سياسى) إلى معلومات جديدة يتلقاها الجهاز الحكومى من أجهـزة الاستقبال فى شكل معلومات راجعة تمثل رد فعل القرار السياسى لدى بيـئة الجهـاز. ويذهب " دويتش " إلى القول بضرورة الاهتمام بردود الأفعال تـلك وهى قد تكون ردود فعل سالبة تتمثل فى رفض قرارات الجهاز الحكومى بشـكل سـلبى يؤثـر عـلى الولاء له (مقاومة سلبية) وهذه الردود السلبية (كمعلومات سالبة راجعة) تعكس مجرى الأحداث التى قد تبعد الجهاز الحكومى عـن تحقيـق أهدافـه حيث يصبح مهدداً فى شرعيته، أو قد تكون ردود فعل

إيجابيــة (معــلومات موجبة راجعة) وهى تتمثل فى إحداث انحراف فى تحرك الجهــاز الحكومى نحو أهدافه (مقاومة إيجابية) كحالة وجود غضب جماهيرى نــتيجة للتضخم وارتفاع الأسعار والبطالة، يترجم إلى رد فعل إيجابى- أو قد تصــل معــلومات لــلجهاز الحكومى من بيئته الخارجية بأن بلداً معادياً يعيد تســليح نفســه ممــا يفسر بأن الجهاز يعتبر نفسه هدفاً رئيسياً لتلك الدولة المعاديــة. وهكــذا فــإن بعض مظاهر الصراع السياسى فى الساحة الداخلية والخارجيــة يمكــن أن تحــلل فى ضــوء عملية المعلومات الراجعة السالبة أو الموجــبة. وهــنا تأتى قدرة الجهاز الحكومى وفاعليته فى التعامل مع هذه الردود (المعلومات الراجعة).

ورغــم هــذا الجهــد الضــخم من جانب " دويتش " فى تحليل عالم السياســة الوطــنى تحليلاً اتصالياً (كمياً) إلا أن هناك مآخذ على هذا التحليل أبرزها :

أولا : أن النشاطات السياسية كنشاطات اجتماعية يغلب عليها الجانب القيــمى (الــذى رأى دويتش فيه عائقاً فى تحليله) ومن ثم يصعب تقدير هذه النشــاطات الــتى يقــوم بهــا الجهاز الحكومى تقديراً كمياً على نحو ما فعل " دويتش " بل وإنه قد غالى فى ذلك الأمر.

ثانيــاً : أن " دويــتش " عقــد نموذجــه تعقيــداً بدرجة أدت به إلى اســتخدامه ليــس كأداة لفهم وتحليل الواقع السياسى بل فى استخدامه كأداة لــتعقيد ذلك الواقع وطمسه. فقد استخدم مفاهيم جاهزة من العلوم التىتكاملت وتجمعــت فى علم " السيبرنطقيا" وبنفس المدلول الفنى لها حيث اختلطت هذه المفــاهيم بمفاهيم عالم السياسة، ومن ثم خلط بين مفاهيم تختلف فى طبيعتها عن الأخرى مما أدى به إلى عدم الوضوح فى بنائه لنموذجه. كما أنه استخدم فى نموذجه مفاهيم : "البنية" و "الوظيفة" و "النسق" و "الاتزان" دون أن يشير صراحة إلى ذلك، حيث قال بوجود بنيات للنسق السياسى (الجهاز وبيئته) إلى جــانب إشــارته إلى وجود بنيات تحتية للجهاز الحكومى (أجهزة استقبال –

أجهزة تنفيذ). وأشار إلى وجود وظيفة سياسية للجهاز السياسى تتمثل فى أنه أداة المجتمع إلى تحقيق أهدافه. وفى هذا استخدام لمفهومى "البنية" و "الوظيفة" إلى جانب استخدامه لمفهوم النسق حيث تصور به الكيفية التى تتم بها عملية صنع القرار السياسى (على نحو ما سلف)، ولكنه اهتم بها كعملية وأهمل نتائج القرارات الفعلية حيث لم يتناولها بالتحليل، وبالنسبة لمفهوم " الاتزان " فقد رأى أن عملية الاتزان النسقى السياسى تتم بصورة لا تلقائية (على نحو ما سلف).

ثالثاً : أن وحدة التحليل فى نموذج " دويتش " لم تكن النشاطات السياسية للجماعات أو لقوى النسق السياسى، وإنما هى عنده " المعلومات " المتدفقة من وإلى الجهاز.

رابعاً : افتراضه عقلانية متخذى القرار بينما الأصل فى عمليات اتخاذ القرار من جانب الجهاز الحكومى أنها ليست معبرة عن العقلانية، وأن القول الفصل فى شأنها للقرارات التاريخية، هذا بالإضافة إلى ما سبق وأشرنا إليه فى تقويم التحليل الاتصالى بصفة عامة كنقاط تضاف هنا إلى تقويم نموذج " دويتش ".[1]

---

(1) راجع فيما تقدم بصدد تقويم نموذج " دويتش " :
Varma. S.P., Op. Cit. PP. 319-326, and P. 328.
وانظر أيضاً : د. أحمد عامر، المرجع السابق، ص 33، ص 36.

الفصل الثانى

النماذج التى قدمت لتفسير عالم السياسة الدولى
-تحليل وتقويم-

الفصل الثانى

النماذج التى قدمت لتفسير عالم السياسة الدولى

" تحليل وتقويم "

تمهيد :

وهـنا فى هـذا التمهيد، وقبل أن نعرض للنماذج النظرية التى قدمت لفهـم وتحـليل عالم السياسة الدولى، نشير إلى أن المعنيين بالنظرية العامة للعلاقات الدولية فى تقديمهم للنماذج (والنظريات) قد اتفقوا على ما يلى :

أولاً : يلتقون على المنهج العلمى التجريبى السلوكى، فيعنون ارتباطاً بـه بواقـع عـالم السياسة الدولى واستقرائه بالملاحظة والتجريب من أجل التفسـير والـتوقع بشأنه، وبذلك ينحصر هدفهم فى التحليل الموضوعى لهذا الواقـع، وبمـا ينـتهون إليـه من تقديم نماذج ونظريات[1]. هذا إلى جانب ارتـباطهم بالنظرة السلوكية التى تراكمت على المنهج العلمى التجريبى حيث يـنظرون إلى عالم السياسة الدولى من ثنايا سلوك الوحدات السياسية، وعلى أسـاس أن سـلوك الوحدة السياسية فى البيئة الدولية تحركه (على نحو ما سلف) دوافع قومية.

ثانيا : تتمثل مادة التحليل – لديهم– فى النشاطات السياسية الدولية، وعـلى اعتـبار أن هذه النشاطات السياسية كمادة للتحليل (هنا) هى نشاطات (عـلى تباين أهدافها من نشاطات اقتصادية أو ثقافية، ... وهكذا) من طبيعة واحدة هى النشاطات السياسية الدولية، وهذه النشاطات السياسية الدولية لكى يقفـوا على خصائصها التى تجعل منها "نشاطات" فلابد لهم من الوقوف على مفهـوم أسـاس يسـتعينون بـه عـلى الكشف عن هذه الخصائص، وهذه الخصـائص بدورهـا تعين على تقديم تفسير لهذه النشاطات، ولقد تمثل لهم مفهـوم " القوة " كمفهوم أساس لتحليل تلك النشاطات السياسية الدولية، كما تمثلت " الجماعة الوطنية" –لديهم– كوحدة للتحليل (على نحو ما سلف).

---

(1) راجع فى هذا الصدد : د. محمد طه بدوى، مدخل إلى علم العلاقات الدولية، مرجع سابق، ص16.

ثالثاً : يلتقي المعنيون بالنظرية العامة للعلاقات الدولية على استخدام أدوات تحليل ذهنية (كالمفاهيم والنماذج والنظريات) وأخرى بحثية، وهم هنا يتفاوتون فى استخدام هذه الأدوات فى بنائهم لنماذجهم النظرية، ورغم ذلك فهم يلتقون جميعاً على مفهوم النسق "System" من حيث هو أداة ذهنية لتحليل الواقع أو بعبارة أخرى على أساس أنه مفهوم ينطلقون منه فى تصورهم لسير عالم السياسة الدولى، هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى يربطون- بصفة أصلية- مفهوم النسق الدولى بحالة الاتزان التى تقوم عليها مجموعة من القوى فى مجال دولى معين، " وليس من شك فى أن الاتزان هو جوهر الأنساق الدولية. ذلك بأن النسق الدولى -وهو صورة منتظمة لعلاقات بين عديد من قوى " فردية " فى غيبة حكم أعلى- يرفض بطبيعته هذه نقيضين متطرفين يقف هو فى وجه كل منهما على السواء. إن أية مجموعة من قوى فردية- فى غيبة حكم أعلى- لا يتصور إلا أن تسقط فى فوضى مطلقة "Anarchism" ومن ثم فلا نسق، وإما أن تنتهى الحرب الدائمة بين القوى الفردية إلى إمبراطورية عالمية "Universal Empir" ومن ثم فلا نسق أيضاً"[1]، وحيث تستمر مجموعة القوى تلك فى انتظامها بمنأى عن هذين النقيضين يستمر النسق الدولى "International system" .من هنا فالنسق الدولى وحالة اتزان قواه متلازمان، و " حالة الاتزان " هذه هى التى توصف – مجازاً بميزان القوة : "Balance of Power"، كما أن عبارة " ميزان القوة " تعنى فى الاصطلاح التعبير المجازى عن كل اتزان دولى : "International Equilibrium" ، ومن ثم عن كل مجموعة من دول فى حالة اتزان[2].هذا وفكرة ميزان القوة " تعنى أيضاً الحالة التى عليها توزيع القوى "Distribution of Power" فى المجال الدولى[3]، على صورة تقف فى وجه النقيضين السابقين : "الفوضى"

---

(1) المرجع السابق، ص 246.
(2) نفس المرجع السابق، ص 247.
(3) المرجع السابق، نفس الصفحة.

و " الإمبراطورية العالمية "، وتبعاً لذلك يعرف " ميزان القوة " بأنه الحالة التي يتحقق بها توازن القوى في نسق دولي ما على صورة لا تدع مجالاً للتدلي إلى الفوضى من ناحية، أو إلى الإمبراطورية العالمية من ناحية أخرى[1].

وميزان القوة من حيث هو مفهوم عام من مفاهيم علاقات القوى وتوزيع القوة في المجال الدولي- ومجرداً عن صور واقعه المتغيرة بتغير الظروف التاريخية- لا يعني أكثر من الإبقاء على حالة من حالات الاتزان الدولي بحيث لا تستطيع أية دولة أو أكثر أن تهاجم ما عداها، من غير سبب مقبول، أو بعبارة أخرى، الإبقاء على الوضع الراهن "Status Quo" وتوزيع القوة في نسق دولي معين باعتباره متزناً وباعتبار الإخلال به إخلالاً بميزان القوة[2].

إن تعبير " ميزان القوة " كوصف مجازي للوضع الراهن لتوزيع القوة في نسق دولي معين يحمل كثيراً من المضامين التي تباينت تبعاً لتباين الظروف التاريخية لعلاقات القوى في المجال الدولي، كما أن دخوله " عالم السياسة " كمفهوم من مفاهيمه قد انتهى به إلى مفهوم متعدد الوجوه، فحين ترد عبارة " ميزان القوة " عند المشتغلين بعلوم السياسة أو بفنونها فإن هذا يستدعي إلى الأذهان عديداً من معان يرتبط كل واحد منها بقطاع من قطاعات عالم السياسة الثلاثة والتي تتمثل في : أولاً : قطاع الواقع السياسي مفسراً تفسيراً موضوعيا – وهذا من شأن العلم "Science"، وثانياً : قطاع العمل السياسي بأساليبه وهو من شأن الفن "Art-Policy "، وثالثاً : قطاع فلسفة السياسة في معنى تقديم الأفكار المؤيدة للعمل السياسي (وهي الأيديولوجيات)[3].

---

(1) نفس المرجع السابق، نفس الصفحة.

(2) المرجع السابق، ص 247، ص 248.

(3) نفس المرجع السابق، ص 248.

ومفهوم " ميزان القوة " تنازعه بالفعل هذه القطاعات : قطاع الواقع السياسي المفسر تفسيراً موضوعياً ولكى يرى فى " ميزان القوة " تعبيراً مجازياً عن الاتزان "Equilibrium" التلقائى الكامن فى الأنساق الدولية والذى من شاكلة التوازن الميكانيكى الكامن فى طبيعة الأشياء فى عالم الفيزياء وفى عالم الأحياء بل وفى عالم الاجتماع، وكذلك عالم السياسة، وقطاع العمل السياسى بأساليبه "Policy" ولكى يرى فى " ميزان القوة " وصفاً مجازياً للسياسة "Policy" التى تستهدف بها دولة ما الإبقاء على الوضع الراهن لتوزيع القوى فى نسق دولى معين، ثم أخيراً قطاع الفلسفة أو الفكر المؤيد لتلك السياسة لحساب الدولة التى تمارسها فهى أيديولوجية "ميزان القوة"[1].

وارتباطاً بذلك، نستطيع أن نميز هنا بصدد مفهوم " ميزان القوة " بين نظرتين فى تحليل عالم السياسة الدولى : النظرة الأولى وهى النظرة الموضوعية لميزان القوة التى تحلل علاقات عالم السياسة الدولى فى إطار ما هو كائن بالفعل، والنظرة الثانية وهى النظرة النمطية التى تحلل علاقات عالم السياسة الدولى فى إطار ما يجب أن يكون[2].

من هنا فإننا فى عرضنا للنماذج (أو النظريات) التى قدمت لتفسير عالم السياسة الدولى سنعرض لها فى المباحث التالية : مبحث نعرض فيه النماذج أو النظريات التى استندت إلى مفهوم " ميزان القوة " بمدلوله العلمى (مجموعة نماذج أو نظريات الاتزان التلقائى)، ومبحث نعرض فيه النماذج (والنظريات) التى استندت إلى مفهوم " ميزان القوة " بمدلوله النمطى (مجموعة نماذج ونظريات الاتزان النمطى)، وذلك فى تفسير عالم السياسة الدولى، ثم فى مبحث ثالث نعرض للنماذج التى قدمت لفهم وتفسير علاقات عالم السياسة الدولى من ثنايا تحليل سلوك صناع القرارات الخارجية للدول.

---

(1) المرجع السابق، ص 248، 249.
(2) نفس المرجع السابق ، ص 249.

المبحث الأول

مجموعة نماذج ونظريات الاتزان التلقائى

وهى تلك النماذج والنظريات التى ترتكز فى بنائها إلى مفهوم "ميزان القوة" فى مدلوله الموضوعى، وهم يستهدفون بذلك تقديم تفسير علمى للحالة الـتى عليها اتزان القوى. إن مفهوم ميزان القوة فى مدلوله العلمى يعنى ما عليه علاقات القوى الدولية من اتزان يتحقق ميكانيكياً بعامل قانون الفعل ورد الفعل، وهو فى هذا المعنى يفترض " أن النسق الدولى يقوم على اتزان تلقائى يـتحقق انـتظامه بمنأى عن ضمائر الدول المكونة له، ومن ثم بعامل العلاقة بيـن الفعـل ورد الفعل (لكل فعل رد فعل مساو له فى المقدار ومضاد له فى الاتجـاه) وبالـتعادل الذاتى داخل المجموعة الواحدة، ومن شاكلة ذلك التعادل الذى يقع داخل الكائن الحى أو فى المجموعة الشمسية وعلى وضع يصح معه القـول بأن داخل النسق الدولى ثمة انتظام ذاتى يتحقق به الاتزان فى توزيع القـوى بما يؤكد استمراره، وبعبارة أخرى فإن " ميزان القوة " بهذا التصور يعـنى أن الاتـزان فى الأنسـاق الدولية يحكمه قانون سوسيولوجى (قانون علمى) من شاكلة القوانين التى تحكم طبيعة الأشياء"[1]

وهـنا يجدر التنبيه إلى أن المعنيين بتنظير عالم السياسة الدولى لم يعـن أحدهـم- عـلى حد علمنا- بتقديم نموذج نظرى لتفسير علاقات عالم السياسـة الـدولى انطلاقاً من مفهوم " ميزان القوة " بمدلوله العلمى، وإنما الـذى قدم فى هذا الشأن نظريات على أساس أن النظرية نطاقها أوسع بكثير من "النموذج النظرى"، فتستطيع أن تستوعب تنظيراً لعالم السياسة الدولى فى جملـته انطلاقـاً من مفهوم " ميزان القوة " بمدلوله العلمى، وفى مقدمة هذه الـنظريات نظـرية " آرون " الفرنسـى، ونظرية " مورجانثو" الأمريكى أيضاً

(1) المرجع السابق، ص 249.

والـــتى ذيـــلها بنموذج توضيحى فى هذا الشأن، ونعرض هنا فى هذا المبحث لـــنظرية كـــل مـــن " آرون " و " مورجانثو " فى تحليل عالم السياسة الدولى ارتكـــازاً إلى مفهوم " ميزان القوة " بمدلوله العلمى، نظراً للدور الذى قام به كل منهما فى تحليل عالم السياسة الدولى.

وفيما يلى نعرض للخطوط الرئيسية التى يلتقى عليها كل من "آرون" و " مورجانثو " وغيرهما فى تقديمهم لنظرياتهم فى تحليل واقع عالم السياسة الـــدولى مـــن ثـــنايا مفهـــوم " ميـــزان القوة " كواقع سياسى مفسر تفسيراً موضوعياً :

أولا : يلـــتقون عـــلى النظر إلى عالم السياسة الدولى باعتباره عالم علاقات القوى التى تعمل فى غيبة سلطة عليا. ذلك أن البيئة الدولية هى بيئة القـــوى المـــتعددة الـــتى تـــتفاعل مع بعضها البعض بعامل قانون الفعل ورد الفعـــل عـــلى وضع يهيئ لاتزانها ميكانيكياً، من هنا فإن عبارة النسق الدولى "International System" تعـــنى تصورنا لمجموعة من وحدات سياسية ومـــن ثم من قوى متميزة فيما بينها ولكنها متفاعلة على وضع يهيئ لسيرها ســـيراً متزناً، كما تعنى عبارة " النسق الدولى" فى نفس الوقت تصورنا لحالة الاتزان التى عليها مجموعة دولية معينة[1]، وتبعاً لذلك فإن كلاً من " آرون " و " مورجانـــثو " حيـــنما يستخدمان مفهوم " النسق " فإنهما ينظران إلى عالم السياسة الدولى من ثنايا قانون الفعل ورد الفعل، (وعلى أساس أن الفعل هنا هـــو فعـــل إرادة فى إرادة)، فعالم السياسة الدولى هو عالم تعدد القوى، وكل وحـــدة سياســـية (دولة) تعتمد على قوتها الذاتية فى تحقيق أمنها ومصالحها الوطـــنية عـــلى حساب الدول الأخرى نظراً لغياب الحكم الأعلى، وهذه القوى تتـــبادل فيمـــا بيـــنها التأثير والتأثر على وضع يتحقق به انتظامها (اتزانها)، وانطلاقـــاً ممـــا سبق فإن عبارة " النسق الدولى" تعنى مجرد مفهوم يتمثل به

---

(1) انظر : د. محمد طه بدوى، النظرية السياسية، مرجع سابق، ص 246.

أصحاب هذه المجموعة من النظريات ما عليه العلاقات الدولية (كعلاقات قوى) من اتزان فيما بينها وذلك بعامل قانون الفعل ورد الفعل، ومن هنا كانت تسميتها "بالنظرية العامة للنسق الدولي" "General Theory of International System" أو بالنظرية العامة للاتزان الدولي "General Theory of International Equilibrium"[1].

ثانيا : يتفقون على أن عبارة "النسق الدولي" بمدلولها السابق لا يصح استخدامها لتصور واقع عالم السياسة الدولي إلا إذا توفر **مقومان** لواقع هذا العالم **أولهما** : وجود مجموعة كافية من الدول المتدرجة في القوى، وعلى رأسها عدد صغير من القوى القطبية، ثانيهما : أن هذه المجموعة من القوى المتدرجة يتحقق لها انتظامها- اتزانها- باتزان قواها القطبية، وتبعاً للمفهوم الأول فلا يتصور وجود نسق دولي إذا لم يكن هناك تدرج في القوى، ففي غيبة الحكم الأعلى في البيئة الدولية لا يمكن تصور التساوي في القوى لأن ذلك مؤداه الحتمي الحرب الدائمة حيث تعتمد كل قوة (دولة) على قوتها الذاتية في تحقيق مصالحها الوطنية، وهذه الحرب الدائمة تؤدي إلى فوضى مطلقة "Anarchism" وهي حالة لا تستقيم مع فكرة النسق. إن ملاحظة الواقع الدولي تشير إلى أن هناك تدرجاً في القوى على مر العصور، وأن هناك قوى على رأس ذلك الواقع وهي على درجة من القوة بحيث تستطيع من خلالها الاشتراك في تقرير مصير علاقات القوى داخل النسق الدولي كله وتسمى بالقوى القطبية، وتلي هذه القوى القطبية دول على درجة من القوة بحيث تشترك في علاقات القوى الدولية بدرجة تمكنها من العمل على تحقيق مصالحها الوطنية دون أن تكون قادرة على مشاركة القوى القطبية في تقرير مصير علاقات القوى على مستوى النسق كله، وتلي هذه القوى قوى لا تستطيع بحكم قوتها أكثر من إثبات وجودها على أرضها

---

(1) المرجع السابق، ص 347.

دون أن تكون قادرة على الاشتراك بفاعلية في علاقات القوى الدولية.هذا وتتعدد الصور التاريخية للنسق الدولى تبعاً لتباين مدى انبساط عضوية النسق، وتبعاً لتعدد القوى القطبية، كما يشير الواقع إلى أن النسق الدولى قد عرف عدة صور تاريخية، وأن معيار التفرقة بينها هو عدد القوى المشاركة فيه وعدد القوى القطبية[1].

والصورة الأولى للنسق الدولى كانت منذ بداية العصر الحديث وحتى نهاية الحرب العالمية الثانية، وكان هذا النسق في مدى شموله محدد العضوية حضارياً وجغرافياً، فقد كان النسق قاصراً على الدول الأوربية (نسق الشعوب البيضاء)- أى أن علاقات القوى فيه كانت قاصرة على الدول الأوروبية، وكانت قارتا آسيا وأفريقيا تمثلان مجالاً استعمارياً واسعاً للدول الأوروبية، ولقد كان عدد القوى القطبية الأوربية التى تشترك في تقرير مصير علاقات القوى على مستوى النسق كله تتراوح ما بين أربع إلى ست قوى، ولذلك كان انبساط العضوية محدوداً، والقوى متعددة في هذه الصورة من النسق الدولى، ولذا سمى بالنسق المتعدد الأقطاب 'System Multipolaire'.

والصورة الثانية للنسق الدولى جاءت بعد نهاية الحرب العالمية الثانية، حيث انتهت هذه الحرب إلى إيجاد ظاهرتين دولتين أولهما : هبوط القوى القطبية القديمة بعامل الحرب من قوى من الدرجة الأولى إلى قوى من الدرجة الثانية اقتصادياً وعسكرياً وسياسياً، ولقد هيأ ذلك الأمر إلى ظهور دول العالم الثالث، فالشعوب المستعمرة قديماً كانت من قبل قوى من الدرجة الأولى أضحت قوى من الدرجة الثانية، ومن ثم أصبحت غير قادرة على الاضطلاع بمهام الاستعمار، ولم تعد قادرة على تقرير مصير علاقات القوى على مستوى النسق كله، فاستفادت الشعوب المستعمرة بهذه الظاهرة وراحت تعلن استقلالها لتكون ما يسمى بدول العالم الثالث، وهى دول مستقلة حديثاً

---

(1) راجع في هذا الصدد، د. محمد طه بدوى. مدخل لعلم العلاقات الدولية، مرجع سابق، ص 233 إلى ص 247.

علـى النشـاطات السياسـية والسلوك السياسي للأفراد والجماعات كالنسق الشخصـي والإيكولوجي والبيولوجي. ولينتهي إلى أن الحياة السياسية ما هي إلا مجموعـة من نشاطات سياسية (تمارس من جانب الجهاز السياسي وبيئته الداخلية والخارجية) فتتفاعل فيما بينها تفاعلاً ميكانيكياً فتتبادل التأثير والتأثر على نحو يهيئ للاتزان الكلي لمجتمعها.

تقويم لنموذج " إيستن " بشكل عام[1] :

يـأتي " إيستن " في مقدمة المعنيين بتقديم نماذج نظرية لتحليل عالم السياسـة الوطـني ويعتـبر من الذين أسهموا إسهامات واضحة.في التحليل السياسـي المعاصـر في فترة السلوكية وفي فترة ما بعد السلوكية، ويختلف " إيسـتن " عـن الذين قدموا نماذج نظرية لتحليل عالم السياسة الوطني في مـدى تركيزهم على مفهوم تحليل غير مفهوم النسق (كمفهوم مشترك بينهم في التحليل) فبصدد استخدامه لمفاهيم التحليل في نموذجه فقد ركز " إيستن " على مفهوم " النسق "، وعلى أساس أن عالم السياسة الوطني هو عالم القوى المتفاعـلة، وعـليه حـدد قـوى عـالم السياسة الوطني (عناصره)، ورغم استخدامه لمفهوم " الوظيفة " إلا أنه قد أغفل دور (وظائف) القوى السياسية في عـالم السياسة الوطني حيث قيد الوظيفة السياسية بالقرار السياسي دون أن تنسـحب لوظيفـة أخـرى في المجتمع.. من هنا يكون " إيستن " قد طوع مفهـوم " الوظيفـة " وجعله يدور في فلك تحليله النسقي. و " إيستن " كذلك (وعـلى نحو ما تقدم) قد أشار ضمناً إلى مفهوم " البنية " كما استخدم مفهوم " الاتـزان " : فقـد أراد باستخدامه لمفهوم " النسق " أن يكون تفسيراً لحالة الاتزان التي عليها المجتمع الكلي تبعاً لاتزان قواه السياسية، ومن ثم استخدم " إيسـتن " في تحـليله لعالم السياسية الوطني غالبية مفاهيم التحليل المشار إليها آنفاً.

---

(1) راجـع بصـدد تقويـم نمـوذج ايستن : Varma, S.P., Op.cit., PP. 181-186 ، وأيضا : د. أحمد عامر، مقدمة في إدارة الأزمات،مرجع سابق، ص 137، ص 138.

هذا ولقد قدم "إيستن" لنموذجه هذا تنظيراً مفصلاً للحياة السياسية مع الاهـتمام الشـديد بوضع أدوات التحليل العلمى التى استخدمت وتستخدم فى التحـليل السياسـى المعاصـر، ووضـعها موضـع التفصـيل فى كـتابه "A Framework for Political Analysis" فـلم يكـتف فى هـذا الكتاب بتقديم نموذجه النسقى الوظيفى (فى مرحلته الثانية) بل وحدد الإطار المنهجى الذى تم فيه التحليل للوصول إلى تصوير هذا النموذج. فبعد أن حدد " إيستن " المجال الذى يحلله وهو علاقات القوى، انتقل إلى تناول المنهج المستخدم فى التحـليل المعاصـر وأبرز العناصر التى يتعين أن تتوفر فيه لكى يستقيم مع تحـليله لعـالم السياسـة الوطنى، ثم تعرض للاتجاه السلوكى الذى يتعين أن يـتواكب معه أو يتراكم عليه حتى يعد التحليل السياسى المعاصر أكثر علمية، ثـم انتهى إلى تقديم نموذجه ولكى يفصله تفصيلاً طويلاً على طول كتابه هذا. ومـن هنا تمثل تحليلات " إيستن " الخط الرئيسى والمنطلق للتحليل التجريبى السلوكى لعالم السياسة الوطنى (فى جملته) حيث يجمع كل الكتابات المعاصرة له ويعمقها.

كمـا يلاحظ وقوع " إيستن " فى نفس الخطأ المشترك لكل الليبراليين الذين قدموا نماذج نظرية لفهم وتحليل عالم السياسة الوطنى، فى الادعاء بأن هـذه الـنماذج " عامـة " وصالحة كأداة ذهنية لفهم الحياة السياسية فى كل المجـتمعات بمـا فيهـا المجتمعات الشمولية ومجتمعات العالم النامى. فهذا النموذج النسقى الوظيفى " لإيستن " لا يصلح إلا لتفسير الحياة السياسية فى الولايـات المتحدة الأمريكية لأنه صور فروضه من هذا الواقع دون غيره. كما لـم يـتحرر " إيسـتن " من القيم الذاتية وصولاً إلى الموضوعية فكل تحليله مرتـبط بـالقيم الليـبرالية (التى وصفها كما سلف وأشرنا من قبل بأنها قيم إنسـانية متحضـرة)، كمـا أنه يرى فى نظام مجتمعه، أفضل ما فى الأرض وسعى فى تحليله إلى المحافظة على بقاء هذا النظام الاجتماعى وعلى اتزانه. وبالنسبة لمعالجته للقيم، فقد انتقل فى معالجته لها من ثنايا كتاباته من كونها

ثالثا : يتفقون على أن ظاهرة الصراع السياسى الدولى هى أمر حتمى تمليه طبيعة البيئة الدولية والتى هى بيئة تعدد القوى، وتوضيح ذلك أن الوحدة السياسية (الدولة) هى فى الواقع الدولى مركز متميز ونهائى لاتخاذ القرارات "Centre Autonome Décision" ومن ثم فالبيئة الدولية هى بيئة تعدد مراكز السلطة، وفى معنى آخر هى بيئة غيبة السلطة العليا، وتبعا لطبيعة البيئة الدولية تلك، ونظراً لتباين المصالح الوطنية لتلك القوى المتعددة فإن هذه القوى المتعددة تسعى إلى تبادل فرض الإرادة، وعليه فالحرب هى الملجأ الأخير باعتبارها وسيلة لفرض الإرادة وليست وسيلة لمجرد النصر لذاته، ولذلك يعرف "Clausewitz" الحرب بأنها " عمل من أعمال العنف نستهدف به إكراه الخصم على تنفيذ إرادتنا "، وهذا التعريف يؤكد على أن الإكراه المادى فى الحرب هو الوسيلة وأن الغاية هى فرض الإرادة، ولذلك فلا هزيمة فى الحرب إلا بتسليم الخصم بأنه قد انهزم، فمجرد خسارة المعركة العسكرية لا تعنى الهزيمة بالمدلول الفنى الدقيق طالما أن الخصم رافض التسليم- أى طالما هو رافض الخضوع لإرادة المنتصر عسكرياً، من هنا وانطلاقاً من طبيعة البيئة الدولية فى معناها المتقدم لابد وأن تكون ظاهرة الحرب خالدة بخلود تلك البيئة، حيث تزكى طبيعة البيئة الدولية الصراع السياسى الدولى فتجعل من الحرب حتماً من حتمياتها ولذلك توصف هذه البيئة الدولية بأنها دار حرب[1].

إن الحرب ليست إلا ظاهرة اختلال الاتزان فى القوى بين قوى النسق الدولى (ولا سيما بين القوى القطبية)، ويفترض التحليل الذى يستند إلى مفهوم "ميزان القوة" بمدلوله العلمى هنا وجود اتزان بين القوى القطبية وإذا ما اختل هذا الاتزان (بعامل الحرب) فسرعان ما يعود مرة أخرى. ذلك أن الاتزان فى القوى (فى النسق الأوروبى القديم) ظل قائماً على مدى أربعمائة عام، حيث حالت سياسة توازن القوى دون قيام إمبراطورية عالمية.

---

(1) انظر : المرجع السابق، من ص 198 إلى ص 205.

وهــذا " الاتزان " الأوربى تحقق بميكانيكية قوة الجذب (المهيئة للتعاون) بين أعضاء النسق الأوربى، العاملة فى آن واحد مع قوة الطرد المعرقلة للاندماج فى دولة عالمية[1].

هــذا وانطلاقــاً من أن البيئة الدولية هى بيئة الصراع، فإن أصحاب التحــليل الذى يستند إلى مفهوم ميزان القوة بمدلوله العلمى يذهبون إلى أن هذا الصراع هو صراع من أجل القوة. ذلك أن القوة فى تصورهم هى الهدف الآجــل والعــاجل لــلدولة، وأن السعى إليها والبحث عنها يؤديان إلى نشوب الصــراع، ومن هنا فهم يرون بأن الصراع على القوة هو الأداة الموضوعية لتفســير النشاطات السياسية الدولية- وهو الأساس الموضوعى كذلك لتفسير السياســات الخارجية للدول. أو بعبارة أخرى فإن مفهوم " القوة " هو الدافع مــن وراء النشاطات السياسية الدولية بصفة عامة والدافع من وراء الصراع بصــفة خاصــة، كمــا يذهــبون إلى إمكانيــة تقدير القوة للدول على أساس كمى[2].

---

(1) نفس المرجع السابق، ص 348. ولنفس المؤلف انظر : فروض علمية فى تفسير علاقات الحرب والسلام، بحث منشور- من مطبوعات جامعة بيروت العربية، 1974.

(2) راجع : د. أحمد فؤاد رسلان، المرجع السابق، ص 218، و228.

تقويم :

ونشـــير هنا إلى أن التحليل النسقى (تحليل عالم السياسة الدولى من ثنايا مفهوم ميزان القوة بمدلوله العلمى)، يعد أقدر التحليلات على التعامل مع طـــبيعة علاقـــات عـــالم السياسة الدولى المعقدة وبكل ما تحويه من تفاعلات مســـتمرة، إلى جانب نظرته الشمولية لواقع هذه العلاقات، وهذا التحليل رغم أنــــه شائع لدى كثير من المحللين المعاصرين للعلاقات الدولية إلا أنه من غير المقـــبول محاولـــة بعض أصحابه وضع قانون عام يحكم حركة التاريخ- أى القـــول بـــأن هناك قانوناً علمياً قاطعاً يفسر استمرار الأنساق الدولية باتزانها الميكـــانيكى الـــبحت (حال الاتزان الميكانيكى فى الظواهر الطبيعية). ذلك أن الأنســـاق الدوليـــة تقـــوم على مجموعات من وحدات سياسية واعية، تتحرك بأعمـــال إراديـــة وراء أهداف محددة مقدماً، وإنما يمكن القول بأن الملاحظة تشير إلى أن هناك توزيعاً فى القوة داخل النسق الدولى بما يقف فى وجه أى تطلع إلى الإمبراطورية العالمية أو الفوضى، وبما يؤكد لبقاء النسق[1].

هـــذا ورغـــم أن مفهـــوم " ميزان القوة " (بمدلوله العلمى) هو حجر الزاوية فى التحليل النسقى لعالم السياسة الدولى، إلا أن هناك بعض الانتقادات التى توجه إلى التحليل النسقى :

أولهـا : أن عمـــلية الاتزان فى القوى تفتقر إلى اليقين، فهذه الفكرة " الاتزان الميكانيكى " نقلت عن علم الميكانيكا الذى يستند إلى تقديرات كمية، أما عند تطبيق هذه الفكرة فى عالم السياسة (الدولى) فإنه يصعب تقدير القوة الفعلية للدول أو النوايا فى شكل كمى، ولذلك فإن أصحاب هذا التحليل النسقى لم يقدموا إطاراً فكرياً واضحا، أو معياراً موضوعياً لتقدير القوة الفعلية للدول (عـــلى أســـس كمية)، ولئن كان البعض يتصور " المصلحة القومية " معياراً موضـــوعياً لذلك الأمر، فإن " المصلحة " كمفهوم يكتنفها الكثير من الغموض، فليس لها مدلول واضح.

---

(1) راجع : د. محمد طه بدوى، المرجع السابق، ص 349.

ثانيها : أنـــه يترتب على الافتقار إلى اليقين فى عملية الاتزان بين القوى (فى التطبيق) أن يؤدى ذلك إلى محاولة كل دولة زيادة قوتها أكثر من الحـــد المفـــترض لعملية الاتزان نتيجة خطأ فى التقدير فتأتى الحرب الوقائية نتيجة طبيعية لذلك.

ثالثها : أن الإصرار من جانب أصحاب هذا التحليل على التعامل مع فكـــرة " ميزان القوة " على أنها الفكرة المحورية التى ينبغى أن يدور حولها عـــالم السياسة الدولى برمته، وعلى اعتبار أن الاتزان بين القوى أمر حتمى وتـــلقائى يشـــير إلى افـــتراض من جانبهم قوامه أن كل دولة تحتل موقعاً من النســـق الدولى سوف تقدم على سلوك معين بصرف النظر عن طبيعة نظامها السياســـى وتصـــور قيادتهـــا السياسية، ومن ثم يتصورون حركية العلاقات الدوليـــة كأقرب ما تكون إلى الحركة الميكانيكية. ومن هنا يركز أصحاب هذا التحليل على سلوك الدول كنتيجة للتفاعل بين قوى النسق الدولى دون التركيز على الاهتمام بواقع العلاقات الدولية والانتهاء إلى تقديم تفسير بشأنه.

هـــذا ومـــن أبـــرز الـــنظريات التى قدمت استناداً إلى مفهوم "ميزان القوة"بمدلوله العلمى نظرية "مورجانثو" الأمريكى ونظرية "آرون" الفرنسى فى فهم وتحليل عالم السياسة الدولى.

أولا : نظرية " مورجانثو : Morgenthau " :

وهى النظرية التى أوردها "هانز مورجانثو: Hans Morgenthau" الأمـــريكى الجنســـية والألمـــانى الأصـــل فى مؤلفـــه " السياسة بين الأمم : Politics among Nations " (عـــام 1948)[1]، حيث صور "مورجانثو" فى مؤلفه هذا نظرية لكى يفسر بها واقع عالم السياســة الدولى.

---

(1) See : Morgenthau, Hanse. Joachism, Politics, among Nations, Knopf, Alfred A., Inc., New York, 1967.

وراجـــع كذلك الترجمة العربية لهذا المؤلف " السياسة بين الأمم " لمورجانثو : ترجمة : خيرى حماد، الدار القومية للطباعة والنشر، 1964، (جزءان).

وبدايـــة نشير إلى أن " مورجانثو " يعد وبحق أول من أرسى الدعائم الأساسية لعلم العلاقات الدولية كعلم تجريبي، فلقد انطلق في تصويره لنظريته باستخدام المنهج العلمي التجريبي إلى جانب ارتباطه " بالقوة" كمفهوم أساس لتحليل عالم السياسة الدولي، كما أضفى مورجانثو على تحليله لعالم السياسة الدولي نظرة سلوكية على نحو ما سيأتي.

هــذا ويــبدأ " مورجانثو " تصوره لنظريته انطلاقاً من مفهوم القوة حيــث يــنظر مورجانثو إلى علم العلاقات الدولية كعلم متفرع أساساً عن علم السياسة، فقد ربط صلب عالم السياسة الدولي بصلب عالم السياسة الوطني- أي اعتــبر أن القــوة هي صلب عالم السياسة قاطبة، مع الإشارة إلى أن علم السياســـة تتركز دراسته على السلطة السياسية، وهنا ينتهي "مورجانثو" إلى القول بوجود صلة بين العلمين- فعنده أن علم العلاقات الدولية هو امتداد لعلم السياسة والذي هو بمثابة الأصل، وأن كلا العلمين يشتركان في مفهوم أساس واحد هو القوة.

من هنا ارتبط " مورجانثو " في نظريته لتفسير عالم السياسة الدولي بالقوة كمفهوم أساس لعلم العلاقات الدولية أو إن شئنا كمفهوم أساس لتقديم نظــرية عامة تفسر علاقات القوى المتعددة، فالقوة إذن-عنده- هي الأساس الــذي ترتكــز عليه سياسات الدول في المجال الدولي وإياها تستهدف. بل إن عــالم السياســـة الــدولي وعالم السياسة الوطني- عنده- ليسا إلا مظهرين مختــلفين لظاهــرة واحدة، فقد انتهى " مورجانثو " إلى القول بأن الملاحظة تقطــع بــأن صلب عالم السياسة الدولي هو القوة، وأن القوة هي التي تحدد ســلوك الــدول، كمــا انتهى إلى القول بأن هناك نماذج ثلاثة من السياسات الدولية، توضح كافة نماذج السلوك الدولي وهي :

أولا:" سياسة المحافظة على الوضع القائم: Policy of the Status Que "عــلى اعتــبار أن القــوة وسيلة "Instrumentality" تستخدمها

الدولــة لــلمحافظة على ذاتها حيث لا تسعى إلى إعادة توزيع هيكل القوة فى النسق الدولى القائم لتحقيق مصلحتها الوطنية.

ثانيــا : "السياســة التوســعية : Imperialism" وهى سياســة تستخدمها الدولة لإحداث تغيير فى توزيع القوة فى النسق الدولى القائم، ومن ثــم تســعى الدولــة هــنا لتغيير سلوك الدول الأخرى بالشكل الذى يتفق مع مصــلحتها، ويــترتب على نجاح هذه السياسة اكتساب هذه الدولة لمزيد من القوة نتيجة انتصارها فى مقابل هزيمة وضعف الدول الأخرى.

ثالثا:"سياسة الحصول على المكانة الدولية: Policy of Prestige"

وهى سياســة تقــوم بها الدولة باستعراض ما تملكه لإشعار الدول الأخرى بمدى قوتها، بهدف السيطرة ومد النفوذ، ولقد أوضح " مورجانثو " أن نجاح هــذه السياســة المتــبعة يرجع إلى إقناع الدولة المتبعة لهذه السياسة الدول الأخــرى بتــنفيذ مصــلحتها الوطنية وذلك باستخدام وسيلتين : الدبلوماسية الرســمية "Diplomatic Ceremonial" والتــلويح باســتخدام القــوة "Display of Military Force" وهــنا تستطيع الدولة باستخدام هاتين الوسيلتين أن تحقق مكانة دولية مرموقة تمكنها من تحقيق مصلحتها الوطنية دون استخدام القوة.

مــن هنا فإن القوة (والتى هى من وراء تحديد سلوك الدول) تعنى– عند مورجانثو– المقدرة على التأثير النسبى الذى تمارسه الدولة فى علاقاتها مــع الدول الأخرى، وتبعاً لذلك فإن " القوة " ليست مرادفة " للعنف " بل هى نتاج لتفاعل عوامل مادية واجتماعية تحدد فى النهاية حجم قوة الدولة والذى بــدوره يحــدد إمكاناتهــا فى التأثير على الدول الأخرى بما يحقق المصلحة الوطــنية، وهــنا يقدم مورجانثو حصراً لعوامل قوة الدولة فى المجال الدولى كعوامــل تحــدد موقــع وحجم الدولة من سلم القوى فى المجال الدولى وهى تتمــثل لديــه فى : المجال الجغرافى، والموارد الطبيعية، والمقدرة الصناعية،

والاستعداد العسكرى، والسكان، والخصائص القومية، والروح المعنوية، والمهارة الدبلوماسية، ... كما أكد " مورجانثو " على أن القوة هى الهدف العاجل والآجل للدولة، فالقوة -عنده- غاية فى حد ذاتها.

هذا وإلى جانب مفهوم " القوة " استخدم مورجانثو فى بنائه لنظريته مفهومين آخرين هما الصراع "Struggle" والمصلحة الوطنية "National Interest" وبصدد مفهوم " الصراع " فإن " مورجانثو " يرى فى الصراع أنه دافع غريزى يحرك الإنسان دوما من أجل القوة، فقد أعلن " مورجانثو " فى مؤلفه المتقدم اعتبار أن الصراع ظاهرة بشرية خالدة. وأن عالم السياسة (الوطنى والدولى) هو عالم الصراع من أجل القوة. ذلك أن الصراع من أجل القوة هو حقيقة خالدة فى الزمان والمكان، وعليه يصح القول بأن نماذج السياسات الدولية (نماذج السلوك الدولى) التى قدمها مورجانثو والمتمثلة فى سياسة الإبقاء على الوضع القائم والسياسات التوسعية وسياسة السيطرة والنفوذ من أجل الحصول على المكانة الدولية، ما هى إلا مظاهر لظاهرة الصراع الدولى الخالدة.

إن ظاهرة الصراع تمثل- عنده- صلب عالم السياسة (الوطنى والدولى على السواء)، وذلك انطلاقاً من ملاحظته للواقع الدولى، حيث انتهى " مورجانثو " إلى القول أيضاً بأن "الصراع من أجل القوة: Struggle for Power " هو ظاهرة خالدة بخلود الإنسان " ، كما انتهى "مورجانثو" إلى القول أيضاً بأن الملاحظة التاريخية الطويلة تقطع بأن ظاهرة الصراع من أجل القوة كانت من وراء سلوك الدول على مر التاريخ مع تباين الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، كما أكد " مورجانثو " على أن هذه الظاهرة الدولية تأتى امتداداً لما يحدث فى واقع عالم السياسة الوطنى، فكلا العالمين (الوطنى والدولى على السواء) حلبة للصراع من أجل القوة، وهذا مرده عند " مورجانثو " إلى أن القوة ظاهرة سياسية خالدة بخلود الإنسان، وأن معيار التمييز بين النشاط السياسى وغيره من النشاطات الاجتماعية

الأخـــرى يتمـــثل لديه فى معيار الصراع من أجل القوة، وفى هذا الشأن يقول " مورجانـــثو " بـــأن واقـــع عالم السياسة الدولى شأنه فى هذا شأن أى واقع سياســـى آخـــر هو الصراع من أجل القوة، ومهما تكن مرامى ذلك العالم فإن القوة هى هدفه المباشر دائماً.

وهكذا ربط " مورجانثو " فى نظريته بين مفهومى "القوة" و "الصراع" ربطـــاً نهائياً، فأكد على أن الواقع السياسى الدولى الذى أساسه الصراع من أجـــل القـــوة، تصبح القوة فيه هى الوسيلة والغاية، فأى عضو دولى يمارس نشاطه فى البيئة الدولية، يستهدف تحقيق قوته الذاتية بالحفاظ عليها والعمل عـــلى زيادتهـــا، على اعتبار أن القوة –عنده– وسيلة وهدف فى ذاتها، وتبعاً لذلك فإنه يرى أية سياسة خارجية لا تنطلق من هذا التصور هى فى حقيقتها سياسة غير واقعية.

وبصـــدد مفهوم " المصلحة الوطنية"، فإنه انطلاقاً من أن القوة –عند مورجانـــثو– تمـــثل صـــلب عـــالم السياسة قاطبة، فقد انتهى إلى القول بأن العلاقـــات الدولية ليست فى حقيقتها إلا علاقات قوة حيث لا تخضع إلا لقانون واحـــد هو قانون المصالح الوطنية[1]. ومن ثم انتهى " مورجانثو " إلى القول بـــأن " المصـــلحة " و " القوة " مترادفان، ومن هنا فلا حرج–لديه– فى ربط فكرة المصلحة الوطنية بسياسة القوة باعتبارهما متلازمين. ذلك أن المصلحة الوطنية تتمثل فى المثابرة على إنماء القوة الذاتية، كما يرى "مورجانثو " فى القوة " روح الدولة " فبالقوة يتحقق لها الاستقرار والاستمرار.

والمصـــلحة الوطنية على ذلك النحو–عند مورجانثو– تتمثل فى فكرة الأمن الوطنى "National Security" والذى يرتكز بدوره إلى فكرة القوة،

---

(1) وبهذا التصور يكون " مورجانثو " قد أرسى الأساس فى علم العلاقات الدولية كعلم تجريبى وذلك فى مواجهـــة الـــنظرة المثالية الأمريكية التقليدية، ولقد فصل " مورجانثو " هذا التصور فى كتابه المعنون : "Indefense of National Interest" الذى صدر فى عام 1951م، وأكد فيه أن فكرة " المصلحة الوطنية" تتمثل فى قوة الدولة على اعتبار أن القوة غاية فى ذاتها.

وفكـرة الأمـن تشـمل كـل مـا يؤكـد لاستمرار الدولة من ضمان سيادتها واستقلالها.

وهكـذا انـتهى " مورجانـثو " إلى القـول بأن العلاقات الدولية هى علاقـات قوة وتخضع لقانون واحد هو قانون المصلحة الوطنية (على نحو ما تقـدم)، مسـتهدفاً بذلـك أن تعـدل الولايات المتحدة الأمريكية عن سياستها المـثالية الـتى كانت تتبعها فيما قبل الحرب العالمية الثانية حيث كانت تتبع " سياسـة العـزلة " فكانت بعيدة عن مراكز القوى العتيدة فى أوربا إلى جانب تمـتعها بمجال إقليمى وموارد إقتصادية ضخمة مما هيأ للنزعة الأخلاقية فى سياستها، ولكن الأوضاع اللاحقة للحرب العالمية الثانية راحت تشكك فى هذا الاتجـاه المثالى، وظهر اتجاه جديد على رأسه " مورجانثو " يدعو إلى التزام القيـادة الأمـريكية فى سياسـتها الخارجية تحقيق المصلحة الوطنية، حيث اقتضـت الأوضـاع الجديـدة أن تسعى الولايات المتحدة الأمريكية إلى إنماء قدراتهـا الدولية (على حساب ما عداها من مصالح القوى الأخرى إذا اقتضى الأمـر)، ومـن ثـم اتباعها لسياسة جديدة أكثر واقعية فى تحقيق المصلحة الوطنية، ولقد أراد " مورجانثو " بذلك أن يجعل من علم العلاقات الدولية علماً نفعياً فى خدمة فن السياسة.

هذا ورغم ارتكاز " مورجانثو " على مفهومى "القوة" و "المصلحة" فى بـناء نظريـته، إلا أنـه اعـترف بأنهما مفهومان غير مستقرين، ولذلك أكد "مورجانـثو" على أن الحد الأدنى للسياسة الخارجية لكل دولة لابد وأن يتمثل فى الحفـاظ عـلى البقاء الوطنى، كما أكد " مورجانثو " على أن الصراع من أجل القوة ركيزة تستند عليها المصلحة الوطنية، فالمصلحة الوطنية- عنده- تجـاوز الأيديولوجيـات أو تصورات القادة فهى القيمة القومية الدائمة، وهى تـتحدد على ضوء ما تملكه الدولة من قوة، ولذلك فالدولة فى سعيها لتحقيق مصلحتها الوطنية غير الحيوية (أى فى مسألة غير مسألة الحفاظ على البقاء الوطـنى) تـزيد مـن تفاقم ظاهرة الصراع الدولى، فالبعض من الدول تتبنى

أهدافـــاً توسعية وتقدم تبريراً أيديولوجياً لهذا التوسع، كما أن الأيديولوجيات عـــبر القوميـــة كالشـــيوعية والليبرالية قد جعلت -في تصور مورجانثو- من مفهـــوم المصـــلحة الوطـــنية مفهوماً غامضاً، ومن هنا فإن " مورجانثو " قد عـــارض تدخـــل الدولة فى شئون الدول الأخرى لأن هذه المسائل غير حيوية بالنســـبة لـــتحقيق المصـــلحة الوطنية، واعتبر " مورجانثو " تدخل الولايات المتحدة الأمريكية عسكرياً فى جنوب شرق أسيا أمراً جانبه الصواب لأن هذه المنطقة بعيدة عن المصالح القومية الحيوية الأمريكية وتستلزم نفقات باهظة لـــتحقيق الاتـــزان الإقليمى هناك. من هنا يرى " مورجانثو " أن التزام الدول بالمصـــالح القوميـــة الحيوية (الحفاظ على البقاء الوطنى) هو العامل الحاسم لحفظ قوة الدولة من ناحية وحفظ الاتزان الدولى من ناحية أخرى.

وانطلاقاً من مفاهيم "القوة" و "المصلحة" و "الصراع" (السالفة) انتهى " مورجانثو " إلى تقديم تفسير بشأن صلب عالم السياسة الدولى، على أساس أن صـــلبه القـــوة، واعتبار هذه القوة تعنى فعل إرادة فى إرادة واعتبار عالم السياســـة الدولى هو مجموعة قوى أو بعبارة أخرى مجموعة علاقات قوى، ولكن ينتهى إلى النظر إلى عالم السياسة الدولى على أنه عالم القوى المتعددة الـــتى تـــتفاعل فيما بينها طبقاً لقانون الفعل ورد الفعل فتتبادل التأثير والتأثر على نحو يتحقق به اتزانها ميكانيكياً، ومن ثم عالج "مورجانثو" عالم السياسة الـــدولى فى ضـــوء مفهوم النسق "System"، وانتهى إلى القول بأن ميزان القوة يعنى " منع أى عضو فى النسق من السيطرة على باقى الأعضاء ". من هـــنا فكـــل دولة فى صراعها مع الدول الأخرى من أجل القوة تضع المصلحة الوطنية هدفاً رئيسياً من حيث حمايتها وتنميتها عند تنفيذ سياستها الخارجية، وهـــذا الهـــدف -عنده- هو بمثابة المحرك الرئيسى لسياسة الدولة الخارجية وحجـــر الـــزاوية فى عـــالم السياسة الدولى، " فمورجانثو " يرى أن السبيل الأوحـــد أمام الدولة لتحقيق الدرجة القصوى من حماية مصالحها الوطنية فى ظـــروف الحاضـــر والمستقبل يتمثل فى مضاعفة الدولة لمواردها من القوة،

على أساس أن المصلحة الوطنية هى مرادف وقرين لقوة الدولة (على نحو ما سـلف)، وتـبعاً لذلـك يرى " مورجانثو " فى القوة الوطنية وفى سعى الدول الـدءوب من أجل مضاعفتها ظاهرة حتمية نظراً لغياب الحكم الأعلى فى عالم السياسـة الـدولى (عالم تعدد القوى)، كما أن ظاهرة التفاوت فى القوة بين الـدول هى الـتى تحـرك الـدول لزيادة قوتها ومن ثم تزكى ظاهرة الصراع الـدولى، ونظراً لأن القوة الوطنية ذات طبيعة تراكمية فمهما كانت الغاية التى تسـعى الدولـة إلى تحقيقها، فإن القوة فى ذاتها تقود إلى الصراع، ومن هنا فالصراع من أجل القوة هو أداة " مورجانثو " الموضوعية فى تحليله النسقى لتفسـير الحياة الدولية، ومن ثم لتفسير السلوك الدولى والوقوف على دوافعه الحقيقيـة بعيـداً عن التبريرات غير الواقعية، وهذا الصراع كذلك يكشف عن الصلب الذى يفسر السياسات الخارجية للدول مع تباين النظم والأيديولوجيات.

هـذا ولقـد عرض "مورجانثو" فى نظريته أشكالاً للصراع فى البيئة الدولية فى نموذج توضيحى ذيل به نظريته، وكل ذلك فى إطار مفهوم "ميزان القـوة"، حيث افترض أن ظاهرة "الحرب" ليست إلا ظاهرة اختلال فى "ميزان القـوة بيـن الدول"، وأن الشرط المسبق لتحقيق الاستقرار الدولى هو الإبقاء عـلى الاتـزان الـدولى القـائم، ويرتكز " مورجانثو " هنا إلى مفهوم ميزان القـوة(بمدلوله العلمى) على أساس أنه مجرد مفهوم لما عليه علاقات القوى الدوليـة مـن اتـزان يتحقق ميكانيكياً بعامل قانون الفعل ورد الفعل، وبصدد عمـلية الاتـزان الـدولى يرى " مورجانثو " أن هناك عاملين يتحكمان فيها **أولهما** : وجود مجموعة قوى (دول)، وأن هذه المجموعة من القوى متدرجة فى القـوة ويـتحقق اتـزانها بـتوازن قواها القطبية، **ثانيهما** : وجود عداء (صـراع)، وعندما يضطرب الاتزان بفعل قوة معينة (بالحرب) أو نتيجة تبدل فى عنصـر أو أكثر من عناصر النسق، فإن هناك اتجاهاً للوصول إلى اتزان جديـد وهكذا، وتماماً كما يحدث للجسم البشرى، فهو فى نموه يستمر اتزانه نـتيجة لأن الـتغيرات التى تحدث فيه متناسبة مع بعضها البعض فى مختلف

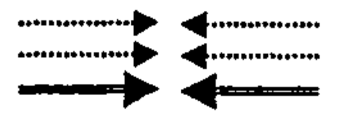
أجزاء الجسم، وعندما يصاب الجسم أو يفقد أحد أعضائه بسبب تدخل خارجي أو تجـربة نمو غير طبيعية فإن الاتزان يضطرب ويحاول الجسم التغلب على هذا لكى يعيد الاتزان إما عند المستوى نفسه أو عند مستوى آخر.

وهــنا تــؤدى تطــلعات الــدول إلى تحقيــق مصالحها إلى التصادم (الصــراع) ويــرى " مورجانثو " أن الصراع من أجل القوة فى البيئة الدولية يأخذ شكلين مختلفين هما :

أولا : شكل المعارضة المباشرة :

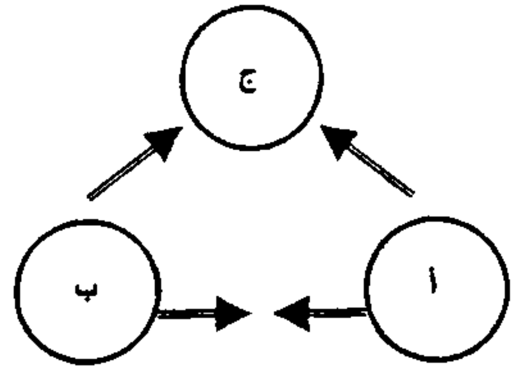
"The Pattern of Direct Opposition"

ويــأخذ الصــراع من أجل القوة هذا الشكل فى حالة اتباع الدولة (أ) (كدولــة كــبرى) سياسة توسعية تجاه دولة أخرى (صغرى)، فتلقى معارضة مباشــرة من جانب الدولة (ب) (كدولة كبرى) حيث ترد عليها باتباع سياسة الإبقاء على الوضع الراهن أو باتباع سياسة توسعية خاصة بها كما فى الشكل التالى :



ومــن التطــبيقات العمــلية لهذا النموذج، معارضة فرنسا وحلفائها لروســيا عام 1812، وكذلك معارضة اليابان للصين من عام 1931 إلى عام 1941، ومعارضــة دول الحــلفاء لدول المحور إبتداءاً من عام 1941، وهنا نجــد معارضة مباشرة من دولة ترفض الإذعان لدولة أخرى تسعى إلى فرض مصلحتها عليها.

هــذا وقــد يــأخذ نموذج المعارضة المباشرة بين الدولتين (أ)، (ب) (كــدول كبرى) صورة التنافس على دولة (ج) (كدولة صغرى) كما فى الشكل التالى :



وهــنا نجد أن الدولة (أ) حينما تتبع سياسة توسعية تجاه الدولة (ج) (الــتى قــد تقاوم هذه السياسة أو تذعن لها) ففى نفس الوقت قد تتبع الدولة (ب) سياســة توســعية مماثلة للدولة (أ) تجاه الدولة (ج) أو قد تتبع سياسة الإبقــاء عــلى الوضع الراهن حيث تعارض فى هذه الحالة سياسة الدولة (أ) لأنهــا تريد الحفاظ على الوضع القائم بالنسبة للدولة (ج). ومن هنا فإن هناك حالتين لصورة الصراع بين الدولتين (أ) و (ب) للسيطرة على الدولة (ج) :

أولهما : فى حالة إتباع الدولة (ب) سياسة الإبقاء على الوضع القائم فإن الصراع بينهما يأخذ صورة المعارضة من جانبها للدولة (أ).

والاخرى : أنه فى حالة اتباع الدولة (ب) لسياسة توسعية تجاه الدولة (ج) يأخذ الصراع شكل التنافس بين الدولتين (ا) و (ب) ومثال ذلك تنافس كل مــن بــريطانيا وروســيا للسيطرة على إيران (طيلة المائة عام السابقة على الحــرب العالميــة الثانية)، وكذلك : التنافس بين الاتحاد السوفيتى والولايات المــتحدة الأمريكية وبريطانيا وفرنسا للسيطرة على ألمانيا فى أعقاب الحرب العالميــة الــثانية، وكذلــك التنافس بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الســوفيتى للســيطرة عــلى دول جنوب شرق آسيا (فى فترة الحرب الباردة بينهما).

وفى هــذه الأوضــاع يــرى " مورجانثو " أن الاتزان بين القوى يتم بصــورة آلية بين الدولتين (أ) و (ب)، فالدولة (أ) حينما تتبع سياسة توسعية عــلى حســاب الدولة (ب) لابد أن تضاعف من قوتها لتحقيق ذلك من ناحية، ولــلوقوف فى وجــه الدولة (ب) من ناحية أخرى، كما أن الدولة (ب) تسعى كذلــك إلى زيــادة قوتها، ويستمر هذا الصراع (التنافس) فيما بينهما وعليه يســتمر الاتــزان فى القــوى المتعارضة، فأى زيادة فى القوة من دولة (من الدولتين) يقابلها زيادة من الدولة الأخرى، وهذا الوضع يستمر إلى أن تسعى الدولــتان المعنيتان إلى تبديل سياستهما التوسعية إن لم تتخليا عنها كلية، أو أن ينتهى الأمر إلى إذعان الضعيف للقوى أو يتحول التنافس إلى حرب يكون لهــا القول الفصل بينهما، وهنا حينما يتم الاتزان بين القوى المتصارعة فى هــذه الأوضــاع فإنــه يــؤدى مهمتين أولهما : إيجاد نوع من الاستقرار بين الدولــتين المتصارعتين، ورغم أن هذا الاستقرار يظل معرضاً للاضطراب إلا أنــه الشكل الوحيد لبقاء الاتزان بين القوى المتعارضة. إن الأوضاع الدولية بطبيعــتها تتعرض إلى التبدل باستمرار ومن ثم تفتقر إلى الاستقرار، وإن أى استقرار يحققه الاتزان بين القوى هو استقرار مضطرب لأن هذا الاتزان ليس اتــزاناً نهائياً فهو اتزان حركى بطبيعته، والأخرى : التأكيد على تحرر أية دولة مــن ســيطرة دولة أخرى. ذلك أن قوة أية دولة منفردة هى التى تحول دون تجاوز قوى الدول الأخرى على حريتها.

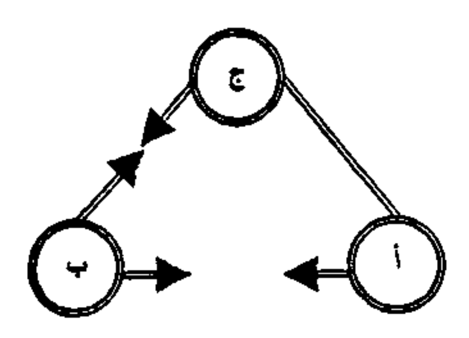
ثانيا : " نموذج التنافس : The Pattern of Competition " :

وهــو يعكس صورة الصراع بين دولتين من أجل السيطرة على دولة ثالــثة، وهــنا تختــلف أســاليب اتزان القوى وطرقه عن صورة المعارضة المباشــرة، ففى صورة المعارضة تتبع الدولة (أ) سياسة توسعية تجاه الدولة (ج) وتعارضــها الدولــة (ب)، مع افتراض وجود اتزان فى القوة بين كل من الدولــتين (أ)، (ب)، كضمان لحماية استقلال الدولة (ج)، وهنا يصبح استقلال

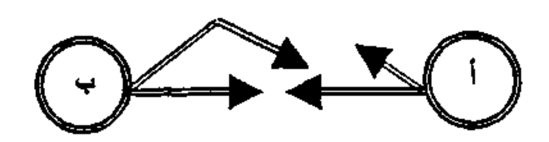
الدولـــة (ج) مــا هو إلا مجرد عمل من أعمال علاقات الصراع (التنافس) بين الدولتين (أ) ، (ب).

وهنا يقدم " مورجانثو " ثلاث حالات للتنافس بين الدولتين (أ)، و(ب) للسيطرة (كدول كبرى) على الدولة (ج) (كدولة صغرى) :

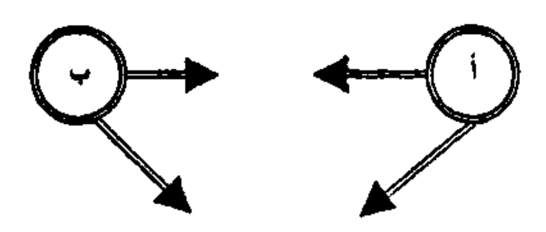
وأول هــذه الحالات : أن هذا التنافس (على الدولة " ج ") لو قدر له أن يــتم لصــالح الدولة (أ) التى تتبع سياسة توسعية فإن استقلال الدولة (ج) يتعرض للخطر على الفور كما فى الشكل التالى :



وثانى هذه الحالات : أنه لو قدر للدولة (ب) التى تتبع سياسة الإبقاء عــلى الوضـــع القائم أن تحسم الأمر لصالحها فإن استقلال الدولة (ج) يصبح مضموناً فى هذه الحالة كما بالشكل التالى :



وثالث هذه الحالات : أنـه إذ تخلت الدولـة (أ) عن سياستها التوسـعية بصـفة كـلية تجـاه الدولة (ج) وتحولت عنها إلى دولة (د) فإن استقلال الدولة (ج) يصبح فى مأمن كما بالشكل التالى :



وهكـذا فـى الحالـتين الأولى والـثانية : يصبح استقلال الدولة (ج) مـرهوناً بسياسـات الدولـتين (أ) و (ب) ومـرهوناً أيضاً بالاتزان فى القوة بينهما.

وهنا يرى " مورجانثو " أن الدول الصغرى (كالدولة (ج) والدولة (د) تديـن بصـفة رئيسـية باستقلالها لما يلى : أولاً : لاتزان القوة بين القوى القطبية فى نسق معين حال الوضع بالنسبة لبلجيكا ودول البلقان حتى الحرب العالميـة الثانية. ثانياً : نتيجة لوجود دولة حامية لها تتمتع بقوة لا يستهان بهـا كـدول الأمريكـتين الوسطى والجنوبية والبرتغال. ثالثاً : نتيجة لأنها لا تسـتهوى الأطمـاع التوسعية كسويسرا وأسبانيا، وهكذا فإن تمكن مثل هذه الـدول الصـغيرة- كما يرى مورجانثو – من الحفاظ على حيادها واستقلالها إبـان الصراعات والحروب التى تحيط بها يعود إلى أحد هذه العوامل أو إليها مجتمعة، وخير أمثلة على هذا القول هى أوضاع هولندا والدانمارك والنرويج فى الحرب العالمية الأولى إذا ما قورنت بأوضاعها فى الحرب العالمية الثانية، وأوضاع سويسرا والسويد فى كلتا الحربين.

وهذه العوامل (السالفة) تعتبر أيضاً - عند مورجانثو - مسئولة عن وجود ما يسمى "بالدول العازلة: Buffer States "كمناطق فاصلة بين القوى الكبرى (وكوسيلة لتحقيق اتزان القوة بينها) وعادة ما تكون هذه الدول ضعيفة، ولكنها لا تمثل خطراً على أمن ومصالح الدولتين المتصارعتين (من الدول الكبرى) وتنحصر وظيفة تلك الدول العازلة في تقليل احتمالات الاحتكاك أو التصادم بينهما. إن تاريخ " بلجيكا" منذ استقلالها عام 1831 وحتى الحرب العالمية الثانية يعتبر المثل الواضح والبارز لهذه الدول العازلة والتى تدين بوجودها لاتزان القوة القطبية آنذاك، كما أن الدول التى كانت تسمى " بحزام الأمن السوفيتى " والممتدة على حدود الاتحاد السوفيتى (إلى عهد قريب) الغربية والجنوبية بدءاً بفنلندا وانتهاءاً ببلغاريا، مدينة هى الأخرى ببقائها لاتزان القوة بين الاتحاد السوفيتى والولايات المتحدة الأمريكية فى أعقاب الحرب العالمية الثانية.

هذا ويرى " مورجانثو " أن عملية الاتزان فى القوة بين الدول القطبية تتم إما بالتقليل من قوة الدولة ذات الوزن أو بزيادة القوة عند الدولة ذات الوزن الأقل، وذلك بهدف الوصول إلى الاستقرار الدولى، وفى هذا الصدد يقدم " مورجانثو " عدداً من الوسائل والأدوات التى اتبعتها الدول لتحقيق الاتزان فى القوة فيما بينها، والتى تتمثل فى أسلوبين :

أولهما : سياسة (أسلوب) "فرق تسد : Divide and Rule " وذلك للإبقاء على ضعف الدولة المنافسة كالسياسة الفرنسية تجاه ألمانيا- مثلاً - حيث تركزت السياسة الخارجية الفرنسية منذ القرن السابع عشر وحتى نهاية الحرب العالمية الثانية حول مبدأ ثابت هو تأييد تجزئة ألمانيا إلى عدد من الدول الصغيرة المستقلة، أو الحيلولة دون اندماج هذه الدول فى دولة موحدة. إنه إتزان القوى (فى أوروبا) الذى فرض على فرنسا حالة من الشعور بالخطر عند قيام دولة ألمانية قوية موحدة.

ثانيهما : محاولة إيجاد إتزان في قوى مجموعة من الدول، ويتم ذلك الأسلوب بطريقتين :

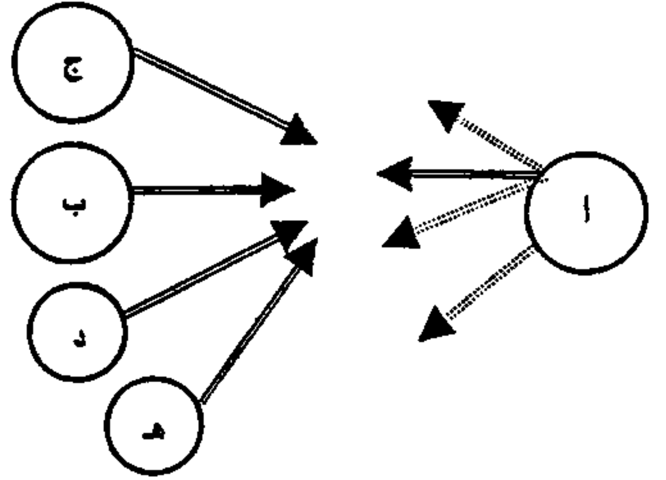
أولا : أن تـــزيد الدولة (ب) قوتها لقلب ميزان القوة بالنسبة للدولة (أ)، **ثانيـا** : أن تضم الدولة (ب) قوتها إلى قوى عدة دول تسير على سياسات مماثلة لسياستها وفى مواجهة الدولة (أ) مما يرغم الدولة (أ) على ضم قوتها إلى قـــوى جميع الدول التى تسير على سياسات مماثلة لسياستها تجاه الدولة (ب)، وبالنســـبة للطريقة الأولى فهى تتمثل فى سياسات التعويضات والتسلح ونزع السلاح، وبالنسبة للطريقة الثانية فهى تتمثل فى سياسة الأحلاف.

وبالنسبة لسياسات التعويضات "Compensations" فالمقصود بها هـــو مـــبدأ التعويضات الإقليمية حيث توزع مناطق النفوذ بين الدول الكبرى تحقيقـــاً لاتزان القوى الذى يضطرب من جراء التوسع الإقليمى لإحدى الدول الكـبرى، كما حدث فى النصف الأخير من القرن التاسع عشر وبدايات القرن العشـــرين وبصورة متعمدة ومدروسة فى توزيع المستعمرات ووضع الحدود لمـــناطق الـــنفوذ الاســـتعمارية فى أفـــريقيا وآسيا، حال المعاهدة الإنجليزية الروســـية عام 1907 التى أقامت منطقتى نفوذ للطرفين المتعاقدين طبقاً لهذه المعاهدة فى إيران.

وبصـــدد سياســـة (أســـلوب) التسلح "Armaments" فهو الأداة الرئيســـية الـــتى تستطيع بها الدولة الحفاظ على الاتزان القائم لقوى النسق الدولى، أو إعادة فرضه، كما أن سباق التسلح"Armaments Race" الذى يكـــون بين دولتين (أ) و(ب) ليس إلا أداتهما لتوازن دائم الحركة ومفتقر إلى الاستقرار حيث يؤدى هذا السباق إلى تزايد الإنفاق العسكرى ويخلق مخاوف وشـــكوكاً مشـــتركة مـــتزايدة بين الطرفين، حال التنافس البحرى بين ألمانيا وبـــريطانيا، والمنافسة بين جيشى ألمانيا فى فترة ما بين الحربين العالميتين، وهـــنا يـــرى "مورجانثو" أن التغلب على هذا الاتزان المضطرب يتم بواسطة النزع النسبى لأسلحة الدول المتنافسة، ولكن هذا الأمر يتطلب تقويماً كمياً لكل

دولـــة على حدة، ولقد أدت صعوبات إجراء هذا التقويم الكمى إلى فشل جميع المحـــاولات الـــتى بذلـــت لخـــلق اتـــزان لـــلقوى عـــن طريق نزع السلاح "Disarmament" كالمقارنـــة بيـــن قـــوة الجيش الفرنسي الحربية عام 1932 بالقوة العسكرية التى ينتظر أن تحققها طاقات ألمانيا الصناعية.

أما عن سياسة الأحلاف : "Alliances" وخاصة فى صورة النسق الـــدولى الـــذى يقـــوم عـــلى تعدد القوى القطبية، فهى تقوم بالدور الرئيسى فى الإبقاء على علاقات اتزان القوى، فالدولة (القطبية) (ب) التى ترى تهديداً مباشراً من دولة أخرى (أ) تعمل على التحالف مع دول أخرى تتعرض للتهديد نفســـه، كـــالدول (ج) و(د) و(هـــ) لإحباط خطط الدولة المهددة كما بالشكل التالى:



ومـــثال ذلـــك التحالف الذى تم فى الحرب العالمية الثانية ضد ألمانيا واليابان (بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى وبريطانيا وفرنسا...) نتيجة لمشـــاعر الخوف التى أحست بها جميع الدول المتحالفة من سياسات الدولتين التوســـعية، وكالتحالف الغربى (الليبرالى) منذ أواخر الأربعينات لوقف التوسع السوفيتى وخلق ميزان عالمى جديد للقوى.

هــذا ولقــد عــرض " مورجانثو " لصورة الاتزان الدولى الجديد فى أعقــاب الحــرب العالميــة الثانية فى إطار نسق القطبية الثانية، حيث ظهرت قوتــان عظميــان متعارضــتان وتعتــبر كل منهما أقوى من أية دولة أخرى أو حــتى مــن مجموعة من الدول الأخرى، حيث افتقرت الدول الأقل شأناً إلى الــتأثير على ميزان القوة من ناحية، وفقدان حرية التحرك من ناحية أخرى، كمــا أن وسائل تحقيق اتزان القوى اختلفت من وجود تحالف مرن إلى وجود الكــتل. لقد اقتضى العداء (الصراع) بين الاتحاد السوفيتى والولايات المتحدة بعــد الحرب العالمية الثانية نوعاً جديداً من التحالف يسمى بسياسة " الكتلة " ومؤداها أن كل قوة قطبية تجمع أكبر قدر ممكن من الدول حولها لتكون معها وحــدة أيديولوجية فى حلف عسكرى دائم، هذا ولم يعن " مورجانثو " بوسائل تحقيــق اتــزان القوى فى نسق القطبية الثنائية بالقدر الذى اهتم به فى نسق القوى القطبية المتعددة.

تقويم نظرية " مورجانثو "[1] :

هــذا ورغــم أن نظــرية " مورجانثو " من أكثر النظريات جسارة فى تحليل حقائق الواقع الدولى إلا أنه يوجه فى شأنها عدة انتقادات تتمثل فى :

أولا : الغمــوض الــذى يحيــط بمفهومى " القوة " و " المصلحة "، و " مورجانثو " نفسه اعترف (كما تقدم) بأنهما مفهومان غير مستقرين، كما أخفــق " مورجانـــثو " فى تقديم معيار موضوعى لتقدير القوة القومية والتى هى محــور تحــليله، والتى بها تتحقق المصلحة الوطنية والأمن الوطنى. هذا إلى جانب عدم تمييزه بين عوامل القوة المادية والاجتماعية رغم أنه قال بأن القــوة هى نتاج لتفاعل عوامل مادية وغير مادية، وقدم قائمة بعوامل القوة. وكذلـــك بالنســبة لمفهوم " الصراع " وارتباطه بالقوة " فمورجانثو " رأى فى

---

(1) راجــع بصدد تقويم نظرية " مورجانثو " : د. محمد طه بدوى، مدخل إلى علم العلاقات الدولية، مرجع سابق، ص 116، ولنفس المؤلف : النظرية السياسية، مرجع سابق، ص 252.

القــوة الدافــع الرئيسى للسلوك السياسى الدولى بصفة عامة، وذلك نقلاً عن تحليله لعالم السياسة الوطنى بنفس المنهج والأدوات وبنفس مفهوم الأساس، فعــنده أن صلب عالم السياسة هو القوة ودون أن يميز بوضوح التباين بين طبيعة البيئة الدولية وطبيعة البيئة الوطنية.

ثانيا : مبالغته الشديدة فى دعوته لالتزام الدول بالمصلحة الوطنية مع إهمالــه لدور القيادات التاريخية، والقرارات التاريخية التى لها القول الفصل فى عــالم السياسة. هذا إلى جانب أن مفهوم المصلحة الوطنية لديه ليس له مضــمون محــدد، ويرجع ذلك إلى أن مفهوم المصلحة الوطنية ليس مفهوماً عــلمياً حيث يتحدد فى الأيديولوجيات، وعليه لا يصلح هذا المفهوم فى تحليل الســلوك السياسى الدولى على نحو ما فعل "مورجانثو" حيث اعتبر "المصلحة الوطنية" القانون الأوحد الذى تخضع له العلاقات الدولية.

ثالــثا : مبالغــته لجعل علم العلاقات الدولية علماً نفعياً فى خدمة فن السياســة، حيــث أراد أن يكون علم العلاقات الدولية علماً كاشفاً عن حقائق البيــئة الدوليــة لا لذاتها وإنما من أجل وضعها فى خدمة السياسة الخارجية الأمــريكية وذلــك فى تحديدهــا لأهدافها وفى اختيارها لوسائلها، لكى تكون سياسة أكثر واقعية وفعالية فى تحقيق المصلحة الوطنية، وهذه محاولة تأباها طــبيعة العلم، فعلم العلاقات الدولية كعلم تفسيرى تقف مهمته عند حد الكشف عــن حقيقة عالم السياسة الدولى من أجل الحقيقة ذاتها، فلا يتعدى ذلك إلى تــناول المســائل التى هى من أعمال الفن شأن السياسة الخارجية حتى وإن ارتكــزت فى رســم برامجها على حقائق علم العلاقات الدولية. من هنا يظهر الخــلط لــدى " مورجانــثو " بيــن موضــوعات علم العلاقات الدولية، وبين موضــوعات السياســة الخارجيــة (شأن غالبية المصنفات الأمريكية فى هذا الشأن).

رابعــا : دعوته كل دولة لأن تلتزم فى سياستها وفى سلوكها المصلحة الوطــنية الحيوية (الحفاظ على الكيان الوطنى) دون غيرها من المسائل غير

الحيويـــة، حيــث يتصور أن " ميزان القوة " لن يتغير طالما أن المصالح التى تتحدد بدافع القوة تنتهى عند حد المصالح الحيوية، كل هذا جعل تحليله ينتهى فى النهاية إلى الاستاتيكية دون الديناميكية.

خامساً : تركيــزه الشــديد عــلى مفهوم " ميزان القوة " فى النسق التقــليدى (مستعدد القوى القطبية) حيث تأتى مفاهيمه مرتبطة أكثر ما تكون بصــورة هــذه النسق التقليدى دون نسق القطبية الثنائية الذى عاصره وقت تقديمه نظريته تلك.

ثانيا : " نظرية ريمون آرون : Raymond Aron " :

ويعتــبر " آرون " الفرنســى ضــمن عدد قليل من الكتاب الأوربيين المعاصــرين الذيــن عنوا بتحليل عالم السياسة الدولى تحليلاً علمياً تجريبياً (مع إضفاء النظرة السلوكية على تحليله كما سيأتى)، وذلك فى مؤلفه الشهير " الحــرب والسلام : Paix et Guerre "[1] حيث قدم نظرية فسر بها واقع عالم السياسة الدولى.

وانطلق "آرون" فى تصويره لنظريته من البدء بتصوير مفهوم أساس يرتكز إليه فى تحليل عالم السياسة الدولى، وأصر " آرون " هنا على أن يكون هــذا المفهوم نابعاً مباشرة من طبيعة عالم السياسة الدولى، فقد رفض البدء مــن مفــاهيم جاهزة معمول بها فى مجالات أخرى (بما فى ذلك مفاهيم علم السياســة). ذلــك أن مفهوم " القوة " كمفهوم أساس لعلم السياسة كما يرى "آرون" بــه كثير من الميوعة لا فى مدلوله الاصطلاحى فحسب، بل ومن حيث العناصر المشكلة للعلاقة التى يعنيها، وتزداد هذه الميوعة خطورة إذا ما عمل هــذا المفهوم فى مجال لم يصور ارتباطاً بواقعه، وتفادياً لذلك راح " آرون " يــبحث عن مفهوم أساس يرتكز إليه فى دراسة علاقات عالم السياسة الدولى نظــراً للاختلاف الجذرى بين طبيعة البيئة الدولية عن طبيعة البيئة الوطنية،

---

(1) See : Aron, Raymond, Peace and War, Translated by Haward. R., and Fax. A.B., Doubleday and Company, Inc. New York. 1966.

فالبيئة الوطنية هى بيئة مستأنسة بعامل الاحتكار الشرعى لعوامل القوة، بينما يتمثل واقع البيئة الدولية فى عديد من قوى متميزة قد تتعاون فيما بينها ولكنها لا تتكامل تبعاً لغيبة ظاهرة الاحتكار الشرعى لاستعمال القوة.

من هنا : فإن كل دولة عند " آرون " فى البيئة الدولية هى مركز متميز ونهائى لاتخاذ القرارات وتتعدد هذه المراكز نتيجة لخلو البيئة الدولية من سلطة عليا، مما يعطى الحق لكل عضو بها فى الالتجاء إلى العنف، باعتبار الحرب هى الملاذ الأخير- أى الأداة الأخيرة لفرض الإرادة وليس لمجرد تحقيق النصر ذاته[1].

وهكذا ينطلق " آرون " فى نظريته لتحليل عالم السياسة الدولى من كون هذا العالم يرتكز إلى ظاهرة تعدد مراكز اتخاذ القرارات المستقلة المتميزة، فعنده أن ملاحظة الواقع الدولى تقطع بأن البيئة الدولية هى بيئة تعدد مراكز القوى، حيث كل دولة تمثل قوة بذاتها وأنها تسعى لتحقيق مصالحها فى مواجهة ما عداها من الدول بفرض إراداتها على غيرها من الدول استناداً لقوتها الذاتية، وهىفى ذلك لا تحتكم إلا لمصلحتها الوطنية أو إلى قوتها الذاتية بحكم غيبة الحكم الأعلى فى البيئة الدولية، ومن هنا فإن مخاطر الحرب قائمة حيث تعد الحرب -عند آرون- الملاذ الأخير لتحقيق المصلحة الوطنية وهذا يقضى بضرورة التدبر فى أمرها، حيث يصبح أمام الدولة بديلان لتحقيق مصلحتها الوطنية هما الحرب والسلام.

هذا وانطلاقاً من مفهومى " الحرب : **Guerre** " و" السلام : **Paix**" يعرض "آرون" مفاهيمه الأساسية لنظريته، وأول هذه المفاهيم مفهوم "جدلية الصراع : **Dialectique de la Lutte** " وهنا يرتبط "آرون" فى تصويره لهذا المفهوم بتعريف "**Clausewitz**" للحرب والذى عرفها بأنها "عمل من أعمال العنف نستهدف به إكراه الخصم على تنفيذ إرادتنا (على نحو

---

(1) <u>See</u> : Aron, Raymond. What is A Theory of International Relations ? Journal of International Affaires, Vol. XXI, No. 2, 1967.

ما سلف)، وعلى اعتبار أن الإكراه المادى فى الحرب هو الوسيلة، وأن الغاية هى فـرض الإرادة، غيـر أن الخصـم ليس كتلة ميتة وإنما الحرب اصطدام لقوتيـن حيـتين، وطالمـا أن الدولـة تسعى بالإكراه إلى فرض إرادتها على الخصـم، فإن الخصم يسعى هو الآخر فى نفس الوقت إلى فرض إرادته، ومن ثـم إمـلاء متـبادل لفـرض الإرادة، وهـذا مؤداه أنه يتعين على الطرفين المتصارعين تقدير دائم لقوة الخصم الهجومية وقوة احتماله (قوته الدفاعية)، والسـبيل الأوحد إلى فرض الإرادة فى النهاية هو تجاوز قوتى الخصم هاتين، غيـر أن الخصـم هـو الآخـر يسلك نفس المسلك، إنه إذن التدبير المتبادل والحسـاب الدائـم لقـوى المتخاصـمين. إنه مفهوم جدلية الصراع فى عالم السياسة الدولى عند " آرون ".

وهنا بعد أن قدم " آرون " فكرته عن مفهوم جدلية الصراع السياسى الـدولى انتقل إلى التعريف بمفهوم " الحرب" فإذ أشار إلى أنها الملاذ الأخير لـتحقيق المصـلحة الوطـنية للدولة، عرفها بأنها عمل واع ووسيلة لفرض الإرادة على الخصم " ولقد أكد " آرون " على أن الحرب عمل سياسى “Acte Politique” لأنهـا تقـع فى سياق سياسى وبأهداف سياسية- فى معنى أنها فض للنزاع بين وحدات سياسية على مصالح سياسية فهى عمل سياسى بحكم طبيعة أطرافها، كما أكد " آرون " أيضاً على أن الحرب-إلى جانب كونها عمل سياسى هى فى نفس الوقت وسيلة من وسائل السياسة أكثر منها غاية. ذلـك أن الحرب فى تصوره ليست غاية فى ذاتها (أى أن الانتصار العسكرى ليـس هدفاً فى ذاته) وإنما هى متابعة لعلاقات عالم السياسة الدولى السابقة عـليها. إنها متابعة لها بأسلوب آخر هو الإستراتيجية “Stratégie” كبديل للدبلوماسية “Diplomatic” التى سرعان ما تعود إلى العمل على أثر انتهاء عمليات الحرب.

وانطلاقـاً مما سبق فإن عالم السياسة الدولى-عند آرون- هو عالم يتسـم بخاصية جدلية الصراع، فهذا العالم -عنده- يواجه دائماً بديلين هما :

الحرب والسلام (الإستراتيجية والدبلوماسية)، وأن خطر الحرب يواجه الدولة طالما بقى لها خصوم يناصبونها العداء، والدولة تبعاً لذلك فى تصور " آرون" لا تبـتغى القـوة من أجل ذاتها بل كوسيلة لتحقيق أهداف أخرى غير الحرب كالسلام أو محاولة مد النفوذ والسيطرة والتأثير على مستقبل النسق الدولى. مـن هـنا فـإن الصـراع- عـند آرون- يأتى لوجود رغبة لدى الأشخاص (الـزعماء) والجماعات (الدول) لعدم التوافق فى كل منهم، وكل ذلك ناتج عن أن الإنسان عدوانى بطبيعته، وأن الحرب ليست إلا تعبيراً عن عدوانيته لكنها ليسـت التعـبير الأوحـد والضرورى عن هذه العدوانية، فهنا ينفى " آرون " وجـوب الحرب كتعبير أوحد عن الصراعات البشرية حيث يرى بأن العلاقات بيـن الـدول وإن كانت يغلب عليها الصراع إلا أنها تواجه باستمرار الاختيار بين بديلين هما : الحرب أو السلام.

وهـنا رغم أن " آرون " يعتقد بإمكانية تقدير قوة الدولة على أساس كـمى (عـلى أسـاس أن ذلـك التقدير يستخدم فى تحقيق الأهداف القومية وجسـب)، إلا أنه يحذر من الجزم بفاعلية استخدام القوة (العنف) وحدها فى تحقيـق هـذه الأهـداف، لأن هـناك أساليب أخرى إلى جانب أسلوب العنف (اسـتخدام القـوة العسـكرية) تتمثل أساساً فى مدى القدرات التى تتمتع بها القيادة السياسية فى الدولة المعنية من مهارة دبلوماسية ودراية إستراتيجية. ذلـك أن العلاقـات الدوليـة ليست هى علاقات القوة الخام فحسب وإنما هى تفاعل الإرادات الواعية (تفاعل إرادة مع إرادة).

ومـن جملة ما سبق انتهى " آرون " إلى أن مفهوم " وحدة السياسة الخارجيـة : L'Unité de la Politique Étrangeoere "بوجهيـه : الإسـتراتيجية والدبلوماسية، هو وحده الذى يستقيم مع طبيعة البيئة الدولية كمفهـوم أسـاس لتحـليل واقعها، أو بعبارة أخرى فإن حقيقة عالم السياسة الدولى هى حقيقة واحدة بوجهين هما الإستراتيجية والدبلوماسية، وهنا ينتقل " آرون " إلى توضـيح وتفصـيل مـا يقصـده بالإستراتيجية والدبلوماسية،

علــى أســـاس أنهمـا وجهـــان مـتكاملان لفـــن واحــد هـــو فن السياسة الخارجيـــة "L'Art Unique de la Politique" والــذى يعنى فن إدارة الـتعامل مـــع الـدول الأخرى على مقتضى المصالح الوطنية. والإستراتيجية كمظهــر لفن السياسة الخارجية تعنى فن إدارة العمليات العسكرية فى كلياتها أثـناء الحــرب. ذلــك بينما تعنى الدبلوماسية فن إدارة التعامل مع الوحدات السياســية الأخرى ما دام الأمر لم يقتضى تدخل الإستراتيجية، وتبعاً لذلك فإن الإســتراتيجية تعـنى فــن الإكراه بينما تعنى الدبلوماسية فن الإقناع، وعلى أســاس أنهمـــا وسيلتان بهدف واحد هو إخضاع الوحدات السياسية الأخرى إخضاعاً يكون من شأنه تحقيق المصلحة الوطنية، ومن هنا فإنه لا هزيمة فى الحــرب إلا بتســليم الخصم بأنه قد انهزم فمجرد خسارة المعركة العسكرية لا يعنى الهزيمة بالمدلول الفنى الدقيق طالما أن الخصم رافض ذلك التسليم- أى طالمــا أن الخصم رافض الخضوع الإرادى لإرادة المنتصر عسكرياً، وانطلاقاً مــن ذلك التصور فإن العمل فى المجال الدولى يجرى على إكراه المنهزم فى نهاية الحرب على التوقيع على معاهدة مع المنتصر باعتبار أن المعاهدة عمل رضائى – أى تسجيل لرضا المنهزم بالخضوع لإرادة المنتصر.

وجمـلة القــول بشأن مفهومى "الإستراتيجية" و" الدبلوماسية"، لدى "آرون" – فإنهما بمجالهما وأبعادهما يرتدان إلى السياسة. إنها وحدة السياسة الخارجيـــة الــتى يكمـــن داخلها شتى مفاهيم نظرية " آرون " فى تفسير عالم السياسة الدولى.

هذا ويرى " آرون " أن كل دولة فى إطار النسق الدولى تقيم سياستها الخارجية على ضوء مفهومى الإستراتيجية والدبلوماسية، فالنسق الدولى فى تصور " آرون " يعنى مجموعة علاقات تنعقد بين عدد من الوحدات السياسية، فى زمـــن معيـــن بكم وانتظام كافيين لتصور كيان كلى لتلك العلاقات، ومن ثم فـــإن النســـق الـدولى عند " آرون " لا يعدو أن يكون مفهوماً تجريدياً للسير المنتظم لعلاقات مجموعة دول معينة- أى أن النسق الدولى كيان: بنية تتفاعل

مكوناتهـــا آليـــاً بالصـــورة التى ينتظم بها بقاؤه، وفى إطار هذا النسق تقوم السياسات الخارجية للدول على الإستراتيجية والدبلوماسية على أساس أنهما أداتـــان لسياســـاتها من ناحية، ومن ناحية أخرى تسعى الدول للحصول على المزيد من القوة على أساس أن القوة هى وسيلتها لتحقيق سياستها الخارجية واعتبار أن القيادة السياسية : الدبلوماسيين أو العسكريين على السواء ليسوا إلا عمالاً لفن السياسة ولحساب المصلحة الوطنية ومراعاة لها. ومن هنا فإن تفـــاعل وحـــدات النســـق الدولى يأتى- طبقاً لتصور " آرون " – من مفهوم "وحدة السياسة الخارجية".

وهـــنا تجـــدر الإشـــارة إلى أن " آرون " قد ميز بين أشكال الأنساق السياســـية الدوليـــة : أولاً مـــن حيث توزيع القوى بين وحداتها إلى " نسق مـــتعدد الأقطاب: Systeme Multipolaire " وآخر "ثنائى القوى القطبية: "Systeme Bipolaire". وثانيـــاً : مـــن حيـــث طبيعـــتها إلى " أنســـاق متجانسة: Systemes Homogenes" وأنساق غير متجانسة : Systemes Hétérogenes "، على أساس أن النسق المتجانس هو الذى يضم مجموعة مـــن دول متجانســـة بحكـــم الاشتراك فى قيم ومبادئ واحدة ترتكز عليها فى كيانها الاجتماعى والسياسى والاقتصادى، ومن ثم فهى تنتمى إلى طراز واحد فى هـــذا المجـــال، أمـــا بالنســـبة للنسق غير المتجانس فهو الذى يقوم على مجموعـــة مـــن دول تنـــتمى فى نظمهـــا الداخـــلية إلى أيديولوجيات متباينة متصادمة وذات أثر بالغ فى تقرير سياستها الخارجية.

ويـــرى "آرون" أن النســـق المـــتجانس تلتقى فيه وحداته السياسية (القطـــبية) على هدف واحد هو تحقيق الاستقرار الدولى حال النسق الأوروبى القديـــم الـــذى تحقق له الاستقرار بعامل التجانس من نهاية الحروب الدينية وحتى قيام الثورة الفرنسية (1789م) حيث انخرطت الدول الأوروبية فى نسق مـــن طـــراز القوى القطبية المتعددة والوحدات السياسية المتجانسة، فجميعها كـــانت تقوم فى كيانها السياسى فى الداخل على "سيادة الأمير" وفى العلاقات

الدوليـــة على مبدأ حق العروش فى تقرير مصائر الشعوب والأقاليم، ومع ذلك لـــم ينف " آرون " وجود صراع بين وحدات النسق المتجانس حيث يعتقد بأن ذلـــك الصـــراع لا يعـــرض بقـــاء النسق للخطر فهو صراع بحدود تكفل بقاء النسق.

أمـــا عـــن النســـق غير المتجانس فهو الذى شهده العالم منذ نهاية الحـــرب العالميـــة الـــثانية، وهو نسق دولى من طراز عالمى بمداه " وبقوى قطـــبية ثنائية" فيما يتصل بتوزيع القوى فيه، أما فيما يتصل بعدم تجانسه فإن قـــواه القطبية لا تتعادى بحكم موقع كل منهما فى النسق العالمى فحسب وإنما كذلـــك تـــبعاً لانـــتماء كـــل مـــن القطبين إلى أيديولوجية (سياسية اقتصادية اجـــتماعية) متصادمة تماماً مع أيديولوجيات القطب الآخر، فالاتحاد السوفيتى كـــان يقـــوم عـــلى الأيديولوجية الماركسية فى تنظيمه الداخلى ويبشر بفكرة الدولة العالمية – دولة الطبقة الواحدة (البروليتاريا)، ذلك بينما قادت الولايات المـــتحدة الأمريكية العالم الغربى بأيديولوجيته الليبرالية حيث تشترك الولايات المتحدة الأمريكية مع دول أوروبا الغربية فى كونها نظماً ليبرالية فى تنظيمها الداخـــلى مع تعدد الطبقات، وحيث الارتباط فى المجال الدولى بمبدأ : مجتمع الـــدول القوميـــة المتعددة بتعدد القوميات فى العالم، وهذا الشكل من الأنساق الدوليـــة فى تصور " آرون " كنسق غير متجانس لا يقتصر فيه الصراع على تـــلك الحدود الكفيلة بإبقائه، بل يواجه تهديداً بالقضاء عليه حيث هو صراع بين حضارتين وثقافتين متباينتين نتيجة لتباين قيم ومبادئ أقطابه.

هذا ورغم أن " آرون " يعتقد بأن جوهر عالم السياسة الدولى، يتمثل فى الصـــراع مـــن أجل القوة إلا أنه يرى أن السلام الدولى يمكن تحقيقه من ثنايا ثلاثة نماذج لعلاقات القوى الدولية :

أولها : الاتزان بين القوى القطبية من حيث توزيع القوة.

ثانيها : سيطرة وهيمنة كل قوة قطبية على عدة وحدات سياسية.

ثالثها : قيام إمبراطورية عالمية.

ولتوضيح ذلك فإنه بالنسبة للنسق متعدد القوى القطبية يرى "آرون" أن صـــورة توزيـــع القـــوى داخله لابد أن تتوازن من حيث الكم والكيف لأنه يـترتب عـلى ذلـك وجود تفاعل بين القوى القطبية يأتى على مقتضى تعدد القـوى القطـبية من ناحية، ومن ناحية أخرى الوقوف في وجه أى تطلعات لقيـام إمبراطورية عالمية. إن أية قوة قطبية داخل هذا النسق تحاول التفوق على ما عداها من القوى القطبية الأخرى، وذلك الأمر يستدعى رد فعل تلقائى مـن جـانب القوى القطبية الأخرى بأن تتحالف ضد هذه القوة المتطلعة إلى الإمبراطورية العالمية ومواجهتها بالقوة، ويترتب على ذلك أن المنتصر يصبح في أعقـاب انتصاره عدو القوى الأخرى بما في ذلك حلفاؤه بالأمس، وعليه فالصـداقة والعداوة فى إطار النسق متعدد القوى هى علاقة وقتية تأتى على مقتضى علاقات القوى داخل النسق ويتحقق بها فى النهاية ميزان القوة.

وفى نسق القطبية الثنائية وبحكم موقع القوتين القطبيتين يظل العداء بيـنهما مسـتمراً، والطريق الأوحد إلى السلام-كما يرى " آرون " هو اتفاق القطـبين عـلى تجميد الحجم الراهن لكل من المعسكرين بأن يمتنع كل منهما عـن أى عمـل يكـون من شأنه استقطاب دولة من دول المعسكر الآخر لكى تخرج عليه، وكذلك بوضع خط حدى قاطع يفصل بين مناطق نفوذها، حتى لا تتهيأ لهما ظروف الاحتكاك.

تقويم نظرية " آرون " :

إن نظـرية " آرون " (عـلى نحو ما سلف) ليست مجرد بناء نظرى بحـت قائم على مفاهيم افتراضية صرفه. بل إنها قد بدأت بالفعل من خواص عـالم السياسـة الـدولى حيـث صور " آرون " هذه النظرية من واقع عالم السياسة الدولى والتزم بربط كل مفهوم من هذه المفاهيم بوقائع التاريخ.

ورغــم ذلك فإنه يجدر التنبيه هنا إلى أن " آرون " فى نظريته تلك قد ارتكــز ارتكازاً يكاد يكون كلياً على مفاهيم جاهزة من قبل، حيث اعتمد بصفة أصــلية فى فكرته عن " وحدة السياسة الخارجية" على المفاهيم التى قدمها " Clausewitz " من قبل فى كتابه عن الحرب "De la Guerre".، بل إن نظرية " آرون " التى قدمها فى كتابه " الحرب والسلام " (على نحو ما سلف) لن تجد لها أساساً ترتكز عليه أصلب من عبارات "Clausewitz" الذى قال بأن الحرب ليست مجرد عمل سياسى فحسب وإنما هى أيضاً وفى نفس الوقت أداة مــن أدوات السياســة، وأنها استمرار للتعامل السياسى. إن فى عبارات "Clausewitz" هــذه وحدها من القوة والوضوح ما يكفى لاعتبارها نقطة الانطــلاق التى بدأ منها " آرون " فى تصوير مفاهيمه كلها فى نظريته، ومع ذلــك فقد كان " لآرون " فضل الانطلاق بفكرة "Clausewitz" عن الحرب إلى أقصى أبعادها فى خدمة تحليل عالم السياسة الدولى.

وهــنا يجدر التنبيه أيضاً إلى أن " آرون " فى تقديمه لمفهوم أساس يفســر به علاقات عالم السياسة الدولى وإن كان قد بدأ برفض مفهوم "القوة" عــند " مورجانــثو " إلا أنــه انتهى إلى نفس الفكرة ودون أن يشير إلى ذلك صــراحة، ويفهم ذلك ضمنياً من تأكيد " آرون " على أن " الحرب " (استخدام القــوة العسكرية) هى الملاذ الأخير للدولة عند سعيها إلى فرض إراداتها على غيرها تحقيقاً لمصالحها الوطنية عند فشل الأداة الدبلوماسية، كما يعاب على " آرون " اعــتقاده بإمكانيــة تقدير قوة الدولة على أساس كمى بهدف تحقيق الأهــداف القوميــة، ومفهــوم " القــوة " كمــا ســلف به ميوعه فى مدلوله الاصــطلاحى، بــل وميوعه أيضاً فى العناصر المشكلة لعلاقاته، فكيف يمكن تقديره على أساس كمى.

هــذا وبصدد مفهوم " الصراع " يرى " آرون " بأنه محرك لسياسات الدول ما بين الإستراتيجية والدبلوماسية، وأن الصراع كظاهرة تأتى الغلبة له فى العلاقــات الدولية- فهى علاقات صراع (من أجل القوة)، ورغم ذلك أهمل

" آرون " العوامل المفضية إلى نشوء هذا الصراع، كما يرى " آرون " فى جدلية الصراع سمة رئيسية للبيئة الدولية (على نحو ما سلف)، لكن ربما كان من المتعين وصولاً إلى الدقة ولمزيد من الاستجابة للتحليل العلمى القول بجدلية " الواقع الدولى " أو جدلية " العلاقات الدولية "، وذلك لأن حقيقة الصراع الدولى كامنة فى الطبيعة الجدلية للبيئة الدولية ذاتها[1].

---

(1) راجع بصدد تقويم نظرية " ارون " د. محمد طه بدوى، المرجع السابق، ص 37، وص 38.

المبحث الثانى

مجموعة نماذج ونظريات التوازن " النمطى "

وترتكـز هـذه المجموعـة مـن النماذج على مفهوم "ميزان القوة" فى مدلوله النمطى– أى فى معنى ما يجب أن يكون عليه التوزيع العادل للقوة فى المجـال الـدولى (من وجهة نظر دولة معينة). إن " قضية " توزيع القوى فى المجـال الـدولى هى قضية ذات حلين محتملين على السواء : إما توزيع القـوى توزيعـاً يـبدو عادلاً بين الوحدات السياسية المكونة للنسق الدولى ترتضيه المجموعة، وإما تركيز القوة فى وحدة عالمية واحدة، والمفاضلة بين الحـلين لا مكـان فيها للعلم الموضوعى أو التفسيرى بحال، وإنما هى مسألة فلسفية بحتة، فالاختيار عمل من أعمال فن السياسة. لقد كان "نابليون" يختار حل الإمبراطورية العالمية وكان يقدم لاختياره هذا مبررات لا تنقصها الوجاهة المنطقية تدور حول فكرة أن بالإمبراطورية العالمية يتحقق السلام العام، وكان " هتـلر " يقول وهو يتطلع إلى توسع بلا نهاية فى 30 يناير سنة 1941 " إن ما تسميه بريطانيا ميزان القوة ليس إلا الحيلولة دون تكامل القارة الأوروبية وتنظيمها"، وهنا ننتقل من فكرة " ميزان القوة " بمضمونها العلمى إلى "ميزان القوة" كسياسة بهدف معين، ومن ثم إلى مدلوله النمطى"[1].

إن " كـل قاعدة (أو مبدأ من مبادئ العمل) تستهدف غاية اجتماعية محـددة مقدماً هى قاعدة نمطية، وقواعد العمل فى المجال السياسى (الوطنى أو الـدولى عـلى السـواء) هى مـن هذا النوع، فحين تختار وحدة سياسية مـا بصدد مسألة النقيضين : الفوضى الدائمة أو الإمبراطورية العالمية، تتخذ من الصورة التى يقع عليها اختيارها هدفاً لسياستها الخارجية فى هذا الصدد ثـم تخـتار له من الأساليب ما يؤكد تحقيقه، وهنا تظهر فكرة "ميزان القوة"

---

(1) نفس المرجع السابق، ص 251، وص 252.

كقـاعدة أو كمـبدأ من مبادئ العمل، ومن ثم كسياسة خارجية تسلكها الدولة التى جعلت من الحياة فى نسق دولى هدفاً لها، وسياسة : ميزان القوة فى هذا المعنى تتخذ عديداً من صيغ تتباين تبعاً لتباين تصور الدولة لأهدافها، وأظهر هذه الصيغ (من واقع التاريخ) ما يلى :

- سياسـة " ميـزان القـوة " بهدف تحقيق توزيع عادل للقوة فى نسق دولى معيـن، وذلـك باعتبار أن عدالة توزيع القوة هى مبدأ أخلاقى، ومن ثم قيمة فى ذاتها.
- سياسـة " ميـزان القوة " بهدف الإبقاء على الوضع الراهن لتوزيع القوى فى نسـق دولى معيـن وذلك باعتبار أن فى الإبقاء على الوضع الراهن إبقاء على ميزان القوة ذاته.
- سياسـة " ميـزان القـوة " بهـدف الوقـوف فى وجه زيادة قوة أية وحدة سياسية أو أية عصبة من وحدات سياسية كلما كان فى هذه الزيادة تهديد للتوزيع الراهن للقوة.
- سياسـة " ميـزان القـوة " بهـدف حماية استقلال الدولة التى تنتهج هذه السياسة من قوة خارجية تبدو المهددة لأمنها.
- وفى هـاتين الحالـتين الأخيرتين– على الأقل– تبدو سياسة ميزان القوة مختلطة تماماً بسياسة الأمن (أمن الدولة)[1].
- " سياسـة حامل ميزان القوة : The Holder of the Balance " :وتعنى أن قـوة معينة من القوى القطبية فى النسق تقف فى عزلة عن علاقات القوى المتصارعة فى عصرها طالما أن هذه القوى يتحقق بينها حالة من الاتزان، وهذه القوة المعزولة بإرادتها ليست طرفاً فى ميزان القوة لكنها سـرعان ما تتدخل حينما تشعر أن ميزان القوة قد بدأ يختل فتتدخل إلى جـانب الطرف الأضعف لمجرد إعادة ميزان القوة إلى اتزانه فإذا تم ذلك

---

(1) المرجع السابق، ص 252، وص 253.

عــادت تلك القوة (حاملة الميزان) إلى عزلتها، وهذه السياسة مارستها "بريطانيا" بالنسبة للقارة الأوربية فى القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، فكـــانت لا تتدخل أصلاً فى علاقات القوى الأوربية إلا حينما تقدر أن قوة مـــن القـــوى الأوروبيـــة المتصارعة قد راحت تتجه إلى درجة من القوة تســـتطيع أن تتجه بها إليها لتهدد أمنها أو تهدد إمبراطوريتها فيما وراء البحار فتتدخل " بريطانيا " إلى جانب الطرف الأضعف بهدف إعادة ميزان القـــوة إلى مـــا كان عليه فإن تحقق ذلك عادت بريطانيا مرة أخرى إلى عزلـــتها، وكذلـــك بالنســـبة للولايات المتحدة الأمريكية فى نهاية الحرب العالميـــة الأولى فقد راحت تمارس سياسة حامل الميزان بالنسبة للقوى المتصـــارعة فى النســـق الأوربى التقـــليدى، ففى أواخر الحرب العالمية الأولى قدرت الولايات المتحدة أن قوى الوسط فى أوروبا قد راحت تجوز بقوتها قوى غرب أوروبا. الأمر الذى قد يؤدى إلى قوة وحيدة فى القارة الأوروبيـــة وبما سيؤدى ذلك إلى تهديد أمنها فقررت الدخول فى الحرب لإعادة الاتزان لميزان القوة وأعيد بالفعل وعادت بعدها الولايات المتحدة إلى سياسة العزلة مرة أخرى[1].

من هنا فإن مفهوم " ميزان القوة " بمدلوله النمطى يستخدم من حيث كونـــه يعـــنى بـــرامج عمـــل. ذلك أن كل دولة تسعى من جانبها إلى تحقيق مصالحها الذاتية فتنتهج سياسة هى سياسة ميزان القوة والتى على مقتضاها تطـــالب بإعادة توزيع القوى فى العالم إذا وجدت أن ميزان القوة الحالى يهدد مصـــالحها أو يهيئ للفوضى أو إلى الإمبراطورية العالمية، وقد تنتهج الدولة سياســـة الإبقـــاء عـــلى الوضع الراهن إذا كان ذلك الوضع يحقق مصالحها وأمـــنها، والحـــرب العالمية الأولى والثانية كانت كل منهما من وراء سياسة ميـــزان القـــوة حيث قامت الحرب بين دول تريد أن تغير ميزان القوة القائم وبين دول تسعى للإبقاء عليه.

---

(1) نفس المرجع السابق، ص 253، وص 254.

هـذا وانطلاقاً من مفهوم " ميزان القوة " بمدلوله النمطى (على نحو مـا سـلف) فـإن بعضاً من المعنيين بتنظير عالم السياسة الدولى قد راحوا يقدمـون نماذج نظرية ارتكازاً إليه، وفى مقدمة هؤلاء " كابلان " ونختار هنا نموذجـه، حيـث يعـد " كابلان " أبرز من قدم نموذجاً فى هذا الشأن، وكذلك نخـتار نظرية " دويتش " فى تحليل عالم السياسة الدولة حيث يعد " دويتش " فى نظريته تلك بصدد فهم وتحليل عالم السياسة الدولى (والتى ذيلها بنموذج توضـيحى لكيفيـة وصـول القـوى الدوليـة المتصارعة إلى حالة التوازن "النمطى")، من أبرز من قدم نظرية فى هذا الشأن.

نموذج " كابلان : Kaplan " :

ويعد كابلان "Morton A. Kaplan" أحد أقطاب التحليل النسقى القائم على فكرة التوازن النمطى، وهو وإن كان قد استفاد من أفكار " دويتش" بشـأن نظـرية الاتصـال إلا أنـه اسـتفاد بدرجة أكبر من نظرية المباريات فى بـنائه لنموذجه الذى قدمه فى مؤلفه[1] : "System and Process in International Politics"، كمـا عـنى " كـابلان " بالدرجـة الأولى فى نموذجـه هـذا بتحديد القواعد والنماذج السلوكية التى تفسر عملية التفاعل داخل الأنساق الدولية.

ويـرى " كابلان " أن كل نسق دولى تتحكم فيه مجموعة من متغيرات مـترابطة ومتداخـلة ومتميزة حيث يؤدى التفاعل بين وحدات النسق الدولى (والتى تتحكم فيه تلك المتغيرات) إلى أنماط "Norms" متمايزة من السلوك الـدولى، على أساس أنه عند تحليل التأثير المتبادل بين متغيرات النسق يتم الوصول إلى الكيفية التى يتم بها اتزان النسق الدولى واستقراره، وتبعاً لذلك يمكـن التعرف على خصائص النسق وتوزيع القوة بين وحداته وكيفية تحقيق

(1) <u>See</u> : Kaplan, Morton, A. System and Process in International Politics, John Wiley and Sons, New York, 1964.

الاتـــزان داخله، ومعرفة المتغيرات التى قد تطرأ على التوازن الدولى وما قد تهيئه تلك المتغيرات من تحول النسق من شكل إلى آخر.

هذا و قد قدم كابلان تصوراً لستة أنواع من الأنساق الدولية النظرية، لكــل مــنها خصائصـــه ومقوماتـــه، ولكل منها متغيراته التى تتحكم فى نمط تفاعلاتـــه، كما تستند هذه المتغيرات على قواعد سلوكية، وقد حدد " كابلان " هذه المتغيرات فى خمسة مجموعات أساسية هى :

أولا : مـــتغيرات متعـــلقة بتحقيق الاتزان داخل النسق الدولى، وهى مـــتغيرات تستند إلى " قواعد أساسية : Essential Rules "واجبة التطبيق، والـــتقيد بهـــا هو الذى يحقق الاتزان داخل النسق الدولى، إنها القواعد التى تحدد السلوك الضرورى (النمط السلوكى الضرورى) لحفظ الاتزان فى النسق الدولى.

ثانيـاً : متغيرات متعلقة بتحول النسق من شكل إلى آخر، وهى تستند إلى "قواعد تحويلية : Transformation Rules "- أى قواعد التغيير التى تظهـــر التحول الذى يطرأ على أداء النسق الدولى، وتؤدى به إلى الانتقال من شكل إلى آخر من أشكال النسق الدولى.

ثالـثا : مـــتغيرات متعلقة بتصنيف القوى الفعالة فى النسق الدولى، والتى على رأسها القوى القطبية.

رابعـا : مـــتغيرات متعـــلقة بحجـــم إمكانات القوى القطبية ومستوى تسليحها ودرجة التقدم التكنولوجى التى بلغتها.

خامسا : مـــتغيرات متعـــلقة بالمعلومات التى تؤثر بشكل فعال على عمليات الاتصال الدولى، ومستويات ودرجات الاتصال داخل النسق الدولى.

ولقـــد قام " كابلان " -على حد قوله- باختيار هذه المتغيرات تجريبياً (حيـــث قـــال بأنها متغيرات قابلة للاختبار التجريبى-أى اعتبر هذه المتغيرات

فروضـــاً قابلة للتحقيق الاختبارى) وتبين له أن هناك مجموعات من القواعد تـــتحكم فى الأنســـاق الدولية تتمثل فى خمسة مجموعات تحدد مدى استجابة النســق الـــدولى لــلمدخلات وقدرتـــه عـــلى التعامل مع آثار هذه المدخلات والمحافظـــة عـــلى اتزانه واستقراره، وإلا حدث تحول فى النسق ذاته، وهذه القواعـــد الـــتى انتهى إليها " كابلان " قال بأنها تتحكم فى النسق الدولى من حيـــث : نوعيـــة القـــوى القطـــبية، وقدراتهـــا، وتوجهاتها، وقواعد السلوك الرئيسية، ونمط توزيع القوة داخل النسق الدولى.

هذا ولقد قدم " كابلان " تصوراً لأشكال الأنساق الدولية حيث تصورها فى ستة أشكال هى :

أولا : نسق ميزان القوة : **Balance of Power System**.

ثانيا : نسق القطبية الثنائية الرخو (المفكك) :**Loose Bipolar System**.

ثالثا : نسق القطبية الثنائية المحكمة : **Tight Bipolar System**.

رابعا : النسق العالمى : **Universal System**.

خامسا : النسق الدولى التصاعدى (الهرمى) : **Hierarchical System**.

سادسا : نسق وحدة الفيتو (الوحدة الاعتراضية): **Unit Veto System**.

ويلاحـــظ هـــنا بصدد تصور " كابلان " لأشكال النسق الدولى أنه فيما عـــدا النسقين الأول والثانى فإن الأنساق الأربعة هى –على حد قوله– أنساق افتراضـــية لـــم تتحقق تاريخياً، ومع ذلك ادعى " كابلان" أنها من الممكن أن تظهر لاحقاً فى الواقع الدولى.

وانطلاقاً من مجموعات القواعد السابقة التى وضعها " كابلان " تناول كل نسق من هذه الأنساق على حدة من حيث القواعد الرئيسية التى تتحكم فيه (حـــتى فى الأنســـاق التى لم تظهر بعد)، ويرى " كابلان " أن العامل الرئيسى الـــذى يـــتحكم فى بقاء أو فناء النسق الدولى هو التفاوت فى قدرات الوحدات

السياسية المكونة له، كما ربط " كابلان " أيضاً ظاهرة تعدد أشكال النسق الدولى عبر التاريخ بهذا العامل، وفيما يلى نعرض لتصور " كابلان " لأشكال النسق الدولى حيث يخلص " كابلان " إلى بعض الملاحظات عن كل نسق كما يلى :

* **أولا : " نسق ميزان القوة : Balance of Power System ":**

ونموذج هذا النسق هو النسق الأوربى خلال القرن التاسع عشر حيث تحكمت فى عمل هذا النسق قوى قطبية متعددة، وفى هذا النسق يفترض " كابلان " أن كل القوى القطبية تسعى لحماية مصالحها فى مواجهة بعضها البعض، كما يفترض " كابلان " أن هذا النسق يعمل عمل اليد الخفية التى اعتقد " آدم سميث " أنها تحقق اتزان النظام الرأسمالى من خلال المنافسة الحرة.

وفى هذه الصورة من صور النسق الدولى (وهو نسق حقيقى وليس افتراضياً كما سلف) لاحظ " كابلان " أن أسلوب التحالف (كأبرز أسلوب من أساليب تحقيق الاتزان فى إطار هذا النسق) كان أساس تحقيق الاتزان فى هذا النسق، على أساس أن الحلف كان يمثل جهازاً دولياً لاتخاذ القرارات، حيث لم يكن هناك نظام دولى (منظمة عالمية) يقوم على صنع القرار على الصعيد فوق القومى، فكان القرار يتخذ بشكل غير رسمى من جانب الدول القطبية كقاعدة عامة باستثناء الأمور التى تتعلق بالتحالف، كما لم تكن هناك منظمات دولية دائمة تقوم على مسائل التفاوض والتسوية القضائية للمنازعات الدولية، فقد كانت هناك أجهزة مؤقتة مرتبطة بظروف معينة أدت إلى قيامها، وكل ذلك دعم من " الدور القومى : National Role " للوحدات السياسية المكونة للنسق ولا سيما القوى القطبية.

ويرى " كابلان " أن القوى القطبية لهذا النسق (المتعدد القوى القطبية)، كان يحكمها قواعد سلوكية، (أو بعبارة أخرى قدم " كابلان" تصوراً

لقائمة نموذجية لقواعد العمل التى كانت تحكم هذا النسق) ووصف " كابلان " كل قوة قطبية داخلة فى إطار هذا النسق بأنها " لاعب رئيسى" – فى معنى أن هـذا "اللاعب الرئيسى" قوة قادرة على الاشتراك فى علاقات القوى داخل هذا النسق وطرف فيه، وأنه القوة القادرة على المشاركة فى تقرير صورة النسق كلـه، وتصـور " كـابلان " أن هناك قواعد سلوكية واجبة الاتباع–أى يتعين مـراعاتها– من قبل اللاعبين الرئيسيين حتى يتحقق الاتزان لهذا النسق وهى تتمثل فى :

أولا : عـلى كـل لاعب أن يعمل على ما فيه زيادة لقدراته على أن يفضل التفاوض على الحرب.

ثانيـاً : على كل لاعب أن يلجأ إلى الحرب حينما يدرك أن هذه الحرب وسيلة لزيادة قدراته.

ثالـثاً : عـلى كل لاعب أن يوقف القتال إذا رأى أن ذلك سيؤدى إلى إخراج لاعب رئيسى من مسرح القوى.

رابعـاً : عـلى كل لاعب أن يعمل على معارضة أية محاولة من جانب أية عصبة أو أى لاعب فردى للتسلط على ما عداه من اللاعبين.

خامسـا : على كل لاعب أن يعمل على مقاومة اللاعبين الذين يلتقون على إقامة التنظيمات السياسية العليا لكى يسيطروا بها على النسق كله.

سادسـا : عـلى كـل لاعب أن يعمل على إعادة اللاعبين المنهزمين أو المغـلوبين عـلى أمرهم إلى صف كبار اللاعبين، كما يمكن أن يعمل على إدخال اللاعبين غير الرئيسيين فى صف اللاعبين الرئيسيين.

وهنا تصور " كابلان " أنه فى التزام هذه القواعد السلوكية من جانب اللاعـبين الرئيسيين ما يكفل تحقيق الاتزان، كما افترض وجود اتصال قوى بين اللاعبين الرئيسيين فى هذا النسق، وأن احترام الدول لهذه القواعد بشكل مترابط هو أساس الاتزان داخل هذا النسق.

* ثانيا : " نسق القطبية الثنائية الرخو Loose Bipolar "

ونسق القطبية الثنائية الذى ساد العلاقات السياسية الدولية عقب الحرب العالمية الثانية، وصفه "كابلان" بأنه نسق "رخو : Loose " نظرا لما يتمتع به هذا النسق من خصائص هى : وجود قوتين قطبيتين تتحكمان فى مصير هذا النسق، ولكن ليس بصورة محكمة، إلى جانب خاصيتى العالمية واللا تجانس، فمن أهم ما يتميز به هذا النسق هو التباين فى نوعية اللاعبين على مسرح القوى الدولية، حيث يشترك فى هذا النسق (فى آن واحد) لاعبون قوميون "National Actors" وهم الدول القومية غير المتكتلة (كالهند مثلاً) ولاعبون من كيان يرتفع بهم فوق الوحدات القومية "Supranational Actors" وهم الكتل "Blocactors" كالكتلة الشيوعية والكتلة الغربية ممثلين فى منظمتى حلف "وارسو" وحلف "الناتو" من ناحية، ومن ناحية أخرى لاعبون عالميون "Universal Actors" فى شكل منظمة عالمية "كالأمم المتحدة"، وهذا النسق العالمى هو فى نفس الوقت ثنائى القوى القطبية نظراً لوجود كل قطب من القطبين العالميين : "الاتحاد السوفيتى" و "الولايات المتحدة الأمريكية" حيث يقوم كل منهما بدور اللاعب الرئيسى فى كل من الكتلتين، على أساس أن هناك ترتيباً فى القوى داخل الكتلة بشكل يبرر سيطرة كل قطب على كتلته. وهنا يشير "كابلان" إلى أن داخل هذا النسق تتعقد الأدوار والمسئوليات إلى جانب ميلها إلى التخصص، مما يسمح بالقول بأنه نسق يتسم بدرجة من التعقيد فى طبيعته وعلاقاته وتفاعلاته، وذلك فى مواجهة نسق توازن القوى (النسق متعدد القوى القطبية).

وهنا يجرى " كابلان " مقارنة بين نسقى : " القطبية الثنائية الرخو والمتعدد القوى القطبية، وذلك من ثنايا النقاط التالية :

أولا : أن نسق القطبية الثنائية الرخو (المتقدم) أكثر تعقيدا من النسق متعدد القوى القطبية.

ثانياً : أن الأطـــراف فـــوق القومية تشارك الأطراف القومية الأدوار الرئيسية فى نسق القطبية الثنائية الرخو حيث نوع "كابلان" تلك الأطراف فوق القوميـــة مـــا بيـــن الكـــتل والمـــنظمة العالميـــة، ووضـــع الأمـــم المتحدة فى صفوف اللاعبين الرئيسيين فى هذا النسق.

ثالثاً : أنه بصدد الكيفية التى يتحقق بها الاتزان فى كل من النسقين فـــإن " كـــابلان " يـــرى أن نســـق توازن القوى (القطبية المتعددة) بلاعبيه القوميـــين الرئيســـيين المتعددين هو وحده الجدير بأن يوصف بنسق "ميزان القوة"، ومن هنا يشكك " كابلان " فى كون " نسق القطبية الثنائية الرخو" يقوم أساســـاً على فكرة النسق ذاتها لأن درجة وضوح ملامح الانتظام فى علاقات القوى داخله أقل من نسق القوى القطبية المتعددة، فتوازن القوى داخل نسق القطـــبية الثـــنائية الرخو -عنده- يرتبط بكيفية التفاعل داخل الكتلتين، على أســـاس أن العلاقات داخل كل كتلة تلتزم بقاعدة التدرج الهرمى فى القوة وأن عضـــوية هاتين الكتلتين جامدة حيث لا مكان لتغيير حجم العضوية، وذلك تبعاً لأن علاقـــات الكتـــلة الواحدة تبنى على فكرة التكامل الوظيفى لأعضائها مما يجعـــل الانســـحاب بالنسبة للأطراف غير القطبية من إحدى الكتلتين أمر غير مـــرغوب من جانب القطبين، وهنا يتصور "كابلان" أنه فى حالة عدم تقيد أية كتـــلة مـــن الكتلتين بمبدأ التدرج الهرمى فى القوة فإن نسق القطبية الثنائية الـــرخو ســـيتجه إلى أن يأخذ صورة النسق متعددة القوى القطبية الذى يقوم على فكرة آلية التحالف.

هذا ويفترض "كابلان" أن نسق القطبية الثنائية الرخو وإن كان يسمح بوجود بعض الكتل الدولية الأخرى التى تكون على درجة من القدرة أقل بكثير مـــن الكتلـــتين الرئيسيتين (اللتين تشكلان بقوتهما الضاربة حجر الأساس فى اتـــزان النســـق كلـــه)، إلا أن الكتل المحدودة القدرة لا تستطيع أن تؤثر فى مجـــرى علاقـــات القوى داخل النسق بصورة فعالة بخلاف ما كان يحدث فى نسق توازن القوى من جانب " بريطانيا" التى كانت تمارس دور "حامل ميزان

القوة : The Holder of the Balance " حيث كان بإمكانها أن ترجح كفة ميزان القوة في اتجاه أو آخر، ومن هنا فإن الاتزان في نسق القطبية الثنائية الرخو يتحقق بين الكتلتين الرئيسيتين.

وبالنسبة للأمم المتحدة كلاعب عالمي فإن " كابلان " يفترض أنها تؤدى دوراً في اتزان نسق القطبية الثنائية الرخو من ثنايا قيامها بتكثيف الاتصالات بين الكتل المختلفة، وبين الدول الأعضاء في هذه الكتل، وأيضاً بين الدول التي لا تنتمي لهذه الكتل (الأطراف القومية غير المنحازة)، حيث تستطيع الأمم المتحدة من ثنايا هذا الدور أن تقلل من أسباب التوتر الدولي بدخولها كوسيط لحل المنازعات، كما يفترض " كابلان " أن الأطراف القومية غير المنحازة إلى الكتلتين تؤدى أيضاً دوراً عن طريق أسلوب الوساطة لحل خلافات الكتلتين (خارج إطار الأمم المتحدة) أو عندما تحاول الكتلتان أن تحصل على تأييدها في مواقفها وسياساتها.

ومن جملة ما سبق فإن " كابلان " يرى أنه لكي يتحقق الاتزان في نسق القطبية الثنائية الرخو فإنه يجب أن يلتزم أقطابه لمجموعة قواعد سلوكية حددها فيما يلي :

أولا : على كل كتلة من الكتلتين الرئيسيتين (كلاعبين رئيسيين في النسق الدولي، ويقوم كل قطب بدور اللاعب الرئيسي داخل كتلته) السعي إلى تعبئة الطاقات من أجل ردع الكتلة الأخرى.

ثانيا : على كل كتلة من الكتلتين الرئيسيتين عدم التورط في حروب شاملة، ولكن من الممكن دخولها في حروب محدودة (تقليدية).

ثالثا : على كل كتلة من الكتلتين الرئيسيتين الاستعداد لخوض الحرب الشاملة دون أن تفرط في الحفاظ على كتلتها.

رابعا : على كل كتلة من الكتلتين الرئيستين السعي بصفة دائمة لزيادة القدرات بالمقارنة بقدرات الكتل المعادية.

خامسا : علـى كـل كتلة من الكتلتين الرئيسيتين الدخول فى حرب شاملة لمنع الكتلة المعادية الحصول على وضع المسيطر على النسق الدولى.

سادسا : علـى اللاعـبين القوميين وضع الأهداف العالمية فى مركز ثانوى بالنسبة لأهداف الكتلة التى ينتمون إليها.

سابعاً : على اللاعبين العالميين (ويقصد هنا الأمم المتحدة) محاولة التقـليل مـن أسـباب الصراع بين الكتل والسعى لتعبئة القوى القومية غير المتكتـلة لمواجهـة حـالات الانحراف الخطيرة كحالات اللجوء إلى استخدام القوة.

*** ثالثا : نسق القطبية الثنائية المحكم : "Tight Bipolar" :**

وهـذا الشـكل من الأنساق الدولية يعتبره " كابلان " نسقاً افتراضياً، فهو وإن كان يحمل بعض أوجه الشبه مع نسق القطبية الثنائية الرخو إلا أنه يختـلف عنه فى بعض الجوانب الأخرى والتى تتمثل لديه فى : أولاً : أن هذا الـنوع من الأنساق (القطبية الثنائية المحكمة) لا يوجد فيه مكان أو دور فعال للاعـبين القوميـين على نحو ما كان فى نسق القطبية الثنائية الرخو، على أسـاس أن هـناك قـاعدة سـلوكية تحكم هذا النسق (الثنائى القوى القطبية المحكـم) تتمـثل فى أن اللاعـبين القوميين ليس أمامهم إلا الانتماء لأى من الكتلـتين الرئيسـيتين وإلا فقـدوا دورهـم ومكانتهم فى هذا النسق ومن ثم يفـتقدون وجودهم فيه، ثانياً : أنه لا مكان فى نسق القطبية الثنائية المحكمة لـلطرف العـالمى " الأمم المتحدة " نتيجة لأنها لن تستطيع أن تعبئ وراءها الـدول غيـر المـنحازة، والتى لم يعد لها وجود هنا، وتبعاً لذلك تفقد " الأمم المـتحدة" دورهـا كوسـيط فى نزاعات الكتلتين حيث لا مكان لها داخل هذا النسق.

وانطلاقاً مما سبق، فإن نسق القطبية الثنائية المحكم يقوم على وجود قوتيـن قطبيـتين تـتحكمان فى مصـير علاقات القوى داخله وحدهما ودون

مشـــاركة مـــن أى كتلة أخرى أو لاعبين عالميين حيث يتحقق الاتزان أساساً بين هاتين القوتين القطبيتين.

وهكذا فإن نسق القطبية الثنائية المحكم يتميز بوجود تدرج تصاعدى هـرمى فى قواه داخل كل كتلة (من الكتلتين الرئيسيتين) حتى إذا ما فقد هذه الميـزة تحـول إلى نسـق القطبية الثنائية الرخو، ويرى " كابلان " أن نسق القطـبية الثـنائية المحكـم تختفى فيه ظاهرة الصراع الدولى كلما زاد جمود وضـــع القـوى القطبية داخل كل كتلة، ويرى أيضاً أن هذا النوع من الأنساق الدوليـة لا يعرف صورة " التكامل الدولى " بل يعرف صورة " التكامل" داخل كل كتلة على حدة، وبصدد القواعد التى تحكم سلوك اللاعبين داخل هذا النسق فهى مماثلة للنسق السابق فيما عدا القاعدة التى ذكرت من قبل.

رابعا : النسق العالمى : Universal system :

وهو نسق افتراضى كذلك يتصور فيه " كابلان " دور المنظمة العالمية (كلاعـب عـالمى) وقـد راح يتدعم بشكل قوى فى ظل نسق القطبية الثنائية الـرخو، إلى جانب انفراد هذا النوع من الأنساق الدولية بوجود درجة عالية مـن الاتصال والتكامل الدوليين، على اعتبار أن المنظمة العالمية هى أساس تحقيـق الاتصـال والـتكامل بيـن وحدات النسق الدولى فى كافة المجالات السياسـية والاقتصـادية... إلـخ، وهـذا النوع من الأنساق الدولية يتصور " كـابلان " وجوده فى حالة تطور وتشعب الوظائف التى تضطلع بها المنظمة العالمية كلاعب عالمى داخل نسق القطبية الثنائية الرخو، ويفترض " كابلان " هـنا أن كافـة اللاعبين القوميين يستخدمون الطرق السلمية لتحقيق أهدافهم ومصـالحهم، كمـا يلـتزمون فى قيـامهم بتحالفات إقليمية بالتقيد بالقواعد السياسـية الرسمية التى تقرها المنظمة العالمية، على أساس أن هذه القواعد هى معيار الحكم على أنشطة وعلاقات اللاعبين القوميين.

هذا ولقد أسرف " كابلان " فى تصوره لهذا الشكل من الأنساق الدولية، حيث ذهب إلى أن هذا النسق العالمى سيصل إلى درجة تحقيق الاندماج بين النظم القيمية المختلفة للاعبين القوميين وبما يهيئ لظهور معايير قيمية عالمية جديدة يمكن الاحتكام إليها فى تسوية المنازعات بين هؤلاء اللاعبين، وبمقدار ما يشارك به اللاعب القومى بالفعل فى تحقيق أهداف المنظمة العالمية يحصل على منح وتسهيلات منها وبصرف النظر عن الإمكانات أو التقدم الحضارى، وبصدد القواعد السلوكية الواجبة الاتباع فى إطار النسق العالمى فإنها تتمثل- عند "كابلان" -فى القواعد السياسية الرسمية المحددة فى ميثاق الأمم المتحدة.

خامسا : النسق الدولى التصاعدى (الهرمى) "Hierarchial" :

وفى هذا الشكل المفترض من الأنساق الدولية تصور " كابلان " أن اللاعبين القوميين قد فقدوا دورهم حيث أصبحوا مجرد تقسيمات إقليمية فرعية، وهنا تصبح جماعات المصالح والمجموعات الوظيفية كالاتحادات والنقابات المهنية (الدولية) وحدات (لاعبى) هذا النسق بدلاً من الدول القومية (اللاعبين القوميين). كما يتعامل هذا النسق مع الأفراد مباشرة أو من خلال أجهزة وسيطة، وقد يحدث بين أطراف هذا النسق التلافات بغرض تحقيق بعض الأهداف السياسية المشتركة.

إن قيام هذا النوع من الأنساق فى تصور "كابلان" سيكون نتيجة لانتصار أحد الأطراف (اللاعبين)، وعندئذ سيصبح لاعباً رئيسياً فى قمة الهرم، وأن المزايا سيتم تخصيصها وفقاً لنوعية ذلك اللاعب الرئيسى (كالعنصر أو اللون...). كما أشار "كابلان" إلى أن هذا النوع من الأنساق قد يوجد تحت ظروف المنافسة الحرة، وقد يأخذ هذا النسق الشكل غير الديموقراطى "Directive System" أو الشكل الديموقراطى "Non-Directive System" وتكون القواعد السلوكية الأساسية المتحكمة فى كل

مــن هذين الشكلين هي نفس القواعد المطبقة في النظم الديمقراطية، والنظم غير الديموقراطية.

هــذا ويذهــب " كــابلان " إلى أن هذا النوع من الأنساق يكون أكثر الأنســاق الدوليــة اســتقراراً، حيث إن التقسيم الوظيفي والاعتماد المتبادل في الأمور الحيوية يجعل من الصعب انسحاب أي طرف منه. بل إن أي طرف سيتردد في الانسحاب نتيجة الخسارة الفادحة من وراء ذلك، وهنا يصبح هذا النســق أكــثر صــور (أشكال) الأنساق الدولية اتصالاً وتكاملاً وتضامناً-عند " كابلان".

سادسا : نسق وحدة الفيتو (الوحدة الاعتراضية) "Unit Veto" :

وهــذا النســق أيضــاً مــن الأشــكال المفترضــة للأنساق الدولية لــدى " كابلان" : حيث تصور " كابلان " في هذا النسق أن اللاعبين العالميين ليــس لهــم دور أو مكــان يذكر في إطار هذا النسق، حيث تتعارض مصالح اللاعبين، ومع ذلك يمتنع كل لاعب عن تدمير أي لاعب آخر (كقاعدة أساسية في إطــار هذا النسق) لأن كل لاعب يمتلك أسلحة قادرة على تدمير أي لاعب آخر في الساحة الدولية، وفي حالة قيام أي لاعب بمهاجمة وتدمير لاعب آخر فإنــه على يقين من أنه سوف يتعرض للتدمير-أي أن هناك ردع متبادل بين اللاعــبين في هــذا النســق، أو بمعنى آخر فإن كل لاعب يمتلك حق الفيتو كضمانة لاستقرار واتزان هذا النسق.

وفي تصــور " كابلان " أن هذا النسق قد يتحول إلى صورة " النسق التصــاعدي الهرمي" في حالة نجاح أحد اللاعبين في القضاء على لاعب آخر حيــث يتــناقص عــدد لاعبي النسق الرئيسيين، وبما يهيئ لوصول اللاعب المنتصر إلى قمة سلم القوى داخل هذا النسق.

وهكــذا عــرض " كابلان " لهذه الصور الست للنسق الدولي، سواء أكــانت صــوراً حقيقية أو مفترضة، إلا أنه في كل صورة من هذه الصور قد

راح يعـــرض لنوعية القوى وتوزيعها داخلها، إلى جانب التركيز على القواعد السلوكية الواجبة الاتباع من جانب القوى القطبية كأساس لتحقيق الاتزان داخل كل نسق.

تقويم نموذج كابلان :

يعد " كابلان " في مقدمة المعنيين بتحليل عالم السياسة الدولى تحليلاً سلوكياً، حيث كان يستهدف فى نموذجه هذا لتحليل عالم السياسة الدولى الوقوف على النماذج المتكررة من السلوك الدولى للانتهاء بها إلى وضع قواعد سلوكية واجبة الاتباع لتحقيق الاتزان الدولى (فى الصور السالفة للأنساق الدولية)، فقدم ستة نماذج من الأنساق الدولية بخصائصها ومقوماتها وقواعدها السلوكية التى تحكمها وموضحاً التغيرات التى تطرأ عليها عندما تنتفى شروط الاتزان القائم، وكل ذلك فى محاولة من جانبه لفهم وتفسير علاقات عالم السياسة الدولى.

وفيما يلى نعرض لأهم الانتقادات والمآخذ على نموذج كابلان" والتى تنصب بالأساس على الصور الحقيقية للأنساق الدولية التى عرض لها " كابلان " وهى نسق ميزان القوة، ونسق القطبية الثنائية الرخو (أما باقى الصور الست فهى أنساق افتراضية-على حد قول كابلان ")، وهى كما يلى :

أولا : استند "كابلان" فى نموذجه هذا فى تحليل عالم السياسة الدولى على نظرية المباريات "Game Theory" حيث اعتقد بإمكانية تطبيق الأساليب الرياضية على الدراسات السياسية (الدولية)، فانطلاقاً من ذلك قدم مجموعة أفكار تتعلق بأساليب اتخاذ القرارات العقلانية فى مواقف شتى من مواقف الصراعات الدولية، على أساس أن كل لاعب دولى يبحث فى مضاعفة مكاسبه وتقليل خسائره، ومن هنا فإن اللاعب الدولى- عنده- ليس فقط عقلانياً بل وهو مدرك تماماً من تلقاء نفسه بالأولويات وعلى معرفة تامة

بالإستراتيجيات المتاحة لتحقيق المصلحة الوطنية، وهنا يفترض "كابلان" أن صانعي القرار الخارجي عقلانيون في قراراتهم، بل وأخلاقيون كذلك في مواقفهم (كأن يفترض بأنهم يحيدون الأسلحة النووية فلا تستخدم في قواعد اللعبة الدولية)، وأن لديهم معلومات متوفرة عن طبيعة النسق القائم دون أن يشير إلى مصدر هذه المعلومات ونوعيتها، إلى جانب إغفاله أن غالبية هذه المعلومات مدونة في وثائق سرية.

وإنطلاقاً مما سبق فإن افتراض " كابلان " بعقلانية صانعي القرارات الخارجية (على نحو ما سلف) أمر يتناقض مع طبيعة العلاقات الدولية التي يكون للقرارات التاريخية فيها القول الفصل في تقرير مصيرها، فعنده-أن كل لاعب يعتبر كياناً عقلانياً ذا أهداف محددة وتحت تصرفه عناصر قوة يستطيع بها التغلب على القوى المتصارعة معه، إلى جانب توفر معرفة تامة له بالإستراتيجيات المتاحة لتحقيق الأهداف القومية "National Goals"-أي الإحاطة بكل الاحتمالات الممكنة، واستخدام النماذج الرياضية في إدارة عملية صنع القرار الخارجي ليشمل احتمالات الصراع والتكامل مع العمليات التي تكون فيها وحدة صنع القرار الخارجي (الدولة القومية) تتمتع بسلطة جزئية في محيط البيئة الدولية التي تؤثر فيها، فاللاعب الدولي- عند " كابلان"- لا يتخذ بمفرده قراراً (فهذا القرار يعتمد على ما يتوقع من اللاعبين الآخرين أن يفعلون). إن كل هذه العقلانية الشديدة وتلك القرارات الرشيدة التي يتحدث عنها "كابلان" لا مكان لها في عالم السياسة الدولي، الذي لا يعرف الانتظام في سلوك الدول (أو في سلوك صناع القرار الخارجي) فالمجال هنا للقرارات التاريخية.

ثانياً : اعتباره أن القواعد السلوكية التي حددها في كل نسق هي قواعد قطعية وحصرية واجبة الاتباع من أجل تحقيق التوازن الدولي، على حين أن هذه القواعد وخاصة في النسق متعدد القوى القطبية بعيدة تماماً من أن تحصر أو تعد بطريقة قطعية، كما أن هناك ظروفاً تاريخية وواقعية لكل

نسق تقف أمام الحصر والقطع اللذين يقوم عليهما تصور " كابلان " لهذه القواعد في نموذجه.

كما أن قائمة " كابلان " تلك للقواعد السلوكية الواجبة الاتباع في صورة النسق متعدد القوى القطبية تصبح أكثر ما تكون نموذجا للأعمال السلوكية للدولة " حاملة الميزان" حال إنجلترا في النسق الأوروبي (المتعدد الأقطاب) حيث كانت أهدافها في القارة الأوروبية في تلك الحقبة تنحصر أساساً في أن تظل قوى القارة الأوربية في اتزان لا يسمح بتفوق دولة معينة أو عصبة من دول معينة، على ما عداها من قوى القارة، وعلى وضع يهيئ للقوة المتفوقة الاتجاه نحو الجزيرة البريطانية لتهديد أمنها، من هنا فإنه لا يمكن أن تعمم هذه القواعد السلوكية على بقية أعضاء النسق متعدد الأقطاب، كما لا يمكن الاستناد إليها في التنبؤ في شأن ما سيقع مستقبلاً في كل نسق دولي متعدد القوى القطبية. وجملة القول فإن هذه القواعد هي قواعد افتراضية لما يجب أن تلتزم به الدول في سلوكها الخارجي، وفي هذا خروج عن العلمية (حيث يفترض " كابلان" أنه لا اتزان إلا بإلتزام هذه القواعد من جانب اللاعبين الدوليين الرئيسين)، بنفس الدرجة التي أسرف فيها في التجريد النظري حيث صور أنساقاً دولية لا وجود لها على أرض الواقع.

ثالثاً : افتراضه بأن الوصول إلى حالة الاتزان والحفاظ عليها هو الهدف الرئيسي للاعبي النسق المتعدد الأقطاب، جعله يحصر أهداف أعضاء هذا النسق في هذا الهدف، وهو أمر لا يتفق مع الواقع الدولي، فإلى جانب هذا الهدف هناك أهداف أخرى لا تقع تحت الحصر. بل إن من بين هذه الأهداف ما لا يلتقي مع هذا الهدف كهدف التوسع.

رابعاً : أنه بصدد نسق القطبية الثنائية الرخو، فقد زج " كابلان " بالأمم المتحدة إلى صفوف اللاعبين (العالميين) في علاقات القوى داخل النسق، وهذا أمر فيه مغالطة أو خطأ في تصور مضمون مفهوم اللاعب، ذلك الخطأ الذي زاد من التهيئة لوصفه لذلك النسق بأنه رخو، فالأمم المتحدة

كمـنظمة عالميـة قائمـة أصلاً على محاولة تحقيق فكرة " الأمن الجماعى "، والأمـر الذى لا خلاف عليه ألبتة : أن الأمم المتحدة لا تملك قوة مادية ذاتية مـن ناحيـة، وهي بحكم قيامها على فكرة الأمن الجماعى بعيدة تماماً عن أن تكون طرفاً فى علاقات أخرى[1].

نظرية " دويتش : Deutsch " :

يعتبر " كارل دويتش: Karl Deutsch " الأمريكى (الألمانى الأصل) فى مقدمة من عنى بتحليل عالم السياسة الدولى من ثنايا نظرية الاتصال، ففى مؤلفـه " القوميـة والاتصال الاجتماعى: "Nationalism and Social Communication"[2] قـدم دويـتش مفهوم الاتصال الاجتماعى "Social Communication " كمفهـوم سياسى اجتماعى يرى من ثناياه أن ظاهرة "القوميـة: Nationalism " ليسـت ظاهرة فطرية (غريزية) ولكنها ظاهرة سياسـية جـاءت نـتيجة لعملية التنشئة الاجتماعية والتشكيل الذاتى لعادات المجتمع، وعملية التنشئة والتشكيل تلك ترتبط بنمو واستمرار وتكثيف عملية الاتصـال بين أفراد المجتمع الواحد، حيث يرى " دويتش " أن عملية الاتصال هـذه هى الـتى بـلورت الطابع القومى (الشخصية القومية)، داخل كل وحدة قومية (الدولة القومية).

من هنا فإن مفهوم "الاتصال الجماعى" هو مفهوم يتصور به "دويتش" بـلورة قيـم وفلسـفة المجـتمع الواحـد، وأنه نتيجة لتطور تقنيات العملية الاتصالية داخل المجتمعات السياسية جاء التمايز بينها، فكل مجتمع سياسى له فلسـفته وقيمـه الخاصة به وطابعه القومى المميز، ومن هنا تبلورت ظاهرة "الدولة القومية"، وأصبحت عملية الاتصال الاجتماعى -على حد قول دويتش-

---

(1) راجـع فيمـا تقدم بصدد تقويم نموذج "كابلان" : د. محمد طه بدوى، المرجع السابق، ص 272، وص 275، وأيضاً : د. إسماعيل صبرى مقلد، المرجع السابق، ص 55 : ص 59.

(2) See : Deutsch, Karl W., Nationalism and Social Communication : An Inquiry into Foundation of Nationality. Wiley. New Jersey, 1953.

بمثابة الوسط الكيميائى التعادلى "Catalyst" الذى بلور الشعور بالانتماء القومى.

هذا ويذهب "دويتش" إلى أنه عقب بلورة ظاهرة " الدولة القومية" ظهرت الحاجة إلى التكامل السياسى لأقاليم الدولة (وتعنى لفظة " التكامل: Integration " هنا مجرد وصف للحالة التى عليها ترابط إقليمين أو أكثر ترابطاً متسانداً على وضع يجعل منها " كلاً " بذاتية متميزة هو "الدولة القومية"، وهذا الكل متميز عن ذاتيات الأقاليم المركبة له، وبخواص لا تتوفر لكل منها على حدة)، وعملية " التكامل : Integration "هذه تطلبت تقديم تضحيات من جانب إقليم لآخر، بل وقد تقتضى استخدام القوة ضد إقليم ما إذا لزم الأمر لتحقيق ذلك التكامل، وهنا إلى جانب ما تستدعيه عملية التكامل من تضحيات واستخدام القوة يرى " دويتش " فى قيام الدولة القومية إعلاناً عن ظهور بؤرة جديدة للتوتر الدولى، وذلك لما تستدعيه قيام الدولة القومية داخل النسق الدولى من تفجر مسألة تغيير الاتزان الإقليمى بل وتستدعى أيضاً تغيير إستراتيجيات القوى القطبية فى إطار ذلك النسق. ورغم ذلك كله فإن "دويتش" يرى أن تكثيف الاتصال بين الدول يؤدى إلى نوع من الانسجام فى أهداف السياسات الخارجية للدول، كما يحدث نوعاً من المشاركة بين المؤسسات الرسمية فى هذه الدول فى الاتجاه نحو حل المشاكل الدولية، وكل ذلك سعياً لتحقيق التكامل الدولى. ذلك أن مفهوم " التكامل الدولى " لديه يشير إلى كافة الجهود المبذولة لتحقيق الاتصال بين الدول.

وهنا بعد الإشارة إلى مفهومى "الاتصال الاجتماعى" و "التكامل الدولى" فى مؤلف "دويتش" السالف، نتجه إلى عرض لنموذج دويتش" فى تحليل عالم السياسة الدولى من ثنايا نظرية الاتصالات فى مؤلفه "The Analysis of International Relations "[1]، ففى هذا المؤلف

---

(1) See : Deutsch, Karl W., The Analysis of International Relations, Prentice-Hall, Inc., Englewood Cliffs, New Jersey, 1978.

اتجه " دويتش " إلى توضيح وسائل وأدوات وقنوات الاتصال بين الدول والتى تعـد أساساً تستند إليه الدول عند اتخاذها لقراراتها الخارجية، فنتيجة لثورة الاتصـالات التى يعيشها عالم اليوم أصبحت الكرة الأرضية كجزيرة واحدة لا توجـد دولـة واحدة تستطيع أن تعيش فى عزلة عن باقى دول العالم لوجود قنوات اتصال بين دول العالم من إعلام ومواصلات وعلاقات اقتصادية..إلخ.

وهـذا الاتصال بين الدول، والتفاعل بينها يفرزان ظاهرتين فى مجال العلاقات الدولية هما ظاهرتا : الصراع والتكامل، على اعتبار أن الصراع بين الدول يسود علاقاتها نتيجة تعارض القيم والمصالح، بينما يسود التكامل بين الدول نتيجة الاعتماد المتبادل، وهنا يفترض " دويتش " وجود تحكم ذاتى فى جهـاز اتخـاذ القرار لكل دولة حيث يستبعد عناصر القلق وتعارض المصالح وانعـدام الاتزان، ومن ثم يفترض وجود سيطرة ذاتية (لكل دولة) قادرة على تغييـر الاحتمالات التى تتوقف عليها كون العلاقات الدولية علاقات صراع أم تكامل.

وفى شـأن علاقـات الصراع بين الدول (وخاصة بين الدول القطبية) تسـتطيع الدولـة – فى تصور "دويتش" – أن تتحكم فى سلوكها الدولى الذى يـترجم فى صورة قرارات خارجية وذلك من ثنايا معالجة المعلومات الراجعة "Feedback" لجهاز اتخاذ القرار الخارجى بما يتلائم مع المصلحة الوطنية، وتتمـثل مصادر تلك المعلومات الراجعة فى معلومات راجعة من البيئة الدولية وأخـرى من داخل الدولة (البيئة الوطنية) إلى جانب الخبرة السابقة المتوفرة لصـناع القـرار الخـارجى، وهـنا يشـترط "دويتش" وجود أجهزة استقبال "Receptors" لهـذه المعـلومات الـراجعة ووجود قنوات "Channels" اتصال لربط وموازنة مصادر هذه المعلومات الراجعة، ويفترض "دويتش" أنه عـن طـريق هذه الأجهزة والقنوات يتم التحكم الذاتى فى سلوك الدول، على أساس أن جهاز اتخاذ القرار الخارجى موجه ذاتياً "Self Steering" ومن هنا فالمعلومات الراجعة هى التى تحدد السلوك اللاحق للدول على ضوء نتائج

الســلوك الســابق (حيــث تعتبر المعلومات الراجعة كالترموستات الذى ينظم سلوك الدول المتوقع).

وانطلاقاً مما سبق حدد "دويتش" كيفية صنع الدولة (باعتبارها لاعباً دوليــاً) لسياستها الخارجية على ضوء هدفها ومصالحها الوطنية وذلك أيضاً فى إطار من التحكم الذاتى "Self –Control" من ناحية، ومن ناحية أخرى من ثنايا عملية الاتصال بين الدول، كما يرى "دويتش" أن عملية الاتصال بين الــدول إلى جانب وجود سيطرة ذاتية (تحكم ذاتى) لكل دولة هى السبيل لعدم تصــعيد الصــراع الــدولى، فحيــنما تفشل جهود السيطرة الذاتية تلك تبرز المصــالح المتعارضـــة، والتى تؤدى إلى تصاعد الصراع الدولى، وهنا يذهب "دويــتش" إلى القول بأنه مهما كان نوع الصراع فلابد أن تحافظ الدولة على قدر من السيطرة الذاتية ليس فقط على سلوكها بل وعلى سلوك عدوها كذلك، عــلى أســاس أن الســيطرة الذاتيــة من جانبها تخفف من حدة الصراع مع عدوها.

هذا وتتمثل درجات الصراع "Conflict" لدى " دويتش " فى ثلاثة صــور (تصـــنف طبقاً للدرجات والأنماط المختلفة من ضبط النفس والسيطرة الذاتية المتبادلة من طرفى الصراع) وهى :

- **أولا : صورة المناظرات "Debates" :**

وهى تكــون من ثنايا التفاوض بين الخصوم حول مشكلة معينة، وفى هــذه الحالــة يحــاول كــل خصــم تغيير موقف الخصم الآخر تجاه المشكلة المطــروحة، حيث يبرز دور الدبلوماسيين ومبعوثى الحكومات فى هذا الشأن فى تحقيــق كســب مــا لصـــالح حكوماتهم على حساب الحكومات الأخرى، وللوصـــول إلى هــذا الكســب فإن الأمر يقتضى تعرف كل طرف من أطراف النزاع على الأسس التى يمكن عن طريقها إقناع الطرف الآخر بوجهة نظره، وهـــنا يتصور " دويتش " أن هذه المناظرات التفاوضية بمرور الوقت ستؤدى

إلى تغيير فى أهداف ومصالح الأطراف المتنازعة، وبما سيؤدى ذلك فى نهاية الأمـر للتغيير من سلوك الدول، وهذا التصور من جانب " دويتش " قائم على افـتراض مـؤداه أن هـناك ضبط نفس وسيطرة ذاتية متبادلة من الأطراف المتنازعة.

* **ثانيا : صورة المباراة "Game" :**

وهـنا يشبه "دويتش" حالة الصراع بين دولتين بما يحدث فى مباراة فى لعـبة مـن الألعاب الرياضية بين فريقين متنافسين، وقال بإمكانية تطبيق بعـض نمـاذج تلك المباريات على أسلوبى : الدبلوماسية أو الحرب -مثلاً- كـأداتين لتـنفيذ الدولـة لسياستها الخارجية وذلك من ثنايا أساليب ونماذج رياضـية، وافـترض "دويـتش" أن كل لاعب (دولة) لديه درجة معقولة من السـيطرة الذاتيـة على تحركاته اللاحقة وفى نفس الوقت قال بأنه ليس من الضـرورى أن يسيطر اللاعب على نتائج هذه التحركات، فهو يرى أنه طالما أن كـل لعبة لها عدد من البدائل لدى اللاعبين يترتب عليها نتائج معينة، فإن كل لاعب لديه عدة اختيارات فى تحركاته وفى نفس الوقت لديه إمكانية بعمل توقعـات عـن النتائج المحتملة لأى حركة يختارها مع الأخذ فى الاعتبار أن نتائج أى حركة فى المباراة تعتمد على حركة الخصم.

ويفترض " دويتش " أيضاً أن كل لاعب لابد أن يحدد ماذا يريد ؟ وأن يـدرك حدود إمكانياته، وإمكانيات الخصم؟ وعلى هذا الأساس يعى اللاعب ما يستطيع فعله، كما يؤكد " دويتش " هنا على أنه يجب على اللاعب أن يبنى كل تحـركاته عـلى أسـاس واقعى (موضوعى) بدلاً من أن يبنى تحركاته على التخميـنات أو الـتقديرات المنطقية، واستشهد " دويتش " فى هذا الشأن بما نصـح بـه " نابليون " قادته بأن يبنوا تحركاتهم العسكرية على أساس تقدير قدرات أعدائهم بالفعل وليس على تقدير نواياهم.

ويــرى " دويتش " أن اللاعب فى طريقه للفوز (أو على الأقل حتى لا يخســر اللاعــب) فإنــه لابــد أن يضع تحركات قصيرة الأجل وهل ما تسمى بالتكــتيكات "Tacitcs" ولابد أيضاً فى نفس الوقت أن يضع تحركات طويلة الأجل وهى ما تسمى بالإستراتيجية "Strategy"، وهذه الإستراتيجية تضم بيــن مكوناتهــا تــلك الــتحركات التكــتيكية، ويــرى " دويــتش " أن أكثر الإســتراتيجيات تعقــلاً بالنسبة للاعب هى تلك الإستراتيجيات التى يضع فيها اللاعــب احتمال خروجه من الصراع القائم منتصراً أو على الأقل يتجنب عن طريقها احتمال الخسارة، وبتعبير حسابى (كمى) فإن أكثر الإستراتيجيات تعقلاً -عــنده- هى تــلك الإســتراتيجية التى تزيد صافى الأرباح إلى الحد الأقصى أو تــلك التى تقلل الخسائر إلى الحد الأدنى، وفى هذا الصدد يقدم " دويتش " صوراً وأشكالاً للمباريات كأشكال للصراع بين الدول.

مباريات قيمة الصفر أو القيمة المحددة : Zero- Sum or Fixed-' : ' Sum Games

وفى هــذا الشكل من الصراع يفترض " دويتش " أنه فى مباراة "قيمة الصفر" "Zero-Sum Game" يبدأ اللاعبون الدوليون تحركاتهم من كون الأربــاح بالنســبة لهــم تساوى صفراً، وعليه فإن كل ما يربحه لاعب يعتبر خســارة للآخرين، أما فى مباراة القيمة المحددة "Fixed –Sum Game" تــتحدد جمــلة الأرباح عند رقم معين (ليس بالضرورة صفراً فقد يكون أكثر حيــث تكــون أرباح أى لاعب عند رقم معين على حساب اللاعبين الآخرين)، وهــنا تعتبر مباراة القيمة صفر فرعاً من مباريات القيمة المحددة، كما أن أى مــباراة قيمة محددة يمكن أن تتحول إلى مباراة قيمة الصفر بعملية رياضية، وعــلى هــذا الأساس تتطابق مباريات الصفر ومباريات القيم المحددة رياضياً ومــن ثــم فمــا يقــال على مباريات قيمة الصفر ينطبق على مباريات القيمة المحددة.

وبالنسبة لمباراة القيمة صفر أو القيمة المحددة فهى تعد نموذجاً للصراع الشديد بين اللاعبين، فما يربحه لاعب يخسره لاعب آخر، وما يعتبر نافعاً للاعب يعتبر فى نفس الوقت ضرراً بالنسبة لآخر، ولقد استخدم "مكيافللى" الإيطالى هذا الشكل من الصراع (قبل ظهور نظرية المباريات بأربعة قرون) حين قال بأن الأمير الذى يزيد من قوة غيره ينقص تبعاً لذلك من قوته، ومثال ذلك النوع من الصراع، الصراع الأيديولوجى الذى كان دائراً بين الولايات المتحدة الأمريكية وبين الاتحاد السوفيتى فى أعقاب الحرب العالمية الثانية، حيث سعى كل منهم إلى إقامة إمبراطورية عالمية على حساب الآخر فجاء ما يعرف "بالحرب الباردة : Cold War" كنموذج لمباريات القيمة صفر (أو القيمة المحددة)، فقد اعتبر العقائديون الشيوعيون أن ما يعتبر نافعاً للشيوعية يصبح ضاراً بالنسبة للولايات المتحدة بطريقة آلية، واعتبروا كذلك أن أى حل وسط فى هذا الشأن خيانة لمصالح الدولة.

وهنا يقدم "دويتش" إستراتيجيات وحلول : Strategies and Solutions "، بصدد هذا النوع من الصراع الذى لا مصالحة فيه حيث يستند إلى أن دوافع اللاعبين أو مصلحتهم لا يمكن أن تتغير وأنهم تبعاً لذلك لابد وأن يظلوا أعداءً إلى الأبد، ورغم ذلك يفترض "دويتش" أنه يمكن للعقلانية أن تسود فى حالة حساب كل لاعب لمتوسط فرص الربح أو الخسارة (على المدى الطويل) وأن يسير فى سلسلة من التكتيكات المؤدية إلى تحقيق هذه الإستراتيجية على المدى الطويل، وشريطة أن تكون هذه الإستراتيجية واضحة المعالم -أى فى حالة وجود معلومات متوفرة ومحددة تؤيد تلك الإستراتيجية. وهنا فى حالة اتباع كل من اللاعبين أفضل إستراتيجية له يمكن القول بأن المباراة قد أصبحت ذات "حل ثابت : Stable Solution" باعتبار أن الحلول "Solutions" بدائل واختيارات للإستراتيجية التى إن حاد عنها اللاعب فإنه لابد من أن يمنى بخسارة، وهى ليست بديلاً واحداً (حلاً واحداً) ولكن غالباً ما يكون فى هذا النوع من المباريات عدة حلول، ولكن عدد

الحــلول الثابتة فيها عادة ما يكون قليلا، وهنا يشير " دويتش " إلى ضرورة تعدد الإستراتيجيات والسياسات البديلة بدلاً من تبني سياسة واحدة تتفق مع قيــم وتقاليد المجتمع لأن ذلك بلا شك- عنده- يزيد من حدة الصراع الدولي. ان تعــدد الحــلول والبدائل واختيار السياسة البديلة على أسس عقلانية بقدر الإمكان-عنده- يجنب العلاقات الدولية ذلك النوع من الصراع الذى يرتكز إلى بديــل (سياســـة) واحـــدة (بمضـــمون أيديولوجى)، ويفضى حتماً إلى الحرب الشاملة.

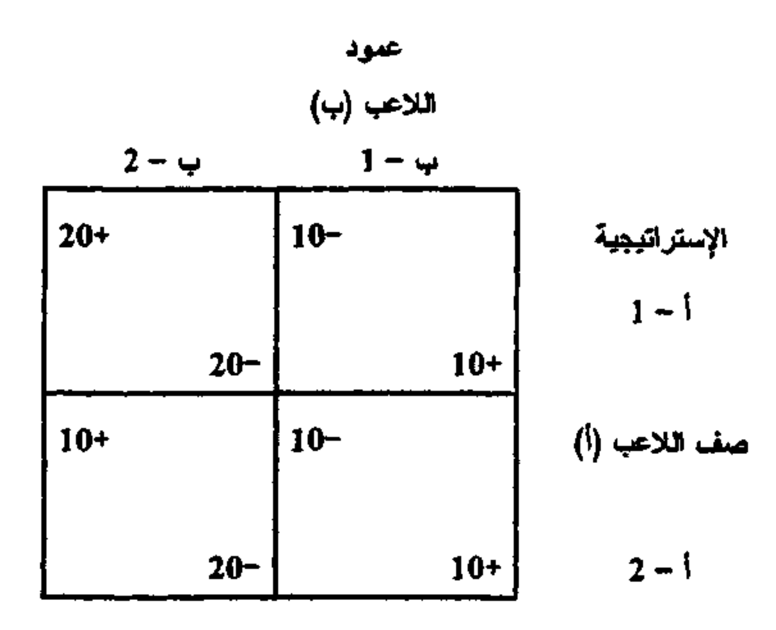
مفهوم الحل الوسط : The Minimax Concept :

وهنا فى إطار هذا النوع من الصراع القائم على أساس مباراة القيمة صفر، يشير " دويتش" بصدده إلى أنه قد يكون هناك حل أو عدة حلول متزنة، تشــبه إلى حــد مـــا الحـــل الوســـط وهـــو حــل يجمـــع بين الحد الأقصى "Maximum" وبيـــن الحد الأدنى "Minimum" إنه مفهوم الحل الوسط "The Minimax Concept" والــذى يعــنى- عند " دويتش " أن اللاعب يقــوم بنوع من الإستراتيجية يمكن بواسطتها تقليل خسارته إلى الحد الأدنى، حيـــث يـــؤدى ذلـــك إلى تقليل أرباح منافسة إلى الحد الأدنى، على أساس أن اللاعـــب هـــنا يرضـــى بـــأقل الأرباح المتاحة وهى فى النهاية عملية نسبية، فـــاللاعب إما أن يختار أفضل البدائل السيئة المتاحة أو أن يختار أسوأ البدائل الــنافعة المــتاحة، إلى أن تلــتقى نــتائج المــباراة فى الــنهاية عند نقطة الــتقاء واحــدة للاعــبين، يجــتمع فيهـــا الحد الأدنى من الحدود القصوى :

"The Minimum of Maximum" للاعب مع الحد الأقصى من الحدود الدنيـــا لمنافسه، وهذه النقطة هى التى تمثل فى النهاية "الحل الوسط للاعبين" ويمكـــن تـــبين نمـــاذج سياســـة الحـــل الوســـط فى "سياســـة الاحـــتواء: "Containment Policy" الـــتى اتبعـــتها الولايات المتحدة الأمريكية تجاه حدود الاتحاد السوفيتى فى أعقاب الحرب العالمية الثانية، ويرى "دويتش" أنها سياسة دفاعية فى جوهرها تقدم أفضل ما يمكن عمله على المدى الطويل ضد

أقــوى المنافسين، إنها إستراتيجية الحزم والحذر التى تنهك الخصم مع مرور الوقــت لكــنها لا تعــد بانتصــار سريع " ولقد أوضح "دويتش" مفهوم "الحل الوسط" بصورة رياضية على النحو التالى :

مثال لنموذج " الحل الوسط " :



عمود

اللاعب (ب)

صف اللاعب (أ) الإستراتيجية	ب – 1	ب – 2
أ – 1	10– / 10+	20+ / 20–
أ – 2	10– / 10+	10+ / 20–

قـالب النتائج : كل خانة (من الخانات الأربعة) تمثل النتيجة التى يتم التوصل إليها إذا إختار اللاعبان أ ، ب الإستراتيجيات التى تؤدى إليها، وتوجد أربــاح اللاعب (أ) فى أسفل الركن الأيمن، ومكاسب اللاعب (ب) فى أعلى الركن الأيسر لكل خانة.

النتيجة المتوسطة : أ –2 ، ب – 2 (–10، + 10)

أ – 2 : هى أحسن ما يمكن أن يفعله اللاعب (أ) لنفسه إذا فعل اللاعب (ب) أسوأ ما يمكن له.

ب–2 : هى أحســن مــا يمكن للاعب (ب) أن يفعله فى مواجهة إستراتيجية اللاعب (أ).

مباريات القيمة المتغيرة : "Variable-Sum Games" :

وهنا يقدم " دويتش " شكلاً من أشكال الصراع الدولي من ثنايا مباراة " القيمة المتغيرة" (حيث لا تحديد لقيمة معينة) وهي صورة أكثر شيوعاً في مجال العلاقات الدولية مقارنة بمباراة القيمة صفر، وهنا طبقاً لهذه النوعية من المباريات التنافسية قد يربح فيها أحد اللاعبين شيئاً من لاعب آخر، وفي نفس الوقت يمكن للاعبين أن يربحوا من لاعب غير أساسي بطريقة جماعية أو قد يخسرون، إنها مباراة الدافع المختلط "Mixed Motive" حيث تختلط فيها الدوافع بالنسبة للاعبين الأساسيين فقد يحاول أحدهم أن يكسب من آخر، أو قد ينسق عدد من اللاعبين الأساسيين فيما بينهم (كمباريات تنسيق للتحركات القادمة) وتأتي الخسارة أو الربح تبعاً لقدرتهم على تنسيق تحركاتهم بما يتمشى مع مصالحهم المشتركة، ومن أمثلة هذا النموذج من الصراع الدولي تكوين تحالفات دولية عظمى للأمن القومي للاعبين المنسقين.

التهديدات المتبادلة : "Mutual Threats" :

وهي من نماذج صراع الدافع المختلط، وهذه اللعبة تشبه إلى حد ما المواجهة المباشرة في مجال العلاقات الدولية- كأن تكون هناك مواجهة مباشرة بين القطبين (في نسق القطبية الثنائية) حيث يهدد أحدهما الآخر بالحرب النووية الشاملة، وطبقاً لهذه اللعبة يوضح النموذج الرياضي لها أن كلا اللاعبين لديه القدرة على الاختيار بين إستراتيجيتين :

أولهما : أن يتعاون أحدهما مع اللاعب الآخر بأن يتراجع تجنباً للتصادم (إذا تراجع الخصم) وهنا تحدث عملية انحراف من الخصمين عن الطريق المؤدي إلى الحرب الشاملة، **وثانيتهما** : أن يستمر اللاعبان في الصراع مع احتمال تراجع أحدهما، وطبقاً لهاتين الإستراتيجيتين فإن كل لاعب يبدأ تحركه بأن يقرر إما التعاون "Cooperation" أو الارتداد "Defection" عن التعاون، ومن ثم اختيار بديل الاستمرار في الصراع.

هــذا والتحركات من كل لاعب لا تعتمد هنا على القرار المنفرد لكل لاعب بل وعلى قرار الخصم، وفى هذا النموذج التجريدى لهذه اللعبة توجد أربع نتائج ممكنة هى :

أولا : أن يــتعاون كــلا اللاعبين بالتراجع عن الاستمرار فى مسيرة الصراع فى نفس الوقت حتى لا يوصم أحدهما بالتخاذل بين أفراد مجتمعه.

ثانيـا : أن يرتد كلاهما عن التعاون وقد يقضى هذا إلى صدام مباشر يؤدى إلى فنائهما أو شل حركتهما.

ثالـثا : أن يقرر اللاعب " أ " التراجع بينما يستمر اللاعب " ب " إلى النهاية فيحظى اللاعب " ب " بالإعجاب والتقدير من جانب أفراد مجتمعه بينما ينظر إلى اللاعب " أ " بالاحتقار من جانب أفراد مجتمعه.

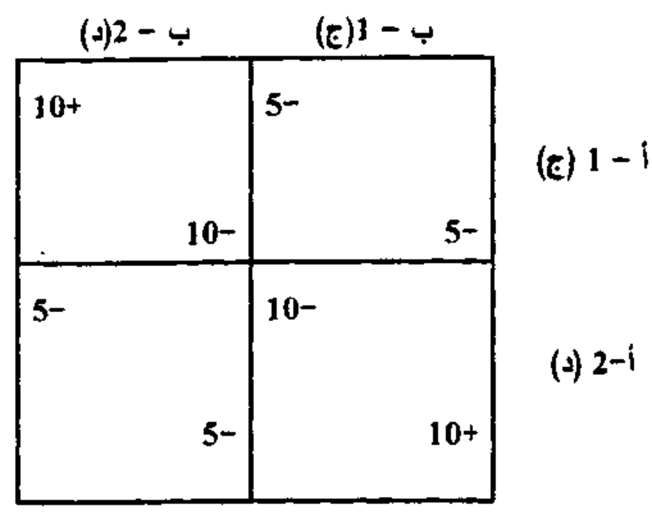
رابعا : يقرر اللاعب " ب " التراجع بينما يقرر اللاعب " أ " (وقد ارتد من قبل) الاستمرار حتى النهاية فتكون النتيجة الإعجاب باللاعب " أ " واحتقار اللاعب " ب " من جانب أفراد مجتمعه.

ويلاحظ أن هذه اللعبة تتميز بالتحرك السريع من جانب اللاعبين حيث لا يــتوفر الوقت للاعب حتى يرى ما يوشك خصمه أن يفعله، ولذلك فلابد أن يكون لكل منهما إستراتيجية واضحة المعالم يتصرف على أساسها.

وهنا يرى " دويتش " أن أفضل الإستراتيجيات للاعب " أ " مثلاً : أن يقــرر التعاون مع اللاعب " ب " (على أساس وجود تعاون مشترك)، فإن أراد اللاعــب " أ " الخروج من المباراة فإن خروجه سيكون دون خزى أو احتقار، وإذا قــرر اللاعــب " ب" الارتــداد عــن التعاون، فإن اللاعب " أ " فى أسوأ الظــروف سيخرج حياً من المباراة (رغم موقفه الضعيف بين أفراد مجتمعه)، وينطــبق نفــس الشئ بالطبع على اللاعب " ب ".من هنا فإن إختيار التعاون بالتراجع عن الصراع من جانب اللاعبين (بدلاً من الاستمرار فى الصراع) هو الاخــتيار الأنسب والمتعقل لأن الارتداد عن التعاون قد يفضى إلى هلاك وفناء الجانــبين أو إصــابتهما بالشلل فى حركتهما، لذا يرى " دويتش " أن الساسة

المتعقــلين عــليهم أن يختاروا التعاون بالتراجع عن الصراع، ولتوضيح هذه اللعبة بصورة رياضية فهى كما يلى :

نموذج : التهديدات المتبادلة (رياضيا) :



	ب - 1(ج)	ب - 2(د)
أ - 1 (ج)	5- / 5-	10+ / 10-
أ-2 (د)	10- / 10+	5- / 5-

النتيجة الطبيعية أو المتوسطة : ج ج (-5، -5).

التهديدات والوعود "Threats and Promises" :

وهــذه اللعبة يشبه نموذجها الرياضى فى بعض الوجوه نموذج لعبة التهديدات المتبادلة وكلاهما من نماذج مباريات القيمة المتغيرة فكل لاعب هنا لديــه إســتراتيجيتان للاخــتيار (كمــا فى مواقف الرقابة على التسلح ونزع الســلاح، أو فى مواقــف عــدم تصعيد الصراع بين الخصمين الأيديولوجيين المتنافسين). وتتمثل هاتان الإستراتيجيتان فى : أولاً : التعاون على إيجاد ثقة متبادلة، ثانياً: الارتداد عن هذا التعاون (أى العداء)، ويفترض فى هذه اللعبة أن اللاعــبين عــلى عــلم بمقدار الربح قبل بدء اللعبة، وأن نتائج الفوز أو الخســارة تبلغ لهما إثر كل جولة، إلى جانب عدم معرفة القرار الذى سيتخذه اللاعــب الآخــر، وكــل ذلــك فى غياب وسائل الاتصال أو التنسيق بينهما. هــذا والمكاسب التى يتم الحصول عليها هنا قد تنتج عن خداع ناجح من أحد

اللاعــبين للآخر، أو قد تنتج عن الجزاءات التى توقع على من يتصرف بثقة ثم يخدع.

وفى هــذه اللعبة هناك العديد من الاحتمالات التى لا حصر لها، حيث تجــرى مــباريات متعددة بين اللاعبين، وفى المباريات الأولى (طبقاً للنموذج الرياضــى لهــذه اللعــبة) يــزداد التنافس ويصبح اللاعبان أكثر تشددا ويقل التعاون المشترك بينهما، وهنا يدرك الخصمان مقدار الخسارة الشديدة الناتجة عــن هــذه المنافســة المهــلكة فينتهيان إلى التعاون المشترك فى المباريات الأخيــرة، حيث يسفر هذا التعاون عن مكاسب متبادلة، وليس بخاف أن سبب اشــتداد الصــراع فى البداية من ورائه عدم الاتصال والتنسيق بين اللاعبين، وأنــه مــن ثــنايا الاحــتكاك المتواصل واستخدام التحركات المختلفة ينتهى الخصمان إلى درجة أعلى من التنسيق والتعاون، وهنا يؤكد "دويتش" على أن شخصية اللاعبين لا دخل لها فى هذه المباريات فى الوصول إلى نتائج لصالح أحدهما تجاه الآخر، وإنما النتائج الفعلية من المباريات الأولى هى التى تجعل الطرفين يتجهان إلى تحقيق المكاسب من ثنايا التعاون المزدوج ومن ثم تجنب الصراع.

ولاشــك أن هــذه اللعــبة تجعلــنا لا نعتمد كثيراً على التنبؤ بنوايا الحكومات الأجنبية، حيث لا اهتمام هنا بنوايا الحكومات، وإنما العبرة بالتحرك الفعــلى لهــذه الحكومات، فليس المهم أن نسأل : ماذا كانت الدولة (أ) تنوى بتحركها ضد الدولة (ب)؟ وإنما السؤال الأهم : ماذا حدث بالفعل للدولتين (أ)، (ب) نتيجة تحرك الدولة (أ)؟، وما هو رد فعل الدولة (ب) لهذا التحرك؟

وفى هــذه اللعــبة يرى " دويتش " أن إستراتيجية الغش ستولد عدم الــثقة وســتولد إســتراتيجية الرد بالمثل، والاستمرار فى هذا سيكون رهيناً لنتائج الجزاءات المتبادلة نتيجة الارتداد عن الثقة المتبادلة، وبما يفضى ذلك إلى الخســائر المستمرة للطرفين، ومن هنا فإن الإستراتيجية المحتمل نجاحها بدرجة كبيرة فى هذه النوعية من المباريات هى :

أولا : المبادرة بالتعاون من كلا الطرفين.

ثانيا : الاستمرار فى القيام بالتحركات المؤدية إلى التعاون طالما أنها متبادلة.

ثالثا : فى حالة وجود ارتداد متكرر من أحد اللاعبين لابد أن يقابله رد حاسم من اللاعب الآخر، ولكن مع قيام هذا اللاعب الآخر من آن لآخر بسلسلة من تحركين أو ثلاثة من تحركات التعاون سيعطى الفرصة للخصم للتحول إلى سلسلة من التعاون المتبادل.

هـذا ولقد لوحظ أنه كلما حقق الطرفان قدراً كبيراً من المكاسب أثناء اللعبة حيث تبلغ لهما نتائج الفوز أو الخسارة إثر كل جولة، تضاعف سلوك التعاون المتبادل من كليهما، وهذه النتيجة تؤيد رأى "إيمانويل كانت" "Immanuel Kant" وغيره من الفلاسفة القائلين "بأن إدراك الناس لموقفهم إدراكاً تاماً سيجعلهم أكثر قابلية لسلوك تعاونى وأخلاقى".

ولتوضيح نموذج هذه اللعبة (التهديدات والوعود) رياضياً، فهو كما يلى :

	ب - 1(ج)	ب - 2(د)
أ - 1 (ج)	10+ / 10+	20+ / 20-
أ - 2 (د)	20- / 20+	10- / 10-

النتيجة الطبيعية أو المتوسطة: د د (-10، -10).

مباريات البقاء : "Survival Games" :

هـذا وقد تتطور اللعبة بين الخصمين (قوتين عظميين بقدرات نووية كـبيرة- كالاتحـاد السـوفيتى والولايات المتحدة الأمريكية فى مرحلة ما بعد الحـرب العالمية الثانية)، وتصل إلى أقصى مراحلها الحاسمة بعد عدة جولات متـتابعة، وذلك بأن يستند الخصمان إلى إستراتيجيات غير متعقلة، فيختار كل مـنهما الارتداد عن التعاون ويزجان بأنفسهما فى القتال، وعندئذ تأتى نهاية العـالم الـتى لا يكون فيها للاعبين أى مستقبل، ومن ثم لا تكون هناك حالة للـتفكير فى أثـر الإستراتيجيات على السلوك المستقبلى لهما أو لأى لاعبين آخرين، لكن مع إسقاط هذا الاحتمال من حساب اللاعبين (نهاية العالم) الكامن فى نمـوذج التهديدات والوعود تصبح اللعبة لعبة البقاء، وعلى اللاعبين أن يضعا فى حسبانهما أن عقاب الفشل والوصول إلى اليأس الكامل وترك اللعبة (لعـبة الـبقاء) سـيكون هو الدمار الشامل لكليهما، وأن مكافأة النجاح هى الاستمرار فى اللعب.

تكلفة التفكير : "The Cost of Thinking" :

وحـتى يكـون هـناك اسـتمرار فى اللعب يرى " دويتش " أن يضع اللاعـبون فى اعتبارهم تكلفة اتخاذ القرار. ذلك أن النظرية التقليدية لا تضع فى حسـبانها تكـلفة اتخـاذ القرار حيث تفترض أن اللاعب يقوم بحساب كل الـتحركات الممكـنة مـن جانـبه ومن جانب الخصم والنتائج المحتملة لهذه التحركات، وكل ذلك مع عدم الأخذ فى الحسبان تكلفة الوقت والجهد والموارد عـند اتخـاذ القرار. إن السياسات الخارجية للدول لا يتم اختيارها عن طريق الحسـاب العقـلى، (كما تقول بذلك نظرية المباراة التقليدية) وإنما تتم عملية الاخـتيار تلك للسياسات الخارجية جزئياً عن طريق عملية عقلية، وتتم أيضاً جـزئياً بطـريقة عشوائية، كما أن القرارات الخارجية يتخذها صناعها عادة تحت ضغوط قاسية بسبب قصر الوقت والأعباء المتزايدة، ومن الصعب أيضاً أن تـتم بطـريقة عقلانيـة، وكذلك بالنسبة للقرارات الخارجية أيضاً فإنه فى

معظم الأوقات لا يسمح الأمر بالتعرف على كل التحركات والنتائج الممكنة لأطراف اللعبة وتبعاً لذلك يصعب التحدث عن الحل الأمثل"Optimal"، أو بعبارة أخرى أفضل الحلول الممكنة، ما دام هناك احتمال بوجود حلول مجهولة للأطراف، ومن هنا يشير " دويتش " إلى أن البحث هنا للاعبين يكون عن أفضل إستراتيجية نسبية للفوز. إنها تلك الإستراتيجية التى يعتبر تحقيقها أكثر احتمالاً فى إطار الحدود الزمنية والموارد الحسابية المتوفرة، وعليه فهى أكثر الإستراتيجيات قبولاً من بين البدائل القليلة المتاحة التى يمكن دراستها من جانب اللاعبين فى إطار ما يتوفر لهم من الوقت والموارد والجهد.

التهديد والردع كمباريات دوافع مختلطة :

"Threats and Deterrence as Mixed –Motive Games"

وهنا فى هذا الإطار يعرض " دويتش " لنموذج " توماس شيلنج : Thomas C. Schelling " ومساهماته فى هذا الصدد، حيث عالج "شيلنج" مواقف التهديد والردع من ثنايا مباريات الدوافع المختلطة وأوضح "شيلنج" ذلك بافتراض وجود لاعبين (أ)، (ب)، وأن اللاعب (أ) هو الذى يقوم بعملية التهديد بينما يتلقى اللاعب (ب) ذلك التهديد، مع افتراض وجود مصالح متصادمة بين اللاعبين. ففى حالة قيام اللاعب (ب) بعمل شئ ما ضد مصلحة اللاعب (أ) فإن اللاعب (أ) يقوم بتهديد اللاعب (ب) بشئ معين (ضد مصلحة اللاعب (ب))، كما يفترض "شيلنج" فى نموذجه هذا أن طرفى التهديد لهما مصلحة مشتركة فى عدم تنفيذ هذا التهديد. ذلك أن هذا التهديد مكلف للاعب (أ) وفى نفس الوقت يلحق ضرراً بمصلحة اللاعب (ب)، ومن ثم فكلاهما إذن سيجنى شيئاً مشتركاً إذا أمكن تجنب تنفيذ هذا التهديد.

ويرى "دويتش" أن هناك معنيين يمكن استنتاجهما من نموذج "شيلنج" : **المعنى الأول** : أنه فى مواقف التهديد والردع يحتفظ الطرفان بمصلحة مشتركة تزداد هذه المصلحة مع زيادة تكلفة تنفيذ التهديد، ففى حالة ما إذا كان الخصمان متساويين وكانت التكلفة المشتركة أكبر من مسألة الخلاف فإن الردع هنا يكون أشبه بمباراة " التهديد المتبادل" وفى حالة ما إذا

كـــانت التكـــلفة المشتركة للخصمين كبيرة ولكنها أقل من مسألة الخلاف بين الطرفين فإن الردع هنا أشبه بمباراة " التهديدات والوعود"، أما فى حالة كون الـــتهديد بيـــنهما أكـــثر شدة (بزيادة كبيرة فى أسلحة التدمير الشامل) وظل الخصـــمان متساويين تقريباً، فإن الردع هنا سيتحرك من نموذج " التهديدات والوعـــود" إلى نمـــوذج " الـــتهديد المتبادل"، وهنا كلما زادت حدة التهديدات المتبادلة قل الدافع العقلى من جانب الخصمين على تنفيذ هذه التهديدات.

هـــذا ويعتـــبر الـــردع طبقاً لما تقدم عند "دويتش" من أفضل السبل العقلانيـــة فى المباريات التى يكون فيها الخصم ضعيف الدفاع، ويعتبر التهديد أفضـــل السبل كذلك (عقلانية) فى المباريات التى يكون فيها الخصم غير قادر عـــلى إحـــداث خسائر بنفس المستوى عند قيامه بالرد بالمثل، وهنا فى هذه الحالـــة تصبح تكلفة التهديد عند الدولة (أ) التى تقوم بالتهديد أقل من تكلفته عـــند الدولة (ب) التى تتلقى التهديد، ونظراً لأن الخصمين غير متساويين هنا فـــإن الأمر يغرى الدولة (أ) بالتهديد بقصف جوى أو بحرى ضد الدولة (ب) (وهى أصـــغر وأقـــل شـــأناً من الدولة (أ) حيث لا تملك قوة جوية أو بحرية مشـــابهة حتى ترد بالمثل)، وهنا كلما كان التهديد شديداً كان أكثر فاعلية ضد الخصـــم الضـــعيف (بافتراض أن هذا الخصم الضعيف متعقل)، وهنا فى حالة كون التهديد الشديد (طبقاً لنظرية الردع التقليدية) موجه ضد خصم يرد بنفس المســـتوى (أو أن يكـــون للخصـــم حـــلفاء يردون نيابة عنه) كتهديد الاتحاد الســـوفيتى لألمانيـــا الغـــربية أو بـــريطانيا باســـتبداله للرءوس النووية فى الصواريخ بعيدة المدى برءوس هيدروجينية أشد فتكاً فى الخمسينات، فإن هذا الأمـــر يكون ذا فاعلية حيث استمرت ألمانيا الغربية وبريطانيا فى تلك الفترة فى الاعـــتماد على قوة القنابل الهيدروجينية للولايات المتحدة الأمريكيين إلى جانب أن بريطانيا بدأت وقتها فى تصنيع قنابل هيدروجينية خاصة بها، ونفس الشـــئ بالنسبة للتهديدات السافرة من جانب القوى الكبرى بالحرب الكيماوية أو البيولوجية أصبحت لا جدوى لها حينما تستخدم فى الحصول على امتيازات

سياســية طالما ظل كل جانب قادراً على إنزال خسائر بنفس المستوى بالآخر، وهكــذا فــإن الــتهديد الشــديد (بأســلحة دمار شامل)- طبقاً لنظرية الردع التقليدية- ضد خصم يرد بنفس مستوى العنف له أثر عكسي تماماً.

والمعنى الثاني : الذى يستنتجه "دويتش" من نموذج "شيلنج" أن فاعلية الــتهديد لا تعتمد فقط على درجة شدته وإنما تعتمد كذلك على إمكانية تصديق هذا التهديد من جانب الخصم. ذلك أن الدولة (أ) التى تقوم بالتهديد – مثلاً – حتى تجعل تهديدها يبدو أكثر احتمالاً للتصديق عليها أن تتصرف بطريقة غير منطقية (غير عقلانية) بطريقة جزئية، وذلك بقيامها بأعمال أكثر تهوراً، وتبعاً لذلــك فإن هذا السلوك غير العقلانى سيجعل الخصم يتراجع عن القيام بأعمال فى غيــر صــالح الدولــة التى تقوم بالتهديد وفى هذه الحالة كلما زادت هذه الأعمال (التكتيكات) المتهورة التى تترك أمر قيامها بالتهديد للصدفة (كالدخول فى حــرب محدودة ثم تتصاعد هذه الحرب ويفلت زمام السيطرة عليها)، كلما أصــبح التهديد أكثر فاعلية وقابلية للتصديق وزاد تبعاً لذلك التزام الخصمين بالتراجع عن هذا الموقف الخطير.

وهــنا يتناول " دويتش " نظرية " الردع " بالتقويم حيث يرى أن هذه الــنظرية قد تكون خادعة فى حالة مغالاة الدولة فى تقدير مصالحها المعرضة لــلخطر وبما يهيئ لدفعها إلى التأكيد على الفائدة التى تعود من وراء السلوك المتهور فتصبح التهديدات أكثر واقعية، وهنا تكون مخاطر هذه النظرية. ولقد شجعت هذه النظرية القيادات السياسية ودفعتهم إلى التضحية بملايين الأرواح فى الحروب حيث اعتقدت بأنها وسيلة تبرر غايتهم، وفى ذلك تحد خطير للقيم الدينية والأخلاقية وهنا تكمن أوجه قصور هذه النظرية من الناحية القيمية أما بالنسبة لأوجه قصورها (ضعفها) الفكرى فهى ثمانى أوجه يمكن معالجة ثلاثة مــنها بســهولة نســبياً عن طريق استخدام أفضل السبل الفكرية التى تقدمها نظرية المباريات، بينما تحتاج العيوب الخمسة الأخرى إلى تغييرات جذرية فى طــريقة الــتفكير، وقبل عرضه لهذه العيوب أشار " دويتش " إلى أن أهم ما

تركز إليه نظرية الردع تلك فى بنائها هو التفكير فى المدى القصير، ومن ثم تركــز على تقديم التكتيكات دون الإستراتيجيات. وبصدد عيوب نظرية الردع فهى كما يلى :

أولا : افتراضها ثبات قدرات المتنافسين (فى المدى القصير): فنظرية الــردع تفــترض أن قوة الخصمين (سواء أكانا متساويين أم غير متساويين) ثابــتة، وهذا الافتراض يترتب عليه إغفال التكاليف العرضية للصراع بالنسبة للمتنافســين حيــث لا تؤخذ فى الحسبان هذه التكاليف من ناحية، ومن ناحية أخــرى، تهــتم هــذه الــنظرية بما يمكن الحصول عليه للمتنافسين من نقاط الصراع أكثر من اهتمامها بما يمكن الحصول عليه أو تجنب الطرفان الصراع.

ثانيا : تعــالج هــذه النظرية تكتيكات الصراعات (النزاعات) الدولية الكــبرى على أن تكاليفها أكبر من تكاليف الحرب النووية، وبمعنى آخر فهى تعــالج هــذه الصراعات على أنها تشبه نموذج " التهديدات والوعود " (على أســاس أن التكــلفة المشتركة للحرب كبيرة بالنسبة للخصمين ولكنها أقل من مســألة الخلاف) أكثر من نموذج " التهديدات المتبادلة" والذى يبدو واقعياً فى بعــض الحالات مقارنة بنموذج " التهديدات والوعود " الذى تميل هذه النظرية لمعالجــة الصــراعات الدوليــة من ثناياه (ففى نموذج التهديد المتبادل تكون التكلفة المشتركة للحرب أكبر من مسألة الخلاف).

ثالـثا : تركز هذه النظرية على التكتيكات المفصلة أكثر من التكتيكات المتكررة فمثلاً فى حالة قيام الدولة (أ) بقصف (جوى أو بحرى) للدولة (ب)، فإنه بعد القصف يبدو التفاوض بالنسبة لدولة (أ) سلوكاً متعقلاً (وقتياً)، ولكن هــذا الســلوك (التكتيك) قد يدعو الدولة (ب) إلى تكراره- أى القيام بقصف متــبادل ورفض التفاوض بالإكراه، مما يفتح الباب أمام الخصمين لسلسلة من الضربات المتتابعة. ذلك أن أكثر التكتيكات تعقلاً بالنسبة لدولة ما لم تهزم من قــبل قد يكون هو الرفض التام لقبول التفاوض بالإكراه وهذا ما يدعمه الواقع بشأن الدول التى لم تهزم ويفرض عليها الاستسلام لأكثر من قرن مضى.

رابعـا : افــتراض نظــرية الــردع أن الدولة التى تقوم بالتهديد (أ) والدولـــة التى تتلقى التهديد (ب) لهما سيطرة تامة على سلوكهما فى المجال الدولى (وهذا العيب هو بداية خمسة عيوب أشد خطورة من العيوب السابقة)، وهـــذا أمر غير واقعى. ذلك أن استخدام تكتيكات متهورة من جانب الدولة (أ) أمـــر فيه مبالغة فهى عادة لا تستطيع السيطرة على تهديداتها، كما أن الدولة (ب) حينما ترى ذلك ستتخلى هى الأخرى عن إذعانها لها وستتحداها، ومثال ذلك أن "هتلر" عام 1939 أصبح أكثر صدقاً وتأكيداً لتهديداته عن عام 1936 (لكل من فرنسا وبريطانيا)، ولكن تهديداته فشلت فى أن تثنى فرنسا وبريطانيا عــن الدخــول فى الحرب ضده نتيجة لفقد حكومتيهما الثقة فى تأكيداته حالة إذعانهما لمطالبه.

خامسا : تهمـــل نظــرية الــردع غالــباً حساب المخاطرة التراكمية "Cumulative Risk"، فــفى نموذج " شيلنج " يحتمل تهور الدولة (أ) – أى قيامها بتكتيكات متهورة– وتكون فرصة نجاحها فى البداية بنسبة 90%، وفى حالة استمرارها فى تكتيكاتها المتهورة على اعتبار أن فرصة نجاحها فى كــل نزاع قادم هى 90% أيضاً فستكون فرصة نجاحها بعد نزاعين (تكتيكين) هى 90% مـــن الـــ 90% –أى ما يساوى 81%، وستكون فرصة نجاحها فى ثــلاث نــزاعات مماثــلة (تــبعاً لذلك) هى 72.9% وفى أربع نزاعات حوالى 59%، وفى ســت أقــل من 54%، وفى سبع أقل من 50%، وطبقاً لذلك فإن 21 (واحـــدا وعشـــرين)، نــزاعاً متتالياً سيقدم للاعب المخاطر فرصة نجاح واحـــدة مـــن بيـــن كـــل ثمان فرص للنجاح، وفى 49 (تسعة وأربعين) نزاعاً متـــتالياً ستكون فرصته أقل من فرصة واحدة من بين كل 100 (مائة) فرصة للـــنجاح، وفى 70 (ســـبعين) نزاعاً متتالياً ستكون فرصته فى النجاح أقل من واحـــد فى الألـــف، ومن هنا تصبح النتيجة مهلكة للمخاطر المتراكمة، وهذه المخاطـــر الـــتى تهمـــلها نظرية الردع (فى الغالب) والتى تواجهها الدول فى سياســـتها الخارجيـــة نـــتيجة الـــنزاعات المستمرة محفوفة بمخاطر الحرب،

ومـــن هــنا يجب أن تحكم السياسات الخارجية للدولة- كما يرى " دويتش " والتى تستمر لفترة طويلة من الزمن بنظريات تساعدها على البقاء.

سادسا : افــتراض نظــرية الــردع (التقليدية) أن الدولة التى تقوم بالــتهديد (أ) والأخــرى التى تتلقى التهديد (ب) سوف يظلان متعقلين فى ظل ظروف التوتر والتهديد والمخاوف والإنهاك... مع أن بحوثاً كثيرة من بحوث علم النفس (التجريبى) أكدت على أن الأشخاص المتعبين المتوترين (بما فيهم الساســة والعســكريون) يقل إدراكهم للموقف وقدرتهم على الحكم فيصبحون عدوانيين ومن ثم أقل تعقلاً تبعاً لذلك.

سابعا : افــتراض نظــرية الردع وجود بعض حالات اللا تناسق بين أطــراف الــتهديد، وهو كما يقول " دويتش " افتراض ضمنى، وخاصة حينما يكــون بلد الكاتب (لهذه النظرية) نفسه طرفاً فى النزاع، وهذا هو حال بعض الكــتاب والقادة السياسيين والعسكريين الأمريكان حينما يتحدثون عن الردع، فهــم يفترضون أنه من الممكن ردع أى دولة أجنبية عن طريق التهديد على اعتبار أن الأجنبى أضعف فى قدراته، وهو أمر غير واقعى. ذلك أن الحكومات وإن كــانت تعمــل على تشجيع هذا الأمر (فى عصر القوميات) بين مواطنيها والــذى قد ينجح فى بعض الحالات، إلا أن هذا الأمر مدمر فى سياسة الردع النووى.

ثامناً : افــتراض هــذه الــنظرية أن الدوافع التى تحرك الصراعات (الــنزاعات) الدوليــة ثابــتة للاعبين خلال المباراة على أساس أن اللاعبين المتعقــلين يستهدفون الفوز من بداية المباراة إلى نهايتها، وهو افتراض غير متوافق مع طبيعة العلاقات الإنسانية وخاصة السياسية منها. ذلك أن الصراع بيــن الحكومــات قد يتغير مساره نتيجة لتغيير بعض الحكومات لآرائها أثناء الصــراع، فــفى حالة قيام زعيم دولة بإلهاب حماس الجماهير عمداً فإنه من المحــتمل أن يدرك خصمه أنه غير متعقل (إلى حد كبير) وهذا يجعله يتصور

أن هــذا الأمر تهديد مباشر يجب القضاء عليه بأسرع ما يمكن ومهما كانت المخاطــرة، فيقــوم الخصــم (الذى يتلقى التهديد ويفترض أن يكون متعقلاً) بهجمة نووية مباغتة ضد الطرف الذى قام بالتهديد تؤدى إلى تدمير الطرفين (وهذا فى حالة قدرة أى من الطرفين على القيام بمثل هذه الهجمة)، وهنا فى هــذه الحالــة نجد حدوث تغير فى قيم الطرفين فى نفس الاتجاه، فالدولة (ب) الــتى تتلقى التهديد من الدولة (أ)-مثلاً- قد تغير رأيها تغييراً جذرياً فى حالة وجــود صــراع عــلى الحدود فى قطاع مهمل نسبياً (من الأراضى المتنازع عليها)، ومع أنه صراع على أمر غير حيوى، وغير هام إلا أن الدولة (ب) قد تضــفى أهمية كبيرة على عدم الإذعان للدولة (أ)، فتفضل الدولة (ب) اقتحام أجسم المخاطر على الإذعان لتهديدات الدولة (أ). وهنا تغيرت قيم الدولة (ب) فغيرت من رأيها بصدد هذا الصراع فتغير مساره.

وطبقاً لنظرية المباريات هنا فإنه يمكن القول بأن تقدير المنفعة لدى الدولــة (ب) الــتى تتــلقى التهديد قد حول الصراع من نموذج : "التهديدات المتــبادلة" إلى نموذج "التهديدات والوعود" على الأقل بالنسبة لها (أى للدولة "ب") حيــث رأت أن جــزاء الإذعــان لــلدولة (أ) يفوق نصيبها من الجزاء المشــترك للصــراع المتبادل. وهنا يرى "دويتش" أنه يمكن الخروج من ذلك المأزق بعودة الدولة (أ) السريعة إلى تكتيكات الاعتدال والتعاون المتبادل. من هنا فإن صراع نظرية الردع فى مراحله الأولى يمكن تغيير مساره عن طريق الــتغيير فى دوافع الأطراف المتصارعة، فيمكن للدولة (أ) التى تقوم بالتهديد، والدولة (ب) التى تتلقى التهديد تغيير دوافعهما عن طريق تغيير سلوكهما من ثنايا تغيير قيمهما وإدراكاتهما إلى جانب تقليل نسبة المنافع التى يسعيان إلى تحقيقهــا، وبقدر ما يغير كل منهما فى دوافعه وفى دوافع الطرف الآخر بقدر مــا تــتحول المنافسة (الصراع) بينهما إلى مناظرة حقيقية أكثر من أن تكون مباراة فيأخذ الصراع شكل المناظرة وليس شكل المباراة.

• ثالثاً : صورةُ القتال : "Fights" :

وهــنا يتصور " دويتش " أن الصراع يدور بين اللاعبين بشكل شبه آلى "Quasi-Automatic" حيــث يتضــاءل ضبط النفس (التحكم الذاتى) والســيطرة الذاتيــة المتبادلة بين أطراف الصراع وهنا تزداد عمليات تصعيد الصــراع من تهديدات وتحديات مضادة ولكى تنتهى إلى تبادل الضربات فيبدأ القــتال عــلى أوسع نطاق. وهنا يقول " دويتش" بأن الملاحظة تشير إلى أن مستوى تسليح دولة ما أو مستوى إنفاقها العسكرى هو الأساس الذى تنطلق منه الدولة الأخرى لكى تقرر زيادة مستوى تسليحها أو إنفاقها العسكرى إلى درجة أعلى من الدولة الأولى تجعلها تشعر بالأمن، ولكن هذا المستوى الجديد يصــبح أســاس حسابات الأمن وسيؤدى إلى إنهاك إحدى الدولتين اقتصادياً، أو كــليهما، أو حــتى تنشب الحرب بينهما، أو قد يحدث تغير غير متوقع فى سياسة كلا الجانبين.

وفى حالــة المواجهــة بيــن الــدول : يــرى " دويتش " أن درجات المواجهة تتصاعد بناءاً من الاتهام الشديد اللهجة إلى تحرك القوات أو السفن أو الطائــرات إلى مواقــع قريــبة من مسرح النزاع، أو ربما يتم تسلل بعض القوات أو نزولها بطريقة علنية إلى مسرح النزاع، ثم يلى ذلك إطلاق النيران مــن جــانب أحد الأطراف المتصارعة يليه رد أكبر من الطرف الآخر، إلى أن يــتم الوصــول إلى حافة الحرب الشاملة ثم يتم اجتياز هذه الحافة إلى الحرب ذاتها.

وانطلاقاً مما سبق يرى "دويتش" أن عمليات الصراع القتالى هى فى جوهــرها عمــليات شبه آلية (لا تريث فيها)، فرجل الدولة يبدأ بالقول " ليس لدينا خيار غير الحرب"، فتتورط دولته فى عمليات الصراع التى يبدو لها فيما بعــد بأنهــا حتمية يتعذر معها الهروب من التسلسل المتطور للأحداث، ورغم ذلك كله فإن "دو يتش" يضع احتمالين فى حالة نشوب القتال (الحرب) أولهما: احــتمال ازديــاد الســرعة فى تحركات الأطراف المتحاربة، وثانيهما : احتمال

عرقلة وتقليل سرعة تحركات الأطراف المتحاربة. وطبقاً للاحتمال الأول فإن السيطرة الذاتية المتبادلة وضبط النفس يتضاءلان بدرجة كبيرة من الجانبين بحيث ينتهي الأمر إلى تدمير أو إنهيار أحد أطراف المتقاتلة، أما بالنسبة للاحتمال الثاني فإنه قد يحدث عند ازدياد درجات تصاعد الصراع أن يترتب على ذلك وفي نفس الوقت ازدياد في ضبط النفس والسيطرة الذاتية المتبادلة من الطرفين المتحاربين نتيجة لتزايد الضغوط الاقتصادية أو السياسية، أو الاثنين معاً، وتتمثل الضغوط الاقتصادية هنا بالأساس في النفقات الاقتصادية المتزايدة أو في إهدار الموارد، وتتمثل الضغوط السياسية في المعارضة الداخلية الشديدة والمتزايدة، وهنا عندما تزداد عوامل ضبط النفس بمعدل أسرع من تزايد عوامل تصعيد الصراع فإن معدل تصعيد الصراع يتناقص، وتبعاً لذلك يرى " دويتش " أنه إذا استطعنا أن نقف على معرفة العوامل التي تساعد على ضبط النفس بالنسبة للدول المتصارعة وعملنا على دعمها وتقويتها فإن الطبيعة شبه الآلية (غير المتريثة) للصراع (القتال) يمكن التحكم فيها والتغلب على ذلك النوع من الصراع (القتال).

وهنا بعد عرض " دويتش " لصور وأنواع الصراع التي قامت أو تقوم بين الدول، أشار إلى أن الصراعات القائمة بالفعل بين الدول غالباً ما تكون خليطاً من المناظرات والمباريات والقتال مع سيطرة هذا النوع أو ذاك في أوقات وأماكن وظروف مختلفة.

ولقد انطلق "دويتش" بعد ذلك من واقع البيئة الدولية "نسق القطبية الثنائية" في وقت كتابته لمؤلفه السابق الإشارة إليه حيث تمتلك القوى القطبية أسلحة دمار شامل وبكميات هائلة، ولكي يقدم في نظريته هذه معالجة لسلوك القوى القطبية نظراً لأن هذا النوع من الأسلحة كأداة صراع تتعاظم باطراد إلى حد الفناء التام للأطراف المتحاربة من ناحية، ومن ناحية أخرى فإن القوى القطبية وإن كانت تستطيع السيطرة على هذه الأسلحة داخل مناطق نفوذها إلا أنها لا تملك التحكم فيما وراء مناطق نفوذها، ومن هنا تأتي

ضـــرورة الاعـــتماد المتبادل "Mutually Interdendent" بين الدول، ومـــن ثـــم ضرورة التكامل الدولى، حيث يقدم " دويتش " هنا محاولة لتكييف عالم السياسة الدولى نحو ذلك الهدف (التكامل) فقال بأنه حتى يستمر الوضع الـــدولى على ما هو عليه فإنه لابد من التزام من جانب الدول بالمحافظة على الوضـــع القـــائم والسعى إلى إيجاد درجة عالية من الاعتماد الدولى المتبادل والـــذى يمكـــن – عنده- إذا حدث أى تغير فى إحدى الدول فإنه يحدث تغييراً يمكن التنبؤ به فى دولة أخرى حيث لا انفصال بين الدول، ومن ثم فإن حالات الـــتحكم والسيطرة الذاتية الكاملة للدولة يجب أن تتوفر للوصول إلى التكامل الـــدولى، ويشـــترط "دويـــتش" هنا لتحقيق التكامل الدولى وجود تناسق بين الأنشـــطة السياســـية الدوليـــة وتعديـــل سلوك الدولة بما يتلاءم مع متطلبات "التكامل" وإلا فإن احتمال بقاء الجنس البشرى لن يدوم لفترة طويلة إذا نشبت الحرب النووية.

ومـــن هـــنا يؤكد "دويتش" على ضرورة التزام الدول بقواعد القانون الـــدولى، ويصـــف "دويتش" القانون الدولى (الحالى) بأنه أكثر أشكال التنظيم الدولى عالمية وأكثرها تحديداً فى نفس الوقت فهو ككل أنواع القانون ينطبق عـــلى مسائل محددة، ولكن ما يعيبه أنه ليس له جهاز ثابت يعمل على تطبيق هـــذه القواعـــد ويـــرى "دويتش" أن "الأمم المتحدة" – كشكل آخر من أشكال التـــنظيم الـــدولى – لـــم تصـــل إلى كونهـــا ســـلطة فـــوق قوميـــة "Suprantational" لأنها أعطت السيادة الكاملة لكل عضو بها، فهى غير قادرة على تحقيق هذا التكامل الدولى.

هـــذا ونظراً لقصور القانون الدولى والمنظمة العالمية وتراجعهما عن تحقيـــق هـــدف الـــتكامل الـــدولى، فـــإن "دويتش" يقترح أن تتجه الدول إلى المنظمات الإقليمية "Regional Organizations " كحلف شمال الأطلنطى مـــثلاً كأساس نحو تحقيق التكامل الدولى، وهناك حالات تكامل إقليمية كثيرة يمكـــن الاســـتفادة مـــنها ومن نتائجها وإنجازاتها فى تحقيق التكامل الدولى

كالسوق الأوروبية المشتركة كأساس للوحدة الأوربية"، وانطلاقاً من إنجازات ونتائج تلك المنظمات الإقليمية قدم "دويتش" تصوراً للشروط الضرورية لإيجاد تكامل دولى وركز على أهمية الاتصال الدولى حتى يمكن تحقيق هذه الشروط والتى تتمثل فى ضرورة وجود تجاوب وانسجام بين الدول من ثنايا إيجاد ثقافة عالمية متماثلة، إلى جانب ضرورة وجود إدراك من جانب الدول بالمصالح المشتركة، وهنا يفترض "دويتش" إمكانية اختبار شروط التكامل تلك على ضوء شبكات الاتصال التى توجه الرسائل وتتبادل المعلومات وتختزن الخبرات والتى هى المصدر الرئيسى لاتخاذ القرار بصدد تحقيق شروط التكامل الدولى.

ويتصور "دويتش" أنه بدون بذل جهود سياسية نحو تحقيق التكامل الدولى فإنه من غير المحتمل بقاء الجنس البشرى لفترة طويلة، ولكنه يرى أن كثيراً من الدول أصبحت تدرك اليوم الحاجة لزيادة هذه الجهود مما يفتح الطريق للوصول إلى التكامل كهدف دولى يقف أمام قيام حرب نووية شاملة تهدد بقاء الجنس البشرى.

تقويم نظرية " دويتش " :

لقد قدم " دويتش " من جانبه محاولة- على حد قوله- لتقديم تحليل علمى شامل (نظرية علمية شاملة) لعالم السياسة الدولى من ثنايا " نظرية الاتصال"، حيث يعتبر " دويتش " فى مقدمة المعنيين بهذه النظرية فى تحليل عالم السياسة، ولقد استفاد آخرون من أفكاره وتحليلاته فى هذا الشأن ومنهم " كابلان " الذى بنى نموذجه لتحليل عالم السياسة الدولى على فكرة الاتصال التى بلورها " دويتش " كما ركز " دويتش " فى نظريته هنا على تقديم تفسير لنشاطات عالم السياسة الدولى من ثنايا مفهومى "الصراع" و "التكامل"، وعلى أساس أن الصراع والتكامل فى عالم السياسة الدولى وإن كانا نتيجة للتفاعل بين الدول، إلا أن الصراع -عنده ما هو إلا سبب مباشر للإخفاق فى عملية الاتصال بين الدول والتى لا تتم بدرجة معقولة، كما يرى "دويتش"

بـــأن الاتصـــال الــدولى بحالته تلك من وراء الإخفاق فى الوصول إلى هدف التكامل الدولى.

ومن هنا يرى " دويتش " أنه كلما زادت عملية الاتصال ما بين الدول كلما اتجهت الدول إلي تحقيق مزيد من التكامل وابتعدت عن الصراع.

وبـــرغم كل هذه الجهود التى قدمها " دويتش " من ثنايا نظريته عن الاتصـــال، إلا أن هــذه الــنظرية لــم تلق قبولاً كبيراً فى إطار عالم السياسة الــدولى، وهــنا يجــدر التنبيه إلى أنه يعاب على " دويتش " فى نظريته تلك إغفالــه لطــبيعة العلاقــات الدوليــة والــتى هى فى الأصل علاقات صراع، وهــذا ما تؤكده الملاحظة الطويلة لتاريخ العلاقات الدولية بصرف النظر عن وجود اتصال بدرجة أكبر أو أصغر بين الدول من عدمه، كما يعاب عليه أيضاً افتراضـــه بعقلانية صناع القرار فى اتخاذهم للقرارات الخارجية (على نحو ما فعل " كابلان " كما سلف)، كما يعاب عليه كذلك ادعاؤه بإمكانية اختبار شروط الــتكامل وتقديــرها كمياً، وهو أمر مناف للموضوعية. ذلك أن التكامل مسألة قيميــة لا تخضـــع للتقدير الكمى، فأساس العلاقات الدولية هو الصراع (على نحــو مـــا سلف)، بينما التكامل قيمة تسعى إليها الدول ومن ثم يقع فى إطار ما يجب أن يكون.

المبحث الثالث

مجموعة النماذج التى تحلل علاقات عالم السياسة الدولى من ثنايا سلوك صناع القرارات الخارجية للدول

وهـذه النماذج وإن كانت لا ترتكز بصفة أساسية إلى مفهوم " ميزان القـوة " سـواء بمدلوله العلمى أو النمطى، إلى أن أصحابها قد عنوا بتحليل عـالم السياسـة الـدولى (فى جملـته) مـن ثنايا تحليل سلوك صناع القرار الخـارجى لـلدول، فـليس مما يتسنى تجاهله ذلك الدور الهام الذى يقوم به صـناع القرار الخارجى (القادة السياسيون) فى مجتمعاتهم، مرتكزين فى ذلك إلى تجـارب سابقة أحياناً بل وإلى وجهات نظر ذاتية بحتة أحياناً أخرى، لقد قـدم " هتلر " بدءاً من الأفكار الألمانية الشائعة فى مجتمعه من قبله مضموناً للمصـلحة القوميـة الألمانيـة يتمثل فى " المجال الحيوى" وكان رجل الدولة الفرنسـى "Jules Furry" يتمثل مضمون المصلحة القومية الفرنسية فى الحقـبة الأخيـرة من القرن التاسع عشر- فى الآفاق الخارجية- فى التوسع الاستعمارى، بينما كان " بسمارك" يتمثلها بالنسبة لألمانيا (وفى نفس الحقبة) فى التوسع القارى[1].

"إن السياسـات الخارجيـة لـلدولة-كبرامج وقرارات- هى من عمل رجـال الدولة، بل وفى كثير من الأحيان من عمل رجل واحد: قائد أو زعيم قد تـتأثر سياسته الخارجية بطباعه الشخصية كأن يكون معقداً أو مصاباً بجنون العظمة فيسعى بدولته إلى التوسع الإمبريالى بمبررات قومية فى ظاهرها وإن كانت حقيقتها فى إشباع تطلعاته الذاتية، فيحمل بذلك تبعة تلك السياسة لطباع قومـه وسرعان ما تتشكل لدى العالم الخارجى صورة لهذه الطباع وكثيراً ما تظـل ركيـزة لأحكام مسبقة على تصرفات تلك الدولة فيما بعد، بينما الحقيقة

---

(1) انظر : د. محمد طه بدوى، المرجع السابق، ص 218.

بعيدة عن ذلك تماماً"[1]. إن تصور الألمان إلى عهد قريب فى ألمانيا الشرقية كــان متناقضــاً لتصور الألمان فى ألمانيا الغربية للعالم الخارجى، بل ونظرة الألمــان الآن بعد الوحدة مناقضة لنظرتهم فى عهد " هتلر ". إنه نفس الشعب الواحــد بينما العامل المتغير الأوحد هنا هو القادة السياسيون الذين يرسمون لدولهم سياساتها الخارجية[2].

وفى هذا الصدد نختار نموذج " سنايدر " الذى ركز على تحليل نشاط صناع القرار الخارجى للدول كأساس لدراسة نشاطات الدول، ومن ثم كأساس لفهم وتحليل نشاطات عالم السياسة الدولى.

نموذج " سنايدر : Snyder " :

ونعــرض هــنا لــنموذج "ريتشارد سنايدر : Richard Cnyder"، حيــث قــدم "ســنايدر" نموذجــاً نظــرياً لفهم وتحليل نشاطات عالم السياسة الــدولى[3]، ليس على نحو ما قدمه المعنيون بدراسة النظرية العامة للعلاقات الدوليــة فى نمــاذجهم ونظــرياتهم حيث تتمثل- لديهم- النشاطات السياسية لــلوحدات السياسية كمادة للتحليل، فيحللون سلوك الدول تبعاً لذلك فى ضوء عوامــل موضــوعية (جغرافية-تاريخية- سياسية...إلخ) بصدد موقف معين، ودون الأخــذ فى الاعتــبار تأثير نشاط الأفراد المسئولين عن اتخاذهم القرار الخارجى، أما "سنايدر" فى نموذجه فقد ركز على تحليل نشاطات صناع القرار الخارجى (كمادة للتحليل) ولكنه جعل من " القرار الخارجى" وحدة التحليل على أســاس أن نشــاطات الــدول فى الــنهاية ليســت إلا نشاطات صناع القرار الخــارجى، فالقــرار الخــارجى حين يتخذ يعتمد بالأساس على كيفية إدراك صــانعى القــرارات الخارجيــة لموقف معين، وغنى عن البيان أن القرارات

---

(1) المرجع السابق، ص 231.

(2) المرجع السابق، نفس الصفحة.

(3) See : Snyder. Richard, C.. Bruck. H.W., and Spin. Burton, Foreign Policy Decision-Making Approach to the Study of International Politices , The free Press of Glencoe, New York, 1962.

الخارجية للدول هى فى النهاية مجتمعة تشكل سياستها الخارجية، وأن مجموع هذه السياسات الخارجية للدول تشكل فى جملتها النشاطات السياسية الدولية. بل إن النشاطات السياسية الدولية ليست إلا مجموعة متتالية من المواقف وكل موقف لابد له من قرار، وهذا القرار هو فى النهاية أداة تحقيق الاتزان بصدد متغيرات متجددة فى الساحة الدولية بالنسبة لدولة ما، (وهذا هو سبب اختيارنا لنموذج " سنايدر" وإن كان هذا النموذج لا يعنى بالأساس بتحليل نشاطات عالم السياسة الدولى فى جملتها). وجدير بالذكر هنا أن نشير إلى أن دراسة عملية صنع القرار فى المجال الدولى (على نحو ما سيأتى) هو أمر انفرد به "سنايدر" وكان له السبق فى هذا الشأن فى أعقاب الحرب العالمية الثانية.

ويعتبر نموذج " سنايدر " نموذجاً إرشادياً حيث قدمه بهدف اتخاذه من جانب صناع القرار مرشداً لعملية اتخاذ القرار الخارجى. ولقد ركز "سنايدر" بالأساس على عملية صنع القرار الخارجى آخذاً فى الاعتبار الأوضاع الخارجية والداخلية التى تؤثر فى تلك العملية، وعنى بدراسة نشاط صناع القرار بدرجة كبيرة، وذهب إلى القول بإمكانية خضوع ذلك النشاط للتقدير الكمى فاستخدم أساليب البحث الميدانى والتحليل الرياضى والإحصائى لتحليل عملية صنع القرار الخارجى، ومن ثم أخضع نشاط صناع القرار للتجريب، وفى هذا الصدد ركز " سنايدر " على البحث عن الدوافع التى من وراء سلوك صناع القرار الخارجى، فقدم نموذجاً إجرائياً يتقيد به صناع القرار قبل عملية اتخاذ القرار وركز هنا على المصادر التى تأتى منها المعلومات وأساليب تمحيصها واحتمالات التشويه التى تتعرض لها هذه المعلومات حينما تنتقل من الأجهزة البيروقراطية (كوزارة الخارجية ووزارة الدفاع، والتى تهتم أساساً بالحصول على هذه المعلومات) إلى صناع القرار إلى جانب توضيح مؤشرات الترجيح والمفاضلة بين البدائل المطروحة.

ويرى " سنايدر " أن التباين من وراء سلوك الدول يقتضى تحليل عملية صنع القرار الخارجى وبصفة خاصة تحليل دور الأفراد فى صياغة ورسم السياسة الخارجية، فالموظفون البيروقراطيون يساهمون في عملية صنع القرار الخارجى بما يقدمونه من معلومات يرتكز إليها صناع القرار الخارجى عند اتخاذ قراراتهم، وفي النهاية فإن سلوك الدول هو سلوك أشخاص يعملون باسم ولحساب الدولة هم صناع القرار، وتبعاً لذلك يهدف " سنايدر " إلى النظر إلى عالم السياسة الدولى من ثنايا نظرة صناع القرار الخارجى له، حيث راح يعنى بالدوافع الشخصية والنفسية لصناع القرار ولكيفية تصوراتهم للمواقف المختلفة.

لقد قدم "سنايدر" حساباً دقيقاً لأبعاد الموقف الدولى الذى سيتخذ بشأنه قراراً قبل وبعد عملية اتخاذ القرار مع الاهتمام بأهم العناصر المتحكمة فى الموقف على اعتبار أن القرار الخارجى (المنتج النهائى للدول) هو مزيج من التفاعل بين مؤثرات داخلية وخارجية تؤثر على كيفية صناعته، وهنا تجدر الإشارة إلى أن "سنايدر" فى تناوله لتأثير تلك المؤثرات الداخلية والخارجية لم يعن بالتركيز على وجود علاقات تبادلية بين متغيرات تتحكم فى موقف دولى معين، كما لم يعن بتقديم فروض عملية يستند إليها فى عملية التنبؤ بالقرار الذى يتوجب على صناع القرار اتخاذه إزاء موقف دولى محدد زماناً ومكاناً، وإنما عنى هنا بتحليل عملية صنع القرار الخارجى على أساس أنها إطار نظرى يستوعب كافة عناصر العمليات السياسية الدولية، وعلى اعتبار أن عملية صنع القرار الخارجى هى الاختيار بين البدائل المتاحة حيث تحيط بهذا الاختيار درجة معينة من عدم التأكد.

وهنا تبعاً لكون " سنايدر " يهتم بتحليل صنع القرار الخارجى كعملية، فقد ميز بين التحليل الساكن وتحليله الديناميكى، فالتحليل الساكن الذى كان سائداً قبل تقديمه لنموذجه هذا كان يرتكز على طبيعة التغير بين نقطتين زمنيتين وظروف هذا التغير ولكنه لا يبحث فى أسباب التغير والكيفية

التى يتم بها[1]. أما تحليل " سنايدر " كتحليل ديناميكى فهو يجمع بين الوقوف على طبيعة التغير بين نقطتين زمنيتين أو أكثر إلى جانب الوقوف على معرفة أسباب التغير بتتابع الأحداث السلوكية. من هنا يرى " سنايدر " أن تحليل العمليات السياسية الدولية تقتضى دراسة التفاعل بين الدول من ثنايا القرار الخارجى (كمنتج نهائى لها) حتى يمكن أن نصف ونقدر العلاقة بين موقفين من ناحية، ومن ناحية أخرى فإن تحليل العمليات السياسية الدولية يقتضى أيضاً دراسة عملية صنع القرار لأنها تجعلنا نفسر لماذا ظهر موقف ما بشكل معين وهذا التفسير تعجز عن تقديمه الدراسة التى ترتكز على التفاعل بين الدول من ثنايا قراراتها الخارجية فقط.

وفى هذا الصدد قدم " سنايدر " تحليلاً للعمليات السياسية الدولية مركزاً على تحليل العمليات الداخلية فى وصف وتفسير نشاط صناع القرار، فاهتم كما سلف بتحليل كل العوامل المؤثرة فى عملية صنع القرار الخارجى، والتى تحيط بصانعيها عند إصدارهم لقرارات معينة، حيث رأى " سنايدر " أن العمل السياسى (الدولى) يتم بواسطة أفراد، وقال بأنه بفهم ديناميكية هذا العمل فإن ذلك يقتضى فهم المسئولين عن اتخاذ القرار الخارجى، فاتخاذ القرار (الخارجى) يقع فى قلب العمل السياسى (الدولى) وهو وحده -أى القرار الخارجى- الذى نجمع تحته القادة السياسيين والمواقف والعمليات بهدف تحليل سلوك الدولة. من هنا فحتى نفهم العمل السياسى (الدولى)، فلابد من معرفة من يتخذ القرار الخارجى والذى أدى إلى ظهور عمل معين، وتحليل نشاط متخذى هذا القرار.

ويرى " سنايدر " أن هناك عوامل تؤثر فى عملية صنع القرار الخارجى (أو بعبارة أخرى هناك أسس لاختيار بديل من البدائل المتاحة) وقسمها إلى ثلاثة أنواع من العوامل :

---

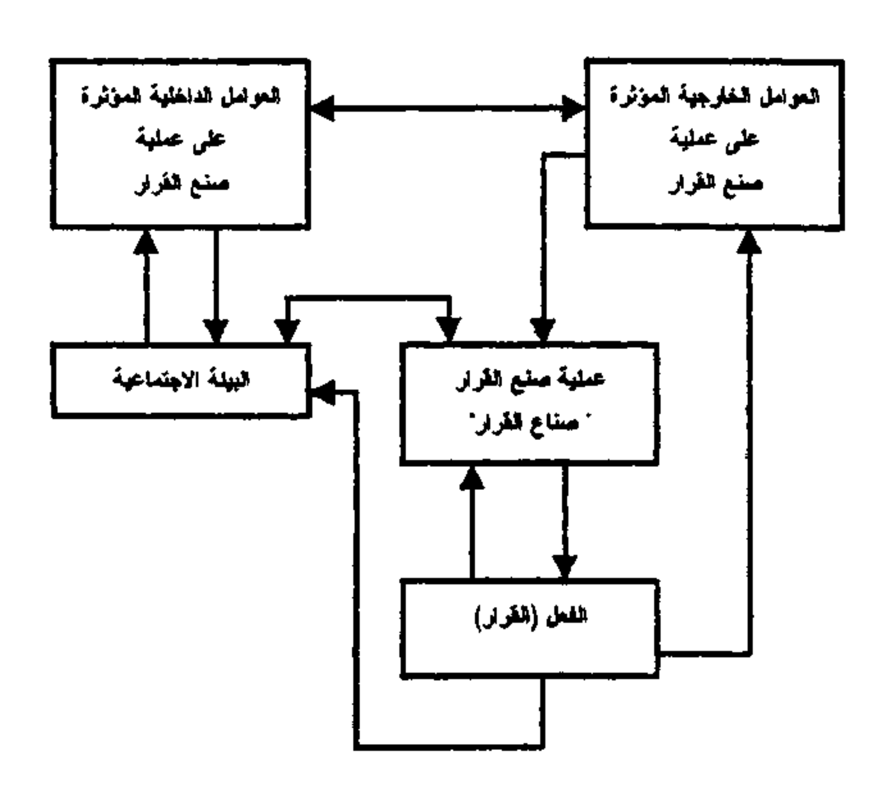
(1) كدراسة التاريخ الدبلوماسى : والتى هى دراسة للأحداث بأوصافها لا بذواتها- ومن ثم دراسة وصفية لا تحليلية.

أولهـا : مجموعـة عوامـل داخـليـة : وكـلـها تقـع فى إطار البيئة الوطـنية- أى فى إطار المجتمع الذى يتخذ صانعو القرار قراراتهم من أجله، وتشـمل هـذه العوامل تأثير الرأى العام بمختلف قطاعاته واتجاهاته، وطبيعة النظام السياسى، إلى جانب الالتزام بالقيم الرئيسية للمجتمع...إلخ.

ثانيهـا : مجموعـة عوامـل خارجيـة : وكـلـها تقـع فى إطار البيئة الدوليـة، وتتمثل فى الأفعال وردود الأفعال للدول الأخرى- أى لصانعى القرار فى هذه الدول، والمجتمعات التى يعملون من أجلها...إلخ.

ثالثها : عمليات اتخاذ القرار التى تتولد داخل الجهاز السياسى والتى يكون صناع القرار جزءاً منها.

وكل هذه العوامل جمعها " سنايدر " فى الشكل التالى :



هذا ويرى " سنايدر " أن عملية صنع القرار الخارجى تضم مجموعة معقدة ومتشابكة من العمليات الاجتماعية والسياسية والنفسية. ذلك أن صناع القرار تؤثر فيهم عدة عوامل تشمل الأدوار والمعايير والوظائف داخل الجهاز الحكومى بشكل عام ووحدة صنع القرار الخارجى بشكل خاص هى :

أولا : مجـالات الخبرة والتخصص والكفاءة- أى مدى خبرة ومهارة صناع القرار الخارجى.

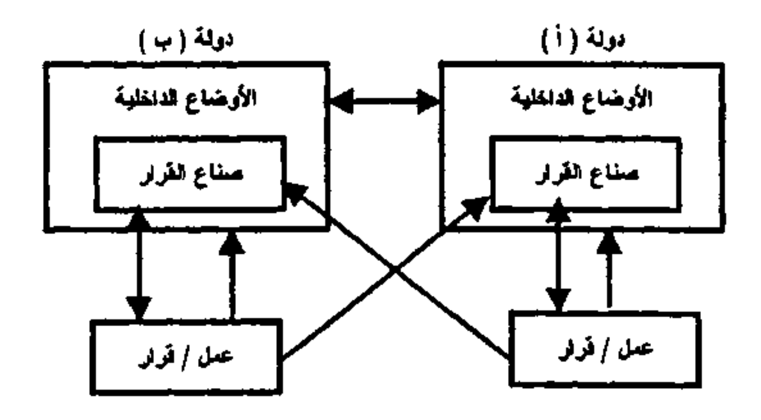
ثانيا : نمط الاتصالات المسيطرة وطرق تفسير المعلومات التى تتناول العناصـر المختـلفة لـلقرارات. ذلـك أن إدراك صـناع القرار يتشكل طبقاً للمعلومات التى تصل إليهم من خلال نظام المعلومات القائم إلى جانب خبراتهم السابقة.

ثالثاً : **الدوافع** : "Motivations" وقسمها " سنايدر " إلى نوعين: أولهمـا : دوافع شخصية مكتسبة للموظف من خلال عمله فى مؤسسة صنع القـرار أو مـن خـلال خـبراته السابقة خلال فترات عمله. ثانيهما : دوافع سياسـية تنبع من دور الموظف فى التنظيم الهرمى فى مؤسسة صنع القرار، والعوامل التاريخية التى تحكم سياسة دولته الخارجية عبر السنين والقيم التى يعتنقها حزبه السياسى الذى يشكل وزارة الخارجية.

مـن هنا فإن عملية صنع القرار تضم مجموعة معقدة ومتشابكة من عمـليات اجتماعية وسياسية ونفسية تتشابك كلها عند تحليل إدراكات ودوافع وخـبرات وأعمـال صـناع القرار، فهو يرى أن عملية صنع القرار الخارجى ترتكـز إلى متغيرات ثلاثة رئيسية : أولها صناع القرار وثانيها الموقف الذى يواجهونه وثالثها الهدف من وراء اتخاذهم لقراراتهم وأعمالهم.

وانطلاقـاً مـن افتراض " سنايدر " لعقلانية صناع القرار اشترط أن يكون لديهم وعى بالأهمية النسبية لقيم مجتمعهم، وأن يكون لديهم قدرة على ربـط الوسائل المتاحة بالأهداف التى يسعون إلى تحقيقها، وعند نقطة معينة

علـيهم أن يخـتاروا بديلاً (قراراً) معيناً يتمشى مع الموقف الذى يواجهونه، وعـليهم هنا أن يحسبوا بدقة أبعاد الموقف قبل وبعد اتخاذ القرار وأن يولوا اهتماماً كبيراً بالعناصر المتحكمة فى الموقف. هذا ويرى " سنايدر " أن القرار عـبارة عـن مزيج معقد من التفاعل بين الأوضاع الداخلية فى شكل إدراكات لـدى صـناع القـرار الخـارجى تتفاعل مع إدراكات صناع القرار فى الدول الأخـرى ويكـون نـتيجة هذا التفاعل قرارات وأعمال سياسية كما فى الشكل التالى :



ولمـزيد مـن التوضيح بشأن نموذج " سنايدر "، وبالتحديد فى شأن فهـم سلوك (أفعال) الدول فى المجال الدولى، نشير هنا إلى أن " سنايدر " قد انطـلق فى نموذجه هذا من اعتبار السلوك الصادر عن دولة ما (حال إقامتها لعلاقـة تعاون، أو قطع علاقات، أو البدء فى نزاع...) بأنه فعل يقابله رد فعل مـن البيئة الدولية، والذى يأخذ بدوره ذات الأشكال التى يأخذها الفعل الأول، فيشكل ذلك تفاعلاً فى البيئة الدولية يأخذ شكل أنماط معينة ومختلفة.

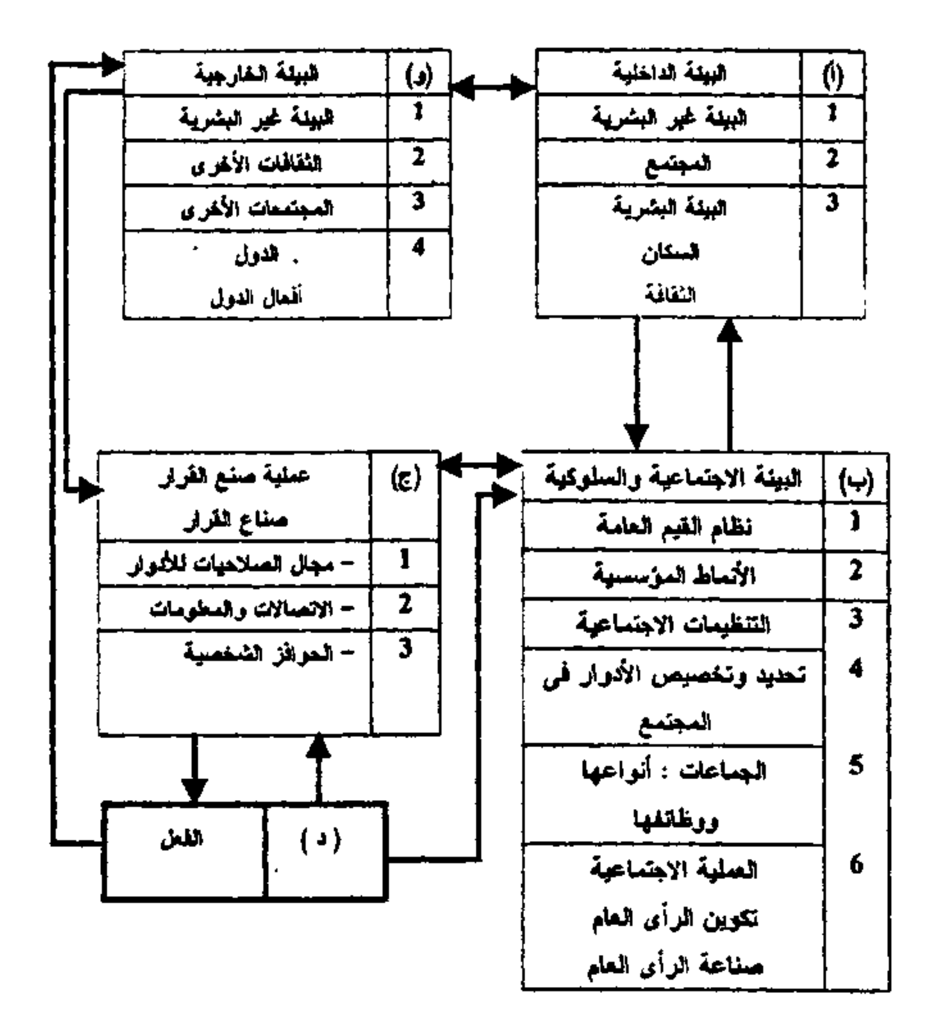
مـن هنا فالبيئة الداخلية أو الخارجية تتكون (كما تقدم) من مجموعة مـن العوامل المؤثرة فى السلوك الصادر عن الدولة. فالبيئة الخارجية تتألف مـن البيـئة المادية الجغرافية ومن الدول والمجتمعات والثقافات المختلفة،

وتشـــمل أفعـــال وردود أفعال الدول الأخرى، وهذه العوامل تتغير بشكل دائم، وهـــناك ثوابـــت تشكل ضوابطاً على التغير فى البيئة الدولية كمستوى التطور التكـــنولوجى وشـــبكة الاتصالات القائمة ودرجة الاندماج الاقتصادى الدولى، وتؤثر كل هذه العوامل فى عملية صنع القرار السياسى الخارجى سواء أدركها صـــانعوا هـــذا القرار أو العكس، وتشمل البيئة ما يعرف بالسياسات الداخلية والـــرأى العـــام والثقافة العامة والسكان والخصائص الرئيسية التى يتميز بها هؤلاء السكان، وطرق تنظيم المجتمع.

وهـــناك البيـــئة الاجتماعية والسلوكية وهى بيئة مستقلة عن البيئة الداخـــلية تبعاً لتأثيرها غير المباشر على صناع القرار الخارجى وتشمل نظام القيم فى المجتمع والأنماط المؤسسية، وسمات التنظيمات الاجتماعية، وكيفية تحديـــد الأدوار وتخصيصـــها فى المجـــتمع، وكذلـــك تشمل أنواع الجماعات الاجتماعية ووظائفها وصناعة وتكوين الرأى العام.

وتتألف عملية صناع القرار الخارجى من ثلاثة عناصر هى :

أولها : مجـــال الصـــلاحيات للســـلطات فى المجتمع حيث لا تشابك للصلاحيات الذى قد يؤدى إلى تنازع السلطات، **ثانيها** : الاتصالات والمعلومات المـــتوفرة لصـــناع القرار، **ثالثها** : الحوافز الشخصية. وهذه العناصر الثلاثة تشـــكل الأهداف والأدوار والوظائف فى إطار السلطة ولا سيما فى إطار وحدة صـــناعة القـــرار الخـــارجى. وأخيراً هناك السلوك الصادر عن وحدة صناعة القرار، وبمعرفة كيفية التفاعل بين هذه العوامل السابقة قدم "سنايدر" نموذجه بشكل عام فى الشكل التالى :



" نموذج سنايدر "

وفى الشكل السابق : يمثل الخط (ب / ج) التفاعل بين البيئة الاجتماعية والسلوكية وبين عملية صنع القرار الخارجى، حيث يظهر تأثير القوى الاجتماعية (جماعات- تنظيمات – رأى عام) على صناعة القرار الخارجى أو تأثير نظام القيم العامة فى المجتمع على توجهات واختيارات صناع القرار الخارجي.

ويبرز الخط (د /ب) انعكاسات السياسة الخارجية للدولة على بيئتها الاجتماعية والسلوكية، فإقامة علاقات تعاون مع دولة أخرى قد يكون له مردود إيجابى مادى على جماعة اقتصادية أو اجتماعية فى الدولة مصدر هذه العلاقات على سبيل المثال.

كما يرمز الخط (أ /و) إلى التفاعل بين البيئة الداخلية والخارجية، ويختلف هذا التفاعل من دولة إلى أخرى تبعاً لطبيعة النظام السياسى القائم وهل هو نظام مغلق أم مفتوح، وعلى قدراته وإمكاناته، وعلى ازدياد العلاقات المتبادلة بين الدول، وكل ذلك ينعكس بدوره على صناعة القرار الخارجى بشكل أو بآخر.

ويمثل الخطان (ج/د) و (و/ج) التفاعل بين دولتين ويشمل أنواعاً عديدة من العلاقات، وذلك فى حالة بروز أنماط من التفاعلات : كالتفاعل التعاونى أو التنازعى.

وهكذا يقدم " سنايدر " فى نموذجه ثلاثة أنواع من التفاعلات المترابطة والمتداخلة، وهى التفاعل على مستوى الحكومات (ج د و ج) والتفاعل على المستوى غير الحكومى (أ ب و) أو على المستوى المجتمعى، وأخيراً التفاعل داخل المجتمع الواحد على المستويين الحكومى وغير الحكومى (ب ج د ب).

ولقد أوضح " سنايدر " أن صناع القرار الخارجى سيتعاملون مع بيئتهم (الداخلية والخارجية) حسب إدراكهم الشخصى، وليس مع البيئة الحقيقية (الفعلية)، والإدراك الشخصى هو النظارة التى يرى من خلالها صانع القرار بيئته، وهو عملية اختيار دون أن يعى صانع القرار أنه يختار النظارة التى يرى من خلالها بيئته، وهناك عوامل تؤثر على هذه العملية هى :

1- التجارب السابقة لصانع القرار فيما يخص البيئة التى يتفاعل معها.

2- الخطأ الإدراكى : فقد يفسر صانع القرار شيئاً على غير حقيقته.

3- الأهداف العامة لصانع القرار والتى تؤثر على إدراكه.

4- التكوين الثقافى والاجتماعى والسياسى والعقائدى لصانع القرار.

وهـذه العوامل مجتمعة تساهم فى بناء الحقيقة كما نراها نحن وليس كما هى فى الواقـع، فكـل حدث يواجهنا يمكن أن يكون له تفسيرات أو إدراكات مختلفة.

وهكـذا أوضـح " سنايدر " أن سلوك الدول يقوم به أشخاص، ولفهم هذا السـلوك فـإن الأمر يتطلب النظر إلى بيئة صناع القرار ومدى إدراكهم لهذه البيئة، وليس من خلال التحليل الموضوعى.

وانطلاقـاً ممـا تقدم يكون " سنايدر " قد ركز فى نموذجه هذا على تحليل نشاط صناع القرارات الخارجية للدول كأساس لفهم وتحليل نشاطات الوحدات السياسـية، ومـن ثـم كأساس لفهم وتحليل نشاطات عالم السياسة الدولى، ويؤخذ على " سنايدر " فى تحليله لعالم السياسة الدولى من ثنايا نموذجه هذا ما يلى :

أولا : افتراضـه بعقلانية صناع القرار الخارجى الشديدة وهذا أمر مناف للطبيعة الإنسانية (على نحو ما سلف).

ثانيـا : وضعه لنموذج إجرائى يتقيد به صناع القرار الخارجى قبل عملية اتخاذ القرار وهذا أمر تحكمى مناف للموضوعية.

ثالثاً : ربطـه النهائى بين " الصراع الدولى " وبين نشاط صناع القرار الخـارجى، على حين أن الصراع الدولى قد ينشأ لأسباب أخرى كالتناقض فى القيم والمصالح بين المجتمعات السياسية.

رابعاً : وبصدد معالجته للدوافع التى من وراء نشاط صناع القرار فهى لم تكن واضحة ومحددة.

خامساً : نظراً لاختلاف نشاطات صناع القرار الخارجى من مجتمع شمولى إلى آخر ليبرالى تبعاً لاختلاف النظم والأيديولوجيات، فإنه يصعب استخدام نموذج " سنايدر " لفهم وتحليل نشاط صناع القرار فى مجتمعات غير مجتمعات النظم الحرة[1].

---

(1) راجع فيما تقدم بشأن نموذج " سنايدر " وتقويمه :

Rosenau, James, N., Op. Cit., PP. 36-43, 186-192.

وأيضاً : د. أحمد فؤاد رسلان، المرجع السابق، من ص 195 إلى ص 204.

وكذلك د : ناصيف حتي، النظرية في العلاقات الدولية، دار الكتاب العربي، ببيروت، 1985، من ص 177 إلى ص 183.

أولا : افتراضه بعقلانية صناع القرار الخارجي الشديدة وهذا أمر منـــاف للطبيعة الإنسانية (على نحو ما سلف).

ثانيا : وضعه لنموذج إجرائي يتقيد به صناع القرار الخارجي قبل عمليـــة اتخاذ القرار وهذا أمر تحكمي مناف للموضوعية.

ثالثـاً : ربطه النهائي بين " الصراع الدولي " وبين نشاط صـــناع القـــرار الخارجي، على حين أن الصراع الدولي قد ينشأ لأسباب أخرى كالتناقض فـــي القيم والمصالح بين المجتمعات السياسية.

رابعاً : وبصدد معالجته للدوافع التي من وراء نشاط صناع القرار فهي لم تكن واضحة ومحددة.

خامسا : نظراً لاختلاف نشاطات صناع القـــرار الخـــارجي مـــن مجتمـــع شمولي إلى آخر ليبرالي تبعاً لاختلاف النظم والأيديولوجيات، فإنـــه يـــصعب استخدام نموذج " سنايدر " لفهم وتحليل نشاط صناع القرار في مجتمعات غير مجتمعات النظم الحرة[1].

---

(1) راجع فيما تقدم بشأن نموذج " سنايدر " وتقويمه :

Rosenau, James, N., Op. Cit., PP. 36-43, 186-192.

وأيضاً : د. أحمد فؤاد رسلان، المرجع السابق، من ص 195 إلى ص 204.

وكذلك د : ناصيف حتي، النظرية في العلاقات الدولية، دار الكتـــاب العربـــي، ببيـــروت، 1985، من ص 177 إلى ص 183.

خاتمة الجزء الأول

وفى النهاية فإنه واضح من كل ما تقدم أن موضوع الدراسة- والذى تحـدد فى تناول " النماذج النظرية" كأدوات ذهنية لفهم وتحليل عالم السياسة بقطاعيـه الوطـنى والدولى، بالتحليل والتقويم، وذلك من حيث بناؤها، ومن حيـث فاعليـتها فى دورهـا كـأداة للتفسير-قد اقتضى أن نعرف فى البداية بالأدوات الذهنية للتحليل السياسى بهدف الوقوف على موقع "النماذج النظرية" من تلك الأدوات والمتمثلة فى المفاهيم والنظريات إلى جانب الأدوات البحثية، فعرضـنا التعريف بالمفاهيم وبارتباطها بالنماذج لا سيما مفاهيم التحليل (مثل مفهـوم : البنية – الوظيفة..) كمفاهيم ارتكز عليها أصحاب هذه النماذج فى تفسـيرهم لعـالم السياسـة. كمـا عرفنا كذلك بالنظرية كأداة ذهنية للتحليل السياسـى، على اعتبار أن النموذج ما هو فى النهاية إلا نظرية مصغرة، وأن النظرية تمثل المرحلة الأولى فى بناء "النماذج النظرية"، وأن النموذج العملى (المبـنى إحصـائياً ورياضياً) يجاوز دور " النظرية " فى تقديم تفسير للواقع السياسـى المسـتهدف إلى الـتوقع بشأنه، ثم انتقلنا إلى التعريف بالنموذج النظرى وبخصائصه التى تتمثل فيما يلى :

أولا : أن " **النموذج النظرى** " ليس وصفاً للواقع السياسى المستهدف وإنمـا هـو تصـور ذهنى لعلاقاته ومن ثم أداة ذهنية من أدوات تحليل عالم السياسة.

ثانيـا : أن " **الـنموذج الـنظرى**" هـو بالضرورة " مؤقت " من حيث صلاحيته كأداة للفهم والتفسير.

ثالـثاً : أن " **الـنموذج الـنظرى** " هو بالضرورة " محدد" وليس عاماً، وهـو فى ذلـك يسـتجيب لفكـرة نسبية الحقائق، فهو صورة تجريدية لعالم السياسـة (الوطـنى والدولى) المعين بالزمان والمكان أو بالنسبة لمجتمعات تشترك فى أوضاع اجتماعية وحضارية وثقافية معينة.

كمـا أوضـحنا أننا سنرتكز إلى مفاهيم التحليل المختلفة فى تصنيف هـذه النماذج، حيث صنفنا النماذج التى قدمت لتفسير عالم السياسة الوطنى طبقاً لمفاهيم " البنية –الوظيفة– النسق – الاتزان– الاتصال"، وصنفنا النماذج الـتى قدمـت لتحليل عالم السياسة الدولى طبقاً لمفهوم " ميزان القوة" سواء بمدلوله العلمى أو النمطى...

ولمعرفة الكيفية التى تبنى بها " النماذج النظرية" اقتضى ذلك عرض السياق المنهجى للنماذج النظرية، فواضح من كل ما تقدم أن هذه النماذج قد جـاءت فى فـترة غلـبة الاتجـاه السلوكى فى التحليل السياسى فى الغرب (وخاصـة فى الولايات المتحدة الأمريكية)، وتبعاً لذلك عرضنا بالتفصيل لآثار الاتجاه السلوكى فى التحليل السياسى، ومن باب أولى فى بناء النماذج (حيث كان هذا الاتجاه من وراء بناء النماذج النظرية).

وحـتى نقف على آثار ذلك الاتجاه فى التحليل السياسى قدمنا تعريفاً بالمـنهج العلمى التجريبى وبخصائصه، كما عرضنا لمادة التحليل السياسى– لـدى المعنيين بالنظرية السياسية (فيما قبل تبلور الاتجاه السلوكى) ولصلبها مـع الإشـارة إلى إسـهام أصـحاب الاتجـاه السلوكى فى تحديد صلب عالم السياسـة، كمـا أشرنا إلى وحدة التحليل المستخدمة لدى المعنيين بالنظرية السياسـية والـتى تمثـلت–لديهم– فى "الجماعة"، وأشرنا كذلك إلى موضوع الـنظرية السياسـية والذى يتحدد فى " التحليل من أجل التجريد"– أى تحليل عـالم السياسـة إلى عناصـره بقصد الكشف عن حقائقه الكامنة فى أغواره للانـتهاء بنظمها فى صورة ذهنية تجريدية هى النظرية (أو فى صورة نظرية مصـغرة هى النماذج)، وكيف أن النظرية السياسية المعاصرة قد ارتبطت فى موضـوعها بإجـراءات المـنهج العـلمى التجريبى فى تفسيرها لواقع عالم السياسـة. ثـم عرضنا لمدى ملائمة ذلك المنهج التجريبى لدراسة الظواهر الاجـتماعية بصـفة عامة والظواهر السياسية بصفة خاصة، وكل ذلك بهدف

الـتمهيد لدراسـة الاتجـاه السـلوكى ولمعرفة ماذا قدم هذا الاتجاه للتحليل السياسى المعاصر؟.

مـن هنا انتقلنا لدراسة الاتجاه السلوكى (والذى هو فى حقيقته اتجاه مـتراكم عـلى المـنهج العلمى التجريبى)، حيث أوضحنا من البداية أن هذا الاتجاه قد استهدف ما يلى :

أولا : بـناء نظرية ليبرالية عامة وشاملة تفسر كل علاقات المجتمع، وذلـك فى مواجهة النظرية الماركسية كنظرية عامة وشاملة (على المستوى الـنظرى عـلى الأقـل)، فـهى تفسـر شتى علاقات المجتمع تفسيراً مادياً، ومضـمون هـذه النظرية (بإيجاز) يتحدد فى أن النظم السياسية والاقتصادية والاجـتماعية والأحاسـيس بما فيها الضمير الفردى تأتى تعبيراً عن طريقة الإنـتاج المادى. وهنا يأتى الاتجاه السلوكى كاتجاه غربى ليبرالى لكى يرفض هذا التفسير المادى الماركسى لعلاقات المجتمع ويقدم تفسيراً مغايراً له، حيث يذهب أصحاب الاتجاه السلوكى إلى أن الدوافع والأحاسيس الفردية والجماعية هى الـتى تفسر النشاطات الاجتماعية، ومن ثم جاء هذا الاتجاه السلوكى لكى يكون موقفاً ليبرالياً فى مواجهة النظرية الماركسية (آنذاك)[1]. ورغم ذلك كله فـإن أصـحاب الاتجاه السلوكى على نحو ما تقدم قد نسوا هدف بناء نظرية عامة لتفسير علاقات المجتمع وتعلقوا بالوسائل، حتى أنهم غالوا فى استخدام أدوات التحليل الفنية حيث لم يكن هناك توازناً بين التنظير وبين استخدام تلك الأدوات.

ثانيـا : أن الاتجـاه السـلوكى قـد استهدف الاهتمام بتحليل الجانب الديـناميكى لعـالم السياسة وذلك فى مواجهة التحليل التقليدى الذى يفترض ثـبات الطـبيعة الإنسـانية، ورغم أن أصحاب هذا الاتجاه أكدوا على اختلاف

---

(1) والـثابت (بـاليقين) أن المـادة وحدهـا لا تكـفى لتفسير علاقات المجتمع (على نحو ما فعلت الماركسـية)، ولا الدوافـع والأحاسـيس وحدها تكفى لذلك (على نحو ما فعل الاتجاه السلوكى الليبرالى)، فكلا الجانبين (المادة والدوافع والأحاسيس) له دور هام فى تفسير النشاطات الإنسانية.

سلوك الأفراد والجماعات تبعاً لتباين الطبائع البشرية إلا أنهم انتهوا إلى وضع السـلوك البشرى فى قوالب جامدة حيث افترضوا أنه يسير على انتظام معين مـن شـاكلة الانتظام الذى تسير عليه ظواهر عالم الطبيعة، الأمر الذي يهيئ لاسـتخلاص قوانيـن عـلمية بشـأنه، وهو أمر يتنافى مع طبيعة النشاطات الإنسانية.

ثالـثا : ورغـم أن الاتجاه السلوكى قد استهدف التلطيف من معالجة المـنهج العـلمى التجريـبى للقيم إلا أنه قدم حلاً جزئياً فى هذا الصدد حيث يدرس القيم كجزء من الواقع على نحو ما تقدم.

وبصـدد مـا قدمـه الاتجاه السلوكى للتحليل السياسى المعاصر فإنه واضح مما تقدم فى هذا الشأن أنه :

أولا : مـن حيث المنهج : لم يكن الاتجاه السلوكى- على نحو ما ادعى أصـحابه -منهجاً مستقلاً، فهو فى حقيقته (على نحو ما تقدم) اتجاه لم يخرج عـن إطـار المنهج العلمى التجريبى، وأن كل ما قدمه أصحابه فى هذا الشأن هـو الاتجـاه نحو العلمية- بصدد إجراءات المنهج التجريبى وذلك باستخدام وسائل وأدوات أكثر دقة فى جمع البيانات الخاصة بتصوير الفروض وتحقيق صحتها بالتجريب.

ثانيـا : مـن حيـث المادة : " النشـاطات السياسية" : فهذه النشاطات لا تخضع بطبيعتها إلى التجريب، لأنها تصدر عن إرادات حرة واعية، ومن ثم يستحيل سيرها على انتظام من شاكلة انتظام ظواهر عالم الطبيعة- على نحو ما ادعى أصحاب الاتجاه السلوكى.

هذا إلى جانب تمييعهم لوحدة التحليل المستخدمة من كونها تتمثل فى "الجماعة" إلى كونها تتمثل- لديهم- فى " الجماعة" و" الفرد" معاً، إلى وحدات تحليل أخرى..

ثالثا : من حيث أدوات التحليل : لقد غالى أصحاب الاتجاه السلوكى فى اســتخدامهم لهــا (على نحو ما تقدم) إلى الحد الذى جعلهم يخلعون مزيداً من الغموض على اتجاههم.

ورغــم مــا تقدم بصدد المآخذ على الاتجاه السلوكى، إلا أنه (كاتجاه تــراكم عــلى المنهج التجريبى) هو وحده الذى قدم تفسيراً علمياً للتباين فى ســلوكيات الحياة السياسية فى المجتمعات التى تسودها أنظمة حكم متشابهة فى مؤسساتها السياسية الرسمية.

ومن هنا فإن النماذج التى ارتبطت بذلك الاتجاه السلوكى يؤخذ عليها نفس تلك المآخذ التى أخذت على الاتجاه السلوكى، هذا إلى جانب أن أصحابها ادعــوا بصلاحيتها لتفسير الحياة السياسية فى شتى المجتمعات، وهو أمر فيه مغالطــة، ذلــك أن هــذه النماذج وإن كانت قد أدت دوراً فى المجتمعات التى صــورت مــنها حيث تستخدم كأداة للفهم والتفسير بشأنها، إلا أنها لا تصلح لــلفهم والتفسير فى المجتمعات الشمولية أو مجتمعات العالم النامى، ومن ثم فــهى ليست نماذج عامة، وتبعاً لذلك فحتى تؤدى النماذج دورها كأداة للفهم والتفســير فلابــد أن تكــون "محــددة" و"مؤقتة" حتى تستجيب لفكرة "نسبية الحقائق" التى تلائم طبيعة عالم السياسة المتغيرة.

وختاماً : فإنه واضح من كل ما تقدم أن دراسة النظرية السياسية قد ارتــبطت بواقع المجتمعات الليبرالية الغربية وبأيديولوجيتها، وهو ما انعكس عــلى تحديــد نوعيــة الدراسات والموضوعات فى مجال النظرية السياسية، وحــتى بعــد انــتهاء الحــرب الــباردة وانهيار الاتحاد السوفيتى والتطبيق الماركســى، وتــزعم الولايــات المتحدة للنظام العالمى الجديد، وإعلانها عن انتصــار الــنموذج الليــبرالى وانتصار أيديولوجيتها فى التطبيق فى مواجهة الماركسية، فما زال هذا الارتباط قائماً.

وهــذا مــا دعى الكــاتب الأمريكى (من أصل يابانى) " فوكوماياً" إلى طرح فكرته عن أن الليبرالية هى أسلوب الحياة الوحيد الصالح للبشرية، وأن

العالم يعيش عصر انتهاء الأيديولوجيات، ولاشك أن هذا الطرح يعد نفياً لمبدأ ليبرالى هام وهو مبدأ القبول بالتعدد الفكرى والسياسى، واحترام الحضارات والثقافات الأخرى (أو إن شئنا مبدأ النسبية الثقافية)، وهذه الفكرة التى طرحها " فوكوما يا" تزامنت مع انهيار التطبيق الماركسى فى الاتحاد السوفيتى ودول أوربا الشرقية، وتحول هذه الدول الماركسية وغيرها (حوالى 40 دولة فى الربع الأخير من القرن العشرين) إلى النموذج الليبرالى الغربى، وإعلان بوش (الأب) فى أوائل التسعينات عن مولد نظام عالمى جديد بزعامة الولايات المتحدة، وسيادة السلام كقناعة عالمية، ولكن بعد سنوات قليلة ظهرت صراعات جديدة عرقية ودينية بشكل خاص، حيث تحولت السياسة العالمية إلى سياسة عقائدية، نتيجة لوجود حضارات متباينة (الصين- الهند- اليابان- أمريكا- العالم الإسلامى- العالم الكاثوليكى...)، وهذا ما دعى الكاتب الأمريكى " صمويل هانتنجون " إلى كتاباته عن صراع الحضارات، ثم جاء الحديث عن سلام الحضارات والبحث عن نظام عالمى يقوم على احترام نسبية الثقافات والحضارات والتعايش بينها، بعد أن أصبح العالم قرية إلكترونية صغيرة، نتيجة لثورة الاتصالات العالمية والتى شجعت أفراد وجماعات الحضارة الواحدة إلى التجمع رغم تفتتها إلى أجزاء تعيش فى أنحاء متفرقة من العالم، من هنا طرح مبدأ النسبية الثقافية ومواجهة المركزية الليبرالية التى تريد فرض نفسها على حضارات العالم، ومن الملاحظ أيضاً فى الربع الأخير من القرن العشرين وحتى الآن، اتجاه الدراسات فى مجال النظرية السياسية فى الغرب إلى رفض التحليلات التى تعنى بالنظرية السياسية الكلية، والارتباط بالتحليلات الجزئية، التى تهتم بدراسة قطاع معين بذاته فى عالم السياسة، بعد فشل جهود الوصول إلى نظرية ليبرالية عامة شاملة، حيث لا إطار ولا خطوط مشتركة، وتشتت اتجاهات التحليل، فلكل اتجاه أسسه وأدواته. وهذا هو جوهر موضوع الجزء الثانى من الكتاب إن شاء الله.

ثبت بأهم المراجع

أولا : المراجع العربية :

- د. أحمد عامر، مقدمة فى إدارة الأزمات، من مطبوعات كلية التجارة- جامعة قناة السويس، 1989.
- د. أحمد عباس عبد البديع، العلاقات الدولية- أصولها وقضاياها المعاصرة، مكتبة عين شمس، 1988.
- د. أحمد فؤاد رسلان، نظرية الصراع الدولى، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1977.
- د. إسماعيل صبرى مقلد، العلاقات السياسية الدولية، من مطبوعات جامعة الكويت، 1979.
- جراهام والاس، الطبيعة البشرية فى السياسة، ترجمة د. عبد الكريم أحمد، وزارة الثقافة والإرشاد القومى، القاهرة، بدون تاريخ.
- د. حامد ربيع، مقدمة فى العلوم السلوكية، دار الفكر العربى، 1972.
- ــــــــــــ، نظرية التطور السياسة، مكتبة القاهرة الحديثة، 1972.
- د. حسن صعب، علم السياسة، دار العلم للملايين، بيروت، 1985.
- د. فاروق يوسف، السلوك السياسى، مكتبة عين شمس، 1982.
- ــــــــــــ ، قواعد علم السياسة، مكتبة عين شمس، 1990.
- ــــــــــــ، مناهج البحث، مكتبة عين شمس، 1978.
- د. كمال المنوفى، مقدمة فى مناهج وطرق البحث فى علم السياسة، وكالة المطبوعات، الكويت، 1984.

- د. محمد عارف عثمان، المنهج الكيفي والمنهج الكمي في علم الاجتماع- في ضــوء نظرية التكامل المنهجي لدراسة الظواهر الاجتماعية، رسالة دكتوراه غير منشورة- كلية الآداب، جامعة القاهرة، 1971.
- د. محمــد طه بدوي، النظرية السياسية، النظرية العامة للمعرفة السياسية، المكتب المصري الحديث، 1986.
- ــــــــــ، تنظير السياسة، المكتب المصري الحديث، 1968.
- ــــــــــ، رواد الفكــر السياسي الحديث وآثارهم في عالم السياسة، المكتب المصري الحديث، 1967.
- ــــــــــ، مدخل إلى علم العلاقات الدولية، المكتب المصري الحديث، 1977.
- ــــــــــ، مذكرات في الأصول العامة للتنظيم الدولي، مطبعة كريديه إخوان، بيروت، 1973.
- ــــــــــ، مناهج البحث في علم السياسة، مؤسسة الأنوار، الرياض، 1975.
- ــــــــــ، مــنهج البحث العلمي- إجراءاته ومستوياته- مدخل إلى دراســة تقنيات البحث الاقتصادي، من مطبوعات مجلة كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، عدد خاص 1979.
- د. ملحم قربان، المنهجية والسياسة، دار الطليعة، بيروت، 1969.

◻ مقـالات وأبـحاث :

- د. أحمد بدر، الثورة السلوكية في العلوم السياسية، مجلة العلوم الاجتماعية (تصدر عن جامعة الكويت)، العدد الثاني، ديسمبر 1975.
- د. أحمــد عامــر، السبيرنطقيا، وتحليل النظم السياسية، من مطبوعات كلية التجارة- جامعة قناة السويس، بدون تاريخ.

- د. أسعد عبد الرحمن، مدى ملائمة وسائل وطرق البحث الغربية، مجلة العلوم الاجتماعية، العدد الثالث، أكتوبر، 1976.

- د. إسماعيل صبرى مقلد، دور تحليلات النظم فى التأصيل لنظرية العلاقات الدولية، مجلة العلوم الاجتماعية، العدد الأول، مارس، 1981.

- صدقة يحيى فاضل، علاقة علم السياسة بالإنسانيات والعلوم الاجتماعية، مجلة البحوث والدراسات العربية (تصدر عن المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم) العدد السادس عشر، 1988.

- د. فريد صفرى، المدرسة السلوكية الليبرالية والنظام السياسى فى لبنان، مجلة العلوم الاجتماعية، العدد الثالث، أكتوبر، 1976.

- د. محمد أحمد مفتى، المنهجية السياسية الغربية، تحليل نقدى، مجلة العلوم الاجتماعية، العدد الثانى، 1987.

- د. محمد طه بدوى، المنهج فى علم الاجتماع السياسى، مجلة كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، المجلد الخامس، العدد الأول، يناير 1966.

- ــــــــــــــ، فروض علمية فى تفسير علاقات الحرب والسلام (بحث منشور)، من مطبوعات جامعة بيروت العربية، 1974.

- ــــــــــــــ، مفهوم " التكامل السياسى" بين الانتظام والتنظيم، عجالة منهجية، مجلة كلية التجارة، جامعة الرياض، العدد الرابع، 1976.

❑ ثانيا. المراجع

Almond, Gabriel, A., And Coleman, James, S., The Politics of the Developing Areas, Princeton University Press, New Jersey, 1960.

———————, And Powell, Bingham, Comparative Politics : A Developmental Approach, Little Brown and Company (INC), Boston, 1966.

———————, Comparative Politics Today : A world View, Little, Brown and Company (INC), Boston, 1974.

Aron, Raymond, Peace and War, Translated by Haward, R., and Fox, A.B., Doubleday and Company, (INC)., New York, 1966.

Bentley, Arthur, F., The Process of Government, A study of Social Pressures, Bloomington, The Principia Press, 1949.

Brecht, Arnold Political Theory, Princeton University Press, New Jersey, 1959.

Dahl, Robert, Modern Political Analysis, Foundations of Modern Political Science Series, Englewood Cliffs, New Jersey, 1963.

Deutsch, Karl Nationalism and Social Communication :An Inquiry into Foundation of Nationality, Wiley, New Jersey, 1953.

———————, The Analysis of International Relations, Prentice –Hall, (INC)., Englewood Cliffs, New Jersey, 1978.

———————, The Nerves of Government : Models of Political Communication and Control, Free Press Glencoe, New York, 1963.

Easton, David, A framework for Political Analysis, Prentice-Hall, (INC)., Englewood Cliffs, New Jersey, 1965.

——————,	The Political System : An Inquiry into the State Political Science, Knopf, Alfred A., New York, 1953.
Eulau, Heinz	and other, Political behavior, Amerind Publishing Co. PVT.LTD., New York, 1972.
Kaplan, Morton, A.,	System and Process in International Politics, John Wiley and Sons, New York, 1964.
Morgenthau, Hans, J.,	Politics among Nations, Knopf, Alfred A., (INC)., New York. 1969.
Rosenau, James, N.,	International Politics and Foreign Policy, A Reader in Research and Theory, The Free Press, New York, 1969.
Snyder Richard, C.,	Bruck, H.W. and Spin, Burton, Foreign Policy Decision-Making : Approach to the Study of International Politics, The Free Press of Glencoe, New York, 1962.
Truman, David,	The Governmental Process, Knopf, New York, 1951.
Varma. S.P.,	Modern Political Theory, A Critical Survey, Vikas Publishing House, PVT, LTD., New Delhi, 1975.

مقالات وابحاث باللغة الانجليزية :

Almond, Gabriel, A.,	Comparative Political Systems, Journal of Political, XVIII (August) 1956.
Aron, Raymond,	What is A Theory of International Relations ? Journal of International Affairs, Vol, XXI, No. 2, 1967.

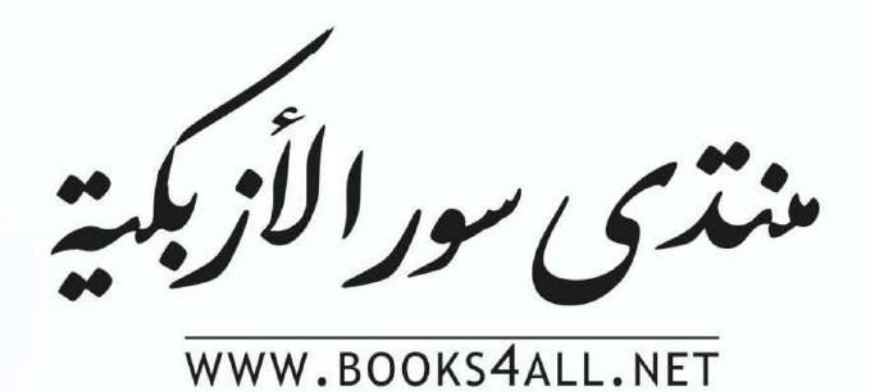
ثالثا : المراجع الفرنسية :

Burdeau, George,	Traité de Science Politique, Paris, 1940.
Duverger, Maurice,	Méthodes de la Science Politique. Presses Universitaires des France, Paris, 1959.
---------------,	Sociologie de la Politique, Presses Universitaires de France, Paris, 1973.
Freund, Julien	Léssence du Politique, Sirey, Paris, 1955.
Grawitz, Madeleine,	Méthodes des Sciences Sociales, Dalloz, Paris, 1974.
William, Lapierre,	L'Analyse des Systémes Politiques, Presses Universitaires de France, Paris, 1973.

مضامين الجزء الأول

-الفصل الثانى-

النماذج التى قدمت لتفسير عالم السياسة الدول "تحليل وتقويم" 245


منتدى سور الأزبكية
WWW.BOOKS4ALL.NET